الجمهوريـة التونسيـة

وزارة الاقتصاد والتخطيط

الميـزان الاقتصادي
لسنـة 2026
(مشروع)

أكتوبر 2025

تمهيد

شهدت الفترة المنقضية تقدما ملحوظا في تجسيد مقوّمات السيادة الوطنية وتكريس العدالة الاجتماعية والإنصاف بين مختلف الفئات والجهات إلى جانب تعزيز تنمية اقتصادية دامجة وشاملة فضلا عن تحسين مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات الوطنية.

ويكرّس الميزان الاقتصادي لسنة 2026 الحرص على الارتقاء بالأداء التنموي وتوظيف بوادر التحسن المسجل على مستوى عديد المؤشرات لاسيما تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ورفع نسق النموّ بفضل الأداء الجيد لقطاعات الفلاحة والسياحة والأنشطة الصناعية المصدرة فضلا عن دعم تنافسية المؤسسات الوطنية من خلال برامج التأهيل وتحسين الجودة والتجديد وكذلك تحسن نسق إنجاز المشاريع الاستثمارية.

وستتركز الجهود خلال سنة 2026 بشكل خاص على بذل مجهودات هامة لخلق مواطن الشغل واستكمال تسوية وضعيات المتعاقدين والعمل الهش. وستحظى الشّركات الأهليّة بمزيد الدعم بالنظر إلى دورها الريادي في خلق مواطن الشغل ودفع حركية التنمية بمختلف الجهات خاصة مع تفعيل الأحكام الجديدة الرامية إلى تيسير إحداثها وتعزيز حوكمتها.

وستشهد سنة 2026 تعزيز الإحاطة بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحسين ظروف العيش باستحثاث الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتجسيم الإصلاحات الداعمة للعمل اللائق وتطوير منظومة الضمان الاجتماعي ومواصلة تدعيم مقومات التنمية البشرية خاصة خدمات الصّحة والتربية والتكوين والتعليم العالي والسكن الاجتماعي، بما يعزز المساواة في الفرص بين الفئات والجهات.

واعتبارا لأهمية استعادة نسق النمو وتحسين تنافسية القطاعات الاقتصادية سيتم العمل على تجسيم الاستراتيجيات القطاعية لا سيما مزيد النهوض بالأنشطة ذات القيمة المضافة ومزيد تحسين التنافسية مع تعزيز التموقع في الأسواق الخارجية خاصة عبر مزيد التوجه نحو الأسواق الجديدة والواعدة فضلا عن تواصل دعم تأهيل المؤسسات وتعزيز قدرتها الإنتاجية مع العمل على استعادة الدور المحوري للمؤسسات العمومية في خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما سيتم تعزيز حركية التنمية الجهوية انطلاقا من المقاربات الرامية إلى توظيف الميزات التفاضلية والموارد المحلية بفضل تقدم إنجاز مشاريع البنية الأساسية والمرافق العمومية وتثمين منظومات الإنتاج بالمستويات المحلية والجهوية والإقليمية. وتناغما مع مقترحات المجالس المحلية المضمنة بمشاريع مخططاتهم للفترة 2026-2030، تم إدراج عديد

المشاريع العمومية ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 والهادفة إلى تحسين ظروف العيش إلى جانب تعزيز جاذبية الاستثمار وتطوير حركية التنمية الشاملة.

مشروع

مشروع

الفهرس

تمهيد 2

الجزء الأول: التوازنات العامــة 7

الباب الأول: الوضع الاقتصادي خلال سنة 2025..... 9

الباب الثاني: منوال النمو لسنة 2026..... 29

الباب الثالث: السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2026 41

الجزء الثاني: الخيارات الوطنية..... 55

الباب الأول: التشغيل والنهوض بالشركات الأهلية والإدماج الاجتماعي 56

الباب الثاني: تنمية رأس المال البشري..... 76

الباب الثالث: دعم الاستثمار وتحسين تنافسية القطاعات الاقتصادية..... 109

الباب الرابع: دفع التنمية الجهوية..... 203

الباب الخامس: تكريس شمولية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية 221

الجزء الثالث: دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية 250

الجزء الرابع: الملحق الإحصائي..... 263

مشروع

أهم المؤشرات والاحصائيات

2026	2025		2026	2025	
		المؤشرات الديمغرافية			
0.87	0.87	متوسط نسبة النمو الديمغرافي (%)	12135	11972.2	عدد السكان (بالألف)
(2022)76.9	(2022)76.9	مؤمل الحياة عند الولادة (سنة)	740	730	الكثافة السكانية (نسمة/ كم^2)
		مؤشرات رأس المال البشري			
1350	1304	عدد المتحصلين على شهادات عليا (بالألف)	99.2	99.2	نسبة التمدرس 6-11 سنة (%)
78	72	عدد المتكونين في الجهاز الوطني للتكوين المهني (بالألف)	12.6	12.6	عدد الأطباء لكل 10 000 ساكن
		المؤشرات الاجتماعية			
473	472	عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	528.320	528.320	الأجر الأدنى المضـــمون لمختلف المهن (48 ساعة، بالدينار في الشهر)
330	320	عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	358	377	عدد المنتفعين ببرنامج مســـاندة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل (بالألف)
		مؤشرات التشغيل (الثلاثي الثاني)			
36	36.8	نسبة بطالة الشباب (15-24 سنة، %)	15	15.3	نسبة البطالة (%)
23.5	24.0	نسبة بطالة أصحاب الشهائد العليا (%)	3620	3609	عدد المشتغلين (بالألف)
		مؤشرات الإنتاج والنمو			
18	20	انتاج الحبوب (مليون قنطار)	187878	172614	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (م د)
1700	1700	انتاج زيتون الزيت (مليون طن)	3.3	2.6	نسبة النمو (بالأسعار القارة، %)
5.5	4.5	انتاج الفسفاط (ألف طن)	15746	14595	الدخل الفردي (بالدينار)
		مؤشرات الاستثمار			
16	15.5	نسبة الاستثمار (% من الناتج)	29978	26760	حجم الاستثمار (م د)
		مؤشرات ميزانية الدولة			
6.0	5.6	عجز ميزانية الدولة (% من الناتج)	79624	76632	حجم الميزانية (م د)
		مؤشرات ميزان الدفوعات			
3.6	3.3	العجز الجاري (% من الناتج)	3.4	3.822	تطور صادرات السلع والخدمات (%)
4000	3400	الاستثمار الأجنبي المباشر (م د)	3.3	3.9	تطور واردات السلع والخدمات (%)
		مؤشرات التضخم			
			5.3	5.3	نسبة التضخم (%)

الجزء الأول: التوازنات العامــة

مشروع

الباب الأول: الوضع الاقتصادي خلال سنة 2025

في ظل سياق دولي متقلب يتسم بتواتر الأزمات والتوترات الجيوسياسية والتجارية التي يصعب غالبا استشراف مساراتها، شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2025 ضغوطا إضافية ناجمة عن تصاعد التوترات التجارية مما أدى إلى تعميق حالة عدم اليقين ودفع المؤسسات الدولية إلى مراجعة تقديرات النمو نحو الانخفاض سواء بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو النامية.

أما على الصعيد الوطني، فقد تميزت سنة 2025 بتعزيز الدور الاجتماعي للدولة في إطار مقاربة تنموية شاملة تهدف إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف العيش من خلال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتحسين مستويات الدخل للفئات الضعيفة ودعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي والحدّ من العمل الهش موازاة مع دفع المشاريع التنموية الجديدة والنهوض بالشركات الأهلية واستعادة نسق المشاريع التي تشهد صعوبات بما يعزز التنمية المجالية.

وفي هذا الإطار، سجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2025 تحسنا نسبيا في جل المؤشرات لا سيما نمو الناتج المحلي الثلاثي وتراجع معدل البطالة ومؤشر الأسعار نتيجة تطور أداء مختلف القطاعات المنتجة وخاصة تحسن مردودية القطاع الفلاحي في ظل الظروف المناخية المواتية فضلا عن التعافي التدريجي لمعظم الأنشطة الصناعية وتواصل الديناميكية الإيجابية لقطاع السياحة.

وتؤكد هذه النتائج أهمية الجهود المبذولة لتعزيز التعافي الاقتصادي وتحسين قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الأزمات وذلك في إطار المقاربة الوطنية القائمة على التعويل على الذات وتعزيز مصادر خلق الثروة وحسن توظيف الطاقات والامكانيات الإنتاجية المتاحة.

الوضع الاقتصادي العالمي– ضعف مستوى النمو في ظل ارتفاع منسوب عدم اليقين

اتسمت سنة 2025 على الصعيد العالمي بتباطؤ النشاط الاقتصادي وتصاعد التوترات التجارية خاصة إثر إعلان الإدارة الأمريكية في شهر أفريل عن الترفيع في التعريفات الجمركية على الواردات وما صاحبه من ضبابية بشأن التنفيذ الفعلي لهذه الرسوم سواء فيما يتعلق بتأجيل التطبيق أو مراجعة النسب الموظفة أو تباين ردود الفعل الدولية وهو ما عمّق حالة عدم اليقين بالأسواق العالمية. وفي المقابل، اتسم سوق الشغل باستقرار نسبي لمعدلات البطالة على الرغم من التقلبات الاقتصادية.

كما شهدت الفترة الأولى من السنة تراجعا لنسب التضخم في جل البلدان لا سيما الصناعية مدفوعا بانخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وفي سياق متصل، سجلت أسعار المحروقات تراجعا ملحوظا نتيجة ضعف الطلب العالمي وقرار منظمة أوبك+ الترفيع في سقف الإنتاج بداية من سبتمبر 2025.

شهد الاقتصاد العالمي في النصف الأول من سنة 2025 مسارات متباينة بين تباطؤ الاقتصاد الأمريكي وتحسن نسبي للنشاط الاقتصادي في أوروبا وانتعاشة الاقتصاد الصيني بدفع من السياسات الحكومية وذلك تزامنا مع تراجع التضخم. ويتوقع بالنسبة لكامل السنة تسجيل تحسن محدود في منطقة الأورو مقابل تواصل الضغوط في الولايات المتحدة الأمريكية والديناميكية النسبية للاقتصاد الصيني.

وتبين نتائج الحسابات الثلاثية للناتج المحلي الإجمالي بحساب الانزلاق السنوي:

- تطور النمو الاقتصادي بمنطقة الأورو بنسبة 1.4% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 بحساب الانزلاق السنوي مقابل 0.6% خلال نفس الفترة سنة 2024 بدفع من الاقتصاد الألماني (0.2% مقابل انخفاض بنسبة 0.6%) والاقتصاد الفرنسي (0.8% مقابل 1.0%) والاقتصاد الإيطالي (2.8% مقابل 3.3%).
- نمو الاقتصاد الصيني بنسبة 5.2% مقابل 4.7% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 بفضل إجراءات الدعم التي اتخذتها الحكومة منذ سبتمبر 2024 لتعزيز الاستهلاك ودفع الصادرات إضافة إلى دعم الشركات الصناعية خاصة في مجال التكنولوجيا والتحوّل الطاقي.
- تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 (2.1% مقابل 3.0% خلال نفس الفترة من سنة 2024) نتيجة تراجع الاستهلاك والاستثمار.

تطور النمو (%)

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي-جويلية 2025

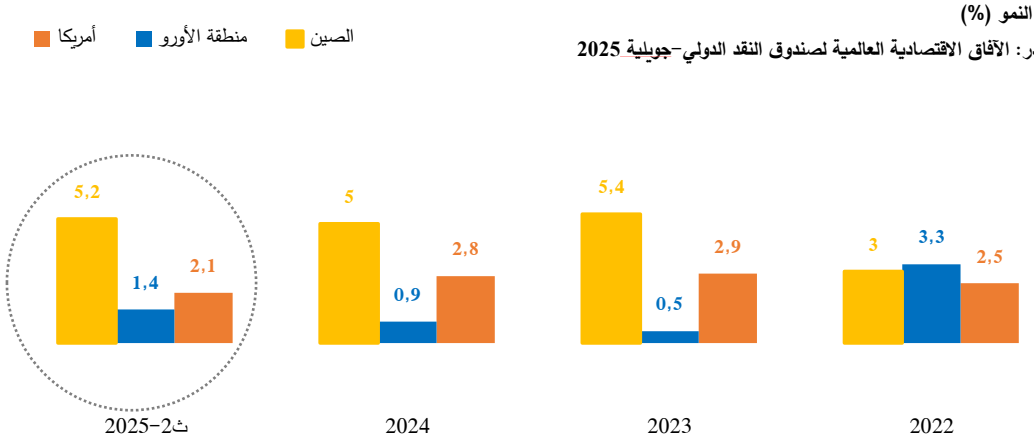

وانطلاقا من النتائج المسجلة وآفاق تطور النشاط الاقتصادي العالمي خلال الفترة المتبقية من السنة الجارية، يتوقع ما يلي:

- إنتعاشة طفيفة للاقتصاد الأوروبي (1.0% مقابل 0.9% سنة 2024) نتيجة تحسن الاستهلاك الخاص بعلاقة مع تحسن المقدرة الشرائية بفعل الانخفاض التدريجي لمستوى التضخم من جهة وارتفاع الأجور من جهة أخرى إضافة إلى تحسن المجهود الاستثماري نتيجة تخفيضات أسعار الفائدة. كما يتوقع خروج الاقتصاد الألماني من الانكماش (0.1% مقابل انخفاض بنسبة 0.2% سنة 2024) مع تسجيل تباطؤ للاقتصاد الفرنسي (0.6% مقابل 1.1%) والاقتصاد الإيطالي (0.5% مقابل 0.7%).

- تباطؤ الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 2025 (1.9% مقابل 2.8% سنة 2024) نتيجة تأثير التوترات التجارية على محركات النمو خاصة الاستهلاك والاستثمار.
- تباطؤ طفيف للنمو الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية (4.1% مقابل 4.3% سنة 2024) بسبب تباطؤ الاقتصاد الصيني (4.8% مقابل 5.0%). جدير بالذكر أن الاقتصاد الصيني يمثل حوالي 32.4% من إجمالي الاقتصاديات الصاعدة والنامية.

تقديرات النمو لصندوق النقد الدولي

(%)	2024	2025
العالم	3.3	3.0
الولايات المتحدة الأمريكية	2.8	1.9
منطقة الأورو	0.9	1.0
فرنسا	1.1	0.6
ألمانيا	0.2-	0.1
البلدان الصاعدة	4.3	4.1
الصين	5.0	4.8

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي- جويلية 2025

وقد انعكست مجمل التطورات الاقتصادية على سوق الشغل حيث سجلت أهم البلدان المصنعة استقرارا نسبيا في معدلات البطالة حيث بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 4.2% خلال شهر جويلية 2025 مقابل 4.1% خلال شهر جوان فيما سجلت منطقة الأورو 6.2% مقابل 6.3% خلال نفس الفترة. ويدل هذا الاستقرار النسبي على قدرة سوق الشغل على التأقلم مع التغيرات الاقتصادية.

أما على مستوى التضخم، فقد شهدت الفترة الأخيرة تراجعا في الأسعار في أهم البلدان المصنعة نتيجة انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية وتأخر تطبيق الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ معدل التضخم 2.9% خلال شهر أوت مقابل استقرار في حدود 2.7% خلال شهري جويلية وجوان من نفس السنة مع بقاء أسعار الفائدة المديرية دون تغيير في حدود 4.25% و4.50% منذ نهاية 2024 بالنظر إلى تصاعد المخاطر المرتبطة بالسياسة التجارية الحمائية الجديدة. وينتظر أن يبلغ مستوى التضخم 3.0% خلال كامل سنة 2025.

وفي منطقة الأورو، استقر التضخم للشهر الثالث على التوالي في حدود 2% خلال أوت 2025 مقابل 2.2% خلال نفس الفترة من سنة 2024. وجدير بالذكر أن البنك المركزي الأوروبي أقر أربعة تخفيضات متتالية في نسب الفائدة المديرية خلال سنة 2025 لتستقر في مستوى 2.0% في 5 جوان 2025 وذلك في إطار الجهود

الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، يتوقع أن تستقر نسبة التضخم في حدود 2.1% خلال سنة 2025.

تطور التضخم (%)

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي–جويلية 2025

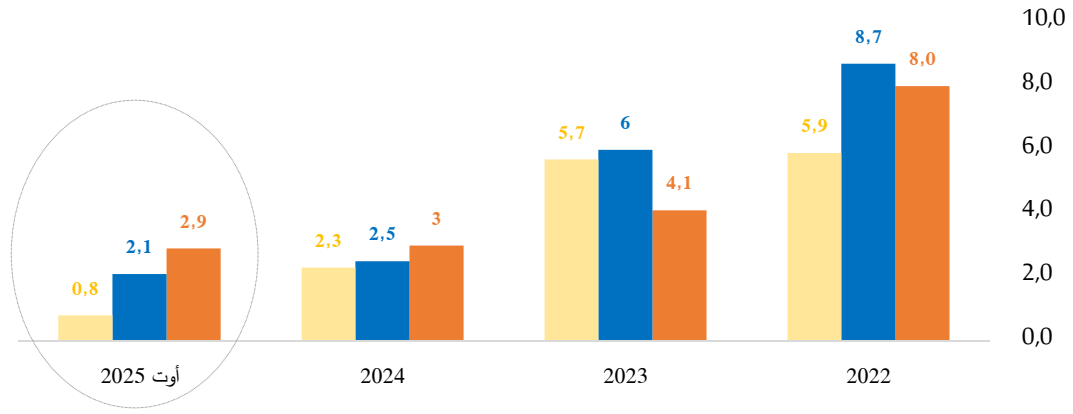

أما فيما يتعلق بالمواد الأساسية، فقد انخفض مؤشر الأسعار بنسبة 0.6% إلى موفّى أوت 2025 مقابل تراجع طفيف بنحو 0.8% خلال نفس الفترة من سنة 2024. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض أسعار المواد الطاقية بنسبة 10.9% وأسعار المواد الغذائية بنسبة 5.3%.

وشهدت أسعار المحروقات تراجعا هاما خلال شهر أوت بنسبة 15.7% حيث بلغ معدل سعر البرنت 68.2 دولار مقابل 80.9 دولار خلال شهر أوت سنة 2024 وذلك بسبب تراجع الطلب العالمي بعلاقة مع تباطؤ نسق النمو الاقتصادي إضافة إلى قرار منظمة أوبك + خلال اجتماعها في أوت 2025 الترفيع في سقف الإنتاج بمقدار 547 ألف برميل يوميا انطلاقا من شهر سبتمبر.

وفي ذات السياق، تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى تطور الطلب العالمي على النفط بنحو 700 ألف برميل يوميًا خلال سنة 2025 وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ سنة 2009 (فيما عدا سنة الأزمة الصحية العالمية 2020) بسبب ضعف الطلب في جميع الاقتصادات الكبرى. علما وأنه ينتظر أن يبلغ العرض العالمي للنفط الخام حوالي 105.6 مليون برميل يوميا سنة 2025 مقابل تطوّر الطلب في حدود 104.4 مليون برميل يوميا.

تطور سعر البرنت (دولار/للبرميل)

المصدر : البنك الدولي

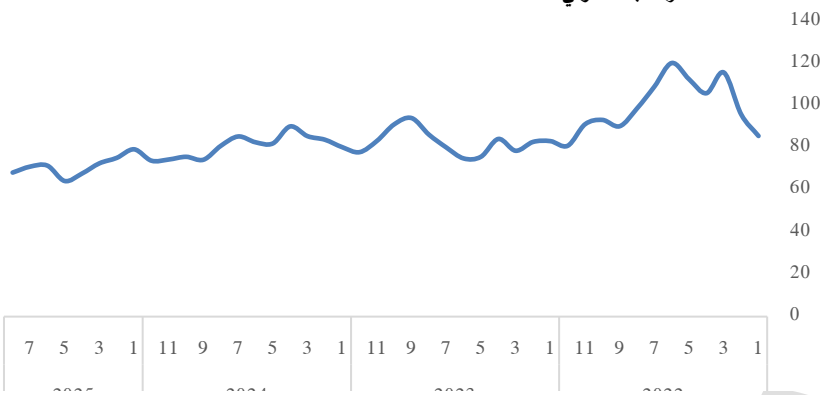

وقد كان لمجمل هذه التطورات تأثيرات متباينة على أداء الاقتصاد الوطني حيث ساهم تراجع أسعار المحروقات في تخفيف الضغوط المسلطة على مستوى نفقات دعم المحروقات المدرجة في ميزانية الدولة فيما أدّى ضعف النمو المسجل لدى أبرز الشركاء التجاريين لتونس وفي مقدمتهم فرنسا وألمانيا وإيطاليا إلى تباطؤ الطلب الخارجي الموجه نحو الاقتصاد التونسي.

الوضع الاقتصادي الوطني– تحسن نسبي للمؤشرات –

تميزت الفترة الأولى من سنة 2025 باعتماد مقاربة وطنية شاملة في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية تستند إلى تحقيق التوازن بين متطلبات دفع النمو الاقتصادي وتعزيز ركائز العدالة الاجتماعية. وقد أسهم هذا التوجه الذي دمج بين الإجراءات الظرفية ومسارات الإصلاحات الهيكلية في تسجيل تحسن نسبي على مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يتجلى بالخصوص من خلال ارتفاع الناتج الثلاثي وتراجع معدل البطالة وانخفاض التضخم مع المحافظة على مستوى مقبول من العملة الأجنبية.

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

شهدت سنة 2025 تسريع وتيرة الإصلاحات الرامية إلى تكريس العدالة الاجتماعية ومساندة الفئات محدودة الدخل والحد من أشكال العمل غير المستقر بالتوازي مع التقدم في تحسين مناخ الأعمال ودفع مسار الانتقال الطاقي.

فعلى المستوى الاجتماعي، تواصلت الجهود خلال سنة 2025 لتعزيز المكتسبات الاجتماعية وتحسين ظروف العيش في إطار توطيد الدور الاجتماعي للدولة وتعزيز أسس التماسك المجتمعي بما يضمن شمولية العمل التنموي ويكرس العدالة الاجتماعية.

أهم الإجراءات في مجال تعزيز الدور الاجتماعي للدولة

تكثفت الجهود خلال سنة 2025 لتحسين دخل الفئات الضعيفة والارتقاء بمستوى العيش إلى جانب تسوية الوضعيات المرتبطة بأشكال العمل الهش مع مواصلة تحديث الإطار التشريعي للتشغيل بما يضمن توفير شروط العمل اللائق.

المحافظة على المقدرة الشرائية للطبقات محدودة الدخل

- الترفيع في مقدار التحويلات المالية الشهرية المباشرة المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل من 240 دينار سنة 2024 إلى 260 دينار والترفيع في عدد العائلات المنتفعة إلى حوالي 385 ألف عائلة مقابل 374 ألف عائلة خلال سنة 2024 و261 ألف عائلة خلال سنة 2021.
- إصدار أمر عدد 426 لسنة 2025 مؤرّخ في 2 أكتوبر 2025 يتعلّق بإسناد منحة عائلية بعنوان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و18 سنة لفائدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل بداية من غرة جانفي 2025.
- إقرار زيادة في الأجر الأدنى المضمون بنسبة 7.5% بداية من جانفي 2025.
- تحسين جرايات التقاعد بعلاقة مع الترفيع في الأجر الأدنى المضمون والزيادة في الجرايات الدنيا من 240 دينار سنة 2024 إلى 260 دينار.
- مراجعة جدول الضريبة على الدخل وهو ما ترتب عنه آليا الترفيع في دخل الفئات ذات الدخل الضعيف وخاصة جرايات التقاعد في القطاع الخاص.
- التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء من 13% إلى 7% بالنسبة للعائلات التي لا يتجاوز استهلاكها الشهري 300 كيلواط.
- توفير زيت الزيتون للمواطنين بأسعار تفاضلية للمحافظة على القدرة الشرائية.

تطوير منظومة الضمان والتغطية الاجتماعية

- إرساء نظام قانوني لحماية العاملات الفلاحيات لتوفير تغطية اجتماعية شاملة.

تحسين العمل اللائق وتحقيق الأمان الوظيفي

- مراجعة مجلة الشغل في اتجاه القضاء على جميع أشكال التشغيل الهش وخاصة المناولة وإلغاء العمل بالعقود محددة المدة إلا في حالات استثنائية (القانون عدد 9-2025).
- تسوية وضعية الأساتذة والمعلمين النواب (حوالي 10000 خطة سنة 2025).
- استكمال إدماج الدفعة الثالثة من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية والبالغ عددهم 5000 عامل.
- انطلاق إجراءات إدماج الدفعة الرابعة من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية (5000 عامل).

النفاذ إلى السكن اللائق

- تفعيل آلية الكراء المملك من خلال توفير رصيد عقاري من الأراضي الدولية بالدينار الرمزي لفائدة الباعثين العقاريين العموميين لتمكينهم من انجاز مساكن اجتماعية تندرج في إطار آلية الكراء المملك التي تتيح للمستفيدين سداد قيمة المسكن في شكل معينات كراء تراعي قدرتهم على التسديد.
- توفير رصيد من الأراضي الدولية تخصّص بسعر تفضيلي لفائدة الوكالة العقارية للسكنى قصد توفير مقاسم اجتماعية.
- مواصلة إنجاز 2926 مسكنا اجتماعيا جديدا بـ 7 ولايات والانطلاق في إنجاز 913 مسكنا جديدا بـ 8 ولايات في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
- الانطلاق في إنجاز 3100 مسكن اجتماعي بـ 15 ولاية.

وقد شملت الجهود مواصلة دعم إحداث الشركات الأهلية عبر إصدار المرسوم عدد 3 لسنة 2025 الذي يرمي إلى مزيد تسهيل بعثها وتحسين حوكمتها وكذلك الانطلاق في إعداد الخطوط المرجعية للمنصة الرقمية للشركات الأهلية وإحداث لوحة قيادة رقمية متطورة "رافقني" خاصة بالمتابعة الحينية للشركات الأهلية ومرافقتها وتخصيص اعتماد إضافي بمبلغ 20 مليون دينار لفائدة خط تمويل الشركات الأهلية بمقتضى قانون المالية لسنة 2025.

كما شهدت سنة 2025 مواصلة تسوية وضعية عملة الحضائر والأعوان المتعاقدين بالمؤسسات التربوية والهياكل العمومية عموما بعد إقرار الاستغناء عن المناولة وإحداث نظام التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية. هذا إلى جانب تنفيذ برامج الادماج الاقتصادي لدعم ريادة الأعمال النسائية في إطار برنامج رائدات بالتوازي مع تركيز منصة رقمية لتسويق منتوجات المنتفعات ببرامج الإدماج الاقتصادي وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بريادة الأعمال النسائية في أفق 2035 وأيضا الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي في أفق 2030.

وفي مجال تعزيز رأس المال البشري، شهدت سنة 2025 إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمجلس الأعلى للتربية والتعليم إلى جانب تدعيم الإطار المدرس التربوي وتأهيل البنية التحتية من إحداثات جديدة وتوسعة للمؤسسات التربوية.

وتم الشروع في مراجعة الإطار القانوني المنظم لقطاع التعليم العالي الخاص وملاءمته مع التطور الحاصل بالقطاع إضافة إلى العمل على مراجعة كراس الشروط المتعلق بتنظيم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي إلى جانب دعم الاستعمالات الأكاديمية للذكاء الاصطناعي من خلال تصميم مكتبة افتراضية مبتكرة ومدعومة بالذكاء الاصطناعي "عِلْمْ".

كما تم العمل على إعداد مشروع استراتيجية جديدة للتكوين المهني تهدف إلى تحقيق تكوين مهني وتقني مدمج ومتكامل مع المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية ومتفاعل مع قطاع الإنتاج ويكرس مبدأ التعلم مدى الحياة والمساواة في الفرص وينبني على النجاعة والجودة في مختلف مراحل التكوين.

وفي المجال الاقتصادي، تكثفت الجهود خلال سنة 2025 لمزيد تحسين مناخ الأعمال وتكريس مبدأ حرية الاستثمار من خلال مواصلة حذف تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية علاوة على مراجعة كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل.

واعتبارا لأهمية تكريس الأمن الطاقي وتسريع الانتقال الطاقي والنهوض بالطاقات المتجددة، شهدت سنة 2025 تحيين الأمر المتعلق بصندوق الانتقال الطاقي وذلك بالتوازي مع مواصلة الأعمال التحضيرية لتنفيذ المشاريع الجديدة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وتكريسا للبعد البيئي، تواصل العمل خلال سنة 2025 على تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف إعادة استعمالها عبر تأهيل وتوسيع محطّات التطهير المتقادمة وذلك بالترفيع في طاقتها وتحسين مردوديتها وإحداث محطات متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية.

الإنتاج والنمو

اتسم الوضع الاقتصادي خلال سنة 2025 بتحسن نسبي في نسق النمو بفضل المساهمة الإيجابية للقطاع الفلاحي وتحسن عدد من الأنشطة الصناعية وتطور القطاع السياحي. وفي المقابل، تأثر النشاط الاقتصادي بتراجع مردودية بعض القطاعات الأخرى لا سيما استخراج النفط والغاز الطبيعي وصناعات النسيج والملابس والجلد والخدمات المالية.

تشير نتائج الحسابات القومية إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 بحساب الانزلاق السنوي مقابل 1.4% خلال نفس الفترة من سنة 2024. وتطور الناتج المحلي بنسبة 2.4% خلال السداسية الأولى من السنة الجارية مقابل 1% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وبلغت نسبة النمو بدون اعتبار الفلاحة 1.8% خلال السداسي الأول من سنة 2025 مقابل 0.5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

تطور مساهمة القطاعات في النمو خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

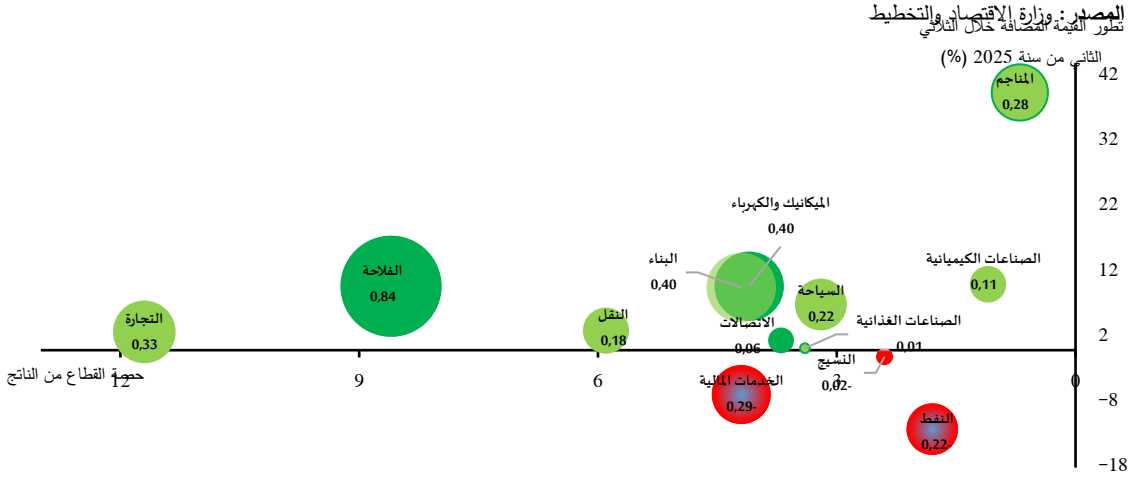

ويبرز من خلال التوزيع القطاعي:

- نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 9.8% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 مقابل 9.3% خلال نفس الفترة من السنة الماضية نتيجة تحسن انتاج الحبوب وزيتون الزيت بعلاقة مع تحسن مستوى

التساقطات خاصة خلال الفترة الحساسة من الموسم الفلاحي. علما أن نسبة تعبئة السدود قد بلغت 27.4% بتاريخ 6 أكتوبر 2025 مقابل 23% سنة 2024.

الإنتاج (ألف طن)	2024	2025
الحبوب	12000	20000
الزيتون	1100	1700

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 1.9% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 أي بنفس النسق المسجل خلال نفس الفترة من السنة الماضية نتيجة:
  - ارتفاع القيمة المضافة للقطاع السياحي بنسبة 7% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 مقابل 5.1% خلال نفس الفترة من السنة الفارطة بفضل ارتفاع نشاط الإقامة بنسبة 10.8% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 مقابل 6.2% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وتتأكد هذه الانتعاشة من خلال تطور المؤشرات المسجلة حيث تطور عدد السياح الأجانب الوافدين على تونس إلى موفّى شهر جوان بنسبة 12.4% مقابل 4.0% سنة 2024 ليبلغ عدد السياح 3.8 مليون. وفي ذات السياق، تطورت البيتات السياحية بنسبة 9.3% خلال السداسي الأولى من سنة 2025 ليبلغ عدد البيتات الجملية 9.8 مليون وحدة.
  - تطور القيمة المضافة في قطاع النقل بنسبة 3% مقابل 2% خلال نفس الفترة من سنة 2024 على أساس ارتفاع أنشطة النقل الجوي حيث تطور عدد المسافرين بنسبة 6.9% خلال السداسي الأول من سنة 2025 مقابل 13.4% سنة 2024 وأيضا النقل البحري والنقل البري للمسافرين فيما انخفض نشاط النقل الحديدي للأشخاص والبضائع والنقل عبر الأنابيب.
  - انخفاض القيمة المضافة في قطاع الخدمات المالية والتأمين بنسبة (-6.8%) مقابل تطور بنسبة 3.2% خلال نفس الفترة من السنة الفارطة.
- تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي بنسبة 3.4% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 مقابل انخفاض بنسبة (-3.6%) خلال نفس الفترة من السنة الماضية خاصة نتيجة:
  - ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الصناعات الكيميائية بنسبة 10.1% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 مقابل انخفاض بنسبة (-11.9%) خلال نفس الفترة من سنة 2024 نتيجة انتعاشة نشاط تحويل مشتقات الفسفاط وتحسن أداء الصناعات الصيدلية. علما وأن انتاج الفسفاط ارتفع بنسبة 78.1% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 وتطورت صادرات الفسفاط ومشتقاته بنسبة 35.8% خلال نفس الفترة.
  - ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 9.6% خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية مقابل 0.1% مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2024 وهو ما تجلى من خلال ارتفاع صادرات القطاع (12.1% خلال الثلاثي الثاني).

- تطور القيمة المضافة في قطاع مواد البناء بنسبة 7.7% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 مقابل انخفاض بنحو (-6.8%) خلال نفس الفترة من السنة السابقة وهو ما يتجلى من خلال تحسن مؤشرات القطاع حيث ارتفع انتاج الاسمنت بنسبة 16% خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية مقابل انخفاض (-8.3%) خلال نفس الفترة من السنة الماضية.
- تواصل التعافي النسبي لقطاع البناء والأشغال العامة الذي تطور بنسبة 9.6% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 مقابل انخفاض بنسبة (-0.3%) خلال نفس الفترة من السنة الماضية.
- تواصل انخفاض القيمة المضافة في قطاع النفط والغاز بنسبة (-12.1%) مقابل انخفاض بنسبة (-22.2%) خلال نفس الفترة من سنة 2024 نتيجة تراجع الإنتاج في ظل الانخفاض الطبيعي للاحتياطي وغياب استكشافات جديدة. وتشير المؤشرات إلى تراجع معدل الإنتاج اليومي من النفط الخام إلى حدود 26.3 ألف برميل في اليوم في موفّى شهر جويلية 2025 مقابل 29.6 ألف برميل في اليوم خلال نفس الفترة من السنة الماضية وتراجع انتاج الغاز الطبيعي بنسبة 6% (674 ألف طن مقابل 716 ألف طن سنة 2024).

وعلى أهمية النتائج المسجلة والتحسن النسبي للنشاط الاقتصادي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025، إلاّ أن كسب رهانات المرحلة القادمة والارتقاء بنسب النمو إلى مستويات أرفع يتطلب الحرص على ضمان انتظامية الإنتاج إلى جانب دعم القطاعات الدافعة على غرار الصناعات الغذائية والبناء والأشغال العامة وتكنولوجيات الاتصال وغيرها بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويضمن استدامة النمو على المدى المتوسط.

الاستثمار

اتسمت الفترة الأولى من سنة 2025 بتواصل تنفيذ برنامج حذف تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية ومراجعة كراسات شروط إلى جانب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال وفي إعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما تم تسجيل بوادر انتعاشة للمجهود الاستثماري خلال هذه الفترة تجلت بالخصوص من خلال ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحسن النسبي للمؤشرات الدالة على تطور الاستثمار.

تم خلال سنة 2025 ضبط القائمة الثالثة للتراخيص المتعلقة بتعاطي الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع المنتظر حذفها وذلك في إطار مواصلة مسار حذف تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية وتعويضها عند الاقتضاء بكراسات شروط مبسطة. وبالتوازي، تواصلت الجهود في مجال مراجعة كراس شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل والتي بلغ عددها 167 كراسا والتي تغطي 16 مجالا اقتصاديا حيث ينتظر أن تتم مراجعة حوالي 100 كراس شروط مع موفّى سنة 2025.

وحظيت المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعناية خاصة من خلال توفير خطوط تمويل جديدة والتقدم في بلورة محاور الاستراتيجية الوطنية للنهوض بهذه المؤسسات مع التركيز على رقمنة الإجراءات الإدارية الموجهة

للمستثمرين وتطوير المنظومة اللوجستية وتحسين البنية التحتية بالموانئ وتيسير النفاذ إلى التمويل وتوفير آليات الضمان البديلة وتعزيز الإحاطة والمرافقة للمستثمرين.

كما شهدت الفترة الأولى من سنة 2025 تسجيل تحسن نسبي للمجهود الاستثماري وهو ما يتأكد من خلال تطور عدد من المؤشرات ذات الصلة على غرار:

- تطور هام لواردات مواد التجهيز بنسبة 17.4% إلى موفّى شهر أوت من السنة الجارية مقابل 2.5% خلال نفس الفترة من سنة 2024 وارتفاع واردات المواد الأولية والنصف مصنعة بنسبة 7.5% خلال شهر أوت مقابل انخفاض بنسبة (-5.5%) قبل سنة.
- ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعكس جاذبية البيئة الاستثمارية بنسبة 21.4% خلال السداسي الاول من سنة 2025. ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تطور الاستثمارات في القطاع الصناعي بنسبة 22.9% (1031.3 م د مقابل 838.9 م د سنة 2024) و في قطاع الطاقة بنسبة 60.3% (398 م د مقابل 248.3 م د سنة 2024) وفي القطاع الفلاحي بنسبة 72.2% (20.1 م د مقابل 11.69 م د سنة 2024) في حين تراجعت الاستثمارات في قطاع الخدمات بـ24.6% (191 م د مقابل 253.5 م د سنة 2024).
- ارتفاع الاستثمارات المصرح بها بنسبة 16.9% إلى موفّى شهر جوان من سنة 2025 حيث بلغ الحجم الجملي للاستثمارات 3299.8 م د مقابل 2823.9 م د سنة 2024. ويستحوذ القطاع الصناعي على 37% من الاستثمارات المصرح بها ثم قطاع الخدمات الذي يمثل 23% من الاستثمارات (حوالي 749.2 م د) والطاقات المتجددة بـ 9% من الاستثمارات المصرح بها (307 م د).

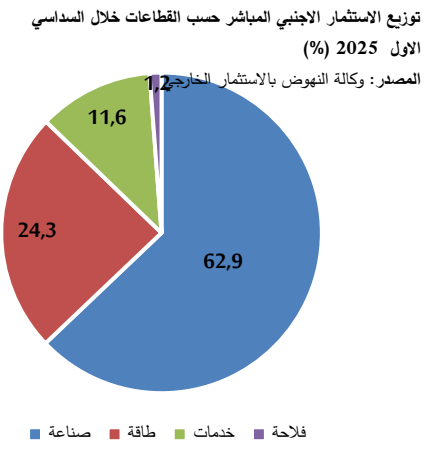

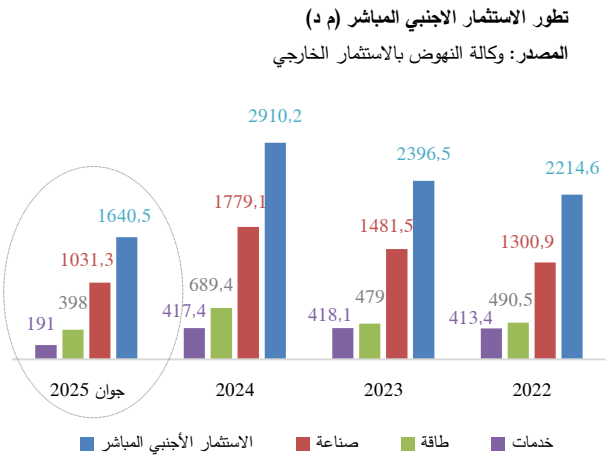

كما اتسمت سنة 2025 بمعالجة بعض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع التي تشكو صعوبات أو تأخر في التنفيذ في إطار أشغال اللجنة العليا واللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية التي تواجه صعوبات واللجان القطاعية والجهوية خاصة في مجالات الصحة والطاقة والنقل (مشروع تأهيل الخط الحديدي رقم 6 ومضاعفة الجزء الرابط بين المكنين والمهدية، تسريع نسق انجاز مشروع الشبكة الحديدية السريعة، ...).

وجدير بالذكر أنه تم خلال السنة الجارية التسريع في تنفيذ المشاريع بعنوان الطاقات المتجددة في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي سواء فيما يتعلق بالدفعة الأولى (500 ميغاواط) أو الدفعة الثانية (1700 ميغاواط).

ويعتبر التسريع في تنفيذ الإصلاحات الرامية لتحسين مناخ الأعمال عنصرا محوريا لدعم الاستثمار الخاص والرفع من قدرة النسيج الاقتصادي على خلق مواطن شغل جديدة وتعزيز إدماج المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتحقيق نمو دامج يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

ميزان الدفوعات

تميّزت الثمانية أشهر الأولى من سنة 2025 بالأداء الجيد للقطاعات المدرة للعملة خاصة العائدات السياحية وتحويلات التونسيين المقيمين بالخارج مما ساهم في المحافظة على رصيد مقبول من المدّخرات من العملة الأجنبية واستقرار نسبي لسعر الصرف.

اتسمت المبادلات التجارية إلى موفّى أوت 2025 بانخفاض الصادرات بنسبة (-0.3%) مقابل ارتفاع الواردات بنحو 4.8% ممّا أسفر عن توسع عجز الميزان التجاري وتراجع نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 3.8 نقطة لتبلغ 73.9%.

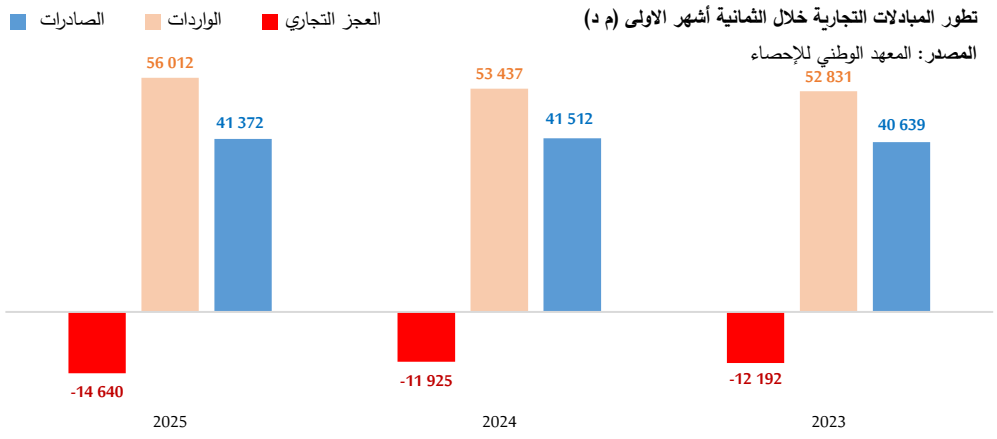

تطور المبادلات التجارية خلال الثمانية أشهر الاولى (م د)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وفي سياق متّصل، يشير تحليل المبادلات التجارية حسب النظام إلى تسجيل توسّع ملحوظ للعجز التجاري في إطار النظام العام مقابل فائض تجاري بعنوان النظام الموجه كليا للتصدير.

تطور المبادلات التجارية حسب النظام العام (8 أشهر، م د)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

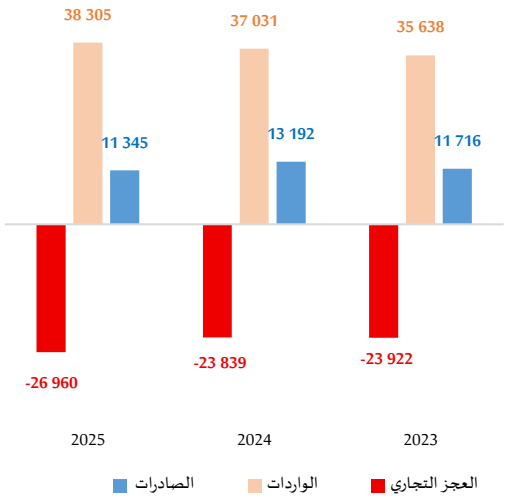

تطور المبادلات التجارية حسب النظام غير المقيم (8 أشهر، م د)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

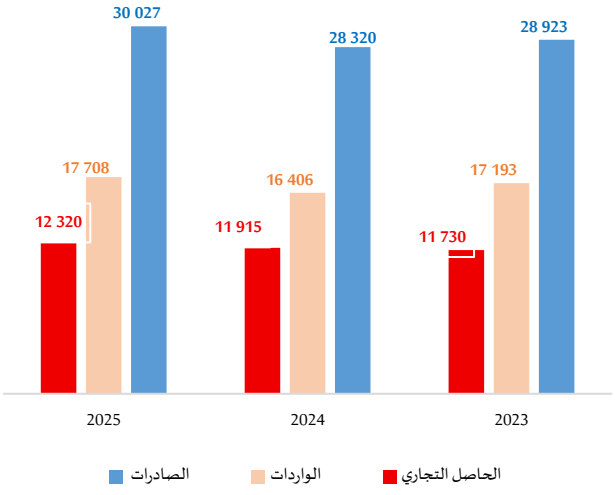

كما تشير المعطيات إلى تطورات متباينة للصادرات حسب القطاعات وهو ما يتجلّى من خلال:

- انخفاض صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة (-16.2%) بعلاقة مع تراجع عائدات صادرات زيت الزيتون بـ (-29.2%) والتمور (-12.0%) مقابل ارتفاع القوارص بـ 123.7%. وجدير بالذكر أنّ انخفاض صادرات زيت الزيتون يفسّر بقسط وافر بتراجع الأسعار العالمية بالأورو بأكثر من 50% .
- ارتفاع صادرات الصناعات المعملية التي تمثّل أكثر من 93% من الصادرات الجملية للسلع بـ 2.2%. ويفسر هذا التطوّر بالأساس إلى ارتفاع صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (6.7%) بعلاقة مع تطور صادرات الكوابل والاسلاك الكهربائية وصادرات الآلات الميكانيكية مقابل تراجع صادرات النسيج والملابس والأحذية (-1.0%).
- تراجع حادّ لصادرات قطاع الطاقة وزيوت التشحيم بنسبة (-39.0%) بسبب انخفاض صادرات النفط الخام نتيجة لنضوب بعض الحقول القديمة وضعف وتيرة الاستكشافات الجديدة والتنقيب.
- تحسّن صادرات قطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة 11.9% في ظل التحسّن النسبي لنسق الإنتاج.

تطور الصادرات حسب القطاع خلال الثمانية أشهر الاولى (م د)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

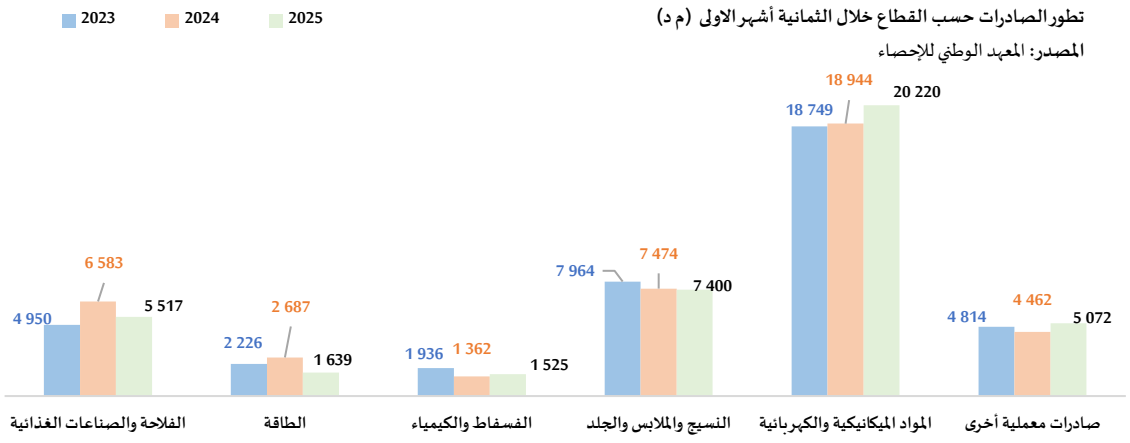

أما على مستوى الواردات، فتتمثل أهم النتائج في:

- انخفاض واردات المواد الغذائية بـ (-3.9%) نتيجة تراجع واردات الحبوب خاصّة القمح الصلب (-25.5%) والقمح اللين (-27.8%) والشعير (-45.0%) وواردات السكّر (-45.1%) والزيوت النباتيـة (-4.8%) مقابل ارتفاع واردات القطانية (24.5%) واللحوم (57.7%).
- انخفاض واردات مواد الطاقة بنسبة (-13.8%) بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز.
- ارتفاع واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بـ 7.5% نتيجة تحسّن الأنشطة الصناعية المرتبطة أساسا بالتصدير.
- ارتفاع هامّ لواردات مواد التجهيز بـ17.4% بعلاقة مع الاستعادة التدريجية للاستثمار.
- تطوّر واردات المواد الاستهلاكية بنسبة 10.6% نتيجة تنامي الطلب الداخلي على السلع الاستهلاكية الجاهزة والمرتبطة أساسا بالسيارات والمواد الكهرو منزلية.

تطور الواردات حسب المواد خلال الثمانية أشهر الاولى (م د)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

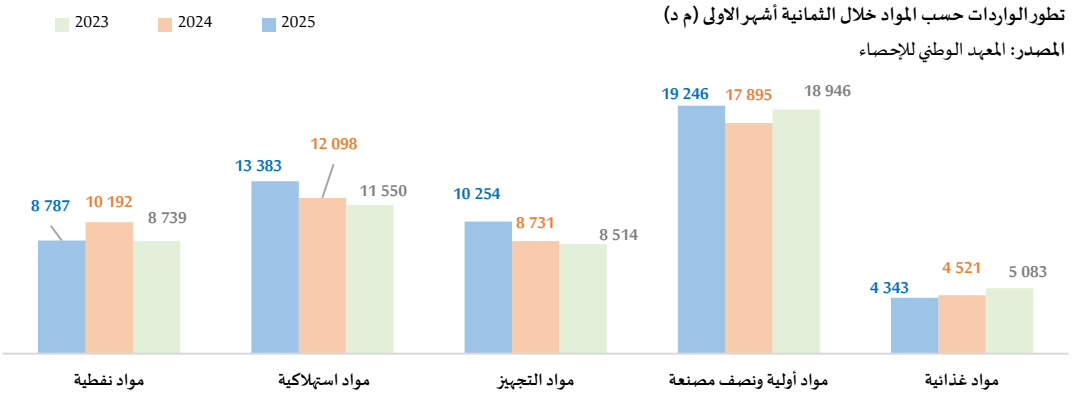

وعلى ضوء هذه المؤشرات، سجّل الميزان التجاري خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2025، توسّعا بنسبة 22.8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024. ويعزى هذا التوسّع أساسا إلى ارتفاع الفاتورة الطاقية وذلك على الرغم من تسجيل تراجع طفيف خلال الفترة الأخيرة.

تطور العجز التجاري خلال الثمانية أشهر الاولى (م د)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

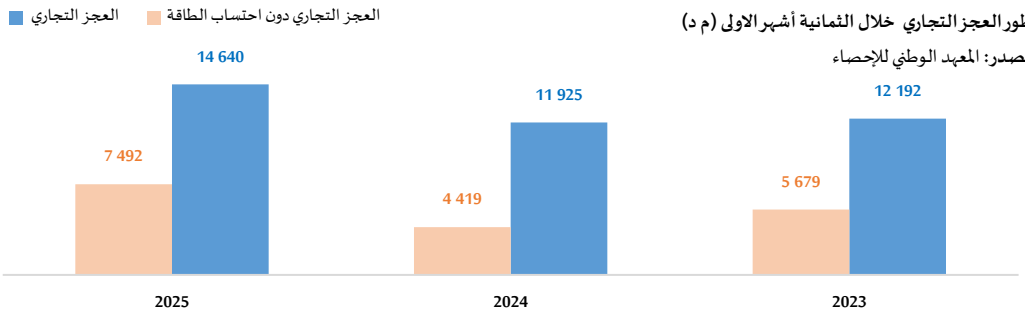

وجدير بالذكر أن عجز الميزان الطاقي تقلّص بنسبة 4.8% ليبلغ ما يعادل 48.4% من العجز التجاري خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2025 مقارنة بنفس الفترة سنة 2024.

تطور حاصل الميزانين الطاقي والغذائي خلال الثمانية أشهر الاولى (م د)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

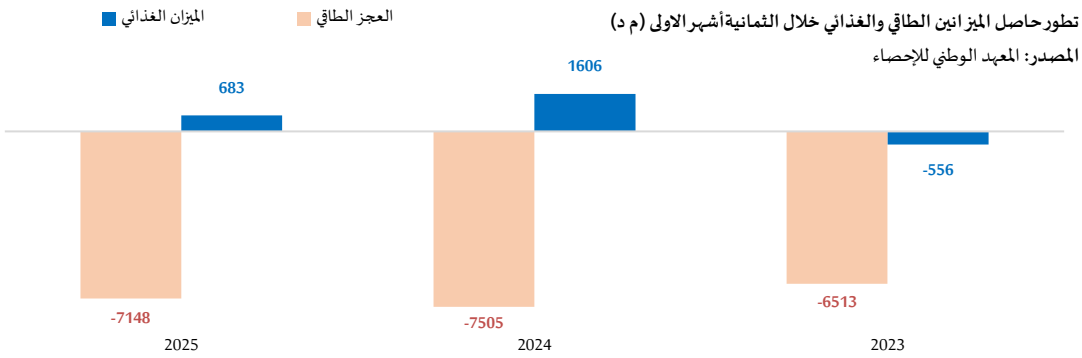

ومن ناحية أخرى، سجّل الميزان الغذائي فائضا بلغ 683 م د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2025 مقابل 1606 م د خلال نفس الفترة من سنة 2024 نتيجة لانخفاض مبيعات زيت الزيتون بحوالي (-29.2%) والتمور (-12.0%) والصيد البحري بـ (-4.1%).

وفي سياق متصل، سجّل ميزان الخدمات تحسنا هاما إلى حدود موفّى شهر أوت 2025 بفضل ارتفاع العائدات السياحية (8.6%) وتدعم تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج (15.8%).

تطور المداخيل السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج إلى موفّى شهر اوت (م د)

المصدر: البنك المركزي التونسي

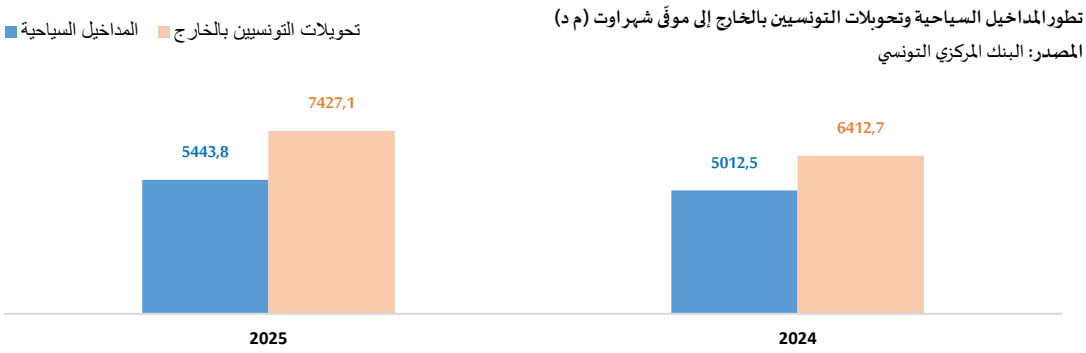

وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة تغطية العجز التجاري بالعائدات السياحية وتحويلات التونسيين المقيمين بالخارج بلغت 87.9% خلال الثمانية أشهر من سنة 2025 مقابل 95.8% خلال نفس الفترة من سنة 2024. وقد بلغت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية ما يعادل 104 يوم توريد بتاريخ 8 أكتوبر 2025.

ويعتبر تعزيز متانة القطاع الخارجي من الرهانات القائمة وهو ما يتطلب تسريع نسق الإصلاحات القطاعية ومزيد دعم التصدير وتحسين تنافسية النسيج الصناعي والفلاحي وتنويع الأسواق الخارجية فضلا عن تسريع الانتقال الطاقي وتعبئة موارد تمويل خارجية بشروط ميسرة للحفاظ على مستوى مقبول من المدخرات من العملة ودعم الاستقرار المالي على المدى المتوسط.

التضخـــم

اتسمت الفترة الأولى من سنة 2025 بالتوفق في التحكم في معدلات التضخم وحصرها في حدود مقبولة وتسنى بفضل السياسة النقدية المعتمدة دعم المسار التنازلي للتضخم. علما وأنه تم التخفيض في نسبة الفائدة المديرية بـ 50 نقطة مائوية في 26 مارس 2025.

تواصل المسار التنازلي لنسق تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2025 حيث بلغ معدل التضخم 5.0% خلال شهر سبتمبر 2025 بحساب الانزلاق السنوي مقابل 5.2% خلال شهر أوت 2025 و6.7% خلال سبتمبر 2024. وشمل الانخفاض أغلب مجموعات المواد وخاصة التغذية والمشروبات (28% من السلة). كما تراجع نسق تطور التضخم الضمني أي التضخم بدون اعتبار الطاقة والمواد الغذائية ليبلغ 5.2% مقابل 6.2% قبل سنة.

تطور التضخم (بحساب الانزلاق السنوي،%)

المصدر: المعهد الوطني للاحصاء

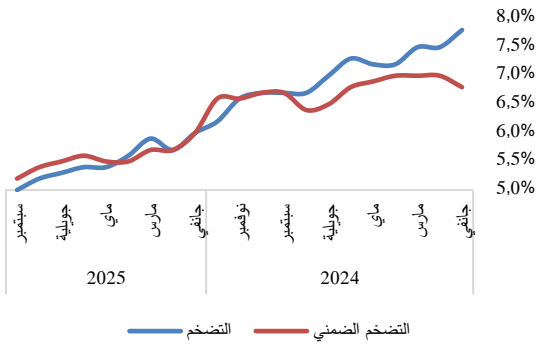

تطور التضخم حسب مجموعات المواد (بحساب الانزلاق السنوي،%)

المصدر: المعهد الوطني للاحصاء

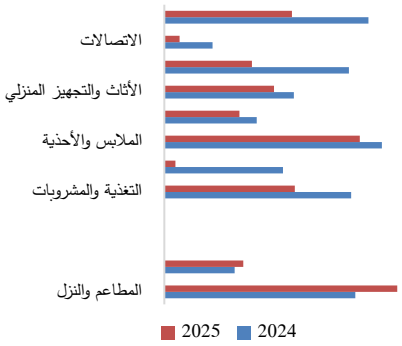

ويفسر هذا الانخفاض أساسا بـ:

- غياب ضغوط تضخمية خارجية في ظل الاستقرار المسجل على مستوى الأسعار العالمية للمواد الأولية والأساسية واستقرار سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية.
- تحسن العرض الوطني بعلاقة مع الانتعاشة المسجلة على مستوى الإنتاج.
- متابعة تزويد الاسواق وتشديد المراقبة.
- عدم إقرار زيادات في أسعار أهم المواد المؤطرة وخاصة المحروقات.
- السياسة النقدية الحذرة.

تطور التضخم حسب نظام التسعيرة

(معدل 9 أشهر، %)	الأوزان	2024	2025
المواد الحرة	**73.5**	**8.1**	**6.5**
منها: الغذائية	21	10.8	7.5
المواد المؤطرة	**26.5**	**4.1**	**2.0**
منها: الغذائية	5.2	3.2	0.8

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

هذا وتجدر الإشارة إلى بروز ضغوط تضخمية على أسعار مجموعة المواد الفلاحية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2025 بسبب نقص الإنتاج في بعض المنتوجات وخاصة الغلال والخضر الطازجة واللحوم الحمراء فيما تم تسجيل تراجع في نسق تطور أسعار المواد المعملية والخدمات.

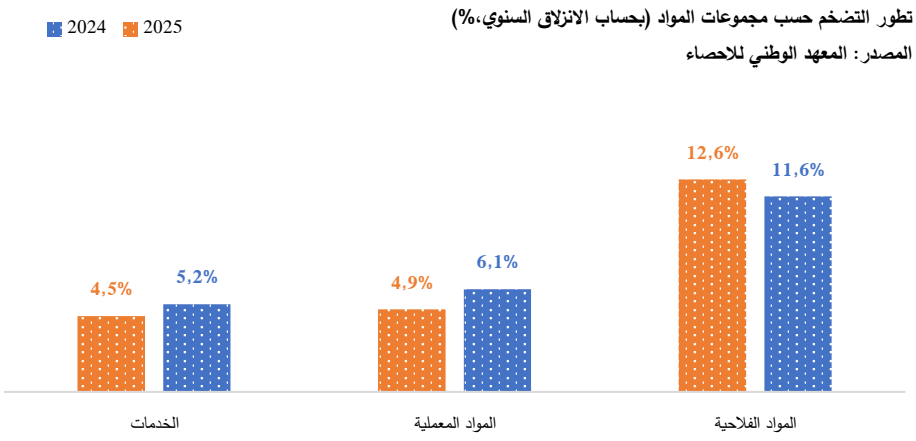

وتشير التوقعات إلى تواصل المنحى التنازلي للتضخم خلال الفترة المتبقية من السنة الجارية مدعوما بتراجع الضغوط على أسعار المواد الغذائية. ويبقى التحكم في تطور الأسعار من أولويات المرحلة القادمة وهو ما يستوجب دعم الإنتاج الوطني والتسريع في رقمنة منظومات الرقابة ومسالك التوزيع.

الترقيم السيادي

شهدت سنة 2025 تحسن الترقيم السيادي بالنظر إلى التطورات الإيجابية المسجلة خاصة على مستوى استعادة ديناميكية الإنتاج والتحكم النسبي في التوازنات الداخلية والخارجية فضلا عن استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية.

وتم خلال سنة 2025:

- تحسين الترقيم السيادي من قبل وكالة "فيتش" إلى مستوى B- مع آفاق مستقرة في 12 سبتمبر 2025 مقابل CCC+ في 16 سبتمبر 2024.
- مراجعة الترقيم السيادي من قبل وكالة "موديز" إلى مستوى Caa1 مع آفاق مستقرة في 28 فيفري 2025 مقابل Caa2 مع آفاق مستقرة في 22 مارس 2024.
- مراجعة الترقيم السيادي من قبل وكالة "R&I" إلى مستوى B- مع آفاق مستقرة في 22 أوت 2025 مقابل B- مع آفاق سلبية في 05 سبتمبر 2024.

النتائج المنتظرة لكامل سنة 2025

استنادا إلى النتائج المسجلة خلال الفترة المنقضية من سنة 2025 وآفاق تطور قطاعات الإنتاج خلال الفترة المتبقية من السنة إضافة إلى مفعول الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والمالي والاجتماعي الرامية إلى المحافظة على القدرة الشرائية ودعم النمو، تمّ تحيين منوال النموّ لسنة 2025 على النحو التالي:

- تحقيق نسبة نمو في حدود 2.6% مقابل 3.2% مقدرة أوليّا و1.5% سنة 2024.
- الترفيع في نسبة الاستثمار لتبلغ 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- التحكم في العجز الجاري في حدود 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- التحكم في معدل التضخم في حدود 5.3%.

ويتبين من خلال تطور الوضع الاقتصادي أهمية تثبيت بوادر الانتعاشة المسجلة خلال سنة 2025 والتي تجلت من خلال تحسن بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي وفي تكامل البعدين الاقتصادي والاجتماعي بما يسهم في تعزيز ديمومة المؤسسات لا سيما الصغرى والمتوسطة وخلق مزيد من مواطن الشغل. كما تبرز أهمية معالجة الإشكاليات المرتبطة بضعف أداء عدد من القطاعات الاقتصادية وذلك من أجل إحكام الاستفادة من الفرص المتاحة والترفيع في طاقات الإنتاج.

وفي هذا الإطار، يكمن الرهان في دعم قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الصدمات وتسريع نسق الإصلاحات الداعمة للنمو فضلا عن تعزيز تناسق وتكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير آليات استباقية ومرنة للتعاطي مع الأزمات بما يضمن استدامة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ويبرز التحليل الرباعي النتائج التالية:

- تكريس مقومات العدالة الاجتماعية ودعم المقدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل.
- تحسن مردودية القطاع الفلاحي وتواصل الأداء الجيد للقطاع السياحي.
- تعافي تدريجي للقطاع الصناعي وقطاع الاشغال العامة.
- تحسن العجز الجاري والمدخرات من العملة.
- تأكد المسار التنازلي للتضخم.
- مراجعات متتالية للترقيم السيادي نحو الترفيع.
- تحسن نسق تنفيذ المشاريع المعطلة.

- إمكانيات هامة للترفيع في صادرات زيت الزيتون والفسفاط.
- ديناميكية جديدة وواعدة في مجال مشاريع الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).
- فتح آفاق تنموية وتعزيز الترابط بين الجهات ضمن مشاريع الأروقة الاقتصادية.
- استقطاب استثمارات أجنبية جديدة.

- ضعف إحداث مواطن الشغل.
- ارتباط الانتاج الفلاحي بالظروف المناخية.
- ضعف المجهود الاستثماري.
- توسع العجز الطاقي.
- التفاوت التنموي بين الجهات.

- تفاقم التوترات الجيوستراتيجية على المستوى العالمي.
- تنامي السياسات الحمائية.
- تباطؤ النمو العالمي وخاصة في منطقة الأورو.
- تواصل إشكاليات قطاع المحروقات.
- عدم التقيد بآجال عاجلة وملزمة لتنفيذ الإصلاحات.

الباب الثاني: منوال النمو لسنة 2026

تُعدّ سنة 2026 مرحلة محورية في تجسيد الخيارات الوطنية المتعلقة بمسار البناء والتشييد والتي ترمي إلى توفير مقومات العيش الكريم وتحقيق العدالة والانصاف وفتح آفاق أرحب لكل الفئات ودعم الشركات الأهلية إلى جانب إحكام توظيف الإمكانيات والطاقات المتاحة وتعزيز التنمية المجالية الشاملة.

وتكتسي هذه السنة طابعا خاصا باعتبارها السنة الأولى في تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030 الذي يرسخ لمنوال تنموي جديد يستجيب للتطلعات ويعزز مقومات السيادة الوطنية. وجدير بالذكر أن هذا المخطط يستند إلى منهجية جديدة ترتكز على التخطيط التصاعدي تتبوأ فيه المجالس المنتخبة دورا محوريا في اقتراح الحلول المتجددة لدفع التنمية بمجالها الترابي.

وعلى هذا الأساس تم رسم محاور الميزان الاقتصادي لسنة 2026 في تناسق وتناغم مع طبيعة المرحلة وتجسيدا للخيارات الجوهرية لرؤية سيادة رئيس الجمهورية وكذلك استنادا إلى مقترحات المجالس المحلية والجهوية والإقليمية في إطار إعداد المخطط 2026-2030. ولقد تم الشروع بعد في تجسيد مطالب المجالس من خلال إدراج مجموعة من المشاريع المقترحة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي ضمن الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 2026.

ويتمثل الهدف الرئيسي للعمل التنموي في تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية في إطار شمولي وذلك من خلال:

- تعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي وتكريس مبدأ المساواة في الفرص لا سيما من خلال توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية وتحسين التغطية الاجتماعية والصحية للفئات محدودة الدخل وتيسير النفاذ إلى الخدمات والمرافق العمومية الأساسية فضلا عن دعم موارد الرزق وتعزيز آليات الادماج الاقتصادي للفئات الهشة بهدف إرساء مجتمع أكثر عدالة وتضامنا.
- تعزيز رأس المال البشري وتعزيز القدرات الوطنية من خلال إصلاح شامل لمنظومة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والبرامج الشبابية والثقافية مع التركيز على الارتقاء بجودة التعليم وتنمية الكفاءات في مختلف المسارات والمراحل وتكريس التحول الرقمي في أساليب التعلم والتكوين بالتوازي مع تحسين الخدمات الصحية وتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة فضلا عن تشجيع الريادة والابتكار والبحث العلمي على اعتبار أهمية هذه المجالات في الارتقاء بتنافسية الاقتصاد الوطني.
- تعزيز الانتقال الرقمي بتحديث الإدارة فضلا عن النهوض بالاستثمار وتشجيع الشركات الأهلية عبر مواصلة تحسين مقومات مناخ الأعمال لا سيما تبسيط الإجراءات الإدارية والنفاذ على التمويل وتطوير البنية التحتية في مجالات النقل واللوجستية والاتصالات بما من شأنه أن يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحسين تموقع تونس في الخارطة الاستثمارية.

- تعزيز العدالة المجالية من خلال إحكام تصويب الاستثمارات العمومية وفق أولويات المرحلة الرامية إلى مزيد تحسين ظروف العيش وتطوير البنية الأساسية والمرافق العمومية بما يدعم قدرة المناطق والجهات الأقل تنمية على استقطاب الباعثين ودفع الحركة الاقتصادية.
- تطوير منظومة الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري وتعزيز النجاعة الطاقية والاعتماد على الطاقات المتجددة وضمان التصرف المحكم في الموارد الطبيعية وحماية المنظومات البيئية والتنوع البيولوجي فضلا عن دمج البعد البيئي في السياسات والاستراتيجيات القطاعية بما يسمح بتعزيز القدرة على الصمود أمام الضغوطات المناخية والمخاطر البيئية.

وفي هذا الإطار، يرتكز منوال النمو لسنة 2026 على ترسيخ التعافي الاقتصادي المسجل خلال الفترة الأخيرة من خلال تسريع نسق الإصلاحات وتنفيذ البرامج الداعمة لتحسين أداء السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الإطار العالمي – تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي مع تطورات متباينة حسب الدول –

تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد خلال سنة 2026 استقرارا نسبيا مدعوما بالنمو المطرد في قطاعات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والطاقة الخضراء والتحول الرقمي وما توفره من آفاق جديدة للابتكار. ومع ذلك تظل السياسات الحمائية المتقلبة والتطورات الجيوسياسية غير المتوقعة والتداعيات المناخية المتنامية من أبرز الضغوط التي قد تؤثر على آفاق النمو الاقتصادي العالمي.

تشهد الساحة العالمية خلال سنة 2026 تحولات متعددة الأبعاد نتيجة تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية متشابكة. وفي هذا الإطار، تتزايد حدة التحديات المرتبطة بتنوع التوترات الجيوسياسية وتعقد السياسات الحمائية فضلا عن التداعيات المتصاعدة للتغيرات المناخية على الأسواق والقطاعات المنتجة وهو ما يستوجب اعتماد سياسات مرنة ترتكز على القدرة الاستباقية في مواجهة الصدمات بما يضمن تعزيز الاستقرار الاقتصادي ويدعم مسار النمو على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي ضوء هذه التحولات العالمية، تستند تقديرات النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2026 إلى:

- تطور طفيف للاقتصاد الأمريكي بنسبة 2% سنة 2026 مقابل 1.9% سنة 2025 مدعوم بانطلاق تنفيذ القانون الشامل لخفض الضرائب والانفاق لاسيما من خلال الحوافز الضريبية المقدمة للشركات الاستثمارية. ومن المتوقع أن يسهم هذا القانون في الترفيع في الناتج المحلي الأمريكي بنسبة 0.5% على المدى المتوسط مقارنة بالسيناريو المرجعي وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

وينتظر أن يشكل الاستثمار لا سيما في القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع المحرك الأساسي للنمو في الولايات المتحدة الأمريكية مدفوعا بالتوجه نحو تكثيف اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاجية.

غير أن هذه الديناميكية قد تتأثر سلبا بتداعيات السياسات الحمائية وتنامي النزاعات التجارية وما قد ينجر عنها من انعكاسات على آفاق التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمارات العالمية.

- تطور النموّ في منطقة الأورو بنسبة 1.2% سنة 2026 مقابل 1% خلال سنة 2025 نتيجة الانتعاشة الاقتصادية المنتظرة في ألمانيا (0.9% مقابل 0.1%) وفرنسا (1% مقابل 0.6%) وإيطاليا (0.8% مقابل 0.5%). وتتضمن هذه التقديرات زيادة تدريجية في الانفاق العسكري إلى جانب تحسن نسبي في مساهمة الطلب الداخلي في النمو سواء من خلال الاستهلاك المدعوم بتحسن الأجور الحقيقية في ظل تراجع معدلات التضخم أو عبر الاستثمار بعنصريه العام والخاص.
- شبه استقرار النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية (4% سنة 2026 مقابل 4.1% سنة 2025) مع تسجيل تطورات متباينة بين الدول تتضمن تباطأ الاقتصاد الصيني (4.2% مقابل 4.8% سنة 2025) وشبه استقرار الاقتصاد الهندي (6.4%).

تطور النمو الاقتصادي العالمي

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي -جويلية 2025

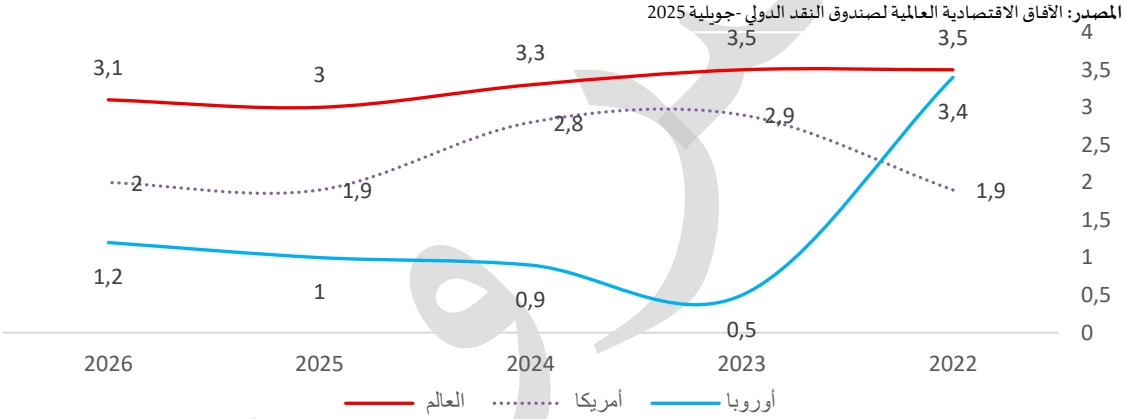

وفي ذات السياق، ينتظر أن تتطور المبادلات التجارية العالمية بنسبة 1.9% سنة 2026 مقابل 2.6% سنة 2025 وذلك بسبب حالة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية العالمية وتواصل التوترات الجيوستراتيجية. وسيشمل هذا التباطؤ حجم المبادلات التجارية بالبلدان المصنعة (1.2% مقابل 1.8%) والبلدان الصاعدة والنامية (3.2% مقابل 3.8%) على حد السواء.

تطور حجم التجارة العالمية (%)

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي–جويلية 2025

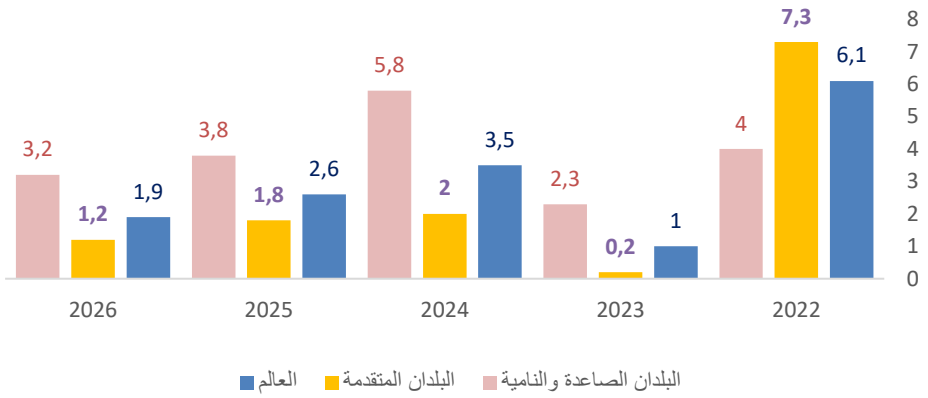

وبخصوص التضخم، ينتظر أن يتواصل المنحى التنازلي لنسب التضخم في العالم (3.6% مقابل 4.2% سنة 2025) خاصة نتيجة تراجع نسب التضخم بالبلدان المصنعة (2.1% مقابل 2.5% سنة 2025).

تطور نسب التضخم (%)

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي–جويلية 2025

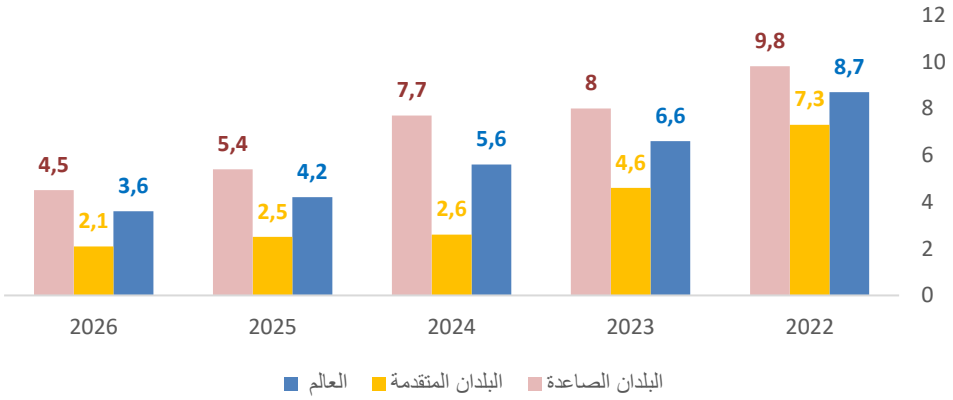

أما فيما يتعلق بأسعار المحروقات، فيتوقع أن يبلغ معدل سعر البرميل 63.3 دولار سنة 2026 مقابل 68.2 دولار سنة 2025 بعلاقة مع تراجع الطلب العالمي. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة تطور الطلب العالمي على النفط خلال سنة 2026 بحوالي 700 ألف برميل يوميا مقابل 680 ألف برميل منتظرة خلال سنة 2025.

وتظل الآفاق الاقتصادية على أهميتها محفوفة ببعض المخاطر أبرزها توسع السياسات التجارية الحمائية وظهور قوى وتكتلات اقتصادية جديدة على الساحة العالمية إضافة إلى تواصل التوترات الجيوستراتيجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

الإطار الوطني

تندرج أهداف النمو لسنة 2026 في إطار اقتصادي متوسط المدى للفترة 2026-2030 يهدف أساسا إلى دعم مقومات الاستقرار الاقتصادي وتأكيد مسار التعافي والارتقاء بنسب النمو إلى مستويات أرفع تسمح بتحسين مستوى العيش وتوفير مواطن الشغل اللائقة.

يفترض منوال النمو سنة 2026 تعزيز المنحى التصاعدي لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتأكيد التعافي في مختلف القطاعات الاقتصادية مع استشراف آفاق نمو إيجابية وواعدة. كما تستند التوقعات إلى فرضيات واقعية ومتوازنة وإلى مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ودعم الاستهلاك وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني بما يضمن استدامة النمو.

النمو

تستند الآفاق الاقتصادية للسنة القادمة إلى تنويع مصادر النمو وتعزيز مساهمة القطاعات لا سيما الواعدة بما يساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحسين القدرة على مجابهة الصدمات. وفي هذا السياق، ستتركز الجهود على تحسين أداء القطاعات الإنتاجية والخدماتية على حد السواء مع تكريس التكامل بين البرامج القطاعية الخصوصية والسياسات الداعمة للنمو بما يضمن تحقيق التنمية العادلة والشاملة.

يتمثل الهدف بالنسبة لسنة 2026 في تحقيق نمو للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3.3% بالأسعار القارة مقابل 2.6% سنة 2025. ويتضمن هذا الهدف تطور الناتج بدون اعتبار الفلاحة بنسبة 3.3% مقابل 1.8% سنة 2025. وسيمكن هذا النسق من الارتقاء بالدخل الفردي بنسبة 7.4% ليبلغ حوالي 15 691 دينار سنة 2026.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

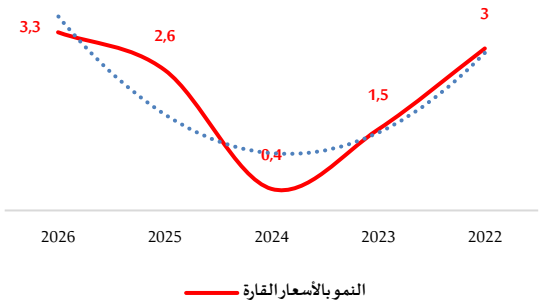

تطور الدخل الفردي

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

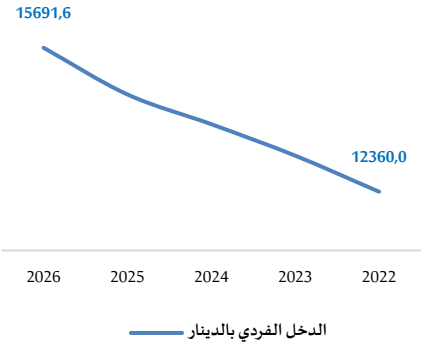

وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

- تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 2.9% على أساس المحافظة تقريبا على نفس مستويات إنتاج سنة 2025 من الحبوب وزيتون الزيت والمقدرة على التوالي بـ18 مليون قنطار و1.7 مليون طن وتطور

إنتاج التمور (380 ألف طن مقابل 348 ألف طن سنة 2025) بالإضافة إلى تحسن منظومة إنتاج الأعلاف. وتعتبر هذه الفرضيات واقعية وحذرة باعتبار الارتباط الوثيق للإنتاج الفلاحي بالتساقطات.

وتستند هذه التقديرات إلى الإجراءات والسياسات المبرمجة خلال سنة 2026 وخاصة منها مواصلة دعم قدرات الإنتاج والحد من تأثير التحديات المناخية وتحسين إدارة الموارد المائية إضافة إلى مزيد العناية بمنظومات الحبوب واللحوم والألبان وإفرادها بسياسة دعم خاصة لتحسين المردودية وتغطية الحاجيات الداخلية للتوقي من مخاطر اضطرابات الأسواق العالمية.

- تواصل تعافي القطاع الصناعي وتطور ملحوظ للقيمة المضافة بنسبة 4.8% بعلاقة مع تحسن الإنتاج في جل الأنشطة الصناعية. وينتظر أن تشهد سنة 2026 تواصل الأداء الجيد لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية فضلا عن تعافي قطاع النسيج والملابس بفضل التحسن النسبي المنتظر للنشاط الاقتصادي لدى الشريك الأوروبي حيث ينتظر أن يتطور الطلب الخارجي الموجه لتونس بنسبة 1.4% سنة 2026 مقابل 0.2% سنة 2025.

كما ينتظر أن يتطور الإنتاج الوطني للفسفاط ليبلغ 5.5 مليون طن سنة 2026 بما من شأنه أن يدعم القيمة المضافة لقطاع المناجم. ويتوقع نمو القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط والغاز بنسبة 3% بعلاقة مع دخول حقول جديدة حيز الإنتاج في سنة 2026 على غرار صباح وعزيزة وسيدي مرزوق.

ومن المتوقع أن يتواصل المنحى الإيجابي لتطور قطاع البناء والأشغال العامة مع تأكيد التعافي لا سيما في ظل تسريع إنجاز المشاريع بما فيها المشاريع المعطلة حيث ينتظر أن تتطور القيمة المضافة للقطاع بنسبة 8.5%. وفي سياق متصل، يتوقع أن يسجل قطاع صناعة مواد البناء والبلور والخزف نموا بنسبة 6.9% بدفع من تحسن الطلب خاصة على مادة الاسمنت.

وتجدر الإشارة إلى أهمية الجهود المبذولة للحفاظ على النسيج الصناعي ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تندرج في إطار خطة متكاملة للفترة 2026-2030. وبصفة أدق، ينتظر أن تشهد سنة 2026 تسريع الإجراءات الرامية إلى تعزيز أداء المؤسسات الصناعية وتشجيع الانخراط في الاقتصاد الدائري وتحسين النجاعة الطاقية والحدّ من البصمة الكربونية إلى جانب تسريع التحوّل الرقمي عبر تنفيذ مشاريع تشخيص ومرافقة فنّية وبرامج تكوين تمكن المؤسسات من اعتماد تقنيات الإنتاج الذكي والرقمنة. هذا إلى جانب تطوير البنية التحتية الداعمة للبحث والتطوير والابتكار ودعم إقامة مناطق صناعية متخصصة وحاضنات تكنولوجية وتوفير رصيد من المدخرات العقارية الصناعية على المدى المتوسط والبعيد وتهيئة مناطق صناعية مندمجة خاصة من خلال إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بالتراتيب العمرانية.

- تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 2.9% تتضمن نمو القيمة المضافة لقطاع النقل بنسبة 3.5% بعلاقة مع تطور أسطول النقل البري (اقتناء الحافلات الجديدة) ونشاط النقل الحديدي فضلا عن تطور قطاع التجارة بنسبة 2.5% في ظل تواصل التحكم في التضخم وتحسن المقدرة الشرائية.

وفي سياق متصل، ينتظر أن يتواصل الأداء الجيد لقطاع النزل والمقاهي والمطاعم في ظل التوقعات بتواصل ارتفاع عدد السياح وتنوع الأسواق. هذا وسيشهد قطاع الخدمات المالية والتأمين انتعاشة هامة بنسبة 5.1% بعد التراجع الحاد المسجل خلال سنة 2025.

كما ينتظر تسجيل نمو ملحوظ للقيمة المضافة لقطاع الخدمات غير المسوقة مرده أساسا تطور القيمة المضافة لخدمات الإدارة العمومية والدفاع بنسبة 2.9% بعلاقة مع الانتدابات الهامة المبرمجة خلال سنة 2026.

تطور النمو الاقتصادي حسب القطاعات

(بالأسعار القارة، %)	2025	2026
نمو الناتج المحلي الإجمالي	**2.6**	**3.3**
الفلاحة	9.7	2.9
الصناعة	2.5	4.8
الخدمات	1.6	2.9

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

هذا ويتمثل الرهان في تحقيق نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي تستند إلى مصادر نمو أكثر توازنا وتنوعا بما يتيح خلق مزيد من الفرص وتوفير مواطن الشغل.

الاستثمار

ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على مزيد تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني خاصة من خلال مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار ودفع مسار تبسيط الإجراءات ورقمنة الخدمات المسداة للمستثمرين بما يضمن الشفافية والسرعة في المعاملات إلى جانب دعم خدمات الإحاطة والمرافقة للباعثين وتطوير المجهود التسويقي للفرص الواعدة للاستثمار والشراكة على ضوء الخيارات الوطنية للتنمية الشاملة.

انطلاقا من أهمية تحسين جاذبية مناخ الأعمال، ستشهد السنة القادمة الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2026- 2030 مع التركيز على أربعة محاور رئيسية تتمثل أساسا في رقمنة

الإجراءات الإدارية الموجهة للمستثمرين وتطوير المنظومة اللوجستية وتحسين البنية التحتية للموانئ فضلا عن تيسير النفاذ إلى التمويل وآليات الضمان البديلة وتعزيز آليات الإحاطة والمرافقة للمستثمرين.

وفي سياق متصل، سيتواصل العمل في اتجاه مواصلة مراجعة كراس شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية تبسيطها والحدّ من التراخيص بهدف تشجيع الباعثين والمبادرات الجماعية فضلا عن رقمنة منظومة التصرف في تعزيز خدمات الإحاطة والمرافقة بالمستثمرين من خلال رقمنة جميع الخدمات ضمن البوابة الوطنية للمستثمر لتشمل جميع أحداث الحياة للمؤسسة الاقتصادية ومعالجة عرائض المستثمرين.

وستتركز الجهود خلال سنة 2026 على النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال الشروع في تنفيذ المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتوفير خطوط تمويل جديدة. هذا إلى جانب مزيد دعم المشاريع الكبرى المهيكلة كرافعة للتنمية الاقتصادية في الأقاليم ورقمنة الخارطة الاستثمارية ووضعها على الخط.

وسيتكثف العمل لتحسين جاذبية تونس كوجهة استثمارية محبذة من خلال التعريف والترويج لموقع تونس الاستثماري عبر وضع استراتيجية اتصالية مجددة للتعريف بالمزايا التفاضلية للوجهة الاستثمارية التونسية واعتماد عروض قيمة لكل إقليم وتوحيد brand pays لتكون العلامة المميزة لتونس في جميع المجالات لا سيما السياحة والاستثمار.

ومن هذا المنطلق، ينتظر أن يتطور الاستثمار بنسبة 12% بالأسعار الجارية سنة 2026 ليرتفع إلى 29978.5 م د ما يعادل 16% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز عن 4000 م د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 3400 م د متوقعة لسنة 2025.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار بالخصوص :

- تطور الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 54.5% لتبلغ 2019.5 م د بالأسعار الجارية سنة 2026 مقابل 1307.4 م د سنة 2025 حيث ينتظر أن يرتفع عدد محطات التحلية ليبلغ 18 محطة بطاقة جملية 310 ألف م^3 في اليوم في غضون سنة وبرمجة تجديد 400 كم من قنوات توزيع المياه للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه مقابل 300 كم ينتظر تجديدها خلال سنة 2025.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية بنسبة 15.3% سنة 2026 حيث ينتظر الانطلاق في أشغال تهيئة خمسة مناطق صناعية جديدة بكل من المحرس2 وكندار 2 ورأس المرج وإستفطيمي وبنقردان على مساحة جملية تقدر بـ169 هك إلى جانب استئناف إنجاز أشغال تهيئة أربعة مناطق صناعية معطلة وهي السبيخة 2 وأم العظام والارتياح 2 والكاف على مساحة جملية تقدر بـ 180 هك والانتهاء من دراسات إعادة تهيئة أربعة مناطق صناعية بكل من قبلاط وسيدي بوزيد وباجة طريق طبرقة وباجة طريق عمدون.

- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية بنحو 28.5% سنة 2026 حيث ينتظر الانتهاء من مشروع غاز تطاوين والانطلاق في حفر ثلاث آبار تطويرية على امتياز استغلال "شرقي" بالإضافة إلى الانطلاق في الأشغال المتعلقة بإعادة الإنتاج من حقل "ديدون".

وسيشهد قطاع الكهرباء الانطلاق في إنجاز المحطة الفولطاضوئية لإنتاج الكهرباء بقدرة 50 ميغاواط مع التخزين بتطاوين علاوة عن التقدم في انجاز مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا والتقدم في انجاز مشاريع نقل الكهرباء ضمن المخطط الثالث عشر.

- تطور الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 4.6% على أساس الزيادة الهامة في استثمارات قطاع النقل (24%) نتيجة مواصلة تعزيز أسطول النقل العمومي بواسطة الحافلات للشركات العمومية للنقل فضلا عن إجراءات اقتناء 14 عربة مترو لخط TGM ومواصلة دعم النقل الحديدي من خلال الشروع في إنجاز مشاريع تعصير وتأهيل الخط الحديدي رقم 6 الرابط بين تونس القصرين وتأهيل وكهربة خط المترو الرابط بين المهدية والمكنين ومشروع تعصير وتأهيل النقل الحديدي للفسفاط بالحوض المنجمي. هذا إلى جانب مواصلة أشغال الطريق السيارة تونس جلمة بطول 186 كلم ومواصلة انجاز أشغال بناء الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت وأشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين وأشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين سوسة والقيروان.

تطور الاستثمار

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

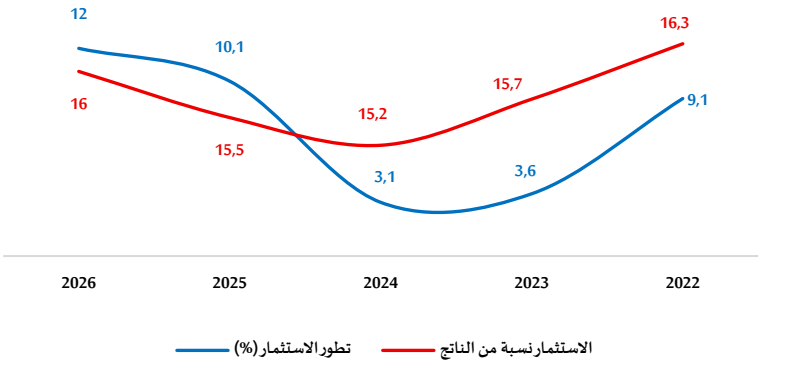

ويستوجب تدعيم التطور الملموس للمجهود الاستثماري تكثيف الجهود لتسريع نسق الرقمنة بما يتيح تبسيط الإجراءات وتطوير الخدمات المسداة للمستثمرين على نحو يعزز ثقة المتعاملين الاقتصاديين ويكرس تنافسية الاقتصاد الوطني.

ميزان الدفوعات

يعتبر الحفاظ على تماسك التوازنات المالية الخارجية في ظل سياق دولي مضطرب خاصة فيما يتعلق بآفاق تطور الأسعار في الأسواق العالمية من أبرز أهداف العمل التنموي خلال سنة 2026. وترتكز تقديرات ميزان

الدفوعات خلال سنة 2026 على دعم قدرات الإنتاج وتعزيز المجهود التصديري وتنويع الأسواق الخارجية إلى جانب تواصل الأداء الجيد لتحويلات التونسيين بالخارج والعائدات السياحية بما يسهم في التحكم في العجز الجاري والحفاظ على مستوى مريح من المدخرات بالعملة الأجنبية لتعزيز مقومات الاستقرار الاقتصادي.

ويفترض منوال النمو لسنة 2026 تطور صادرات السلع والخدمات بنسبة 4.6% بالأسعار الجارية مقابل 3.8% سنة 2025 بعلاقة مع تطور الطلب الخارجي الموجه لتونس.

كما يتوقع أن تتطور واردات السلع والخدمات بنسبة 4.5% سنة 2026 بالأسعار الجارية مقابل 2.8% سنة 2025 نتيجة تطوّر الطلب الداخلي وتسريع نسق انجاز المشاريع الاستثمارية.

ويتضمن التوزيع القطاعي لصادرات السلع تطور صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 5.7% بالأسعار الجارية سنة 2026 بعلاقة مع تطور مبيعات زيت الزيتون وبعض المنتجات الفلاحية الأخرى مثل التمور والقوارص ومنتجات الصيد البحري وتوفر فرص تصدير في الأسواق التقليدية والجديدة.

كما يتوقع أن تسجل صادرات الفسفاط ومشتقاته تطورا بنسبة 19% بالأسعار الجارية سنة 2026 مقابل 14% منتظرة سنة 2025 وذلك نتيجة تحسن نسق الإنتاج الوطني وتنامي الطلب الخارجي على الأسمدة الكيميائية.

وتتمثل أهم الإجراءات الرامية إلى تعزيز الصادرات خلال سنة 2026 في مواصلة تنويع الأسواق الخارجية والانفتاح على الفضاءين الأفريقي والآسيوي إلى جانب دعم تنافسية المؤسسات المصدرة عبر تحسين جودة المنتوجات الوطنية والالتزام بالمعايير الدولية. كما تشمل هذه الإجراءات تحفيز الاستثمار في الصناعات الموجهة للتصدير فضلا عن تبسيط الإجراءات الإدارية واللوجستية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

وفيما يتعلّق بواردات السلع حسب المواد، تستند التقديرات إلى تطور واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 2.8% سنة 2026 مقابل 7.7% سنة 2025 وارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة 4.3% مقابل 12.8% سنة 2025 وذلك بعلاقة مع تطوّر نسق الاستثمار.

كما ينتظر أن تتطور واردات مواد الطاقة بنسبة 1.9% بالأسعار الجارية سنة 2026 مقابل (-12.3%) سنة 2025 بعلاقة مع ارتفاع الاستهلاك الوطني.

أما بالنسبة لميزان الخدمات، فمن المتوقع أن تتطور العائدات السياحية بنسبة 5.2% سنة 2026 مقابل 6.8% سنة 2025 بعلاقة مع تواصل الأداء الجيد للنشاط السياحي وتعزيز جاذبية الوجهة التونسية سواء في الأسواق التقليدية أو الجديدة. كما ينتظر أن تتطور تحويلات التونسيين العاملين بالخارج بنسبة تتجاوز 6.4% سنة 2026 مقابل 8.3% مقدرة سنة 2025 بما يسهم في الحفاظ على مستوى مريح من العملة الأجنبية والمحافظة على التوازنات الخارجية عموما.

ومن هذا المنطق، يتوقّع أن يبلغ العجز الجاري نسبة 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2026 مقابل 3.3% سنة 2025.

ويعدّ الحفاظ على التوازنات الخارجية من أوكد أولويات العمل التنموي خلال سنة 2026 وهو ما يتطلب تعزيز تنافسية الصادرات الوطنية وتنويع الأسواق الخارجية وتعبئة موارد تمويل خارجية بشروط ميسرة لا سيما في ظل ارتفاع حاجيات تسديد الدين الخارجي بما يعزز القدرة على مواجهة الضغوط المالية الخارجية.

التضخم

يعتبر دعم القدرة الشرائية للمواطن والتحكم في نسق تطور الأسعار من أولويات العمل التنموي خلال الفترة القادمة.

ينتظر أن تشهد سنة 2026 تواصل الجهود الرامية إلى التحكم في التضخم وحصره في مستويات مقبولة مع التركيز على توفير المواد الأساسية في السوق بصفة منتظمة بفضل تكوين مخزونات احتياطية وتكثيف المراقبة للحد من المضاربات والتصدي للاحتكار وكذلك مزيد تنظيم مسالك التوزيع. وجدير بالذكر أن تحسن الإنتاج الفلاحي وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الأساسية من شأنه أن يسهم في مزيد تخفيف الضغوط على الأسعار.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تستقر نسبة التضخم في حدود 5.3% سنة 2026 أي نفس المستوى المنتظر لسنة 2025.

ويتطلب بلوغ هذه الأهداف تكريس مبدأ التكامل والتناسق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية بما يعزز النجاعة ويضمن حسن توظيف الموارد المتاحة. كما تبرز أهمية إرساء آليات فعالة للمتابعة والتقييم قصد ضمان تنفيذ الإجراءات والبرامج وفق الآجال المرسومة. ومن المنتظر أن تساهم مجمل هذه الإجراءات ذات البعد الشمولي والمتكامل في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وتحقيق نمو ادماجي يكرس العدالة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمجالية.

الباب الثالث: السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2026

تندرج السياسة المالية وخطة تمويل الاقتصاد لسنة 2026 في إطار تجسيم التوجهات الجديدة لمخطط التنمية لاسيما إحكام الموازنة بين متطلبات الإصلاح المالي والحاجة إلى تنشيط الدورة الاقتصادية من جهة فضلا عن ضمان الاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى.

وفي ظل تواصل التحديات المالية والاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، وتكريسا لمبدأ التعويل على الذات، تم سنة 2025 التركيز على تحسين تعبئة موارد الدولة وتوجيهها نحو النفقات المنتجة والقطاعات الاستراتيجية الداعمة للنمو. وقد مكنت السياسة المعتمدة من إيفاء الدولة بمختلف التزاماتها الداخلية والخارجية وتسجيل منحى تنازلي لنسب التضخم واستقرار سعر الصرف وتحسن نسبي لمؤشرات المالية العمومية وتحسن الترقيم السيادي لتونس.

كما تم خلال سنة 2025 تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية عبر مزيد الإحاطة بالفئات الهشة ومحدودة الدخل، وتيسير النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية والمرافق الجماعية بأقل كلفة، ومراجعة جدول الضريبة على الدخل ونسب الضريبة على الشركات من أجل نظام جبائي أكثر عدالة وإنصاف. هذا إلى جانب تواصل دعم الدولة للمؤسسات الاقتصادية لا سيما الصغرى والمتوسطة منها وباعثي المشاريع في كافة المجالات من خلال مواصلة العمل على تحسين مناخ الأعمال وتيسير نفاذ الفاعلين الاقتصاديين لمختلف مصادر التمويل المباشر وغير المباشر.

وبالتوازي، تركزت الجهود على تطوير التشريعات المتعلقة بالقطاع المالي بما يتلاءم مع التوجهات الاقتصادية حيث تم التقدم في إعداد مشروع القانون المتعلق بمكافحة الإقصاء المالي للمضي قدما في تيسير الأعمال وتحقيق فعالية السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على هذه التطورات، يتمثل الرهان سنة 2026 في تأكيد مسار تعافي المالية العمومية بمزيد التحكم في مؤشرات العجز والدين وتوفير الموارد اللازمة لتجسيم أهداف تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي واستحثاث نسق الاستثمار العمومي والخاص.

كما سيتم العمل على التقدم في الإصلاحات الهيكلية من أجل تعزيز الاستقرار المالي وتدعيم دور الجهاز المالي في مجال تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة.

1. السياسة المالية

تهدف السياسة المالية لسنة 2026 إلى المساهمة بفعالية في استعادة ديناميكية النشاط الاقتصادي والمحافظة على سلامة التوازنات المالية إلى جانب تغطية حاجيات الأعوان الاقتصاديين والارتقاء بأداء القطاع المالي.

القطاع البنكي

تواصلت خلال سنة 2025 المبادرات لتأطير القطاع المصرفي للمحافظة على استقراره وتحسين استجابته لحاجيات المتعاملين الاقتصاديين في ظرف يتسم بتحديات متواصلة خصوصا فيما يتعلّق بتباطؤ نشاط القروض، الذّي تمّت ملاحظته خلال السنتين الأخيرتين، وزيادة الديون المتعثّرة.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2025 اصدار مناشير من قبل البنك المركزي تهدف لضمان تغطية أفضل للمخاطر الكامنة في البنوك، واستباق أي تدهور محتمل في جودة الأصول المصرفية (منشور عدد 1 لسنة 2025) وتؤطر توزيع الأرباح ضمن رؤية تعزيز الأموال الذاتية (منشور عدد 2 لسنة 2025).

وللاستفادة من الفرص التي تتيحها الرقمنة ولتطوير البنية التحتية لمنظومة الدفع، تم إرساء منصة للشيكات تهدف لحماية مصالح كل من الساحب والمستفيد وترشيد المعاملات بالشيك وتعزيز الثقة فيه كوسيلة دفع حينية. وقد تم الانطلاق في استغلالها منذ فيفري 2025 إلى جانب ذلك ولتشجيع التسجيل الالكتروني للحرفاء مع ضمان الأمان والجودة قام البنك المركزي بوضع القواعد الدنيا لعملية التسجيل (منشور عدد 06 لسنة 2025).

ولضمان عدم تشتت مبادرات البنوك لتحسين المؤشرات الاحترازية وإدارة المخاطر ولاعتماد الإصدار التاسع للمعايير الدولية للتقارير المالية طالب البنك المركزي بمقتضى المنشور عدد 08 لسنة 2025 المؤسسات البنكية والمالية بالقيام بالتدابير الأولية في الغرض وإعداد مخطط استراتيجي وعملي لإدارة المشروع الشامل للإصلاحات التحوطية والتنظيمية يأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ومستوى المخاطر لديها وكذلك طبيعة أنشطتها وعملياتها وتعقيدها.

من جهة أخرى، تواصلت الجهود خلال سنة 2025 لإعادة هيكلة القطاع المصرفي حيث تم التقدم في مسار إصلاح البنوك المشتركة ذات المساهمات العمومية حيث تمّ الانتهاء من عملية التدقيق المالي والمؤسساتي والاجتماعي والحوكمة والأداء والتي خلصت إلى إعداد مجموعة من السيناريوهات لإعادة هيكلة هذه البنوك.

وستتركز الجهود خلال سنة 2026 نحو مزيد تعزيز دور القطاع المصرفي في تأمين التمويلات اللازمة مع العمل في ذات الوقت على المحافظة على استقرار أسسه المالية. وفي هذا الإطار سيتم العمل على مواصلة تعزيز الرقابة على المؤسسات المصرفية وتنفيذ استراتيجية معالجة الديون المصنفة ومتابعة تنفيذ المخططات الاستراتيجية للبنوك المتعلقة بالإصلاحات التحوطية والتنظيمية. كما سيتم العمل على اعتماد برامج إعادة هيكلة البنوك المشتركة وكذلك بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير خدمات مؤسسة الضمان بما يوفر رافعة مالية إضافية لدعم التمويل لفائدة المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

التأمين

يضطلع قطاع التأمين بدور هام في معاضدة مجهودات التنمية في جل المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية من خلال حماية المؤسسات والأفراد من المخاطر الطارئة وتوفير التعويضات المالية المستحقة والمساهمة في إنجاز العمليات الاقتصادية والمالية في مناخ من الطمأنينة والاستقرار، إلى جانب دوره في تعبئة الادخار الوطني.

وستتركز الجهود خلال سنة 2026 على تحسين النتائج الفنية لأصناف التأمين الرئيسية خاصة منها السيارات من خلال مراجعة الإطار التنظيمي للمكتب المركزي للتعريفة في اتجاه تدعيم تدخلاته وتفعيل دوره الاجتماعي في توفير التغطية التأمينية لمن جوبهت مطالبهم بالرفض، وتوفير التغطية التأمينية لمختلف أصناف العربات بما في ذلك العربات التي تجاوز سنها العشرين سنة أو العربات التي تمثل مجالات استعمالها مخاطر مرتفعة على غرار التاكسي الفردي والتاكسي الجماعي والنقل الريفي وسيارات الأجرة، إضافة إلى حماية المؤمن لهم من البيع المشروط وتفعيل إلزامية تأمين الدراجات النارية صغيرة الحجم.

كما سيتم خلال الفترة القادمة العمل على مزيد دعم نشاط التأمين على الحياة والرفع من مساهمته في الحجم الجملي لمعاملات القطاع باعتباره رافدا هاما للادخار طويل الأمد، وعلى تطوير أساليب التصرف في المخاطر بعنوان التأمين الفلاحي من خلال تنويع العرض التأميني ليتلاءم مع حاجيات الفلاح من التغطية الشاملة التي تضمن له الاستقرار الاقتصادي، وعلى الاستعداد لاعتماد آلية التأمين المرتكز على المؤشرات (assurance indicielle)، فضلا عن تعزيز الثقافة التأمينية لدى الفلاحين من خلال إعداد برامج تحسيسية عبر وسائل الإعلام والإرشاد الفلاحي وتكوين الوسطاء و الخبراء في تقييم المخاطر الفلاحية و تقدير الأضرار خاصة مع تزايد تداعيات التحيدات المناخية على الأنشطة المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

وفي نفس السياق، ينتظر اعتماد إطار قانوني ينظم التأمين على الكوارث الطبيعية في إطار خطة شاملة تضم تصورا واضحا لهذا الصنف التأميني وتقييم كلفة التغطية التأمينية بهذا العنوان وانعكاساتها على الملاءة المالية لمؤسسات التأمين.

تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

في مشهد اقتصادي إقليمي ودولي يتسم بعدم الاستقرار والصدمات المتكررة، واصلت الدولة خلال سنة 2025 جهودها الرامية لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتحفيز الاستثمار خاصة على مستوى النفاذ إلى التمويل بما من شأنه أن يضمن استمرارية نشاطها ويعزز دورها في خلق مواطن الشغل وخلق الثروة.

وفي هذا الإطار، تم سنة 2025 إحداث خطوط تمويل لإسناد قروض بشروط ميسرة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة سواء لتمويل استثماراتها أو حاجياتها للتصرف والاستغلال أو تدعيم أموالها

الذاتية، وإحداث آلية ضمان بعنوان التمويلات المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار برامج إعادة الهيكلة المالية، وإعفاء المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتخلدة بذمتها ديون تجاه بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الدفع الكلي أو الجزئي لفوائض التأخير وجدولة أصل الدين والفوائض على فترة أقصاها 10 سنوات، إضافة إلى تمكين المداخيل والأرباح المعاد استثمارها عن طريق التمويل التشاركي من طرح كلي في حدود الدخل أو الربح الخاضع للضريبة.

كما تسنى التقدّم في إعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي يُنتظر الشروع في تنفيذها بداية من سنة 2026 والتي تضمنت في جزء منها دعم سيولة هذه الشريحة من المؤسسات وتيسير نفاذها لمختلف مصادر التمويل المباشر وغير المباشر. وستشمل أهم الإجراءات تحديث الأطر التشريعية والقانونية بما يستجيب لمتطلبات السوق ويتلاءم مع أحدث الممارسات الدولية في المجال، وتنويع أدوات التمويل وتكييفها مع الحاجيات الحقيقية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا إلى جانب التقدم في إصلاح منظومة الضمان باعتبار دورها في تحفيز مؤسسات القرض وهياكل الاستثمار في رأس مال تنمية على الانخراط في عملية التمويل.

وفي ذات السياق سيتواصل خلال سنة 2026 دعم الدولة لهذه الشريحة من المؤسسات بإحداث خطوط تمويل جديدة لتمويل حاجيات التصرف والاستغلال ودعم التمويل الذاتي من ناحية، وإعادة العمل بالإجراء المتعلق بتكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود ثلاث نقاط ليشمل الاستثمارات التي سيتم تنفيذها خلال سنتي 2026 و2027 من ناحية أخرى.

الإدماج المالي

تكثفت تدخلات الدولة خلال سنة 2025 لمكافحة الإقصاء المالي حيث تم إحداث خطوط تمويل بشروط ميسرة لتيسير الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة ومصابي الاعتداءات الإرهابية واولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها.

وفي نفس الإطار الرامي للحد من الفوارق الاجتماعية وتوفير مقومات العيش الكريم لمختلف الأفراد، وتكريسا للدور الاجتماعي للدولة، سيتواصل سنة 2026 دعم الدولة للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل من خلال إحداث خطوط تمويل بتكلفة منخفضة لفائدتها.

كما سيتواصل العمل على توفير التمويلات الضرورية للشركات الأهلية بما يدعم دورها في التنمية والتشغيل خاصة في ظل الإجراءات الجديدة الرامية إلى تسهيل إحداثها ودخولها حيز العمل.

وبالتوازي ستتكثف الجهود لتنويع المنتجات والخدمات المالية بما يتلاءم مع احتياجات الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات الصغرى ومتناهية الصغر التي تجد صعوبة في النفاذ للقطاع المالي.

2. الجهاز النقدي والمالي

شهدت السياسة النقدية تخفيض نسبة الفائدة المديرية في شهر ماس 2025 بـ50 نقطة أساس لتصبح 7.5% مع تواصل تدخلات البنك المركزي على السوق النقدية للاستجابة لاحتياجات مختلف المتدخلين.

وفي هذا الإطار، سجلت الكتلة النقدية ن3 خلال السداسي الأول من سنة 2025 ارتفاعا بنسبة أقل من سنة 2024 (+3.7% مقابل +4.3%). ويفسر ذلك بشكل رئيسي بتباطؤ صافي المستحقات على الدولة (+11.9% مقابل +14.2%) وشبه استقرار في حجم المستحقات على الاقتصاد بالرغم من تخفيض نسبة الفائدة المديرية (+1.3% مقابل +2.2%) في حين سجل مستوى صافي المستحقات على الخارج تراجعا.

كما تأثرت الكتلة النقدية ن3 بالزيادة التي شهدتها الكتلة النقدية ن1 نتيجة توسع حجم الأوراق النقدية والعملات المتداولة (+10.2% مقابل +5.8%) وتراجع نسق زيادة الودائع تحت الطلب (0.5% مقابل +4%).

هذا ويتوقع أن يواصل البنك المركزي خلال السنة القادمة انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى الملاءمة بين متطلبات التحكم في التضخم وتوفير الدعم المالي للاقتصاد.

تطوّر تدخلات البنك المركزي التونسي

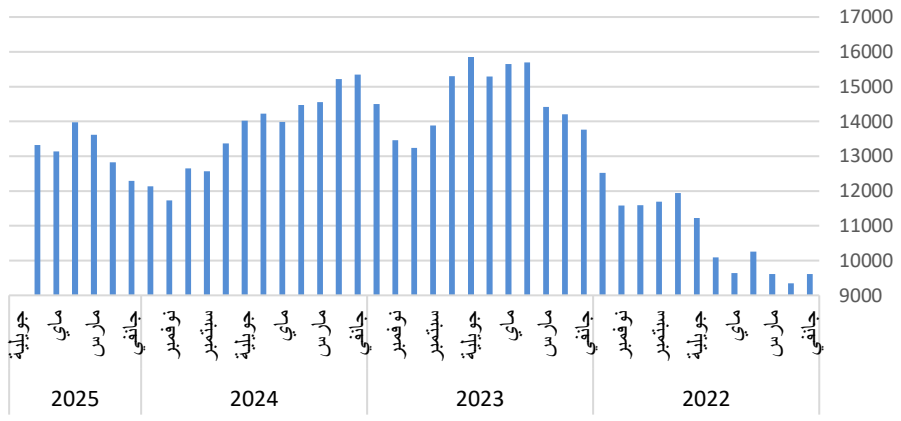

المصدر: البنك المركزي التونسي – شهر جويلية 2025

المالية العمومية

انطلاقا من الرهانات الاقتصادية والمالية اعتمدت سياسة المالية العمومية لسنة 2025 على ضبط أولويات الإنفاق العمومي وفقا للأهداف التنموية الرامية إلى تكريس الدور الاجتماعي للدولة ودفع التنمية الاقتصادية مع المحافظة على التوازنات المالية.

واتسمت سنة 2025 خاصة بتجسيم القرارات الرئاسية المتعلقة بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، وتسوية وضعيات الأساتذة والمعلمين النواب بالمؤسسات التربوية وإيجاد السبل الكفيلة بدعم المرافق العمومية الحيوية للصحة والنقل ومساعدة المؤسسات العمومية لضمان استمرارية خدماتها إضافة إلى تسريع نسق تنفيذ المشاريع المعطلة فضلا عن تعزيز مردودية السياسات الهادفة إلى الإحاطة بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والمحافظة على القدرة الشرائية وتقليص التفاوت بين الجهات.

تحيين ميزانية الدولة لسنة 2025

ينتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2025 إلى تطور مؤشرات المالية العمومية لكامل السنة في حدود المستويات المقدرة بقانون المالية، حيث سيرتفع مجموع الميزانية إلى 76632 م د مع توقع تطور مداخيل الميزانية بنسبة 4.4% لتبلغ 49090 م د فيما سيرتفع عجز ميزانية الدولة دون الهبات والمصادرة إلى 9641 م د وما يمثل 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

توازن ميزانية الدولة لسنة 2026

تندرج تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2026 في إطار الحرص على وضع أسس واضحة لإدارة المالية العمومية بما يضمن التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الضرورية وذلك من خلال الرفع من كفاءة تعبئة الموارد الذاتية وتوجيه الاعتمادات نحو تعزيز العدالة الاجتماعية ودعم الاستثمار العمومي والخاص وتحقيق التنمية الجهوية العادلة والمتوازنة. وقد استندت هذه التقديرات إلى جملة من الفرضيات من أهمها تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.3%.

وقُدّرت ميزانية الدولة لسنة 2026 قبضا وصرفا في حدود 79624 م د مسجلة بذلك زيادة بـ 3.9% مقارنة بالنتائج المتوقعة لسنة 2025.

توازن ميزانية الدولة (بحساب م د)

	2024	2025 (محين)	2026 (ق م)
حجم الميزانية	**75982**	**76632**	**79624**
نسبة التطور	**9.5%**	**0.9%**	**3.9%**
الموارد الذاتية	**47012**	**49090**	**52560**
نسبة التطور	*8.7%*	*4.4%*	*7.1%*
المداخيل الجبائية	41754	44523	47773
المداخيل غير الجبائية	4632	4217	4437
الهبات	625	350	350
النفقات دون أصل الدين	**56621**	**58381**	**63575**
نسبة التطور	*5%*	*3.1%*	*8.9%*
نفقات التأجير	22273	24389	25267
نفقات التسيير	2776	2620	2939
نفقات التدخلات	19268	19125	19835
نفقات الاستثمار	5895	5426	6463
نفقات العمليات المالية	119	63	70
فائدة الدين	6291	6433	7208
النفقات الطارئة وغير الموزعة		325	1793
العجز الصافي للميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة	**10234**	**9641**	**11365**
النسبة من الناتج	*-6.4%*	*-5.6%*	*-6%*

وتفترض ميزانية السنة القادمة تطور الموارد الذاتية للدولة بنسبة 7.1% مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2025 خاصة نتيجة الزيادة المتوقعة للمداخيل الجبائية بـــــ 7.3% في علاقة بالإجراءات المتعلقة بتحسين مردود الاستخلاص وتوسيع قاعدة الأداء ومزيد ترشيد الامتيازات الجبائية والتقدم في رقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية ومواصلة العمل على مقاومة التهرب الجبائي والتصدي للاقتصاد الموازي.

كما تتضمن التقديرات المرسومة تطور نفقات الميزانية بنسبة 8.9% مقارنة بالنتائج المنتظرة لكامل سنة 2025. ويتوقع في هذا الإطار أن تعرف كتلة الأجور زيادة بـ 3.6% مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2025 باعتبار التأثير المالي للإجراءات المبرمجة لدفع التشغيل والحد من البطالة من خلال فتح آفاق انتدابات جديدة في الوظيفة العمومية خلال سنة 2026 وتسوية عديد الوضعيات الإدارية.

هذا وينتظر أن تتواصل سياسة الدعم الموجه للمواد الأساسية والمحروقات ووسائل النقل بما يهدف إلى حماية القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل واستقرار الأسعار وتخفيف كلفة الإنتاج والنقل على المؤسسات الاقتصادية لتعزيز قدرتها التنافسية لتبلغ النفقات بهذا العنوان 9772 م د مسجلة تراجعا بـ 4.2% مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2025. وستتوزع هذه النفقات بين دعم المحروقات والمواد الأساسية والنقل بنسب 51% و42% و7%

تباعا. كما يتوقع أن تبلغ نفقات التدخلات دون الدعم 10062.5 م د مسجلة بذلك زيادة بنسبة 12.7% مقارنة بسنة 2025 على أن يتم تخصيص جزء منها لتغطية النفقات المبرمجة بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل.

وبالتوازي، ينتظر أن ترتفع سنة 2026 نفقات الاستثمار بحوالي 19.1% مقارنة بالنتائج المتوقعة لسنة 2025 والتي ستتضمن مشاريع مقترحة بعنوان هذه السنة ضمن مخطط التنمية 2026-2030، وأن تتراجع نفقات خدمة الدين بـ 5.8% في علاقة بتراجع نفقات الأصل بنسبة 12.2% وارتفاع نفقات الفائدة بـ 12%. كما يتوقع أن تبلغ حاجيات التمويل حوالي 27064 م د سيتم تغطية 25864 م د منها في شكل موارد اقتراض موزعة بين القروض الداخلية والقروض الخارجية بنسبة 73% و27% على التوالي.

وبناء على تطوّر مختلف أبواب الميزانية لسنة 2026 ينتظر أن ينحصر العجز الصافي دون الهبات والمصادرة في حدود 11365 م د أي ما يمثل 6% من الناتج مقابل 9641 م د و5.6% من الناتج منتظرة لكامل سنة 2025.

السياسة الجبائية لسنة 2026

يتنزل قانون المالية لسنة 2026 في إطار الأهداف الاستراتيجية الرامية إلى تدعيم أسس الدولة الاجتماعية، ودفع الاستثمار ومساندة المؤسسات الاقتصادية، وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المواطن في مجالات الصحة والنقل والتعليم، ودعم الأمن الغذائي والمائي ومنظومة الانتقال الطاقي والإيكولوجي، فضلا عن مواصلة العمل على مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي.
وشملت التوجهات الكبرى للسياسة الجبائية بالخصوص:

في المجال الاجتماعي

- دفع التشغيل والحد من البطالة خاصة لدى حاملي الشهائد العليا من خلال:
  - انتداب الدفعة الأولى من أصحاب الشهائد العليا الذين طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية.
  - تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجر المدفوع لفائدة الأجراء من حاملي شهادات التعليم العالي الذين يتم انتدابهم من قبل مؤسسات القطاع الخاص وذلك لمدة خمس (5) سنوات، مع التخفيض تدريجيا في النسبة المحمولة على الدولة من 100% في السنة الأولى إلى 20% في السنة الخامسة.
  - توسيع تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل لتشمل تمويل البرامج والآليات الرامية إلى الرفع من مؤهلات طالبي الشغل وطلبة السنوات النهائية من التعليم العالي ومتكوني مراكز التكوين المهني.
- توفير تغطية شاملة بالخدمات الصحية الأساسية لا سيما من خلال:

- توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان الاقتناءات المحلية المعدة لمراقبة الأدوية والمنجزة من قبل الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، ومزيد الإحاطة بالمصابين بمرض "كزرودرم بقمنتوزم" بإسنادهم منحة شهرية لتغطية جزء من المصاريف الوقائية وتخفيف جباية عربات النقل المقتناة من قبل ولفائدة جمعيات مساعدة الأطفال المصابين بهذا المرض.
- إسناد مرضى حساسية دابوق القمح من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المسجلة ببرنامج الأمان الاجتماعي منحة شهرية لتغطية جزء من مصاريف اقتناء المستلزمات الغذائية.
- إسناد الأطفال المصابين بمرض السكري من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المسجلة ببرنامج الأمان الاجتماعي منحة مالية بقيمة 150 دينار بعنوان مصاريف اقتناء آلة قيس السكري دون وخز.
- تخفيف جباية عربات النقل المقتناة من قبل جمعيات تأهيل وإدماج المصابين بطيف التوحد.

- المساهمة في توفير المسكن اللائق من خلال توسيع ميدان تدخل صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء ليشمل تمويل بناء المساكن وتهيئة المقاسم الاجتماعية والمنجزة من قبل الشركة العقارية بالبلاد التونسية وفروعها وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والوكالة العقارية للسكنى.
- دعم أنظمة الضمان الاجتماعي من خلال:

- توفير التمويلات الضرورية للصناديق الاجتماعية بإحداث معاليم جديدة وتوجيه موارد إضافية من بينها إقرار مساهمة مستوجبة على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين ومشغلي شبكات الاتصال ووكلاء بيع السيارات بقيمة 4% من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات مع حد أدنى بـ 10 آلاف دينار.

- توسيع مجال تدخل حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 ليشمل إضافة إلى تمويل صناديق الضمان الاجتماعي، تمويل اقتناء الأدوية الخصوصية غير المدرجة ضمن النظام القاعدي للتأمين على المرض والتي يتم توفيرها من قبل مصحات الضمان الاجتماعي.

- تمكين مصحات الضمان الاجتماعي ومركز صنع الآلات المقومة للأعضاء من توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والإعفاء من المعاليم الديوانية لعمليات التوريد والاقتناء المحلي للتجهيزات والمعدات والمواد المنجزة من قبلها والضرورية لنشاطها.

- حوكمة التدخلات الموجهة لفائدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل بإدماج الفئات المستهدفة اقتصاديا واجتماعيا وعدم الاقتصار على إسناد المنح المالية. وسيتم في هذا الإطار:

- إحداث خط تمويل بقيمة 20 مليون دينار لإسناد قروض دون فائدة للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2026 إلى 31 ديسمبر 2026.

- إقرار جملة من الامتيازات للأشخاص ذوي الإعاقة: امتياز جبائي بعنوان المعاليم والأداءات المستوجبة عند اقتناء المعدات والتجهيزات الضرورية، وتخصيص اعتماد إضافي بقيمة 5 م د لفائدة خط التمويل المحدث لفائدتهم بمقتضى قانون المالية لسنة 2025 والتمديد في فترة استعماله إلى 31 ديسمبر 2027، فضلا عن إحداث صندوق للنهوض بهم.

- دعم صغار الفلاحين من خلال:

  - إحداث خطّ تمويل بقيمة 10 مليون دينار لفائدة صغار الفلاحين لتمويل قروض موسميّة بشروط مُيسّرة وذلك بالنسبة إلى الموسم الفلاحي 2025-2026.
  - إعفاء عقود القروض الممنوحة لصغار الفلاحين وصغار الصيادين البحريين من معاليم التسجيل المستوجبة.
  - إعفاء مادة البطاطا من المعاليم الموظفة لفائدة الصناديق الخاصة.

- إحداث صندوق للمياه بهدف تمويل تدخلات المجامع المائية في المناطق غير المرتبطة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والمساعدة على معالجة مديونيتها، إضافة إلى المساهمة في تمديد شبكات التزود بالماء بالمناطق التي تشكو ضعف أو غياب الربط.
- دعم القدرة الشرائية للمواطن بالترفيع في الأجور والمرتبات في القطاعين العام والخاص وجرايات المتقاعدين بعنوان سنوات 2026 و2027 و2028 وبالتخفيف التدريجي من العبء الجبائي على جرايات التقاعد.
- منح امتياز جبائي، مرة واحدة، عند توريد أو اقتناء من السوق المحلية لسيارة مستعملة أو جديدة لفائدة العائلة المقيمة.

<u>في المجال الاقتصادي</u>

- دعم الاستثمار ومساندة المؤسسات الاقتصادية لاسيما الشركات الأهلية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تخفيف العبء الجبائي بعنوان اقتناءاتها وتمكينها من النفاذ إلى مصادر التمويل بشروط ميسرة. وسيتم في هذا الإطار:

  - إحداث خط تمويل بقيمة 10 م د بشروط تفاضلية لتمويل حاجيات التصرف والاستغلال لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2026 إلى 31 ديسمبر 2027.
  - إحداث خط تمويل بقيمة 23 م د لاسناد قروض دون فائدة ودون اشتراط ضمانات لدعم التمويل الذاتي للمشاريع والمؤسسات الصغرى خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2026.
  - إحداث خط تمويل بقيمة 15 م د لإسناد قروض بشروط تفاضلية لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2026 إلى 31 ديسمبر 2026 حسب مؤشرات التنمية الجهوية.

- التمديد في فترة الانتفاع بخط تمويل الشركات الأهلية المحدث بمقتضى الفصل 29 من قانون المالية لسنة 2023 بسنتين إضافيتين إلى غاية 31 ديسمبر 2027 وتخصيص اعتماد إضافي بقيمة 35 م د لفائدة هذا الخط.
- التمديد في فترة الانتفاع بخطي التمويل بقيمة 7 مليون دينار و3 مليون دينار لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والمحدثة بمقتضى الفصلين 50 و51 من قانون المالية لسنة 2025 بسنة إضافية إلى غاية 31 ديسمبر 2026.
- إعادة العمل بتكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار ونسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود 3 نقاط ليشمل الاستثمارات التي سيتم تنفيذها خلال سنتي 2026 و2027.
- إعفاء المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تواجه صعوبات ظرفية أو التي توقف نشاطها بصفة مؤقتة أو المتخلد بذمتها ديون من صنف 4 و5 لدى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الخلاص الكلي لفوائض التأخير في صورة الخلاص الكامل لأصل الدين والفوائض التعاقدية، وفي حدود 50% في صورة إعادة جدولة باقي الدين على 7 سنوات بنسبة الفائدة الأصلية مع مدة إمهال بسنتين.
- تشجيع المؤسسات الصناعية على توفير خدمة النقل لفائدة عملتها من وإلى مقرات العمل من خلال إعفاء قيمة هذا الامتياز العيني من الضريبة على الدخل والخصم من المورد على مستوى العملة المنتفعين به.

- تمكين حرفاء البنك التونسي للتضامن المتخلد بذمتهم ديون لأكثر من 10 سنوات إلى غاية موفى ديسمبر 2025 من إعادة جدولة أصل الدين والفوائض التعاقدية على مدة أقصاها 7 سنوات منها مدة إمهال 6 أشهر بنسبة الفائدة الأصلية، ومن خصم 50% من فوائض التأخير يتحملها البنك.
- دفع الاستثمار في الطاقات المتجددة والتشجيع على تصنيع تجهيزات خزن الطاقة الكهربائية من خلال:

- تكفل صندوق الانتقال الطاقي بالفارق بين النسبة الموظفة على القروض والتمويلات ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط بالنسبة للقروض وتمويلات الاستثمار في ميدان النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة المسندة من قبل البنوك والمؤسسات المالية والقروض والتمويلات المسندة من قبل البنك التونسي للتضامن والوجهة لاقتناء السيارات الكهربائية من قبل أصحاب سيارات التاكسي ومراكز التكوين في مجال سياقة العربات، وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2026 إلى موفى ديسمبر 2028.
- إعفاء التجهيزات المستعملة في مجال الطاقات المتجددة والتحكم في الطاقة التي ليس لها نظير مصنوع محليا من المعاليم الديوانية.
- تخفيف جباية العربات السيارة المجهزة بمحرك حراري وبمحرك كهربائي قابل للشحن وأجهزة شحن السيارات الكهربائية وجباية المدخلات غير المصنعة محليا الضرورية لتصنيع بطاريات الليثيوم.

- دعم القطاع الفلاحي من خلال:
  - إلزام البنوك بتسوية الديون الفلاحية المسندة على مواردها الذاتية وعلى موارد ميزانية الدولة والمصنفة 4 و5 في تاريخ 30 جوان 2025 والتي يفوق ميلغها من حيث الأصل 10 آلاف دينار للفلاح الواحد بتاريخ الحصول عليها، بالتخلي الكلي عن فوائض التأخير.
  - إلزام البنك الوطني الفلاحي بتخصيص نسبة لا تقل عن 30% سنويا من حجم تمويلاته الموجهة للاستثمار لفائدة منظومات الإنتاج في القطاع الفلاحي بنسب فائدة تفاضلية.
  - تخفيف الأضرار الناجمة عن الجفاف ونقص المياه من خلال تمتيع الفنيين المتخرجين من مدارس التكوين الفلاحي والفلاحين الشبان والمتعاضدين السابقين بتعاضديات فلاحية منحلة والعملة القارين، خلال فترة الإجاحة، بالإعفاء من معاليم الكراء وخطايا التأخير المستوجبة شريطة إبرام رزنامة خلاص في باقي الدين وتسديد 10% منه قبل تاريخ انتهاء العقد.
  - إحداث صندوق الصحة الحيوانية للمساهمة في تعويض الفلاحين عن الأضرار الناجمة عن الأمراض والأوبئة الحيوانية.
  - الترخيص للفلاحين باستيراد المعدات والآلات والتجهيزات الفلاحية بصفة فردية أو تشاركية في إطار مجامع التنمية الفلاحية أوالتعاونيات أو الجمعيات المهنية أو الشركات الأهلية ذات النشاط الفلاحي، سواء جديدة أو مستعملة على ألا يتجاوز عمرها 5 سنوات عند توريدها. كما تُعفى التجهيزات الفلاحية المستوردة من المعاليم الديوانية والضرائب المستوجبة عند التوريد.
  - الإعفاء من المعاليم الديوانية بعنوان مدخلات تعليب زيت الزيتون.

<u>في مجال مواصلة الإصلاح الجبائي وتكريس العدالة الجبائية ورقمنة الخدمات</u>

- إعفاء التونسيين المقيمين بالخارج من تقديم نسخة من وصل خلاص الأداء السنوي، وذلك في إطار إجراءات إسناد رخص البناء وتسليم شهادات ترسيم العربات وتسجيل عقود كراء العقارات. كما يُعفى التونسيون المقيمون بالخارج من إيداع التصاريح الجبائية للثلاث سنوات الأخيرة عند القيام بإجراءات تسجيل عقود اقتناء العقارات وأصول المحلات التجارية.
- توسيع مجال التعامل بالفاتورة الالكترونية لتشمل عمليات إسداء الخدمات.
- توسيع مجال تطبيق الضريبة على الثروة العقارية ليشمل المنقولات مع اعتماد نسب تصاعدية.
- تيسير تسوية وضعية البضائع المحجوزة لدى الديوانة وتيسير الإجراءات الإدارية الجبائية لغير المقيمين.
- مراجعة قاعدة احتساب المعلوم مقابل إسداء خدمة إجراء التسجيل المستوجب على العقود والكتابات والتصاريح المتعلقة بنقل بمقابل أو دون مقابل لملكية عقارات.

<u>في مجال مساندة المؤسسات العمومية وتخفيف كلفة المشاريع العمومية</u>

- اعتماد برنامج لتمكين بعض المؤسسات العمومية من استعادة توازناتها المالية عبر تخفيف أعبائها الجبائية. وسيشمل الإجراء كلا من شركة فسفاط قفصة والديوان التونسي للتجارة والشركة التونسية للسكر والشركة الوطنية لعجين الحلفاء.
- إعفاء الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية من دفع المعلوم على الأذون على العرائض.
- منح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية نظام توقيف العمل بالمعاليم والأداءات المستوجبة بعنوان اقتناءاتها المحلية والموردة الممولة بمقتضى قروض خارجية موظفة.

<u>إجراءات جبائية أخرى</u>

- **تيسير تسوية وضعية المطالبين بالأداء** بالتخلي عن خطايا المراقبة وخطايا التأخير في الاستخلاص ومصاريف التتبع المتعلقة بالديون الجبائية المثقلة الراجعة للدولة والتخلي عن 50% من المبلغ المتبقي من الخطايا المتعلقة بالمخالفات الجبائية الإدارية المثقلة بحسابات قباض المالية ومصاريف التتبع المتعلقة بها، شريطة تسديد المبالغ المستوجبة دفعة واحدة أو باكتتاب رزنامة دفع وتسديد كامل القسط الأول منها في أجل أقصاه 30 جوان 2026. كما ينص قانون المالية على التخلي عن مصاريف التتبع وخطايا التأخير للديون غير الجبائية المثقلة واستخلاص أصل الدين حسب رزنامة تضبط في الغرض.
- **دعم القطاع الثقافي** من خلال:

  - إحداث صندوق للتشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي البصري، وستخصص 50% من موارده سنويا لضمان عمليات تمويل القروض البنكية المسندة للمؤسسات الناشطة في القطاع.
  - تعديل النظام الجبائي المطبق على المعدات والآليات المستعملة في مجال السينما والصورة في اتجاه التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 7% وإعفاء المعدات المخصصة للأنشطة الثقافية والسمعية البصرية لفائدة المؤسسات الناشطة في المجال والمشاريع الناشئة من المعاليم الديوانية عند التوريد.

- **دعم المساهمة الاجتماعية للأفراد** من خلال:
  - تمكين الشخاص الطبيعيين من غير المهنيين الذين يمنحون هبات مالية لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وكذلك لفائدة الجمعيات العاملة في مجال النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والجمعيات الناشطة في مجال الرعاية والإحاطة بفاقدي السند العائلي والجمعيات الرياضية الصغرى والشركات الاهلية من طرح هذه الهبات لغاية ضبط دخلهم السنوي الخاضع للضريبة.
  - تمكين المؤسسات والأفراد بما في ذلك غير المهنيين من الطرح الكلي للهبات والإعانات الممنوحة لفائدة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي ولفائدة الشركات الأهلية.

- **السماح للتونسيين المقيمين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية** يمكن تزويدها بواسطة المبالغ المتأتية من حساب آخر بالعملات أو بالدينار القابل للتحويل والفوائد المتحصل عليها من المبالغ المودعة في الحساب والمبالغ المتأتية من المنحة السياحية السنوية.

مشروع

الجزء الثاني: الخيارات الوطنية

مشروع

الباب الأول: التشغيل والنهوض بالشركات الأهلية والإدماج الاجتماعي

يعتبر تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتكريس مبدأ المساواة في الفرص بين مختلف الفئات الهدف الأساسي لمختلف السياسات والبرامج ذات البعد الاجتماعي الرامية أساسا إلى الحدّ من الفقر والتقليص من الفوارق الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للفئات الهشة وضمان مقوّمات العيش الكريم وهو ما مكّن من التحكم في نسب الفقر لتبلغ 16.6% في سنة 2021 واستقرار نسبة البطالة في معدل يناهز 16% منذ سنة 2020. غير أن هذه المعدلات الوطنية لنسب الفقر والبطالة تخفي فوارق كبيرة حسب الجنس والجهات والفئات.

وعلى هذا الأساس فان مختلف السياسات والبرامج التنموية لسنة 2026 ستوجه أساسا إلى تكريس الدور الاجتماعي للدولة وضمان المساواة في الفرص من خلال توفير الشغل اللائق وتحسين التشغيلية ودعم المبادرة الخاصة والنهوض بالشركات الأهلية والارتقاء بمنظومة التغطية الاجتماعية وضمان حماية أفضل للعمال ومزيد الإحاطة بالفئات الضعيفة والهشة والعناية بالأسرة وكبار السن وحاملي الإعاقة وترسيخ المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة.

I. التشغيل وخلق فرص العمل اللائق

يعدّ التشغيل أولوية وطنية واستحقاقا دستوريا وعلى هذا الاساس تكاثفت الجهود خلال سنة 2025 لمواصلة تعزيز الآليات والبرامج والرامية إلى تعزيز تشغيلية الشباب والرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات ودعم الريادة والاستثمار قصد الحد من نسب البطالة لدى الشباب وحاملي الشهادات العليا والنساء.

إنجازات سنة 2025:

تركز العمل خلال سنة 2025 حول تعزيز فرص العمل من خلال:

تحيين الاستراتيجيّة الوطنية للتشغيل في أفق 2035 قصد ملاءمتها مع الاصلاحات الكبرى والاستراتيجيات القطاعية وإعداد المخططات الجهوية للتشغيل لولايات تونس ومنوبة وسوسة وصفاقس والقيروان ومراجعة مجلة الشغل في اتجاه القضاء على جميع اشكال التشغيل الهش وخاصة منها المناولة وإلغاء العمل بالعقود محددة المدة الا في حالات استثنائية.

تطوير الإطار التشريعي ومراجعة برامج الصندوق الوطني للتشغيل قصد ملائمته مع تنقيحات مجلة الشغل ودعم انتداب حاملي شهادة الدكتوراه وتطوير برامج المرافقة والتكوين التكميلي خاصة في اللغات والتكنولوجيات الحديثة فضلا عن تشجيع انتداب ذوي الإعاقة ودعم الشركات الاهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

تطوير منظومة مرافقة الباحثين عن شغل من خلال:

- مواصلة تنفيذ مشروع "مرافقة وتدريب الشباب وتعزيز التشغيلية بهدف تطوير وتحيين منظومة مهاراتي للتكوين عن بعد المتضمنة 13 محور تكوين عن بعد في المهارات الحياتية وتحيين المدونة التونسية للمهن والكفاءات وتحسين نجاعة الخدمات الموجهة للباحثين عن شغل.
- انطلاق برنامج "دعم تنافسية المؤسّسات والإدماج الاقتصادي للمواطنين CAP EMPLOI الذي يهدف إلى تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتطوير كفاءاتهم عبر التكوين التكميلي ودعم ريادة الأعمال بالإضافة إلى مساندة إرساء نظام المبادر الذاتي وتشجيع الانتقال من العمل غير المنظم إلى العمل المنظم وتطوير ودعم القدرات المؤسساتية لتحسين حوكمة برامج التشغيل والاحاطة والمرافقة.
- الانطلاق في تنفيذ مشروع "Youth NEET" الذي يهدف إلى تعزيز إدماج الشباب من الشريحة العمرية 15-29 سنة من غير المنخرطين في التعليم أو الشغل أو التكوين من خلال اعتماد مقاربات جديدة لتوفير خدمات ملائمة لفائدة هذه الفئة، وفي هذا الإطار تم إعداد دراسة حول التحليل الإحصائي لفئة NEET في تونس وتحليل السياسات والتشريعات المنظمة للخدمات المقدمة للشباب مع إعداد خريطة حول الخدمات في سوق الشغل الموجهة لهذه الفئة.

تعزيز دور التكوين في الاستجابة للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية:

- تنفيذ عمليات التكوين قصير المدة (التخصصي والإشهاد المزدوج مع القطاع الخاص والمنظمات المهنية) بهدف تكريس مرونة جهاز التكوين المهني واستباقيته وقدرته على الاستجابة الحينية لحاجيات المؤسسات.
- تنظيم دورات تكوينية استثنائية للإطارات التربوية غير المختصة العاملة برياض الأطفال لتطوير كفاءاتهم وتأهيلهم لحسن ممارسة مهنة "منشط برياض الأطفال".
- تنظيم دورات تكوينية في مجال السلامة المرورية لفائدة السائقين بهدف الرفع من قدرات السواق المهنيين على اكتساب مهارات السياقة الآمنة.
- إعداد برنامج تكوين في اختصاص مرافق حياة من مستوى مؤهل التقني المهني بالمؤسسات التكوينية العموميّة والخاصّة بما يستجيب لحاجيات النسيج الاقتصادي وللخصوصيات المجتمعية على الصعيدين الوطني والدولي.
- تعزيز التكامل مع القطاع الخاص من خلال العمل على الاستجابة والمعالجة المشتركة للإشكاليات والمشاغل المشخصة من قبل الشركاء الاقتصاديين والمنظمات المهنية في مجال تطوير الكفاءات على غرار قطاعات الجلود والأحذية وصناعة مكونات السيارات وصناعات الطيران.

تطوير القدرة التشغيلية للمؤسسات:

- مواصلة تنفيذ مشروع "تعزيز أثر سياسات التشغيل ودعم خلق مواطن الشغل القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تونس"IPTIC الذي يستهدف ولايات تونس وسوسة وصفاقس من خلال خلق

فرص عمل مباشرة للشباب والنساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرافقة 75 مؤسسة في مجال التكنولوجيا للرفع من قدرتها التشغيلية.

- انطلاق برنامج كبار المشغلين عبر إبرام اتفاقيات شراكة مع 12 من كبار المشغلين في مجال مكونات صناعة السيارات والنسيج والإكساء قصد تلبية حاجياتها من الموارد البشرية والكفاءات المطلوبة بتقديم جملة من الخدمات المشخصة تتعلق بتنظيم عمليات الانتداب وتوفير التكوين الأساسي والمستمر والتكميلي وإعادة التأهيل وذلك لنحو 12 ألف موطن شغل.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج «دعم التكوين من أجل تشغيل الشباب التونسي" الذي يشمل 15 ولاية ويهدف إلى دعم الريادة والتكوين المهني والتكوين التكميلي لفائدة 5000 شاب تونسي في قطاعات الاكساء والنسيج والفلاحة والسياحة والميكانيك والطاقات المتجددة.
- العمل على تأهيل حوالي 1200 من بين الباحثين عن شغل والراغبين في بعث مشاريع في قطاع الصناعات التقليدية سنويا في إطار اتفاقيات بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية والمركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الزربية والحياكة.

حوكمة الهجرة النظامية:

- تطوير المنظومة المعلوماتية الخاصة بتشغيل اليد العملة الأجنبية في مرحلة أولى من خلال إدخال الخدمة على الخط لمطالب انتداب الأجانب تمكن المؤسسات من إيداع المطالب عبر الواب وإدخال خدمة الامضاء الإلكتروني لتأشيرات عمل الأجانب بتونس.
- إعداد كراس الشروط الخاصة بالمنصة الرقمية المتعلقة بالمؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج.
- إعداد دراسة حول إدماج "هجرة العمل" في سياسات التكوين المهني بهدف تحسين ملاءمة برامج التكوين المهني لمتطلبات سوق الشغل الوطنية والدولية.

وبلغ عدد المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج المتحصلة على الترخيص القانوني من وزارة التشغيل والتكوين المهني 86 مؤسسة منها 65 مؤسسة ناشطة إلى موفّى شهر ماي 2025.

استشراف المهن الجديدة وحاجيات سوق الشغل:

- تطوير منظومة معلوماتية متكاملة من خلال إرساء منصة رقمية حول ديناميكية سوق الشغل تعنى بجمع وتحليل ونشر المعطيات المتعلّقة بسوق الشغل على المستوى الجهوي والوطني والدولي في إطار تحسين الرؤية الاستشرافية وتيسير النفاذ إلى المعلومة والمساعدة على أخذ القرار.
- إحداث خلية يقظة واستشراف المهن والكفاءات في إطار إرساء نظام لمتابعة تطورات سوق الشغل واستشراف حاجياته من المهارات والكفاءات وتهدف هذه الخلية إلى توفير المعلومات بصفة دورية ومنتظمة عن حاجيات سوق الشغل من اليد العاملة حسب قطاع النشاط على المستويين الوطني والدولي.

ومكّنت مختلف هذه الإجراءات والاليات من انتفاع حوالي 50 ألف شابا بالبرامج النشيطة للتشغيل إلى غاية شهر جويلية 2025.

الريادة وبعث المشاريع وذلك من خلال:

- إطلاق تجربة نموذجية بهدف نشر وترسيخ ثقافة المبادرة لدى المتكونين وذلك من خلال إدراج محور المبادرة الخاصة صلب البرامج البيداغوجية على مستوى عشرة مراكز تكوين مهني في مرحلة أولى.
- بلورة التصور الأولي لإحداث نظام خاص بالمتكونين أصحاب أفكار مشاريع يطلق عليه اسم "المتكون المبادر" قصد مزيد التشجيع على ريادة الأعمال وتحفيز خريجي التكوين المهني على إحداث مشاريعهم ومؤسساتهم.
- تطوير المنصة التفاعلية "مبادر" بما يضمن توفير مختلف المعطيات والمعلومات والمستجدات حول المبادرة الخاصة ويضمن التفاعل بين رواد الاعمال والمتدخلين في مجال المبادرة الخاصة.
- تطوير المرافقة بهدف مساعدة المشاريع والمؤسسات الصغرى على دعم مرونتها والحفاظ على ديمومة نشاطها وتوسعته تم الانطلاق في:
  - مراجعة برامج المرافقة قصد ترشيدها وإعداد التصور الأولي لحقيبة أدوات المرافقة كامل مسار إحداث المشروع وتقديم مرافقة مشخصة حسب خصوصية الفئة المستهدفة.
  - استكمال الجزء الثاني من برنامج دعم المشاريع والمؤسسات الصغرى المتعثرة بهدف مساعدتها ودعمها لاستعادة نسق نشاطها والمحافظة على ديمومتها من خلال توفير خدمات مرافقة وإحاطة والدعم المالي في شكل قروض بشروط ميسرة.
  - تنفيذ مشروع نموذجي جديد يتمثل في مرافقة رواد الأعمال بعد احداث مشاريعهم بالاعتماد على مبدأ التكامل والتعاون بين المبادرين عبر تبادل الخبرات والتجارب في إطار نادي ريادة الأعمال CBC.
- مواصلة الدعم المالي للإدماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع الفئات بفضل:
  - احداث العديد من خطوط التمويل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لإسناد قروض بشروط ميسرة وقروض دون فائدة لفائدة باعثي المؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية لفائدة المتحصلين على شهادة الدكتوراه العاطلين عن العمل ولفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة ولفائدة مصابي الاعتداءات الإرهابية وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها.
  - امضاء اتفاقية البرنامج التنموي الخصوصي للإدماج الاجتماعي والاقتصادي باعتمادات قدرها 50 م د لإسناد قروض عن طريق البنك التونسي للتضامن وجمعيات القروض الصغيرة لتمويل إحداثات جديدة لمشاريع ومؤسسات إقتصادية في قرابة 50 معتمدية ذات أولوية من مختلف ولايات الجمهورية التي تستوجب تدخل برامج تنموية خصوصية باعتبار موقعها الجغرافي وخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية وترتيبها على مستوى مؤشرات التنمية والفقر والبطالة في كافة المجالات بالإضافة إلى تمويل الحاجيات من المال المتداول للباعثين.

دعم الانتقال إلى العمل المنظم:

إطلاق منصة المبادر الذاتي حيث تم تسجيل أكثر من 7000 طلب انخراط في النظام واسناد قرابة 3500 بطاقة مبادر ذاتي ومن المنتظر أن يتم إسناد 5000 بطاقة في موفّى سنة 2025 إضافة إلى توسعة قاعدة المنتفعين من خلال إدراج الصحفيين ضمن المنصة وإعداد مشروع الأمر المتعلّق بالخدمات الإبداعية الرقمية.

حوكمة منظومة المبادرة الخاصة:

- إعداد منصة إلكترونية لتسجيل الراغبين في الحصول على القروض تمكن من ترتيب المترشحين حسب بطاقة التقييم.
- الانطلاق في إعداد دراسة حول قابلية إنجاز آلية تشبيك رقمي بين الهياكل العمومية المتدخلة في مجال مرافقة باعثي المشاريع والمؤسسات الصغرى بهدف حسن توجيه الخدمات والاستجابة لحاجيات وتطلعات الباعث ومزيد ترشيد استغلال الموارد العمومية وحسن التصرف فيها مع إعداد مشروع الأمر المتعلّق بالتصرف في المنصة التي تعتمد على الترابط البيني بين الهياكل المتدخلة في المبادرة الخاصة.
- انطلاق الدراسة الأولى حول تقييم نتائج تدخلات" صندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى خلال الفترة 2016-2023.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

ستتركز الجهود خلال سنة 2026 حول مزيد دعم تشغيلية الشباب عبر تطوير آليات مرافقة وتأهيل مشخصة وخصوصية ودعم المسالك النظامية للهجرة من خلال دعم التكوين المهني الموجه للطلب الخارجي إلى جانب تطوير المنظومة التشريعية للشركات الاهلية وإرساء آليات مرافقة وتمويل خصوصية لفائدتها فضلا عن الرفع من القدرة التشغيلية للنسيج الاقتصادي. وستشمل الإصلاحات بالخصوص:

- المصادقة على الاستراتيجيّة الوطنية للتشغيل والانطلاق في إعداد المخططات الجهوية للتشغيل بكل من ولايات قفصة والقصرين وسيدي بوزيد والكاف وسليانة وجندوبة.
- إرساء وتفعيل منصة الشركات الأهلية قصد تطوير الإجراءات الإدارية المتعلّقة بإحداث الشركات الأهلية ورقمنتها.

تطوير القدرة التشغيلية للمؤسسات الاقتصادية:

- مواصلة اعتماد آلية تكفل الصندوق الوطني للتشغيل بمصاريف التكوين التكميلي أو التأهيل لتلبية مواطن شغل مشخصة للمؤسسات والأنشطة الاقتصادية أو لفائدة المنتدبين الجدد وذلك على المستوى الوطني والدولي.
- الانطلاق في تفعيل برنامج تشجيع انتداب حاملي شهادات الدكتوراه في القطاع الخاص.

- مرافقة 75 مؤسسة محدثة في إطار تنفيذ مشروع "تعزيز أثر سياسات التشغيل ودعم خلق مواطن الشغل القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تونس" في ولايات تونس وسوسة وصفاقس من خلال خلق فرص عمل مباشرة للشباب والنساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعزيز تشغيلية الشباب:

تعزيز منظومة المرافقة عبر تطوير منظومة مرافقة مختلف الباحثين عن شغل عبر تأمين مرافقة خصوصية ومشخصة لمختلف أصناف الباحثين عن شغل قصد تطوير قدراتهم في مجال البحث النشيط عن شغل والمهارات الحياتية والتأقلم الاجتماعي وإعداد تصور جديد لمنظومة وطنية للمرافقة والتكوين في المهارات الحياتية لفائدة الشباب والناشئة منذ الصغر على امتداد المسارات التعليمية والتكوينية.

حوكمة التوظيف بالخارج:

اعتماد مشروع قانون التوظيف بالخارج وإصداره والنصوص الترتيبية الخاصة به ودعم المسالك النظامية لهجرة العمل وإرساء شراكة مع بلدان القبول وجعلها عنصرا قارا في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف بين تونس ومختلف البلدان بغاية تيسير التنقل وفتح أبواب الهجرة المنظمة لليد العاملة. وينتظر بالخصوص:

- تنظيم الوساطة وعمليات استكشاف واستغلال عروض الشغل الدولية عبر تشجيع الهجرة الدائرية التي تمكن من الاستفادة من الخبرات والتجارب المتبادلة.
- تطوير نظام اليقظة الخاص بمتابعة تطورات سوق الشغل على المستوى الوطني والدولي وتطوير نظام معلومات واتصال حول هجرة العمل.
- إحداث منظومة معلوماتية لمتابعة المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج.

دعم المبادرة:

سيتم العمل في هذا المجال على نشر وتنمية ثقافة المبادرة من خلال:

- تعميم تجربة ادراج محور المبادرة الخاصة في المناهج التعليمية وتطويره بما يساهم في تنمية المهارات ويدفع إلى إحداث المشاريع والمؤسسات.
- الانطلاق في تفعيل نظام خاص" للمتكون المبادر" قصد مزيد التشجيع على ريادة الأعمال لدى المتكونين وتوفير مرافقة متكاملة لفائدتهم تساعد على إحداث المشاريع خلال فترة التكوين أو بعد التخرج.
- تنفيذ المسابقة الوطنية للمبادر الذاتي ومأسسة أقطاب الطالب المبادر في الجامعات وتعميمها ومواصلة إسناد صفة مميزة للطلبة المبادرين الذين يمتلكون فكرة مشروع ويسعون إلى بعث مؤسسات خلال فترة الدراسة أو بعد التخرج وتمكينهم من تكوين تطبيقي خصوصي.
- تطوير خدمات المرافقة وآليات الإحاطة بالباعثين عبر:

- الانطلاق في تجربة نموذجية لتركيز آلية جديدة لمرافقة الباعثين بعد الانطلاق الفعلي في النشاط وذلك بهدف تعزيز خدمات المرافقة المشخصة التي تقدمها مصالح التشغيل مع تكفل الصندوق الوطني للتشغيل بمصاريف المساندة الفنية.
- الانطلاق التدريجي في تطوير حقيبة أدوات المرافقة خلال كامل مراحل إحداث المشروع وإدراج وحدات خصوصية حسب الفئات المستهدفة.
- إعداد أدلة مرافقة خاصة بكل الفئات على غرار العاملات الفلاحيات وفاقدي الشغل والأشخاص ذوي الإعاقة
- مواصلة العمل على دعم التمويل والنفاذ إلى السوق عبر تخصيص خطوط تمويل لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وحاملي الاعاقة ومنظوري مؤسسة فداء وكذلك عملة الحظائر وعملة المناولة الذي غادروا اختياريا وتمكينهم من قروض دون فائدة وبشروط تفاضلية لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية.
- استكمال المرحلة الثانية من مشروع منصة المبادر الذاتي والعمل على اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى دعم المزايا التفاضلية والامتيازات الجبائية والاجتماعية لنظام المبادر الذاتي لفائدة العاملين في القطاع غير المنظم من أجل تحفيزهم على الاندماج في القطاع المنظم.

هذا ومن المتوقع أن يبلغ عدد المنتفعين ببرامج المرافقة وبمنحة المرافقة قرابة 18650 منتفعا إلى جانب 16000 منتفعا بالقروض المموّلة عن طريق البنك التونسي للتضامن.

II. النهوض بالشركات الأهلية

كرست الدولة جهودها لدعم المبادرة الجماعية وتشجيع إحداث الشركات الأهلية، عبر تبسيط إجراءات الإحداث وتطوير آليات المرافقة والمتابعة لضمان توفير الدعم القانوني والمالي والفني للمبادرين. وقد تجسدت هذه الجهود في تنقيح المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية مما يعكس التزام الدولة بتشجيع إحداث هذه الشركات بالنظر لمساهمتها الفعالة في دفع التنمية المحلية وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

إنجازات سنة 2025:

- إعداد مشروع تنقيح الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 يهدف إلى تيسير عمليات المرافقة والترفيع في سقف التمويل للشركات الأهلية مع تكفل الصندوق الوطني للتشغيل بكلفة دورات التأهيل والمساندة الفنية لفائدة باعثي الشركات الأهلية والمساهمة في كلفة الدراسات وتمديد فترة الانتفاع بـ "منحة التشجيع على المبادرة التضامنية" لمدة ثلاث سنوات منذ تاريخ الإحداث القانوني للشركات الأهلية.

- صدور مرسوم عدد 3 لسنة 2025 مؤرخ في 2 أكتوبر 2025 يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية في اتجاه تبسيط إجراءات احداثها وإحداث منصة الكترونية خاصة بالشركات الأهلية وتحسين الإحاطة والإشراف والمتابعة.
- اقرار جملة من الامتيازات لفائدة الشركات الأهلية تشمل اعفائها من الضرائب والمعاليم لمدة 10 سنوات من تاريخ احداثها ومنحها الأولوية في كراء العقارات الدولية الفلاحية وتوابعها من المباني والإحداثات المتصلة بها واعفاءها من دفع معاليم الكراء لمدة 5 سنوات من تاريخ بداية مدة الكراء وتمكينها من كراء ملك الدولة الخاص غير الفلاحي والملك البلدي الخاص مراكنة ومن استغلال محطات النقل البري الراجعة بالنظر إلى الدولة والمجالس البلدية.
- إحداث لوحة قيادة رقمية متطورة "رافقني" خاصة بالمتابعة الحينية للشركات الأهلية وبمرافقتها عند بلورة فكرة المشروع واختيار التسمية.
- تكوين مستشاري الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل طبقا لدليل التكوين الخاص بالمرافقة في مرحلة إيجاد أفكار مشاريع جماعية.
- تخصيص اعتماد إضافي خلال سنة 2025 بـ 20 مليون دينار لخط تمويل الشركات الأهلية على موارد الصندوق الوطني للتشغيل.
- تخصيص 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل بهدف ضمان التمويلات المسندة لفائدة الشركات الأهلية بمقتضى قانون المالية لسنة 2025.
- إعداد اتفاقيات تمويل مع سبع مؤسسات بنكية (الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة، بنك الزيتونة، وفاق بنك، البنك التونسي، البنك الوطني الفلاحي، بنك تونس والإمارات، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة) لتمويل الشركات الاهلية بمبلغ جملي 20 مليون دينار.

وقد مكنت مختلف مجهودات المرافقة والإحاطة بالشركات الأهلية من دفع نسق إحداث الشركات الأهلية حيث بلغ عددها 255 شركة أهلية في شهر أوت 2025. فيما بلغ عدد الشركات المنتفعة بمنحة الدعم والمساندة الخاصة بالمرافقة 157 شركة.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

سيتواصل في هذا الإطار تطوير خدمات المرافقة ودعم التمويل والنفاذ إلى السوق لتشمل بالخصوص:

- الانطلاق في إعداد برنامج ودليل مرافقة خاص بالشركات الأهلية (المرافقة الإدارية والقانونية– المرافقة في مجال التمويل– المرافقة الفنية والتقنية– المرافقة الاجتماعية والمؤسساتية).
- إعداد خطة اتصالية خاصة بالشركات الأهلية

- تنويع مصادر تمويل الشركات الأهلية من خلال تمكينها الانتفاع من البرامج والاليات الموجهة لدفع الريادة والاستثمار والاستفادة من الهبات والوصايا طبقًا لأحكام الفصل 52 الجديد من المرسوم عدد 3 لسنة 2025 المؤرخ في 2 أكتوبر 2025
- دعم خطّ تمويل الشركات الأهلية عبر إحداث خطّ تمويل جديد للشركات الأهلية على موارد الصندوق الوطني للتشغيل.
- الشروع في تركيز منصة إلكترونية تعنى بتسويق منتوجات الشركات الأهلية.
- تمتيع الشركات الأهلية بامتيازات جبائية ومالية، تشمل الإعفاء من الأداءات لمدة عشر سنوات (الفصل 70 جديد) وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة (الفصل 70 مكرر)، إضافة إلى تسهيل نفاذها إلى العقارات الدولية الفلاحية والملك البلدي الخاص عبر إجراءات مبسطة وشفافة.

ومن المنتظر خلال سنة 2026 احداث 250 شركة أهلية وانتفاع 200 شركة أهلية بالتمويل و500 منتفعا بعمليات الإحاطة والمرافقة.

III. تغطية اجتماعية شاملة

إنجازات سنة 2025

سجلت سنة 2025 تقدما ملحوظا في تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تكريس مبدأ الحماية والتغطية الاجتماعية والصحية الشاملة لتشمل خاصة النهوض بآليات النهوض والادماج الاجتماعي ودعم الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات ذات الحاجيات الخصوصية وتوفير ظروف العمل اللائق إلى جانب توسيع قاعدة الضمان الاجتماعي والعناية بالتونسيين بالخارج.

النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية:

- تخصيص اعتماد قدره 3.5 م د لبرنامج بعث موارد الرزق للأشخاص ذوي الإعاقة وتخصيص نسبة 30 بالمائة من الاعتمادات المرصودة في إطار برنامج الإدماج الاقتصادي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة،
- تواصل تنفيذ برنامج الإيداع العائلي للأشخاص ذوي الإعاقة فاقدي السند لدى أسر التكفل لفائدة 471 منتفع،
- تقديم خدمات صحية خصوصية ضمن برنامج الآلات التعويضيّة الميسّرة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ عمليّات زراعة القوقعة الطبية لفائدة أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل،
- فتح مناظرة وطنية لانتداب 197 شخص ذو إعاقة في القطاع العمومي بعنوان سنة 2024،
- تفعيل نشاط محضنة الشركات الناشئة العاملة في مجال الإعاقة بالمركز الدولي عبر احتضان الشركة الناشئة "هاوكار" لصناعة السيارة الكهربائية للأشخاص ذوي الحركية المحدودة والعمل على تطوير التعاون مع شركات ناشئة أخرى،

- إسناد منحة التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصّة والرعاية بالبيت للأشخاص ذوي الإعاقة لفائدة جمعيات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة باعتماد قدره 83 م د (مساهمات من ميزانية الدولة والصناديق الاجتماعية).
- تفعيل البرنامج الوطني لتأهيل مراكز التربية المختصة والخطة الوطنية للدمج المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة بالمسار العادي للتعليم.
- دعم الدمج التربوي والاجتماعي للأطفال المصابين بطيف التوحد بالتعاون مع منظمة "إنسانية وإدماج " (HI)من خلال إدراج وحدة تعليميّة حول التوحّد بالمعهد العالي للتربية المختصّة ودعم قدرات المتدخلين في المجال.
- مواصلة تنفيذ مشروع الحقيبة الدامجة وتعميمها على جميع مراكز التربية المختصّة بالتعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية،
- انطلاق نشاط "المركز الاجتماعي والتربوي لإيواء وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة" بصفاقس في جوان 2025 ومواصلة بناء وحدة عيش لإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة بالقصرين وتهيئة الضيعة العلاجية بالمركز الاجتماعي والتربوي بالسند،
- تركيز منصة رقمية خاصة بإجراءات إسناد بطاقة الإعاقة وتصميم بطاقة إعاقة جديدة تتضمّن رمز الاستجابة السريعة والشروع في تركيز منصة رقمية خاصة بإسناد منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت للأشخاص ذوي الإعاقة لفائدة جمعيات الرعاية وتركيز المنصة الرقمية الخاصة بالتوثيق في مجال الإعاقة في تونس.

الدفاع والإدماج الاجتماعي:

- الانطلاق في إعداد خطة وطنيّة للدفاع الاجتماعي والعمل على دعم التنسيق في المجال الاجتماعي وخاصة فيما يتعلّق بالمساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات الموجّهة للفئات الضعيفة، كمقاومة التطرّف والتطرّف العنيف، ومناهضة العنف ضدّ المرأة والوقاية من الإدمان على المخدّرات وغيرها من الظّواهر الاجتماعية المستجدّة،
- الانطلاق في إعادة تهيئة مركز الرعاية الاجتماعية للأطفال بتونس واستكمال تهيئة مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقابس لاحتضان مشروع الفرصة الثّانية،

النهوض بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل:

- دعم التحويلات المالية الشهرية للعائلات الفقيرة لتشمل 385 ألف منتفع في شهر جويلية 2025 (حوالي 11% من الأسر) مقابل 374165 منتفعا في موفّى سنة 2024. كما تم الرفع في المنحة الشهرية المسندة لفائدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل من 240 د سنة 2024 إلى 260 د سنة 2025 وذلك في إطار المحافظة على القدرة الشرائية للأسر الفقيرة.

- دعم المنح العائلية للمسجلين ببرنامج مساندة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال صرف منحة عائليّة قدرها 30 دينار بعنوان الأطفال الذين لم يبلغوا 6 سنوات (حوالي 153.6 ألف طفل) وإسناد مساعدة قدرها 100 دينار لفائدة 558 ألف تلميذ ومساعدة قدرها 120 دينار لفائدة 23 ألف طالب من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل وإسناد اشتراكات النقل المدرسي والجامعي لفائدة 53 ألف تلميذ و5300 طالب خلال العودة المدرسية والجامعية 2024-2025 فضلا عن المنح المالية الشهرية بمبلغ 30 دينار لكل فرد بعنوان مصاريف التكفّل بنفقات الغذاء لفائدة مرضى حساسيّة دابوق القمح من أبناء العائلات المنتفعة ببرنامج مساندة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل.
- إصدار الأمر عدد 426 لسنة 2025 مؤرّخ في 2 أكتوبر 2025 المتعلق بإسناد المنحة العائلية بعنوان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و18 سنة من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل.
- مواصلة برنامج الإدماج الاقتصادي وتوسيع مجالاته عبر إحداث قرابة 800 مشروع في اطار برنامج الادماج الاقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي التضامني بهضاب القيروان الذي يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لـ 2100 منتفع بالمنحة المالية المباشرة و4200 منتفع بالعلاج بالتعريفة المنخفضة وفق مقاربة التدرج إضافة إلى الانتفاع ببقية الخدمات المتعلّقة بتأهيل البنية التحتية وخدمات الربط بالجمعيات المائية والربط بالكهرباء إلى جانب إنشاء شراكات جديدة أو معزّزة لدعم السياسات والبرامج العمومية للدولة وخاصّة الإدماج الاقتصادي، والعمل على مزيد ترشيد برامج الإدماج الاقتصادي وتحسين أثرها على الفئات المعنيّة بتطوير مقاربات جديدة على غرار مقاربة التدّرج المعتمدة من قبل مؤسسات التمويل الدولية.
- ضمان تغطية كافّة الاسر الفقيرة ببرنامج مساندة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل مع تصويبه نحو مستحقّيه من خلال استكمال إنجاز البحوث الاجتماعية والميدانية والتثبتّ من الاستجابة للشروط الأوّلية وباعتماد أنموذج التنقيط المبني على مقاربة الفقر المتعدّد الأبعاد والتي مكّنت من القطع نهائيا مع نظام الحصص الجهوية مما يخوّل ضمان دخل أدنى قارّ وتغطية شاملة وعادلة لكافّة العائلات المستحقّة.
- دعم رقمنة برنامج مساندة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال اعتماد المضمون الالكتروني حصريا في عملية تسجيل رؤساء العائلات وأفراد عائلاتهم ودعم عمليات التبادل البيني عبر المنظومة الوطنية مع سجلّ برنامج مساندة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل وإسناد المعرّف الاجتماعي إلى حوالي 90% من الأفراد المسجلين بمنظومة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل التي تشمل حوالي 900 ألف عائلة.

الضمان الاجتماعي:

توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة الفئات التي تشكو ضعف في نسب التغطية من خلال:

- إحداث نظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات،

- إرساء نظام المبادر الذاتي والذي يهدف إلى استيعاب العاملين في القطاعات غير المنظمة ضمن الأنشطة المهيكلة،
- ارساء نظام جديد للإحاطة الاجتماعية بالعمال الذين يفقدون شغلهم لأسباب اقتصادية من خلال إحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية،
- إحداث نظام حماية خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد مصادر تمويل جديدة،
- تطوير النظام القانوني لصندوق النفقة والجرايات الطلاق،
- إحداث نظام جديد للضمان الاجتماعي للناشطين في القطاع غير المنظم.

توفير ظروف العمل اللائق وتحقيق الأمان الوظيفي:

متابعة انفاذ القانون عدد 09 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلّق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة حيث تم ترسيم حوالي 47 ألف عاملا ب 515 مؤسسة ممن كانوا يعملون بعقود محددة المدة خاصة في قطاعات النسيج والجلد والاحذية والصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية.

الهجرة والتونسيين بالخارج:

- العمل بنظام المعلومات الوطني حول الهجرة وتوفير بيانات ذات مصداقية من خلال تركيز المنصة الجامعة لمختلف إحصائيات الهجرة والمؤشرات المتعلّقة بها ورقمنة التصرف الإداري في ملفات الأجانب في تونس وتوفير بيانات محينة بشأنهم بتركيز تطبيقية معلوماتية مركزية تمكّن من إسناد معرف وحيد لكل أجنبي طالب خدمة.
- توطيد صلة التونسيين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ برامج اجتماعية وثقافية تهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني والشعور بالهوية ودعم برامج التأطير والتعريف بفرص الاستثمار حيث تُقدّر المساهمة المتوقعة للتونسيين بالخارج في الاستثمار المباشر خلال سنة 2025 بنسبة تعادل 6.3% من إجمالي المشاريع الاستثمارية.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

ينتظر أن تتميز سنة 2026 باستكمال مختلف الإصلاحات والتدابير والإجراءات التي تم إقرارها بغرض ترسيخ العدالة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالقطع مع المناولة وضمان العمل اللائق ومعالجة ظاهرة الفقر بالاعتماد على مقاربات تكرس مزيد التعويل على الذات وتمكن من الاندماج الفعلي للفئات المعنية في الدورة الاقتصادية.

النهوض الاجتماعي:

- النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال استكمال تطوير التشريع التونسي في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول المرفق لها وإرساء

خارطة حول الإعاقة في تونس وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم والمعايير الدولية المعتمدة والتوسع التدريجي في بعث مؤسسات إيواء تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة والكهول دون سند وذلك بإحداث 3 وحدات عيش إضافية إلى جانب الإدماج الكلي للأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد الشروط الخاص بالسياحة الميسرة ومباشرة إجراءات إحداث القرية السياحية للأشخاص ذوي الإعاقة بطبرقة/عين دراهم.

- النهوض بالعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال العمل على مراجعة شاملة لمنظومة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل تهدف إلى ضمان تكامل برامج التحويلات المالية المباشرة مع الاستراتيجيّة التنموية الشاملة بما يعزّز كفاءتها وأثرها الطويل الأمد في الحدّ من الفقر ودعم المساواة. كما سيتواصل تطوير آلية التسجيل والاستهداف وضمان شمولها للفئات الفقيرة والأكثر عرضة للمخاطر الى جانب إعطاء الأولوية لتدعيم آليات بعث مشاريع موارد الرزق وتكريس التعويل على الذات.

الضمان الاجتماعي:

- المراجعة الجذرية لأنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص وخاصة نظام الجرايات ومزيد التحكم في كلفة التقاعد والعمل على تطوير آليات تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي.
- توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة التونسيين بالخارج من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية جديدة ومراجعة الاتفاقيات الحالية (21 اتفاقية) ومراجعة نظام التغطية الاجتماعية للتونسيين بالخارج في إطار التعاون الفني.
- مراجعة نظام التأمين على المرض وتفعيل النظام التكميلي للتأمين على المرض ومراجعة النظام التكميلي للجرايات في القطاع الخاص وإصدار مجلة الإجراءات الخاصة بالاستخلاص والمراقبة
- تدعيم التحول الرقمي لخدمات الضمان الاجتماعي لفائدة المضمونين الاجتماعيين والمؤجرين وتوسيع خدمات المنصات الإلكترونية والتشجيع على استغلالها وذلك بهدف تحسين أداء منظومة الضمان الاجتماعي وحوكمتها.

الشغل والعلاقات المهنية

- تعزيز القدرة الشرائية للمواطن من خلال الترفيع في أجور العمال والانطلاق في تقديم خدمات صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل والاحاطة الاجتماعية بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية وحمايتهم.
- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة في إطار صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات ومواصلة متابعة قانون تشغيل ذوي الإعاقة بخصوص مدى تطبيق المؤسسات لنسبة التشغيل.

الهجرة والتونسيين بالخارج

- إنجاز مسح وطني شامل حول الهجرة الدولية في مرحلته الثانية « HIMS2 » وذلك باعتبار ديناميكية الظاهرة وما تشهده من تغيرات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي إلى جانب مراجعة مشروع الاستراتيجيّة الوطنية للهجرة والمصادقة عليه مع العمل على الحد من الهجرة غير النظامية والوقاية

منها وفق مقاربة تشاركية وتنموية مع تعزيز الهجرة المنظمة والنظامية والآمنة. كما سيتم تحيين التقرير الوطني الطوعي لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة المزمع تقديمه خلال الاستعراض الثاني لمنتدى الهجرة الدولية لسنة 2026 فضلا عن تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف التي تتضمن التشجيع على فتح قنوات الهجرة النظامية واقتراح مشاريع تنموية كحل للوقاية من الهجرة غير النظامية على غرار مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجيّة والشاملة المبرمة بين تونس والاتحاد الأوروبي ومبادرة «الشراكة من أجل المهارات"

- مزيد دفع نسق مساهمة التونسيين بالخارج في الدورة الاقتصادية من خلال الترفيع في استثماراتهم لتبلغ على المدى البعيد 10% من إجمالي المشاريع الاستثمارية على الصعيد الوطني، إلى جانب السعي لتوجيه ما لا يقل عن 5% من تحويلاتهم نحو الاستثمار المباشر بما يعزز إسهامهم في تحقيق النمو الاقتصادي ودعم التشغيل.

IV. مزيد تطوير دور المرأة اقتصاديا واجتماعيا والنهوض بالأسرة والاحاطة بكبار السن

تكريسا للتوجهات الوطنية القائمة على تحقيق العدالة الاجتماعية تركزت الجهود على مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية وأفرادها والعمل على الحفاظ على تماسك الأسرة وتوازنها إضافة إلى توفير رعاية أفضل لفائدة كبار السنّ وتثمين قدراتهم وتعزيز إدماجهم في الحياة العامة والعمل على التقليص من العنف والسلوكيات الاجتماعية السلبية داخل الأسرة والمجتمع.

إنجازات سنة 2025:

تعزيز دور المرأة والنهوض بالأسرة:

تواصل دعم المساهمة الاقتصادية للمرأة وريادة الأعمال النسائية من خلال إعداد "الاستراتيجيّة الوطنية للنهوض بريادة الأعمال النسائية" في أفق 2035 وخطتها التنفيذية والمصادقة على الاستراتيجيّة الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي في أفق 2030 وخطّتها التنفيذية ومواصلة إنجاز البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات" والذي مكن منذ انطلاقه سنة 2022 من الموافقة على تمويل 5610 مشروعا نسائيّا ساهم في إحداث 9202 موطن شغل مباشر باعتمادات ماليّة ناهزت 55.8 مليون دينار وينتظر خلال سنة 2025 قبول تمويل نحو ألف مشروع نسائي بكامل الولايات.

تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء من خلال:

- إحداث فضاءات متعدّدة الخدمات لفائدة النّساء والفتيات للمساندة والتكوين والتسويق بباجة والمهدية وقابس وسيدي بوزيد لتأمين خدمات المساندة والمرافقة والتكوين على مستوى محلي وجهوي وتركيز منصة رقمية لتسويق منتوجات المنتفعات ببرامج الإدماج الاقتصادي وإعداد الإطار القانوني والترتيبي المنظّم لفضاءات

المساندة والتكوين والتسويق ولتنظيم شروط وصيغ الانتفاع ببرامج الإدماج الاقتصادي وريادة الأعمال النّسائية.

- دعم برنامج إحداث المجامع التنموية الفلاحية النسائية ليبلغ عددها 40 مجمعا في 14 ولاية وعدد المنخرطات 1169 منخرطة سنة 2025 ومواصلة العمل على حوكمة تسيير وضمان ديمومة المجامع التنمويّة الفلاحيّة النسائيّة المحدثة وتوفير ظروف العمل اللائق للنساء والفتيات وضبط منظومات القيمة التي تراعي خصوصيّة المناطق والجهات ودراسة جدوى المشاريع بما يمكّن من تطوير أنشطة النساء والفتيات في المجالات المتصلة بتثمين سلاسل الإنتاج سواء بصفة فردية أو في إطار مشاريع جماعية.
- مواصلة تنفيذ برنامج الادماج الاقتصادي للعاملات الموسميات في القطاع الفلاحي من خلال تسليم 84 مورد رزق بقيمة 840 ألف دينار ليبلغ بذلك عدد موارد الرزق المحدثة منذ انطلاق البرنامج 319 مورد رزق في ولايات سيدي بوزيد والقيروان والقصرين ومن المنتظر تسليم 100 مورد رزق بكلفة جملية تبلغ 1 مليون دينار قبل موفّى سنة 2025.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي والمهددات به من خلال توفير 300 مورد رزق باعتمادات جملية تقدر بـ 300 ألف دينار وذلك في المجالات الفلاحية والصناعات التقليدية والتجارة والخدمات والتكنولوجيا.

مواصلة تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى مناهضة العنف ضد المرأة من خلال:

- الانطلاق في تنفيذ خطّة عمل سنويّة للوقاية من العنف تحت شعار "في الوقاية حماية" بهدف نشر الوعي حول ضرورة التوقي من العنف الأسري والقضاء على أسبابه وإعداد خطة وطنية للتوعية حول التمثلات الاجتماعية المتسببة في العنف المسلّط على النساء والفتيات بما في ذلك في الوسط الرقمي.
- مواصلة العمل على تقريب الخدمات للنساء ضحايا العنف وتأمين إيوائهن عند الضرورة حيث تم الرفع في عدد مراكز الإيواء ليبلغ حاليا 17 مركز إيواء مع الترفيع في الاعتمادات المالية المخصصة لتسييرها ومراجعة كراسات الشروط المنظّمة لإحداثها وتسييرها والعمل على إعداد التقرير الوطني السادس حول مقاومة العنف ضدّ المرأة.
- مواصلة إعداد الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلم التي تهدف إلى تطوير فرص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونشر ثقافة ريادة الأعمال النّسائيّة.

دعم التماسك والتوازن الأسري

الإدماج الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية من خلال:

- النهوض بالأوضاع الاقتصادية للأسر ذات الوضعيات الخاصة والعمل عل خلق موارد رزق ومشاريع الإدماج الاقتصادي لفائدة حوالي 500 أسرة في نهاية سنة 2025.

- مواصلة تنفيذ برنامج الادماج الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي من خلال احداث 161 مورد رزق جديد لفائدة الأمهات وهو ما مكن من نجاة 509 تلميذا مهدّدا بالانقطاع المدرسي منهم 260 فتاة ومن المنتظر تسليم 80 مورد إضافي قبل موفّى سنة 2026. كما مكّن البرنامج منذ انطلاقه من إحداث 1132 مورد رزق ساهم في نجاة حوالي 3489 تلميذا وتلميذة من الانقطاع المدرسي.

الإدماج الاجتماعي للأسر من خلال:

- احداث مركزين للإرشاد والتوجيه الأسري وتعزيز خدمات التعهد الاجتماعية والنفسية والقانونية بولايتي تونس وبن عروس والانطلاق في تقييم الخدمات المسداة وأثرها على الأسرة لتصويب الخدمات ومزيد حوكمة التدخلات بها.
- مواصلة تنفيذ برنامج احداث وحدات للتعهد بالأولياء وابنائهم ذوي اضطرابات التعلم عبر توفير خدمات التعهد بالأطفال ذوي اضطرابات التعلم ومرافقة الأولياء وتوفير أدلة ودعائم اتصالية حيث تم تركيز 05 وحدات تعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم بكل من ولايات أريانة وباجة وجندوبة والقيروان ومدنين.
- مواصلة الادماج الاجتماعي للأسر من خلال وضع برامج تأهيلية وتثقيفية في مجال التربية الوالدية وإعداد الشباب للحياة الزوجية والوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر استهدفت 1966 أسرة بولايات سيدي بوزيد ومنوبة والمنستير والقيروان ومن المنتظر بلوغ 4000 أسرة موفّى سنة 2025.
- إعداد مشروع قانون يتعلّق بنظام النفقة وجراية الطلاق ومشروع قانون يتعلّق بوضع نظام خاص بالتوفيق الأسري وإعداد خطة العمل الوطنية لدعم التماسك الاسري في افق 2035.

المتابعة والرصد من خلال إعداد التقرير السادس للجمهورية التونسية حول التّقدّم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والذي يشمل المنجز خلال الفترة 2019 -2023 والمشاركة في أشغال الدورة 69 للجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة خلال سنة 2025 والتي تشكل مناسبة لاستعراض مختلف التقارير الدولية إلى جانب مواصلة الرصد والدراسات والبحوث في مجالات المرأة والأسرة من خلال التنظيم السنوي لجائزة أفضل بحث علمي نسائي والتعريف بالكتابات النّسائيّة والمنجز من تدابير وإجراءات وقوانين لحمايتها ومناهضة العنف ضدّها.

حماية ورعاية كبار السن:

- إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجيّة الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن في أفق 2030 والمتضمنة لتدابير واجراءات تهدف أساسا إلى جعل كبار السنّ مواطنين فاعلين وتمكينهم من جميع مقوّمات العيش الكريم في بيئة آمنة ودامجة.
- إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بحقوق كبار السن يهدف إلى ضمان تمتعهم بحقوقهم كاملة وحمايتهم ووقايتهم وادماجهم وتحقيق رفاههم وصون كرامتهم واستثمار قدراتهم.

- دعم برنامج الإيداع العائلي لكبار السن من خلال صرف منح الإيداع العائلي والمقدرة ب 350 دينار لفائدة الأسر المتكفّلة بكبار السنّ الفاقدين للسّند حيث يبلغ العدد الجملي للمنتفعين نحو 456 كبير سنّ.
- تعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السن بالبيت من خلال إحداث 6 فرق متنقلة جديدة سنة 2025 ليصل عددها إلى 49 فريقا.
- تطوير الرعاية المؤسساتية لفائدة المسنين المعوزين والفاقدين للسند ومن هم بحاجة إلى الإعالة خاصة فيما يتعلق بإيوائهم في ظروف صحية واجتماعية مناسبة وتطوير البنية الأساسية للمؤسسات على غرار تهيئة مؤسستي رعاية كبار السن بكل من القيروان والقصرين.
- حماية كبار السن من كل أشكال العنف والتهديد بتقديم خدمات الإصغاء والإرشاد القانوني والتوجيه عبر الرقم الأخضر 1833 "للتوجيه والإحاطة والإشعار حول كبار السن في وضعية تهديد"
- مراجعة وإعداد كراس شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

تتميز سنة 2026 خاصة بالرفع من مساهمة المرأة اقتصاديا وتعزيز دورها داخل الاسرة وفي المجتمع والإحاطة بالأسر ذات الوضعيات الخصوصية وأفرادها ومقاومة العنف واللامساواة في الفرص وحماية ورعاية كبار السن.

تعزيز دور المرأة والنهوض بالأسرة

تهدف البرامج المرسومة إلى دعم ريادة الأعمال والاستثمار النسائي وتيسير النفاذ إلى التمويل والتسويق وذلك من خلال:

- المصادقة على الاستراتيجيّة الوطنية للنهوض بريادة الأعمال النسائية في أفق 2035 والانطلاق في تنفيذها.
- دعم ريادة الأعمال النسائية من خلال مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائيّة والاستثمار "رائدات" وتثمين تجارب ونجاحات رائدات الأعمال لاسيما في القطاعات الواعدة والعمل على تعزيز آليات المرافقة والمتابعة باستعمال الوسائل الرقمية الحديثة وتيسير التمتع بموارد التمويل المتاحة والنفاذ إلى الأسواق. كما ينتظر إصدار الأمر المتعلق بشروط وصيغ الانتفاع ببرامج الإدماج الاقتصادي وريادة الأعمال النّسائية.
- تطوير مجال التدخّل لدعم ريادة الأعمال النّسائية والإدماج الاقتصادي الموجّه للأسر والنساء والفتيات وفق مقاربة تنموية محلية وجهوية تعتمد منظومات القيمة.
- استكمال تقييم تنفيذ برنامج "رائدات" للفترة 2022 -2025 والشروع في إعداد البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار في مرحلته الثانية "رائدات 2".

تعزيز الإدماج الاقتصادي للنّساء والفتيات وذلك بفضل:

- مواصلة تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجيّة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية في أفق 2030 من خلال تيسير النفاذ إلى آليات تمويل المشاريع النسائية ذات الصبغة الفلاحية ودعم آليات تمويل المجامع النسائية وشركات الخدمات الفلاحية وتحسين ديمومة المشاريع المحدثة بتنويع قنوات ترويج وتسويق المنتجات وضمان العمل اللائق والحق في التغطية الاجتماعية للعاملات في الوسط الريفي.
- مواصلة إحداث ودعم المجامع التنموية الفلاحية النسائية واستكمال تنفيذ برنامج الادماج الاقتصادي للنساء والفتيات والإحاطة بالعاملات في القطاع الفلاحي بولايتي القيروان والقصرين حيث ينتظر أن ينتفع بهذا البرنامج حوالي 100 إمرأة وفتاة سنة 2026.
- مواصلة تركيز منصّة رقميّة وطنيّة لدعم وتشجيع وتيسير التّسويق الرّقمي لمنتجات النّساء والفتيات في الوسط الريفي بما يسمح بخلق ديناميكيّة اقتصاديّة على المستوى المحلي والجهوي والوطني ويساهم في تحسين نفاذ النساء إلى آليات ترويج المنتوجات وتسويقها.
- تركيز فضاءات متعدّدة الخدمات لفائدة النّساء والفتيات للمساندة والتكوين والتسويق بالقيروان وجندوبة والقصرين وقبلي لتأمين خدمات المساندة والمرافقة والتكوين على مستوى محلي وجهوي.
- اصدار الإطار القانوني المنظّم لفضاءات المساندة والتكوين والتسويق.

الحدّ من العنف والتمييز ضدّ النساء والفتيات وتحقيق المساواة في الفرص بين الجنسين عبر:

- إعداد الخطط القطاعية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلم
- مواصلة تنفيذ مكونات الاستراتيجيّة الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة في جانبيها الوقائي والعلاجي.
- الشروع في تقييم الاستراتيجيّة الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة 2021-2025 والاستئناس بالدروس المستفادة واعتماد مقاربة تشاركية لتطوير آليات الوقاية من العنف والتعهد بضحاياه.
- مواصلة تنفيذ الخطّة الوطنية للتوعية حول التمثلات الاجتماعية المتسبّبة في العنف المسلّط على النّساء والفتيات بما في ذلك في الوسط الرقمي.
- اصدار الأمر المتعلّق بمراجعة كراس الشروط المنظّم لإحداث وتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف.
- دعم العمل الوقائي من العنف ضد النساء من خلال إنتاج ونشر دعائم اتصالية للوقاية من العنف المسلّط على النساء والفتيات وإدراج التقنيات الرقمية وتكنولوجيات الاتصال في مسار مقاومة العنف ضد المرأة وتحسين نجاعة خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف.
- العمل على تحسين سبل النفاذ إلى الخدمات الجوارية والملائمة لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف وديمومتها مع الحرص على مواصلة دعم قدرات العاملات بمراكز الأمان لإيواء النساء ضحايا العنف.
- الالتزام الدوري بإعداد التقرير الوطني السابع حول مقاومة العنف ضدّ المرأة تطبيقا للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرّخ في 11 أوت 2017 والمتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة.

النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ودعم الرّوابط الأسريّة والتّماسك والتّضامن الأسريّ:

- المصادقة على الخطة الوطنية للتماسك الأسري في أفق 2035 والانطلاق في تنفيذ مكوّناتها.
- مواصلة تنفيذ برنامج الادماج الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة بهدف النهوض بالأوضاع الاقتصادية للأسر التي تعيش وضعيات اجتماعية هشة وتمكينها من موارد رزق حيث سيتم خلال سنة 2026 تمكين حوالي 1000 أسرة من مشاريع الإدماج الاقتصادي.
- مواصلة تنفيذ برنامج الادماج الاجتماعي للأسر من خلال العمل على الترفيع في عدد أفراد الأسر المنتفعة بخدمات الارشاد الأسري والتأهيل والتثقيف في مجال التربية الوالدية ودعم قدرات الأولياء للتعهد بأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم وإعداد الشباب للحياة الزوجية والوساطة العائلية والتصدي للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر على غرار التطرّف وتعاطي المخدرات والعنف.
- مواصلة تنفيذ برنامج تأمين خدمات الجوار من خلال إحداث فضاءات مندمجة للأسرة بمختلف الولايات بهدف تمكين الأسر من النفاذ لخدمات الادماج الاجتماعي والوساطة العائلية والأسرية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة صلب هذه المؤسسات.
- تطوير الإطار التشريعي في مجال الأسرة من خلال المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بنظام النفقة وجراية الطلاق والمصادقة على مشروع قانون يتعلّق بوضع نظام خاص بالتوفيق الأسري.

رعاية وحماية كبار السن

- الانطلاق في إنجاز الخطة التنفيذية للاستراتيجيّة الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن في أفق 2030 والمصادقة على القانون الأساسي لحقوق كبار السن والنصوص الترتيبية المتعلّقة به.
- مواصلة تنفيذ برنامج الإيداع العائلي لكبار السن من خلال الترفيع في عدد المكفولين لدى أسر بديلة بهدف الحفاظ على كبار السن في محيطهم الطبيعي وتشجيع العائلات الكافلة على احتضان مسنين فاقدين للسند العائلي إضافة إلى إعداد دليل مرجعي حول برنامج وآليات الإيداع العائلي لكبار السن وتعزيز آليات المتابعة والرقابة والتفقد وإعداد تقرير زيارات متابعة للعائلات الكافلة.
- تقريب الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت بفضل الرفع في عدد الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السن إلى جانب مواصلة دعم الجمعيات المسيرة لهذه الفرق في إطار اتفاقيات شراكة مبرمة للغرض بهدف دعم خدمات القرب لكبار السن في محيطهم الأسري.
- مواصلة تنفيذ برنامج الرعاية المؤسساتية بتهيئة مؤسسات رعاية كبار السن وتجهيزها وتركيز معايير الجودة بها بهدف تحسين خدمات الرعاية والإحاطة المقدمة لفائدة المسنين المعوزين والفاقدين للسند وحمايتهم من كل أشكال العنف وسوء المعاملة وتعزيز برامج التكوين للإطارات المشرفة على هذه المراكز.
- إعداد خطة وطنية لتأمين الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لكبار السن والعمل على تكريس مبدأ الأولوية لكبار السن في النفاذ للخدمات الصحية في المؤسسات الاستشفائية العمومية.
- تطوير مسار التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد ووقايتهم وحمايتهم من العنف المسلّط ضدهم من خلال تدعيم الخط الأخضر (1833) وإعداد دليل اجرائي للتعهد بكبار السن في وضعيات التهديد.

- تعزيز الاستثمار الخاص في مجال كبار السن من خلال إصدار كراس الشروط الجديد المتعلّق بإحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن وإعداد كراس شروط إحداث وتسيير النوادي النهارية لكبار السن وكراس شروط إحداث وتسيير الفرق المنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن.

مشروع

الباب الثاني: تنمية رأس المال البشري

تعكس التوجهات الوطنية لتنمية الراس المال البشري المبادئ الدستورية الرامية إلى تحقيق متطلبات العيش الكريم للمواطن والارتقاء بقدراته بما يمكنه من الاسهام الفاعل في العمل التنموي. وشملت الإنجازات في هذا المجال توفير الدعم للمنظومة التربوية والتعليمية والصحية بغرض تطوير القدرات والمهارات وفقا للتطور التكنولوجي المتسارع والاستجابة إلى حاجيات سوق التشغيل واستغلال فرص التمكين والريادة وبعث المشاريع الاستثمارية. وقد سمح التحسّن لمجالات التعليم والصحة والدخل بتحسن مؤشر التنمية البشرية الذي بلغ 0.746 سنة 2023 إلى جانب التصنيف الجيد في مجالات اكتساب المهارات المتعددة.

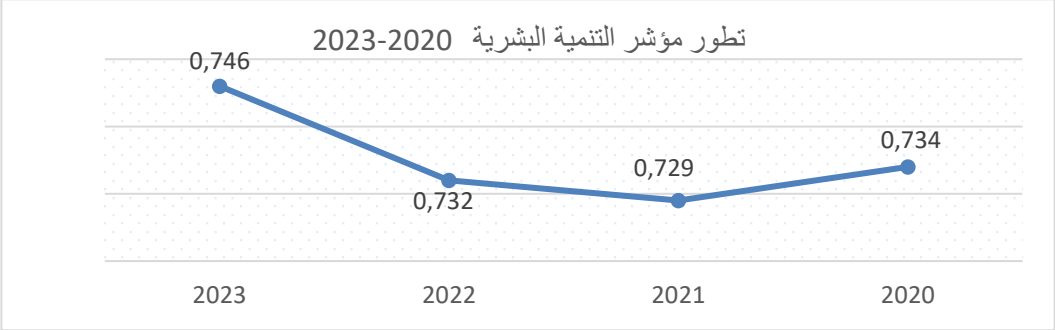

المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2025

ورغم هذا التحسن فإن تحقيق الأهداف المرجوة يستوجب كسب جملة من الرهانات من أبرزها:

- تواصل منسوب التسرب المدرسي خاصة في المرحلة الإعدادية والثانوية،
- تراجع أداء المنظومة التعلمية بالمقارنة مع المؤشرات الدولية،
- تفشي الظواهر والسلوكيات الخطيرة لدى الأطفال والشباب،
- التوجه نحو التهرم السكاني وما يتطلبه من ضرورة اعتماد سياسات استباقية لفائدة كبار السن،
- انخفاض النسبة العمرية 0-5 سنوات وما يستدعي من مراجعة شاملة للخارطة المدرسية والعناية بالجودة والمساواة في الفرص،
- تواصل أهمية نسبة الشباب الذي يمثل حوالي 26% من السكان،
- تقلص حجم الأسر والتوجه نحو الأسرة النواة وما له من انعكاس على التماسك الاسري والتضامن بين الأجيال.

وعلى هذا الأساس ستتميز سنة 2026 بالشروع في تجسيم الخيارات والتوجهات الرامية الى الارتقاء بالمنظومة التعليمية والتكوينية ومزيد دعم الترابط والتكامل بين المنظومات المكوّنة لها خاصة مع انطلاق أشغال المجلس

الأعلى للتربية والتعليم وأولوية الحدّ من التسرب المدرسي وتوفير الرفاه والأمان للأطفال والإحاطة وإدماج الشباب والاستثمار في العمل الثقافي وارساء بحث علمي متميز في خدمة الاقتصاد والتنمية.

I. المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية

إنجازات سنة 2025

شهدت سنة 2025 العديد من الإصلاحات والإنجازات الرامية إلى الرفع من جودة أداء المنظومة التعليمية والتكوينية خلال تحسين المناخ التعليمي والعمل على التصدي للتسرب المدرسي وتطوير الإطار التعليمي والتكويني والخدمات المدرسية والجامعية ودعم الرقمنة.

ولقد تم في هذا الغرض إصدار الأمر المتعلّق بالتنظيم الإداري والمالي للمجلس الأعلى للتربية والتعليم في إطار استكمال إجراءات إرسائه وتفعيله لإبداء الرّأي في كل السياسات والبرامج والخطط الوطنيّة الكبرى في مجال التّربية والتّعليم والبحث العلميّ والتّكوين المهنيّ وآفاق التّشغيل. كما تم إعداد مشروع تنقيح القانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 والمتعلّق بالتعليم العالي الخاص ومراجعة كراس الشروط المتعلّق بتنظيم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي.

وتركز العمل خلال سنة 2025 حول:

التصدي للفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة وذلك من خلال:

- مواصلة احداث فروع جهوية لمدرسة الفرصة الثانية بكل من باجة ونابل والمهدية لفائدة المنقطعين من الفئة العمرية 12-18 سنة وإرساء قاعدة بيانات دقيقة لرصد التلاميذ المهدّدين بالفشل المدرسي.
- تركيز آليات بيداغوجية وإحاطة صلب المؤسسات التربوية وتقديم دروس الدعم لفائدة التلاميذ ذوي الصعوبات التعليمية أو النفسية أو الاجتماعية.
- مواصلة تركيز مكاتب إصغاء تساهم في حماية المراهقين من المخاطر الصحية والانزلاقات السلوكية إلى جانب وضع خطة وبرنامج تدخل إعلامي للتوعية والتحسيس بظاهرة الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة مع التشجيع على بعث النوادي الثقافية والرياضية والصحية والبيئية وتأمين تنشيطها في نطاق الشراكة مع المنظمات والجمعيات والهياكل المعنية.
- تنفيذ برنامج "الفرصة الجديدة" المخصص لفئة الغير متابعين للتعليم أو التكوين المهني أو غير الناشطين " **NEET** " للفئة العمرية 18-30 سنة من خلال توفير التكوين والمرافقة والاحاطة المشخصة بهدف إدماجهم بمراكز التكوين المهني أو مرافقتهم لإحداث مؤسساتهم الخاصة أو تحسين تشغيليتهم بما يستجيب لحاجيات سوق الشغل.
- تنظيم الملتقيات الجهوية للتكوين المهني خلال سنة 2025 (صفاقس- سوسة - سيدي بوزيد) بمشاركة 1500 زائر.

ومكّنت مختلف هذه البرامج من التقليص من نسبة الانقطاع المدرسي إلى حدود 0,8% بالابتدائي و7,5% بالإعدادي و7,9% بالثانوي خلال السنة الدراسية 2024/2023.

تطوير منظومة الدمج المدرسي عبر:

- مراجعة الخطة الوطنية للدمج المدرسي لضمان حقوق الأطفال حاملي الإعاقة من حيث تأمين بيئة تعليمية دامجة لذوي التربية الخصوصية (ذوي الإعاقة، ذوي اضرابات التعلم، الموهوبون....). وفق رؤية جديدة تراعي خصوصية هذه الفئة من حيث ملاءمة البنية التحتية وادراج صيغ التعليم الافرادي وتوفير مستلزماته المادية والبيداغوجية وتأهيل الإطار التربوي والموارد البشرية
- تطويع مجموعة من الكتب المدرسية (10 عناوين) لفائدة التلاميذ المكفوفين الموجهين لأول مرة إلى مسلك الاقتصاد والخدمات ومسلك تكنولوجيا الإعلامية وقصص وجزء عم من القرآن الكريم
- توحيد مسار الدمج وتطوير التقييمات بما يتلاءم مع التلاميذ ذوي الإعاقة والتنسيق مع الأخصائيين النفسانيين في صيغ إعداد الاختبارات الخاصة بهذه الفئة من التلاميذ تحت إشراف المتفقدين إلى جانب إعداد تصور حول إرساء فضاء رقمي يعنى بالدمج المدرسي باعتماد الترابط البيني بين وزارة التربية ووزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة.
- العمل على تكييف منظومة التوجيه لفائدة التلاميذ المكفوفين، حيث تم بعث مسلك تكنولوجيا الإعلامية بالمعهدين المختصين ببن عروس وقابس، ومسلك الاقتصاد والخدمات بمعهد المكفوفين بسوسة والشروع في إعداد البرامج وطرق التدريس الملائمة لهذه الفئة، مع تطويع الكتب المدرسية في مواد الرياضيات والعربية والاقتصاد لفائدة تلاميذ السنة الثانية.

تعزيز دعائم الجودة عبر:

- تعميم السنة التحضيرية من خلال إعداد دراسة حول خارطة المناطق التي بها عدد من الأطفال لم يتلقوا سنة تحضيرية مع مراجعة منهاج السنة التحضيرية وتحيينه وإنتاج الحقيبة البيداغوجية الخاصة بالقسم التحضيري بالتعاون مع منظمة اليونيسف بتونس. وبلغت نسبة التلاميذ الذين تابعوا السنة التحضيرية خلال السنة الدراسية 2024/2025 حوالي 94,8% مع نسبة تغطية المدارس الابتدائية بالسنة التحضرية ناهزت 56.9%

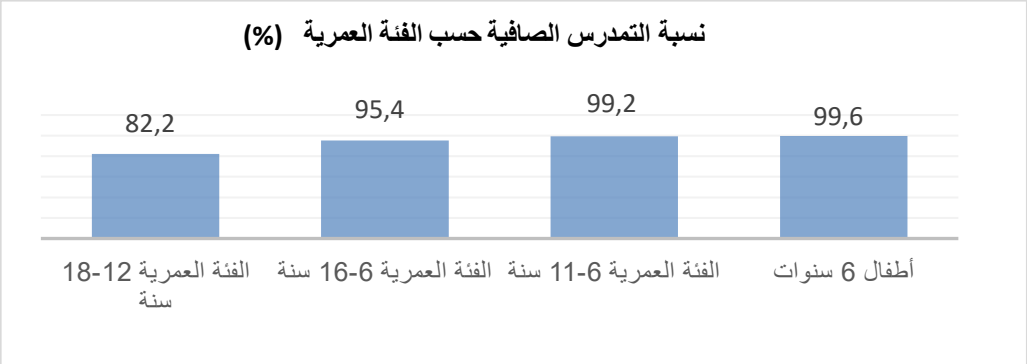

- تطوير منظومة تقييم مكتسبات التلاميذ في المرحلة الابتدائية بالنسبة إلى الدرجة الاولى والثانية والثالثة في المواد الرئيسية باختيار عينة تضم 10 آلاف تلميذ إلى جانب إعداد تقييم لمكتسبات التلاميذ في القراءة للسنة الأولى ابتدائي في إطار مشروع PREFFAT.
- إعداد خطة وطنية شاملة للتكوين المستمر (البرنامج الوطني للتكوين) بهدف مواكبة المستجدات العالمية في مجال التعليم. وتضم هذه الخطة تنظيم دورات تكوينية حول الذكاء الاصطناعي واستخداماته في التعليم والتعلّم، وتوظيف المشاريع والتكنولوجيات الحديثة في تدريس مادة العلوم الفيزيائية، من خلال أيام دراسية لفائدة متفقدي المادة.
- تطوير منصة التعليم والتكوين عن بعد في إطار برنامج الحوكمة الإلكترونية، ومواصلة تنفيذ مشروع "منصة التعلم الرقمي والتكوين عن بعد"، إلى جانب تصميم مقاطع فيديو للمراجعة وتنفيذ برنامج "التوأمة الرقمية" لتبادل الخبرات بين المؤسسات التربوية وإنتاج أربع وحدات تكوينية (MOOC) متاحة على منصة Training.cnte.tn تشمل تصميم وسيناريوهات الدروس عن بعد وتصميم وتطوير الكبسولات البيداغوجية.
- تطوير البرامج والمنهجيات البيداغوجية التربوية وادراج المهارات الحياتية في المناهج الدراسية وبرامج تكوين المعلمين فضلا عن إدراج التربية على الصحة الشاملة ضمن البرامج التعليمية صلب 13 مؤسسة تربوية وإعداد إطار مرجعي لتكوين المدرسين والمتفقدين في الغرض إلى جانب تدريس اللغة الإيطالية بالإعداديات التقنية في إطار نوادي وذلك ضمن تجربة نموذجية بخمسة أقاليم.
- مراجعة منظومة التوجيه المدرسي بما يضمن مواءمتها مع متطلبات تطور سوق الشغل، من خلال تطوير آليات التوجيه ومسارات التعليم والشروع في مراجعة منظومة التعليم التقني وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الأساتذة المكلفين بالإعلام والتوجيه.
- إعداد منهاج اللغة الفرنسية لفائدة تلاميذ السنتين الثانية والثالثة، ومنهاج اللغة الإنجليزية للسنوات الرابعة والخامسة والسادسة،
- إنجاز الإطار المرجعي للتعلّمات وكراس تكييف البرامج للمرحلة الابتدائية في مادتي التربية التكنولوجية (السنتين الخامسة والسادسة) ومواد التنشئة الاجتماعية (السنة السادسة).
- احداث "قرى التعلمات" واعتماد مخرجاتها كمرجع أساسي لتجديد المقاربات البيداغوجية لتعليم اللغة الأم واللغات الأجنبية، مع إدماج الرقمنة كرافد لتحديث أساليب التعليم والتعلم.
- إدراج تعلّمات مهاريّة مرتبطة بالتعليم التقني عبر تكوين مدرّسين في اللغة الإيطالية بمعدل مدرسين اثنين عن كل مندوبية جهوية للتربية، وذلك تمهيدا لإدراجها في المدارس الإعدادية التقنية ضمن أنشطة النوادي.
- انخراط المؤسسات الجامعية في المسار الإشهادي والمشاركة في برنامج دعم الجودة طبقا للمواصفات **ISO9001-ISO21001** وتحصل 27 مؤسسة جامعية على شهادة مطابقة سنة 2025.
- تشريك المؤسسات الجامعية لضمان أكبر عدد ممكن من برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) لتبلغ 60 مؤسسة سنة 2025.

- تحسين ترتيب الجامعات التونسية ضمن تصنيفات مجلة **(THE)** حيث تم دخول جامعة تونس المنار ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000 كما تحصّلت أكثر من 07 جامعات على الترتيب +1001
- تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية من خلال توحيد معايير إسناد التأهيل الجامعي داخل نفس الاختصاص للأساتذة المساعدين وإعداد وثيقة تأليفية للمعايير الموحدة في نفس الاختصاص في إطار تشبيك المعاهد العليا للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا.
- مواصلة تعزيز التكوين عبر إحداث 3 مؤسسات جامعية في مجال التمريض بكل من القيروان والقصرين وجندوبة ليرتفع بذلك العدد الجملي للمؤسسات الجامعية 210 مؤسسة مقارنة بـ 203 مؤسسة سنة 2021.
- إعداد أنموذج للمراجع المتعلّقة بمواصفة التكوين بما يمكن من استغلالها في إطار نظام التنظير المعتمد حاليا وسحبها على كافة المواصفات التي تم إعدادها (79 مواصفة تكوينية) وتصميم 03 مواصفات تكوين واستكمال إعداد 26 مواصفة تكوين.
- تطوير برامج التكوين المهني لجعلها أكثر مواكبة لمتطلبات التشغيلية من خلال إدراج الكفاءات المرنة ضمنها، وإدماج المهارات الحياتية والهندسة ضمن مواصفات التكوين وتصميم الحقائب البيداغوجية لثلاث وحدات تكوينية تتضمن هذه الكفاءات الجديدة.
- إنجاز تكوين بيداغوجي لفائدة 458 إطار تكوين وفق مخططات تكوين ملائمة لمتطلباتهم المهنية ومواصلة تنفيذ برنامج للتكوين التقني لفائدة المكونين وفق حاجيات تكوين يتم تشخيصها وتكوين قرابة 40 إطار مرجعي في مجال تحديد الحاجيات من التكوين خلال سنة 2025.
- تطوير التكوين الأساسي عن بعد بمراجعة قائمة الاختصاصات المعنية بالتكوين عن بعد وتحديد قائمة المراكز المعنية من عمليات تكوين وتجهيزات وتأمين عمليات التكوين لفائدة المكونين بالمراكز.
- إطلاق اختصاصات جديدة بمراكز التكوين المهني على غرار مركز التكوين والعمل المستقل بقفصة العقيلة ومركز التكوين والتدريب المهني بسبيطلة ومركز التكوين والتدريب المهني بسليانة وإعداد برنامج تكوين في اختصاص مرافق حياة من مستوى مؤهل التقني المهني وتعميم تأمين التكوين في الاختصاصات من مستوى شهادة المهارة ليشمل المؤسسات التكوينية العمومية والخاصة.
- تطوير مقاربة جديدة لتطوير مراكز الفتاة الريفية إلى أقطاب تنمية المهارات والريادة (تكوين– دعم المبادرة الخاصة– ديناميكية المركز– دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي).

رقمنة المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية بفضل:

- ضمان التحول الرقمي للمنظومة التربوية في مختلف المؤسسات التربوية عبر مواصلة استكمال تغطيتها بشبكات ذات تدفق عال ومستقر وتجهيزها بشبكات اعلامية داخلية فضلا عن تعميم مخابر الإعلامية المتنقلة والحقائب الرقمية في الابتدائي وادماج التكنولوجيات الرقمية في التدريس واعتماد المقاربة البيداغوجية المبتكرة والمجددة (الذكاء الاصطناعي).

- دعم رقمنة المنظومة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي من خلال دعم الاستعمالات الأكاديمية للذكاء الاصطناعي وعبر تصميم مكتبة افتراضية مبتكرة ومدعومة بالذكاء الاصطناعي عِلْمْ والعمل على استكمال إرساء منصّة واب تتعلق بالتعليم العالي الخاصّ.
- مواصلة أشغال تطوير نظام معلوماتي مندمج للتصرف في أنشطة التكوين المهني الخاص وكافة الخدمات ذات العلاقة المسداة للمتكونين والذي سيمكن من رقمنة الخدمات المسداة للمؤسسات التكوينية الخاصة من احداث ومتابعة إلى التنظير ومتابعة التكوين واسناد الشهادات التكوينية.
- مواصلة أشغال تطوير نظام معلوماتي مندمج للتصرف في أنشطة التكوين المهني الخاص وكافة الخدمات ذات العلاقة المسداة للمتكونين والذي سيمكن من رقمنة الخدمات المسداة للمؤسسات التكوينية الخاصة من احداث ومتابعة إلى التنظير ومتابعة التكوين واسناد الشهادات التكوينية.
- مواصلة الأشغال الخاصة بتطوير التكوين الأساسي عن بعد حيث تم في هذا السياق إعداد دليل منهجي حول تركيز التكوين عن بعد في اختصاص معين وإعداد منصة تكوين رقمية عن بعد تتضمن 04 مستويات تخول للمكونين اكتساب المهارات اللازمة لتأمين تكوين عن بعد وإعداد محتوى تكويني.

تطور نسبة التغطية بالانترنات بالمدارس الابتدائية (%)

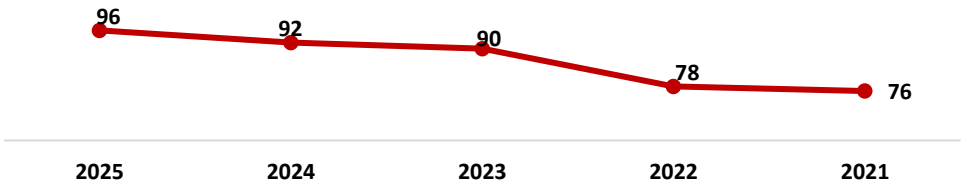

ضمان بيئة تعليمية جاذبة وآمنة من خلال:

- تطوير الحياة المدرسية ودعم المناخ المدرسي من خلال إحداث نوادي أولمبية بـ 100 مؤسسة تربوية.
- التصدي للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر بتعزيز دور خلايا الاصغاء والمرافقة وتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية داخل وخارج المؤسسات التربوية وتكثيف الحملات الأمنية بالتنسيق مع الهياكل المعنية.

النهوض بالبنية التحتية من خلال:

- إحداث 37 مؤسسة تربوية جديدة وإنجاز أكثر من 1281 تدخل في إطار برامج التعهد والصيانة والتوسعة للمؤسسات التربوية إضافة إلى إحداث وتهيئة 116 فضاء تحضيري وتجهيز وتدعيم قرابة 1556 مؤسسة تربوية بالمرحلة الإعدادية والثانوية بـ 2260 مخبر إعلامية المتنقلة وتدعيم المخابر بـ 8000 حاسوب مكتبي بكلفة تجاوزت 80.5 مليون دينار.

- توسيع شبكة المبيتات والمطاعم الجامعية ليبلغ على التوالي 174 مبيتا جامعيا و82 مطعما جامعيا إلى جانب إحداث 16 مركزا ثقافيا ورياضيا.
- مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية للتكوين المهني باستئناف أشغال 7 مشاريع وتهيئة وتجهيز 16 قاعة تكوين و16 منصة تكوين واقتناء تجهيزات التكوين والمبيتات لـ 13 مركز تكوين مهني دخلت حيز الاستغلال الجزئي بما يمكن من ترفيع عروض التكوين.

دعم الخدمات المدرسية والجامعية

- إحداث فضاء رقمي للمدارس الابتدائية يقدم خدمات عن بعد لأسرة المؤسسة التربوية (الولي، المربي، التلميذ، المدير) تشمل خاصة محتويات بيداغوجية وإدارية عبر فضاء خاص بكل منهم.
- تعميم منظومات المتابعة الرقميّة وتطويرها بما يمكّن الأولياء من متابعة المسار الدراسيّ لأبنائهم بصفة دوريّة ومستمرّة وبما يمتّن علاقة التواصل بين الوليّ والمربّي والمؤسّسة التربويّة.
- توسيع خارطة المطاعم المدرسية واعتماد بطاقة ذكية تمكّن التلاميذ من التمتّع بخدمات النقل والإقامة والأكلة المدرسية والعمل على تعميمها تدريجيا وحوكمة عملية إعداد الأكلة المدرسية من خلال التسجيل المسبق.
- إعداد خارطة رقمية للمدارس الابتدائية لمتابعة الإعاشة (معطيات حول المؤسسات التربوية التي توفر الأكلة، عدد التلاميذ المنتفعين، المسافة الفاصلة بين المؤسسات وبنوك التغذية...) وتطوير منظومة النقل المدرسي من خلال توفير 95 حافلة جديدة (31 حافلة من فئة 32 راكبا و64 حافلة من فئة 22 راكبا).
- توفير جرارات وصهاريج لتزويد المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب وحفر آبار أنبوبية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة وتركيز اللوحات الفولطاضوئية بأكثر من 100 مؤسسة تربوية لدعم التحول الطاقي.
- تحسين الخدمات الجامعية من خلال الترفيع في طاقة الاستيعاب بـ 2570 سريرا إضافيا وبلوغ نسبة إيواء بمؤسسات السكن العمومي 95% موفّى سنة 2025 والعمل على تحسين مؤشّر قيس جودة السكن بمؤسّسات الإيواء الجامعي عبر الاستغناء عن السرير الثالث وبلوغ 77% من نسبة الغرف الفردية والثنائية إلى جانب الرفع في عدد مؤسسات السكن الجامعي التي تقدم خدمات متكاملة إلى 80 مؤسسة وبلوغ نسبة 86% من جملة مؤسسات الإيواء.
- تطوير المنصة الرقمية للإعلام والتواصل 4 **STUDENTS** وتأهيلها لتقديم جلّ المعلومات المتعلقة بمستجدات الحياة الجامعية.
- رقمنة الخدمات الجامعية عبر تركيز منظومة رقمية مندمجة للتصرف في المنح والقروض والمساعدات الاجتماعية والسكن الجامعي والاعتماد على البطاقة الذكية في خلاص الأكلة بعدد من المطاعم الجامعية.
- إدراج مقاربة المساواة بين الجنسين بالمنصة الرقمية للإحاطة النفسية عن بعد.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

ستتواصل الجهود خلال سنة 2026 للنهوض بجودة المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية في إطار الحرص على تجسيد مبادئ العدالة والإنصاف وبناء مجتمع معرفي متطور وذلك من خلال تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية لما يختص به الشباب التونسي من قدرة على الإبداع والابتكار وتميز اليد العاملة على المستوى الوطني من مهارة وإنتاجية خاصة في الأنشطة الواعدة والجديدة وذات القيمة المضافة العالية. كما سيتم الحرص على الأخذ في الاعتبار لمقترحات المجالس المنتخبة بما يضمن مزيد تحسين جودة المنظومة التربوية في مختلف الجهات.

وستشمل الاصلاحات بالخصوص استكمال إرساء المجلس الأعلى للتربية والتعليم من خلال إعداد ونشر النظام الداخلي للمجلس وتهيئة مقره وكذلك تنقيح القانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 والمتعلّق بالتعليم العالي الخاص ومراجعة كراس الشروط المتعلّق بتنظيم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي إلى جانب إعداد تصوّر جديد لمنظومة التكوين المهني والتقني يعتمد على تحقيق التكامل بين مساري التعليم التقني والتكوين المهني بما يفضي إلى خلق شهادة عليا للتكوين.

واعتبارا لأهمية كسب الرهانات المطروحة وتحقيق الارتقاء بأداء المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية ستتركز الجهود خلال السنوات القادمة من أجل:

رفع جودة التعليم والتكوين بما يعزز الابتكار ويطوّر المهارات والمعارف بفضل:

- مراجعة البرامج وتجويد التعلمات من خلال إعداد حقيبة بيداغوجيّة لمنهاج السنة التحضيريّة (أدلّة ووحدات تكوينية) ومراجعة الضوارب وحجم ساعات التعلمات في مختلف المراحل مع إعادة النظر في البرامج الرسمية بما يضمن إدماج مهارات الحياة والتربية بمختلف المستويات الدراسيّة والمواد إضافة إلى صياغة برامج تعليمية خاصة بتلاميذ مؤسسات الكفيف.
- تنمية قدرات الموارد البشرية ودعمها عبر إرساء خطّة وطنيّة (تنويع الصيغ والمضامين) لتكوين الموارد البشريّة ومراجعة منظومة التكوين الأساسي فيما يتعلق بالإجازة الوطنيّة في التربية والتعليم إلى جانب إعداد مرجعيات التكوين الأساسي والمستمر.
- **مراجعة** منظومة التوجيه المدرسي بإحداث مسارات توجيه جديدة تراعي رغبات المتعلّمين وقدراتهم وتتماشى مع حاجيات سوق الشغل (التعليم التقني والتكنولوجي، فنون، حرف، ...).
- تعزيز التموقع الدولي للجامعات التونسية وتحسين نتائج التصنيف العالمي بدخول قائمة أفضل 1000 جامعة وذلك عبر الانخراط في تصنيفات إضافية ذات مصداقية مثل **QS** و**Shanghai** و**Green Metric** والعمل على التحاق جامعتين بالترتيب في التصنيف +1000**Times Higher Education** (جامعة جندوبة وجامعة القيروان).
- الرفع في عدد برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي الدولي والوطني إلى 90 برنامجا سنة 2026 ومواصلة العمل على انخراط المؤسسات الجامعية في المسار الإشهادي ورفع عدد المؤسسات

الجامعية المتحصلة على شهادة مطابقة نظام إدارة الجودة طبقا للمواصفات العالمية ISO 9001 و ISO21001 ليبلغ 80 مؤسسة جامعية سنة 2026.

نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (%)

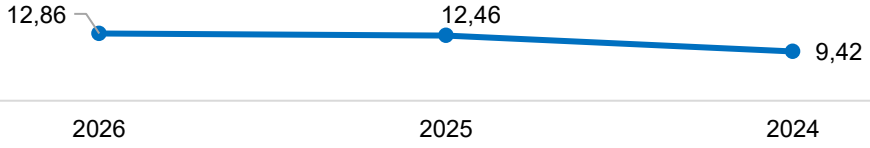

المصدر : المشروع السنوي للأداء لمهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2026

- مراجعة وتعديل قرابة 80 مواصفة تكوين وفق أنموذج للمراجع الذي تم إعداده والمصادقة عليه بما يمكن من تفعيلها واستغلالها بمختلف مراكز التكوين المهني، بالإضافة إلى برمجة تصميم 15 مواصفة تكوين جديدة.
- الشروع في صياغة هندسة خصوصية لبرامج التكوين في قطاع الكهرباء تمكن من المراوحة بين برامج ومواصفات التكوين المعتمدة والبرامج الخصوصية قصيرة المدة. حيث سيتم إحداث جذع مشترك قطاعي للتكوين يتبع بمسار تخصصي للتكوين يمكن من الحصول على شهادة تكوينية في التكوين الأساسي.
- التكوين البيداغوجي والوظيفي لقرابة 900 إطار تكويني.
- مراجعة الأمر المتعلق بضبط سلم الوظائف الوطني وشروط تنظير شهادات ومؤهلات التكوين المهني الأساسي والمستمر.
- إعداد التصور الأولي للمدونة الوطنية للكفايات ولشهادات التكوين المهني.

تعزيز الدمج المدرسي من خلال:

- تكريس ضمان حقوق الأطفال حاملي الإعاقة من حيث تأمين بيئة تعليمية دامجة لذوي التربية الخصوصية عبر إعداد دليل مرجعي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإجرائية المؤسساتية والتطويعات والتكيفات البيداغوجية إضافة إلى بعث منصة رقمية لرصدهم ومتابعتهم مع الحرص على توحيد مسار الدمج بالتنسيق مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة فضلا عن إنتاج وحدات تعليمية خاصة لذوي الإعاقة وتعزيز مهارة الابتكار والبحث التربوي الرقمي
- تطوير الموارد البشرية المؤهلة عبر احداث خطة مرب مختص بالمؤسسات التربوية (مختص في علم اجتماع ومختص في الأنشطة الثقافية المدرسية ومختص في التعامل مع ذوي الإعاقة...) إضافة إلى بناء تصوّر شامل للتكوين في مجالات التواصل وعلم النفس التربوي وتعلميّة المواد.
- التصدي للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر من خلال تفعيل مرصد "عين" لمتابعة حالات العنف والظواهر المستجدة داخل المؤسسات التربوية وتعزيز عمليات الإنصات والمرافقة التربوية وتفعيلها وتوظيف المنصات الرقمية كمكاتب للإصغاء والمرافقة واحداث منصة رقمية للحوار إلى جانب تطوير طرق التواصل والتأطير

لمختلف المتدخلين في العملية التربويّة وتكوينهم من خلال تفعيل مجالس التشاور على غرار المجلس البيداغوجي ومجلس المؤسسة وبرلمان الطفل.

رقمنة المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية عبر:

- ضمان التحول الرقمي للمنظومة التربوية في مختلف المؤسسات التربوية باستحثاث تغطيتها بشبكات ذات تدفق عالٍ ومستقر وتجهيز جميع المؤسسات بشبكات اعلامية داخلية فضلا عن تعميم مخابر الإعلامية المتنقلة والحقائب الرقمية في الابتدائي.
- دعم التحول الرقمي والابتكار البيداغوجي في الجامعات عبر إدماج التقنيات الرقمية في التدريس من خلال استعمال الوسائط الرقمية والمنصات التعليمية الإلكترونية والمحتويات التفاعلية المتنوعة إضافة إلى اعتماد الأساليب البيداغوجية المبتكرة والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتكوين الإطار الأكاديمي في استخدامها إلى جانب مواصلة تطوير البنية الرقمية بتجهيز المؤسسات بمعدات رقمية متقدمة وبتوفير شبكات اتصال ذات أداء عال.

ضمان بيئة تعليمية جاذبة وآمنة

- النهوض بقطاع التكوين المهني وتطوير عروض التكوين والانطلاق في تنفيذ 7 مشاريع جديدة (2 مبيتات و3 مشاريع تحديث مراكز تكوين مهني وإحداث مركز جديد).
- التعميم التدريجي لمؤسسات الفرصة الثانية من خلال إنجاز الدراسات لتهيئة الفضاءات بـ 03 مراكز تكوين مهني (بسيدي فتح الله وسليانة وتوزر) واستكمال الأشغال الخاصة بتهيئة فضاء الفرصة الجديدة (مركز التكوين والتدريب المهني في النقل بمساكن).
- تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات التربوية والجامعية:
  - تطوير البنية التحتية وملاءمتها لنشاط النوادي التربوية والثقافية والرياضية والعلمية باحداث فضاءات متعددة الاختصاص ومواصلة إحداث قاعات رياضة وتهيئة وإعادة توظيف الفضاءات المتوفرّة.
  - تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات الجامعية عبر الرفع من عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية إلى 794 تظاهرة وتشجيع الانخراط بمختلف النوادي الثقافية والرياضية إلى حدود 27% من مجموع المقيمين المرتقب إلى جانب تكثيف نوادي المبادرة وريادة الأعمال (نادي ريادة الأعمال بكل مؤسسة إيواء ومركز ثقافي جامعي) إضافة إلى إحداث نوادي للبيئة بكل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات السكن الجامعي والمراكز الجامعية للتنشيط الثقافي والرياضي مع ابرام اتفاقيات الشراكة والتعاون مع هياكل وطنية ودولية ذات العلاقة بالمجال البيئي والايكولوجي.
- تطوير الخدمات الجامعية عبر:
  - استكمال أشغال التهيئة والصيانة الدورية للمبيتات والمطاعم الجامعية والعمل على رفع عدد غرف الإيواء بمؤسسات السكن العمومي إلى حدود 25506 غرفة منها 19774 غرفة إيواء فردية وزوجية.

- الرفع في عدد مؤسسات الإيواء الجامعي التي تقدم خدمات متكاملة (مرافق صحية وفضاءات تمريض وقاعات عروض ثقافية وملاعب رياضية..) إلى حدود 85 مؤسسة من جملة 93 مؤسسة أي ما يعادل 89% من مجموع مؤسسات الإيواء في موفّى سنة 2026.
- تعزيز عدد المطاعم الجامعية المنخرطة بالمسار الإشهادي للحصول على مواصفة إدارة سلامة وجودة الأغذية **Iso 22000** بتأهيل 10 مطاعم جديدة انطلاقا من 2026 ليصبح العدد الجملي 25 مطعما.
- العمل على دعم الإحاطة النفسية بالطلبة وبلوغ نسبة 19.17% منتفع.
- رقمنة الخدمات الجامعية عبر تعميم استغلال المنصة الرقمية المندمجة والموحدة للمنح والقروض على جميع دواوين الخدمات الجامعية إضافة إلى توحيد تصميم كل من المنظومة الرقمية للإطعام والسكن واستغلالها في السنة الجامعية 2025-2026.

نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة (%)

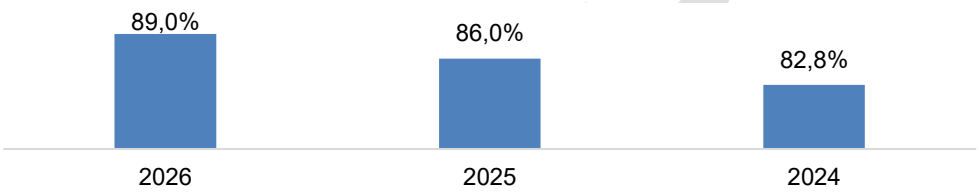

المصدر : المشروع السنوي للأداء لمهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2026

II. بحث علمي متميز في خدمة الاقتصاد والتنمية

يلعب البحث العلمي دورًا محوريًا في إرساء مجتمع من خلال تطوير الإنتاج العلمي ودفع الابتكار والتقدم التكنولوجي بما يمكن من تحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية الشاملة. وعلى هذا الأساس تم العمل على استراتيجية وطنية للنهوض بالبحث العلمي في إطار رؤية شاملة تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الإطار تركزت الجهود خلال سنة 2025 على مزيد تعزيز نجاعة منظومة البحث والتجديد وتوجيهها نحو الحاجيات الوطنية ودعم انفتاحها على محيطها واشعاعها دوليا فضلا عن ترسيخ مفهوم التميّز.

إنجازات سنة 2025

تعزيز نجاعة منظومة البحث والتجديد

- الشروع في إعداد الاستراتيجيّة الوطنية للبحث والتجديد والاعتماد على مخرجاتها في بلورة وتجسيد التوجهات الاستراتيجيّة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- مواصلة تركيز لجنة وطنية تُعنى بالأخلاقيات العلمية ومشروع امر حول الضوابط الأخلاقية العلمية ومكافحة الانتحال العلمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والنشر الجامعي.

- إيلاء دور أكبر للجامعات ومراكز البحث في متابعة تنفيذ البرامج البحثية وإعداد التصورات لرفع جودة أنشطة البحث مع مزيد الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي بما يساعد على تحديد السياسات والبرامج القطاعية وتنفيذها.
- مواصلة العمل على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي من خلال ضبط إجراءات التصرف الإداري والمالي لبرامج ومشاريع البحث والتجديد الممولة عن طريق منح تنافسية في إطار التعاون الدولي وضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للدكتوراه في نظام "أمد" وإحداث وتنظيم مدارس الدكتوراه.
- مواصلة تركيز الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد بما يساهم في تطوير أنشطة البحث وتحسين أثرها على التنمية والاقتصاد والمجتمع.

تدعيم انفتاح منظومة البحث والتجديد واشعاعها على الصعيد الدولي عبر:

- تعزيز الشراكات وتنويعها عبر متابعة وتنفيذ المشاركة التونسية في برنامج 'بريما' لتطوير مشاريع في مجال المياه والأغذية الزراعية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى تطوير المشاركة في برنامج " أفق أوروبا ".
- تعزيز تموقع تونس على مستوى البحث والتجديد إقليميا ودوليا من خلال المساهمة في إجتماعات Joint Research Centre والمساهمة في عمل منتدى ERA ومجموعة العلوم المفتوحة ومجلس تكنولوجيا المواد المتقدمة إضافة إلى مواصلة العمل على مبادرة Euraxess قصد التعريف بالنظام الوطني للبحث والتجديد ونشر الفرص المتاحة في هذا المجال عبر 42 دولة حول العالم.
- إعداد جملة من المبادرات العملية في مجالات البحث العلمي والتكوين والابتكار في إطار تعزيز الشراكة بين تونس وجنوب إفريقيا تشمل إنجاز مشاريع بحثية مشتركة وإنشاء مخابر وشبكات بحثية فضلا عن نقل التكنولوجيا وإرساء برامج دكتوراه مشتركة وتعزيز التعاون في مجال حماية الملكية الفكرية.
- إطلاق مشروع تعزيز أنشطة التقييم في مجال البحث العلمي يهدف إلى تدريب خبراء تقييم مؤهّلين ووضع إطار عمل لتقييم البرامج والمشاريع البحثية وتعزيز التعاون الدولي.

ترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد بفضل:

- اعتماد موارد علمية وبحثية الكترونية متنوعة ومتخصصة على ذمة المجموعة العلمية التونسية في إطار عقود مبرمة مع ناشرين دوليين مع الحرص على تكوين مجموعة عمل مخصصة للوصول إلى الموارد العلمية المفتوحة والمجانية ومواصلة تثمين المجلات العلمية التونسية وتحسين مرئيتها في قواعد البيانات الدولية ودعم انتقالها الرقمي في إطار ترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد.
- تعزيز وتطوير الموارد البشرية من خلال مراجعة منظومة التسجيل بالدكتوراه وتحديد شروط استقطاب الطلبة المتميزين وضمان جودة الإشراف والتكوين وتوجيه التكوين التكميلي نحو إكساب الطلبة للمهارات العلمية والبيداغوجية الضرورية لفتح آفاق تشغيلية أرحب.

- الشروع في إطلاق آلية عقود التميز لتوفير التمويل الكفيل باستقطاب وتشجيع الطلبة المتميزين على التسجيل ومواصلة دراستهم بمرحلة الدكتوراه والتفرغ لإنجاز أطروحاتهم فضلا عن تطوير برامج ما بعد الدكتوراه عبر مواصلة تمويل إبرام عقود بحث مع الحاصلين على شهادة الدكتوراه إضافة إلى تنويع الجوائز العلمية المخصصة للباحثين وإبراز التميز الفردي والمؤسساتي ودعم التكوين في المهن الجديدة المرتبطة بالبحث والتجديد.

بحث وتجديد يستجيب لأولويات التنمية واقتصاد المعرفة من خلال:

- إعداد استراتيجيّة قصد مزيد تشريك الباحثين في المشاريع الأوروبية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وتكوين شبكة وطنية محورية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وتنظيم ايام اعلامية في المجال.
- إعداد مخطط عمل لحثّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الناشئة للمشاركة في برنامج البحث والتجديد أفق أوروبا.
- مواصلة تنفيذ برنامج تثمين البحث عبر توظيف نتائج البحث في منظومة الإنتاج وتعزيز الشراكة مع القطاعات الإنتاجية إلى جانب دفع استغلال نتائج البحث والتطوير لمنظومة الأقطاب التكنولوجية.
- مواصلة تركيز البنية التحتية للتثمين ونقل التكنولوجيا عبر إحداث وتركيز وحدات مختصة بمراكز البحث إضافة إلى حماية نتائج البحوث وترسيخ نظام الملكية الفكرية وتعزيز استغلال براءات الاختراع والابقاء عليها سارية المفعول قصد مضاعفة فرص تسويقها وتثمينها لبعث مؤسسات ناشئة مجددة.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

تدعيم انفتاح منظومة البحث والتجديد واشعاعها على الصعيد الدولي من خلال تعزيز المشاركة في برنامج أفق أوروبا بوضع خطة عمل لدعم مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة بالركيزة الثانية لبرنامج أفق أوروبا إضافة إلى تعزيز الشراكات وتنويعها وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية عبر مواصلة تمويل المشاريع البحثية الثنائية ومتعددة الأطراف قصد تسريع نسق نقل التكنولوجيا وإستجابة لطلبات القطاع الاقتصادي.

ترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد وتوجيه **البحث نحو أولويات التنمية واقتصاد المعرفة** من خلال:

- تمويل 15 مشروعا في إطار "برنامج التشجيع على التميز العلمي "ودعم برامج ومشاريع تشاركية على غرار برنامج البحث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية والبيئية والشح المائي والتنمية العادلة والشاملة إلى جانب إطلاق برامج بحث موجهة نحو تأهيل القطاعات الاقتصادية التقليدية ذات الإمكانيات غير المستغلة.

- مواصلة استغلال نتائج البحث والتطوير المنبثقة عن منظومة الأقطاب التكنولوجية وتطوير منظومة تثمين نتائج البحوث ونقل التكنولوجيا عبر وضع إطار قانوني لمنظومة الأقطاب التكنولوجية يمكن من تثمين البحث ونقل التكنولوجيا للقطاعات الاقتصادية وللتنمية الجهوية وتحسين تشغيلية حاملي الشهائد العليا.
- تعزيز إدارة نظام المليكة الفكرية ودفع استغلال براءات الاختراع من خلال مواصلة التكفل بمصاريف إيداع مطالب براءات الاختراع في إطار وتسديد الأتاوى السنوية لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.
- دعم التجديد وإحداث المؤسسات الناشئة من خلال إرساء نظام بيئي ملائم ومحفز يغطى كافة مراحل البحث والتثمين ونقل التكنولوجيا قصد خلق ديناميكية جديدة لمواكبة المستجدات في المجالات ذات العلاقة بالتثمين ونقل التكنولوجيا عبر برمجة إنجاز منصة رقمية تفاعلية يتم عبرها تشبيك الهياكل التي تعنى بالتثمين (الوحدات المختصة بمراكز البحث هياكل التجديد ونقل التكنولوجيا بالجامعات، ...).
- تمويل مشاريع بحث وتجديد تشاركيّة تفضي إلى توفير حلول علمية تكنولوجية وتعزيز مشاريع البحث الإيلافي بتكثيف الشراكات ودعم اتفاقيات التعاون بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالبحث العلمي وتمويل المبادرات التي ترتكز على الشراكة بين الباحثين والفاعلين الاقتصاديين.

III. خدمات صحية شاملة

تهدف التوجهات في المجال الصحي إلى إرساء منظومة صحية شاملة فعالة ومستدامة توفّر خدمات صحيّة ذات جودة عالية للجميع بما يجسّد مبادئ الدولة الاجتماعية لا سيّما مبدأ العدالة الصحية القائم على الإنصاف في الحصول على الخدمات الصحية والاستجابة لحاجيات المواطن في مجالات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل.

انجازات سنة 2025

تميّز القطاع الصحي خلال سنة 2025 بعدّة مبادرات شملت الجوانب الوقائية والعلاجية والتنظيمية، من خلال خاصة تطوير الخدمات الصحية ونظام التغطية الصحية وقطاع الأدوية والصيدلة والنهوض بالاستثمار ودعم الوقاية خاصة فيما يتعلق بصحة الام والوليد إلى جانب العمل على اعتماد منهج "الصحة الواحدة"

الوقاية والنهوض بالصحة

- التوعية الصحية الشاملة بتعزيز ثقافة الوقاية لدى المواطن من خلال حملات توعوية شاملة وبإشراك خبراء الصحة وإطلاق برنامج "يعطيك الصحة" لتقديم إجابات علمية مبسطة على التساؤلات في المجال الصحي.
- الكشف المبكر وتعزيز الصحة المجتمعية عبر تنظيم حملات صحية متنقّلة للكشف المبكر عن الأمراض والتوقي من عوامل الاختطار والتأكيد على أهمية انتظام المتابعة الطبية.
- تفعيل مقاربة دمج الصحة ضمن السياسات القطاعية وذلك باعتماد منهج "الصحة الواحدة" One Health كمقاربة موحدة للصحة البشرية والحيوانية والبيئية مع إعطاء الأولوية لمكافحة الأمراض حيوانية المنشأ مثل

داء الكلب والسل البقري، والأمراض المنقولة عبر النواقل مثل اللشمانيا. كما تم تنظيم مؤتمر "الصحة الواحدة" الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جوان 2025 وتقديم إعلان قرطاج من أجل "صحة واحدة". وتهدف هذه الوثيقة إلى تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي لمواجهة التحديات الصحية والبيئية في هذه المنطقة وذلك بغرض تدعيم القدرات في مجال السّلامة الصحّية للمنتجات الغذائيّة وحماية المستهلك في إطار التعاون الفني الثنائي وهو ما أتاح للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية إجراء أكثر من 25 ألف عملية مراقبة رسمية و1400 تحليل مخبري في المنشآت الناشطة في مجال الأغذية وأغذية الحيوانات إلى جانب الانطلاق في استكمال تهيئة المخبر الوطني لتحاليل الأغذية والمياه، واقتناء دفعة أولى من التجهيزات بقيمة 7.7 مليون دينار لتعزيز القدرة التحليلية الوطنية.

- تعزيز صحة الأم والوليد عبر تقييم منظومة متابعة ومراقبة ودراسة وفيات الأمهات للفترة 2018-2023. ومراجعة النصوص القانونية للنهوض بالرضاعة الطبيعية مع إرساء تكوين مهني الصحة حول العناية بالأم والوليد.
- إدراج تلقيح DTCa-VPI لتلاميذ السنة الأولى من التعليم الأساسي، وانطلاق الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس الورم الحليمي لتلميذات السنة السادسة والبرنامج الوطني للنجدة والإسعافات الأولية في الوسط المدرسي بما يعزّز القدرة على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ.
- النهوض بالصحة النفسية من خلال توفير استشارات نفسية مجانية عبر الرقم 80105050، بالإضافة إلى برنامج دمج النهوض بالصحة النفسية في الوسط المدرسي
- تعزيز التأهب الوبائي والطوارئ الصحية وإعداد خطة عمل وطنية للاستجابة للأوبئة في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 وخطة دعم للمخابر البشرية والحيوانية وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات الأمن البيولوجي والصحة العامة بالتعاون مع وزارات ومنظمات دولية.

تطوير الخدمات الصحية ونظام التغطية الصحية:

- تحسين البنية التحتية الصحية وتقريب الخدمات بتعزيز الخط الأول من خلال تركيز مراكز صحة باستعمال الوحدات الجاهزة والتسريع في إنجاز المشاريع المتواصلة خاصة استكمال بناء المستشفى الجهوي صنف ب بسبيطلة ونفطة واستكمال مشروع بناء المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة بصفاقس واعادة بناء المبنى الرئيسي للمستشفى الجامعي الهادي شاكر.
- العمل على تغطية كل الجهات الصحية بالاختصاصات الطبية الأساسية وتقريب الخدمات للمرضى، بإضفاء الصبغة الجامعية على 20 قسم استشفائي حتى موفّى مارس سنة 2025.
- تحسين الخدمات الاستعجالية عبر تشغيل وحدات جديدة للطب الاستعجالي المتنقلة (SMUR) بعدة جهات على غرار سبيبة والقطار وأم العرائس وتحديد خطة تدخل حسب الإشكاليات المرصودة في نطاق برنامج عمل لتأهيل أقسام الاستعجالي وخطة لتحسين رعاية السكتة الدماغية (AVC).

- دعم المؤسسات الصحية بالتجهيزات الطبية وذلك باقتناء 16 آلة مفراس و15 جهاز ماموغرافي، إلى جانب تجهيز العديد من الاقسام.
- تحسين جودة وسلامة الخدمات بإصدار دليل اعتماد هياكل النقل الصحي ومنح الاعتماد لخمس مؤسسات وهياكل صحية والانتهاء من صياغة الإطار المرجعي الخاص بمهنة الفنيين الساميين في التبنيج والإنعاش وأدلّة حسن الممارسة السريرية لمرض الربو والتكفّل بالألم وإعداد جذاذات الاستعمال السليم للمضادات الحيوية ودليل المسارات العلاجية للمريض المصاب بالسكري نوع 2.

تطوير قطاع الأدوية والصيدلة والنهوض بالاستثمار:

- تطوير الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة عبر إعداد النصوص التطبيقية للوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة والأوامر المتعلّقة بالمكملات الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل وإنشاء لجنة لمراجعة تصنيف الأدوية وأسعارها وتحديد آليات المراجعة إلى جانب تقدّم رقمنة الوكالة.
- ترشيد التصرف في الأدوية وتحسين نظام التزود بتطوير المنظومة الإلكترونية لمتابعة سلسلة التبريد الخاصة بالأدوية والتلاقيح وتطوير المنصة الرقمية الخاصة بطلبات التزود بالأدوية بين المؤسسات الصحية والصيدلية المركزية.
- تعزيز السياحة الاستشفائية بإحداث منصة لتسجيل المرضى الأجانب وإحكام توثيق المعطيات الخاصة بملفاتهم.
- دعم تصدير الخدمات الصحية وذلك من خلال إعداد كراسات الشروط الخاصة بخدمات الترحيل الصحي والمساندة الصحية ومراكز الزهايمر ومراكز الإيواء والرعاية الصحية لكبار السن.
- الرقمنة وتطوير أنظمة المعلومات حيث تم توسيع نطاق نظام "EVAX" ليشمل جميع التلاقيح بنسبة تقدّم بلغت 95% ورقمنة مسار الأدوية والمستلزمات الطبية على مستوى الصيدلية المركزية، وتفعيل الروابط التقنية لطب الأشعة عن بعد بين المؤسسات الصحية إلى جانب تعميم نظام المعلومات "SIPAD" على المستشفيات والإدارات الجهوية للصحة، واستكمال تركيز منظومة المعرف الصحي بالاعتماد على معرف EVAX. كما ينتظر استكمال تهيئة مركز بيانات وطني جديد وفق المعايير العالمية وتركيز 23 مركز بيانات ذكي داخل المستشفيات.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

ستتميز سنة 2026 بتكثف الجهود من أجل تجسيم التوجهات الرامية إلى تطوير وتقريب الخدمات الصحية للمواطن من خلال خاصة تعزيز البنية التحتية والرقمنة الشاملة للخدمات الصحية مع دعم دور القطاع الخاص في التكوين الشبه طبي إلى جانب تطوير المنظومة الدوائية الوطنية وتطوير قدرتها التنافسية وتوجيهها نحو التصدير. **وتتمثّل أهمّ محاور العمل** خاصة في:

- تعزيز البنية التحتية الصحية وتقليص التفاوت الجهوي وذلك من خلال مواصلة مشاريع بناء المستشفيات الجهوية من صنف "ب" في معتمديات مكثر، سبيبة، غار الدماء، حفوز، الجم، جلمة وسبيطلة بما يسهم في تحسين التغطية الصحية بالمناطق الأقل تنمية وتنفيذ مشاريع تهيئة الاستعجالي وقاعات العمليات والإنعاش الجراحي والطبي، بما يضمن تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتقليص آجال التكفل بالحالات الحرجة.
- تحديث التجهيزات الطبية ودعم التكنولوجيا الصحية من خلال تعويض أجهزة الرنين المغناطيسي في مستشفيي جندوبة وقابس، واقتناء آلات القسطرة القلبية لفائدة مستشفيات جندوبة، قفصة، سليانة وسيدي بوزيد، واقتناء معجل خطي جديد لمعهد صالح عزيز، في إطار دعم علاج الأورام وتعزيز خدمات الصحة المتخصصة إضافة إلى برمجة تجهيز شامل للمستشفيات المحلية والجهوية بأجهزة حديثة لتصفية الدم والصيانة الدورية للتجهيزات الحيوية.
- تعزيز حوكمة المنظومة الدوائية وتطوير التصنيع المحلي عبر مراجعة الإطار القانوني المنظم للصيدلية المركزية وتسوية مستحقاتها المالية، إلى جانب تحديث قائمة الأدوية الأساسية بناءً على التوصيات والبروتوكولات العلاجية المعتمدة، واعتماد صيغة تسجيل رقمية حديثة(eCTD).
- إعداد النصوص التنظيمية المتعلّقة بالأجهزة الطبية والمنتجات التجميلية بهدف الاستجابة للمعايير الدولية في السلامة والجودة.
- انطلاق عمل الوكالة الوطنية للأدوية ومواد الصحة كمؤسسة عمومية مستقلة، تعمل على تنظيم القطاع وتوحيد معاييره ومراقبة جودته واكتسابها مستوى النضج التنظيمي الثالث (ML3) حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية.
- إعداد خارطة طريق وطنية لتصنيع اللقاحات تشمل إرساء شركة إنتاج بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير ضمانات سوقية للمصنّعين المحليين، وإحداث وحدات بحث وتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية وتطوير القدرات المحلية في مجالات تصنيع الأدوية والمستلزمات وتصديرها ورقمنة كافة حلقات سلسلة الأدوية، كتتبع المواد المخدّرة والتسجيل الرقمي للأدوية ورقمنة مسارات توزيعها.
- دفع التحول الرقمي كرافعة لتطوير المنظومة الصحية من خلال اقتناء منصات افتراضية لحوسبة المستشفيات المحلية، ورقمنة صور الأشعة الطبية ومنظومة متابعة خوادم البيانات وسلسلة التوريد الدوائية، وتعميم منصات تتبع المواد المخدّرة، وإنشاء بوابات إلكترونية لإدارة قائمة الانتظار في الصيدليات، وشركات توزيع الأدوية، ومراكز البحوث السريرية.
- مراجعة الإطار التنظيمي لمؤسسات تصدير الخدمات الصحية، وإنشاء سجل وطني خاص بغير المقيمين الوافدين للتداوي، وتسهيل إجراءات التأشيرة الطبية وإنشاء مكاتب استقبال مخصصة للمرضى الأجانب داخل المؤسسات الصحية، إلى جانب بعث خطوط سفر مباشرة نحو البلدان الإفريقية لتيسير ولوج المرضى والمستثمرين.

- وضع نموذج تعريفي خاص بأسعار الخدمات الصحية للمقيمين الأجانب، وتنظيم المشاركة في معارض الصحية الدولية، وتطوير اتفاقيات تعاون مع مؤسسات التأمين بالخارج.
- تطوير البحث العلمي في المجال الصحي من خلال إنشاء مراكز جديدة للبحوث السريرية في تخصصات دقيقة مثل الأورام، الأمراض المعدية، أمراض القلب، والطب الشخصي، وذلك في إطار قانون البحث البيوطبي قصد تحسين تموقع تونس في سوق البحوث السريرية، وجذب الاستثمارات الدولية في المجال الصحي.

IV. رعاية وحماية الطفولة:

تتمثل توجهات الدولة في هذا المجال إلى تعزيز التربية المبكرة لدى الأطفال من خلال تحقيق تغطية شاملة بخدمات الطفولة المبكرة والرفع من جودتها فضلا عن وضع منظومة متكاملة لحماية الطفولة، وتمكين كل طفل من العيش داخل أسرة طبيعية أو بديلة، وإتاحة الأمان والترفيه للأطفال ووقايتهم من العنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر. من خلال خاصة تركيز مؤسسة حماية الطفولة قادرة على الاستجابة لاحتياجات الأطفال وتراعي حقوق الأطفال ومصلحتهم الفضلى، وتطوير منظومة إنتاج البيانات الإحصائية المتعلقة بالأطفال.

وعلى هذا الأساس تميزت سنة 2025 بتنفيذ العديد من البرامج الرامية لتجسيم هذه الأهداف شملت بالخصوص الترفيع في عدد مؤسسات الطفولة المبكرة خاصة لفائدة العائلات محدودة الدخل والمناطق الأقل تنمية وتعزيز حماية ورعاية الأطفال من جميع أشكال التهديد.

إنجازات سنة 2025

الرفع من نسبة التغطية بخدمات الطفولة المبكرة لتبلغ 43,08% سنة 2025 وخاصة بالمناطق الأقل تنمية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية من خلال:

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لإرساء الروضة العمومية الدامجة عبر إحداث وتجهيز وإعادة توظيف مؤسسات الطفولة العمومية الجاهزة والمغلقة وتحويلها إلى رياض أطفال عمومية دامجة بالمناطق ذات الأولوية ليصل عددها إلى 49 روضة أطفال عمومية دامجة خلال السنة التربوية 2024-2025 بطاقة استيعاب اجمالية تبلغ 2500 طفل مقابل 42 روضة خلال السنة التربوية 2023-2024 بطاقة استيعاب تبلغ 2150 طفل.
- مواصلة تنفيذ برنامج إحياء رياض الأطفال البلدية من خلال تهيئة وصيانة وتجهيز مجموعة من رياض الأطفال البلدية وتحسين بنيتها التحتية لتصبح أكثر وظيفية وتستجيب للمتطلبات النمائية للأطفال في سن 3-5 سنوات حيث تم خلال سنتي 2024 و2025 امضاء اتفاقيات استغلال مع 6 بلديات بكل من المهدية والمنستير وسوسة وتونس وإصدار الأمر المتعلّق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك منشطي رياض الأطفال وذلك لضمان توفير الموارد البشرية الضرورية للعمل بهذه المؤسسات وحسن توظيفها في مجال اختصاصها.

- تمكين حوالي 30 ألف طفل في سن 3-5 سنوات من العائلات محدودة الدخل وفاقدي السند من الانتفاع بخدمات التربية ما قبل المدرسية مقابل 25 ألف طفل سنة 2024 في إطار برنامج دعم أبناء العائلات المعوزة وفاقدي السند: "روضتنا في حومتنا" والترفيع في المنحة الشهرية التي تسند لمدة 9 أشهر متواصلة لكل طفل مسجل بروضة أطفال من 50د إلى 70 د.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لدمج الأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد برياض الأطفال من خلال تمكين أطفال طيف التوحد من التمتع بخدمات وبرامج الطفولة المبكرة وتعزيز الوقاية والتقصي المبكر والتقليص من المخاطر واستباقها حيث تم الترفيع في عدد الأطفال المنتفعين بهذا البرنامج من 637 سنة 2024 إلى 896 سنة 2025.
- إعداد النصوص الترتيبية المتعلقة بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بالبرنامج الوطني "النهوض بالطفولة المبكرة" والبرنامج الوطني لدمج الأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد برياض الأطفال.
- تحسين مناخ الاستثمار في قطاع الطفولة وتبسيط الاجراءات من خلال الانطلاق في مراجعة شاملة لكراسات الشروط المتعلّقة برياض الأطفال ومحاضن الأطفال والمحاضن المدرسية ونوادي الأطفال ونوادي الإعلامية الموجهة للطفل الخاصة.

تعزيز حماية ورعاية الأطفال من جميع أشكال التهديد من خلال:

- تطوير منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي من خلال تحسين خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي بمؤسسات الطفولة القارة والمتنقلة وتطوير البنية الأساسية لنوادي الأطفال واقتناء نوادي اطفال متنقلة خاصة بالمناطق الحدودية واستكمال تجهيز مركز الاصطياف وترفيه الأطفال بجرجيس.
- تنفيذ برنامج التصدي للعنف المسلّط على الأطفال عبر تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من كل أشكال العنف المسلّط عليهم وتغيير السلوك الاجتماعي على أساس المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة في التصدي لارتفاع نسب العنف المسلّط ضدّ الأطفال داخل الأسرة ومواصلة تنفيذ الحملة الوطنية الاتصالية للتصدي للعنف المسلّط على الأطفال 2023-2025 والانطلاق في إنجاز خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي 2024-2028 وإعداد دراسة حول "مراجعة الإطار القانوني المتعلّق بمكافحة العنف المسلّط على الأطفال عبر الانترنت في تونس: "رصد الثغرات وسبل تعزيز الاستجابة القانونية" إلى جانب الانطلاق في تنفيذ الخطة الاستراتيجيّة للتواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي والمشاركة المجتمعية في مجال العنف .
- تنفيذ المبادرة الوطنية التشاركية للوقاية من المخدرات من خلال تنظيم حملة وطنية بمساهمة مختلف الوزارات والهياكل العمومية حول الوقاية من المخدرات والتحسيس بمخاطرها تحت شعار " قول لا للمخدّرات" والشروع في إعداد خطة وطنية للوقاية من استهلاك المخدرات لدى الأطفال واليافعين.
- مواصلة تنفيذ البرنامج النموذجي للوالدية الإيجابية "لأني أهتم" والرامي إلى تحسين قدرات الأولياء والأسر وخدمات تنمية الطفولة المبكرة وتنمية قدرات المهنيين حول برامج الوالدية الإيجابية حيث تم خلال سنتي

2024-2025 توسيع نطاق البرنامج ليشمل 8 ولايات ويضم 54 وحدة إشعاع محلي للبرنامج من مؤسسات الطفولة والصحة.

- تطوير منظومة الرعاية بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة من خلال إعداد تصوّر أوّلي لمشروع تطوير خدمات المراكز المندمجة يشمل مراجعة الأطر القانونية وتحسين مستوى الرعاية المقدمة للأطفال من خلال تطوير معايير الجودة وتدريب المتدخلين بمختلف اختصاصاتهم ومواصلة تدعيم برنامج الايداع العائلي حيث تم رفع عدد الأطفال المكفولين إلى 350 طفلا سنة 2025 وعدد مركبات الطفولة إلى 105 مركب حاليا.
- الرصد والمتابعة والبحوث في مجال الطفولة من خلال مواصلة إنجاز البحوث والدراسات الاستشرافية حول أوضاع الطفولة وإنجاز دراسة حول تكلفة العنف ضد الأطفال والانطلاق في إنجاز دراسة حول ظاهرة التسوّل لدى الأطفال وإعداد التقرير الوطني لوضع الطفولة في تونس لسنة 2024 حول السلوكيات المحفوفة بالمخاطر لدى الأطفال في ضوء التحوّل الرقمي.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

ستتميّز سنة 2026 بمواصلة مختلف البرامج الرامية إلى توفير خدمات التربية المبكرة لجميع الأطفال في إطار ضمان الفرص للجميع قصد الوصول بنبة التغطية بهذه الخدمات إلى حدود 45% إلى جانب تعزيز وقاية جميع الأطفال وحمايتهم من كل أشكال التهديد والاستغلال والعنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والظواهر الجديدة والمستجدة.

تنمية الطفولة المبكرة وذلك بالعمل على:

- مواصلة تنفيذ أهداف ومحاور الاستراتيجيّة الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكر وتقييم الاستراتيجيّة الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2025 وإعداد استراتيجيّة وطنية جديدة للفترة 2026-2035 والخطة التنفيذية الخاصة بها في أفق 2035 بهدف تكريس الحق في النماء والرفاه لجميع الأطفال في سن الطفولة المبكرة دون تمييز.
- الارتقاء بنسبة التغطية بخدمات الطفولة المبكرة إلى حدود 45% سنة 2026 من خلال:
  - العمل على الارتقاء بجودة خدمات الطفولة المبكرة في إطار المساواة في الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال بهدف وقايتهم وتربيتهم وترفيههم وتنمية مهاراتهم الإبداعية والتشاركية على نحو أفضل.
  - مواصلة تعميم البرنامج الوطني "الرياض العمومية الدامجة " من خلال إطلاق نشاط دفعة جديدة من الرياض العموميّة الدامجة في المناطق ذات الأولوية التي تشهد ضعفا في نسبة التغطية بخدمات التربية ما قبل المدرسية بمختلف الجهات وتوفير التجهيزات اللازمة.

- تعزيز تدخلات برنامج "روضتنا في حومتنا" من خلال العمل على تمكين حوالي 35 ألف طفل من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل من الانتفاع بخدمات التربية ما قبل المدرسية خلال سنة 2026.
- مواصلة تنفيذ وحوكمة برنامج إحياء رياض الأطفال البلدية بهدف تمكين عدد أكبر من الأطفال المنتمين للأسر متوسطة وضعيفة الدخل من التمتع بخدمات التربية ما قبل المدرسية ذات جودة من خلال تهيئة دفعة جديدة من رياض الأطفال البلدية الناشطة وتحسين بنيتها التحتية وتجهيزها.
- مواصلة تنفيذ برنامج دعم الأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد من خلال مواصلة التكفل بخلاص معاليم إدماج أطفال ذوي طيف التوحد للتمتع بخدمات التربية ما قبل المدرسية وتأمين التحاقهم برياض الأطفال الدامجة وذات جودة وتأمين الظروف الملائمة من فضاءات مهيّأة وإطار تربوي مختص وتجهيزات مناسبة.

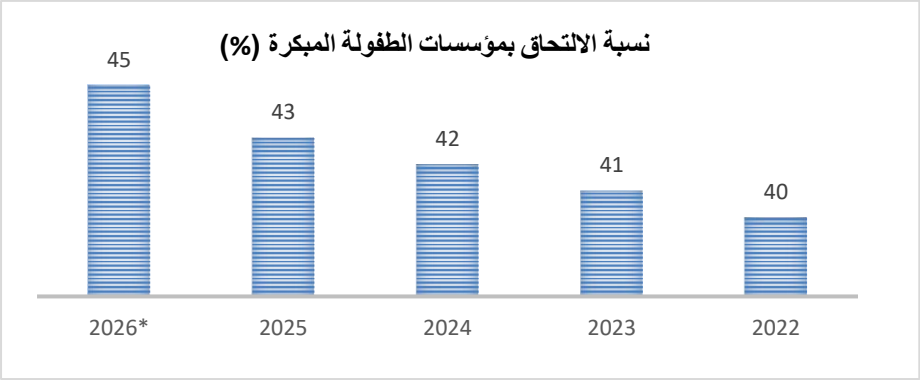

تعزيز وقاية جميع الأطفال وحمايتهم من كل أشكال التهديد والاستغلال والعنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والظواهر الجديدة والمستجدة:

- الارتقاء بمنظومة التنشيط التربوي الاجتماعي من خلال مراجعة الإطار القانوني لمؤسسات الطفولة وتهيئة وصيانة مؤسسات الطفولة وتمكينها من التجهيزات اللازمة لتطوير أدائها ودعم منظومة التنشيط المتنقل وإعطاء الأولوية للمناطق الحدودية وتوسيع تدخلاتها عبر برامج التوعية والتربية الوالدية الإيجابية إلى جانب مراجعة الأوامر والقوانين المنظمة لسلك التربوي البيداغوجي وسلك المتفقدين وسلك الإرشاد البيداغوجي لتواكب التطورات والحاجيات المستجدة.
- تعزيز منظومة الرقمنة من خلال إحداث منظومة تكوين عن بعد بمراكز الإعلامية الموجهة للطفل تمكن من توفير محتوى بيداغوجي تفاعلي يتماشى مع الخصوصيات العمرية والمعرفية للأطفال وتعميم الخدمات الرقمية على مستوى جميع مؤسسات الطفولة.
- وضع الاستراتيجيّة الوطنية للحد من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر بهدف تعزيز العمل الشبكي بين مختلف المتدخلين لوقاية الأطفال وحمايتهم من مختلف الظواهر السلبية من خلال تنظيم الحملات الاتصالية التوعوية وتعزيز التربية على الاستعمال الآمن والإيجابي للفضاء الرقمي والتربية على وسائل الإعلام ودعم

الوالدية الإيجابية وتدعيم دور الأسرة وجعل مؤسسات الطفولة تستجيب لحاجيات الأطفال الحقيقية وآمنة وصديقة للبيئة.

- مواصلة تنفيذ البرنامج النموذجي للوالدية الإيجابية من خلال توسيع نطاق تنفيذ البرنامج والعمل على تعميم التجربة على بقية الولايات ووضع خطة إعلامية لمناصرة البرنامج عبر إعادة إطلاق المنصة الرقمية وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبرنامج وإصدار المحامل والأدلة والحرص على تكوين أكبر عدد ممكن من المهنيين في القطاعين العمومي والخاص.
- تطوير خدمات الرعاية بالمركز المندمجة للشباب والطفولة من خلال العمل على تطوير وتأهيل مختلف المؤسسات ووضع خطة عمل للنهوض بجودة الخدمات المسداة بما يستجيب للحاجيات الحقيقة للأطفال بالإضافة إلى دعم دور الأسرة وتشجيع التعهد اللامؤسساتي للأطفال في وضعية تهديد.
- الرفع من نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة من خلال تعزيز التغطية بخدمات مندوبي حماية الطفولة حيث سيتم العمل خلال سنة 2026 على إحداث 5 مكاتب جهوية لمندوبي حماية الطفولة وتوفير الاعتمادات اللازمة لاقتناء وسائل النقل والتجهيزات لفائدة مندوبي حماية الطفولة.
- مراجعة مجلة حماية الطفل ومراجعة شاملة لكل الأوامر والقوانين المنظمة لسلك مندوبي حماية الطفولة.

V. الشباب

يمثل قطاع الشباب ركنا اساسيا في منظومة التنمية البشرية بالنظر إلى حجمه الديمغرافي وباعتباره عنصرا من عناصر القوى المنتجة ومساهما في رفع التحديات التنموية وتجسيم البرامج والخطط القطاعية والمندمجة. وعلى هذا الأساس تم العمل سنة 2025 على الشروع في تجسيم مختلف مخرجات الاستراتيجية الوطنية للشباب في افق 2035 ودعم الادماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب من خلال تطوير مختلف البرامج والأنشطة التربوية والاجتماعية والتدريبية والترفيهية.

إنجازات سنة 2025

- مواصلة تنفيذ مختلف محاور الاستراتيجيّة الوطنية للشباب في أفق 2035 والانطلاق في إعداد مخططاتها التنفيذية بالتعاون مع القطاعات المتدخلة في الشأن الشبابي والمشاركة في صياغة "الاستراتيجيّة الوطنية لمشاركة الشباب في العمل المناخي الشامل" التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في مجابهة آثار التحديات المناخية والتأقلم معها.
- إعداد مخطط للوقاية من العنف والمخدرات في الأوساط الشبابية يتضمن جملة من البرامج والأنشطة والمبادرات الرامية إلى الحد من ظواهر العنف واستهلاك المخدرات بالأوساط الشبابية وحماية الشباب من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر والانطلاق في إعداد مخططات جهوية للوقاية من العنف والمخدرات لدى الشباب.
- دعم الأنشطة الموجهة للشباب من خلال تنظيم الدورة الأولى لمهرجان الشباب 2025 والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الشباب وخلق حركية وديناميكية بالجهات واكتشاف المواهب الشابة ودعمها والتعريف

بالإبداعات والمنتوجات الشبابية وتنفيذ البرنامج الوطني للأنشطة الصيفية والسياحة الشبابية لسنة 2025 حيث من المنتظر أن يبلغ عدد المستفيدين من مختلف البرامج والأنشطة الصيفية حوالي 181 ألف شاب وشابة من مختلف الولايات من الفئات الاجتماعية الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة وشباب مراكز الإصلاح والشباب بالولايات الحدودية والمناطق الريفية والاحياء الشعبية ومنخرطي المنظمات والجمعيات الشبابية ورواد المؤسسات الشبابية فضلا عن تنظيم البرنامج الوطني للقادة الشبان "دروب بلادي "بمشاركة 250 شابًا وشابة عن كل ولاية وتمويل 34 مبادرة شبابية في مجالات متنوعة ودعم 44 نشاطا تطوعيا شبابيا.

- دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب من خلال تنظيم جملة من البرامج التدريبية لفائدة الشباب حول المبادرة الخاصة والمهارات الحياتية وآليات بعث المشاريع انتفع منها حوالي 240 شاب وشابة من كل الجهات إضافة إلى تنظيم مخيم تدريبي Boot Camp لفائدة 500 شاب وشابة من مراكز الإدماج الاجتماعي.
- تطوير وتأهيل البنية الأساسية الشبابية من خلال تعزيز شبكة المنشئات الشبابية ومواصلة استكمال الخطّة الوطنية لتأهيل دور الشباب من الجيل الثاني والتحويل التدريجي لبعض نوادي الشباب الريفي إلى دور شباب قارة إلى جانب مواصلة تهيئة وصيانة جملة من المؤسسات الشبابية خاصة بالمناطق الأقل تنمية والتسريع في استكمال المشاريع المبرمجة.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

ستتجه الخيارات خلال سنة 2026 نحو مواصلة تأكيد مشاركة الشباب في الشأن العام وتطوير منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي وتأهيل البنية الأساسية الشبابية وتعصير تجهيزاتها إلى جانب رصد مشاغله وتطلعاته مع مراعاة تساوي الفرص بين الجنسين وإيلاء الاهتمام اللازم بالفئات الهشة والشباب بالوسط الريفي والشباب من ذوي الإعاقة من خلال:

- مواصلة تنفيذ أهداف وتوجهات الاستراتيجيّة الوطنية للشباب في أفق 2035 والانطلاق في التنزيل القطاعي لمخططاتها التنفيذية بالتعاون مع الوزارات المتدخلة في الشأن الشبابي.
- تعزيز الإحاطة والإدماج الاجتماعي للشباب من خلال إحداث تطبيقة رقمية c jeunes تمنح الشباب ميزات تفاضلية للتمتع بجملة من الخدمات الأساسية والحيوية لفائدة 100 ألف شاب وشابة وتنظيم أنشطة خصوصية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب المودعين بالوحدات السجنية ومراكز الدفاع الاجتماعي بهدف تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.
- تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة والحياة السياسية من خلال تشجيعهم على الممارسة الديمقراطية والمشاركة في الشأن العام واحداث أكاديميات وطنية للشباب واحداث شبكة وطنية لنوادي المواطنة ومواصلة تهيئة فضاءات الاعلام والاتصال داخل مؤسسات الشباب ودعم المبادرات الشبابية في مجال المواطنة.

- ترسيخ قيم التطوع والتضامن داخل الأوساط الشبابية من خلال تطوير المناهج ودعم البرامج التربويّة الهادفة لنشر وتعزيز قيم وثقافة التطوع والانتماء واعتماد آليات تشجع مشاركتهم الفعالة في تنمية هذه القيم.
- تطوير منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي عبر إرساء برامج مبتكرة ثقافيا وفنيا وعلميا تواكب المتغيرات وتستجيب لتطلعات الشباب وإعداد خطة وطنية للنهوض بالتنشيط في الوسط الريفي وتنفيذ الإصلاحات التشريعية المتعلقة بمراجعة أدوار المؤسسات الشبابية وتحويلها تدريجيا إلى مؤسسات عمومية فضلا عن تعزيز مشاركة الشباب في إعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة.
- وقاية الشباب من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر والظواهر المجتمعية السلبية من خلال مواصلة رصد ومتابعة الظواهر السلبية المستجدة وتنظيم البرنامج الوطني حول وقاية الشباب من تعاطي المخدرات "مهرجان الشباب" ودعم المبادرات والأنشطة التي تعرف بمخاطر السلوكيات المحفوفة بالمخاطر على الشباب وتحث على انتاج مضامين توعوية ووقائية.
- تعزيز القدرات والمهارات الحياتية لدى الشباب من خلال إحداث أكاديميات وطنية وجهوية لتنمية المهارات وتطوير فضاءات شبابية متخصصة في التكوين العملي والتفاعلي في المهارات الحياتية وتشجيع المبادرات الشبابية لتنمية المهارات ودعم المشاريع التي يقودها الشباب في مجال التدريب والتوعية والتحسيس بالمهارات الحياتية وتركيز برنامج وطني للتمكين الرقمي وتنمية الذكاء الاجتماعي وتنظيم دورات تكوينية حول السلامة الرقمية والتعامل مع الضغط الإلكتروني والذكاء الاجتماعي في الفضاءات الافتراضية.
- دعم الابداع وريادة الأعمال لدى الشباب من خلال إحداث فضاءات للمبادرة بالمؤسسات الشبابية والرفع من عدد النوادي في مجالات الاختصاصات المتجددة على غرار الروبوتيك والذكاء الاصطناعي ومواصلة تنفيذ برامج الشراكة مع المنظمات الدولية بهدف دعم مبادرات شبابية لبعث مشاريع صغرى ومتوسطة. فضلا عن اكتشاف المواهب الشابة ومرافقتها واحداث جائزة وطنية للإبداع الشبابي ودعم مشاركة الشباب المبدع في مختلف المحافل الوطنية والدولية وإعداد محامل رقمية حول قصص نجاح الشباب المبدع.
- تعزيز مشاركة الشباب بشكل فاعل في العمل المناخي وتحقيق التنمية العادلة والشاملة باعتباره قوة دافعة لإيجاد مناخ بيئي سليم وذلك من خلال الانطلاق قي تنفيذ "الاستراتيجيّة الوطنية لمشاركة الشباب في العمل المناخي الشامل" وتعزيز معارفهم وقدراتهم اللازمة للمساهمة في قضايا المناخ واشراكهم في صنع القرارات المتعلّقة بالبيئة والتحديات المناخية.
- تطوير وتأهيل البنية الأساسية الشبابية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج احداث وتهيئة مؤسسات الشباب وتجهيزها وخاصة بالجهات الأقل تنمية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وإحداث 20 فضاء دامج ومتعدد الخدمات للشباب بالمناطق الأقل تنمية وتنظيم المسابقة الوطنية لأفضل مشروع مؤسسة شبابية لسنة 2025.

VI. النهوض بالرياضة

في إطار دعم التوجّهات الوطنية الرامية إلى تطوير الأنشطة الرياضية وتعزيز حضور تونس إقليميا ودوليا تواصلت الجهود خلال سنة 2025 لدعم الجامعات والجمعيات الرياضية بمختلف اختصاصاتها وتنفيذ

الإصلاحات المتعلّقة بحوكمة المنظومة الرياضية المدنية وتوسيع قاعدة ممارسة الرياضة لدى مختلف الفئات إلى جانب دفع التربية البدنية والرياضة للجميع للارتقاء بمؤشراتها.

إنجازات سنة 2025

تعزيز الحوكمة وحسن التصرف صلب الهياكل الرياضية من خلال:

- إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون الهياكل الرياضية والذي تضمن جملة من الإجراءات الرامية إلى مزيد حوكمة الجامعات والجمعيات والنوادي الرياضية ومواكبة المستجدات والتحولات التي تشهدها المنظومة الرياضية في مستوى الاحتراف الرياضي وتسيير الهياكل الرياضية والتمويل الرياضي والنزاعات الناشئة بين مختلف الأطراف والمتصلة بالمسابقات الرياضية والاخلاقيات الرياضية.
- مواصلة العمل على الالتزام بقواعد الحوكمة والشفافية في التصرف المالي والإداري صلب الهياكل الرياضية من خلال تأسيس اللجنة الاستشارية لحوكمة إسناد المنح لصالح الهياكل الرياضية وإنشاء منصة معلوماتية لمتابعة نشاط الجامعات الرياضية إضافة إلى تعزيز آليات الرقابة ومقومات الحوكمة داخل الجامعات الرياضية عبر إعادة هيكلة عدد منها والإشراف على متابعة العمليات الانتخابية لمختلف الجامعات ومراجعة الأنظمة الأساسية وضمان احترام القوانين وسلامة الإجراءات.

النهوض بالرياضة المدنية من خلال:

- توسيع قاعدة ممارسي الرياضة المدنية بمواصلة توفير الدعم المالي والمادي والفني لمختلف الجامعات والجمعيات الرياضية والرفع من عدد الجمعيات الرياضية وتشجيع الجمعيات الرياضية على بعث فروع واختصاصات جديدة ومزيد نشر الممارسة الرياضية باعتماد مقاربة المساواة بين الجنسين وتعميمها على كافة الجهات دون تمييز مما ساهم في ارتفاع عدد المجازين ليبلغ 196 ألف مجاز ومجازة سنة 2025.
- النهوض بالرياضة النسائية من خلال مواصلة الدعم المالي والرفع من عدد الجمعيات النسائية وعدد المجازات ليبلغ 60.3 ألف مجازة سنة 2025 ما يمثّل 30% من المجموع العام للمجازين.
- مواصلة دعم رياضة المعوقين من خلال إدراج النشاط الرياضي ضمن برامج مراكز التربية المختصة وتشجيع انخراطها بالجامعات المحتضنة لرياضة ذوي الإعاقة وتحفيزها على الممارسة الرياضية وتعزيز التكوين والرسكلة للإطارات الفنيّة والتحكيمية في الأنشطة الرياضية الملائمة لهذا الصنف من الرياضيين.

مواصلة الإحاطة برياضة النخبة من خلال:

- وضع برامج متطورة لتكوين منتخبات وطنية ناشئة وضبط المقاييس والمعايير الفنية والعلمية لحسن استهداف الرياضيين المميزين تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الفنية لكل اختصاص وتركيز بنك معطيات خاص برياضة النخبة لتأمين متابعة المنتخبات وتيسير عملية الاتصال والتواصل مع الهياكل الرياضية.

- متابعة تنفيذ عقود البرامج والأهداف بصفة دورية ومراجعتها بالتنسيق مع الجامعات الرياضية من خلال إعداد ومراجعة 15 عقد أهداف لرياضيي النخبة في 7 جامعات رياضية و11 عقدا لرياضيين من ذوي الإعاقة وإعداد مشاريع عقود للرياضيين المتأهلين للمشاركات الدولية.
- دعم مشاركة المنتخبات الوطنية في التظاهرات الدولية من خلال توفير الموارد المالية واللوجستية الملائمة وتوقيع اتفاقيات استغلال المنشئات الرياضية على غرار الحي الوطني الرياضي والمركب الرياضي بعين دراهم لتأمين استقبال تربصات المنتخبات الوطنية وهو ما مكّنها من المشاركة في معظم التظاهرات الدولية الرسمية وتحقيق نتائج متميزة خاصة سنة 2025 خاصة في اختصاص السباحة وكرة القدم والألعاب الافريقية المدرسية والألعاب البارولمبية ومجمل الاختصاصات الفردية والجماعية الأخرى.

تطوير منظومة التربية البدنية والأنشطة الرياضية بالوسط المدرسي من خلال:

- مواصلة تعميم تدريس مادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية بتعزيز الموارد البشرية لإطارات التدريس مما مكن من رفع نسبة التغطية بتدريس التربية البدنية بالمرحلة الابتدائية لتبلغ 63% سنة 2025 والعمل على تحقيق تغطية كاملة بالمرحلة الإعدادية والثانوية إلى جانب مواصلة تطوير العمل بالخلايا والهياكل التنموية للنشاط الرياضي في الوسط المدرسي كرافد أساسي للرياضة المدنية.
- تحسين جودة البرامج والمناهج من خلال استكمال الإصلاحات المتعلّقة بالتوجهات والبرامج الرسمية لمادة التربية البدنية بكافة المراحل التعليم والانطلاق في تنفيذ تجربة إدماج رياضات حديثة ملائمة للبيئة المدرسية وبرمجة جملة من الدورات تكوينية النموذجية في الألعاب الشعبية والتراثية.

تطوير البنية الأساسية الرياضية من خلال تنفيذ برامج إحداث وتهيئة المنشآت الرياضة وفق احصائيات وأسس علمية تتلاءم بين أولويات النشاط الرياضي والارتقاء التدريجي بالمؤشرات التنموية بمناطق التنمية الجهوية إضافة إلى إيلاء أهمية للمشاريع الكبرى على غرار مشروع تأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

سيتواصل العمل خلال سنة 2026 على النهوض بالمنظومة الرياضية في إطار مقاربة تشاركية شاملة بهدف تحقيق مقاصد الرياضة في تكوين وتأطير الشباب والرقي به وتنمية قدراته وتوظيف الفرص التي يمنحها قطاع الرياضة ضمن ديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب إسهام الرياضة في إشعاع تونس وتعزيز حضورها في المحافل الرياضية القارية والدولية من خلال:

- الانطلاق في مراجعة المنظومة الرياضية بهدف الارتقاء بها وحكومتها في مختلف مكوّناتها وأبعادها التنظيمية والتسييرية والتمويلية.
- توسيع قاعدة الممارسة الرياضية من خلال مواصلة الدعم المادي والفني للجمعيات الرياضية وتوسيع الرياضة التنافسية وغير التنافسية وبعث الجمعيات الرياضية وخاصة بالمناطق الأقل تنمية وتنويع

الاختصاصات الرياضية مما سيساهم في الرفع من عدد المجازين ليبلغ حوالي 202 ألف مجاز سنة 2026 وبلوغ حوالي 40 ألف مسابقة وتظاهرة رياضية خلال السنة المقبلة.

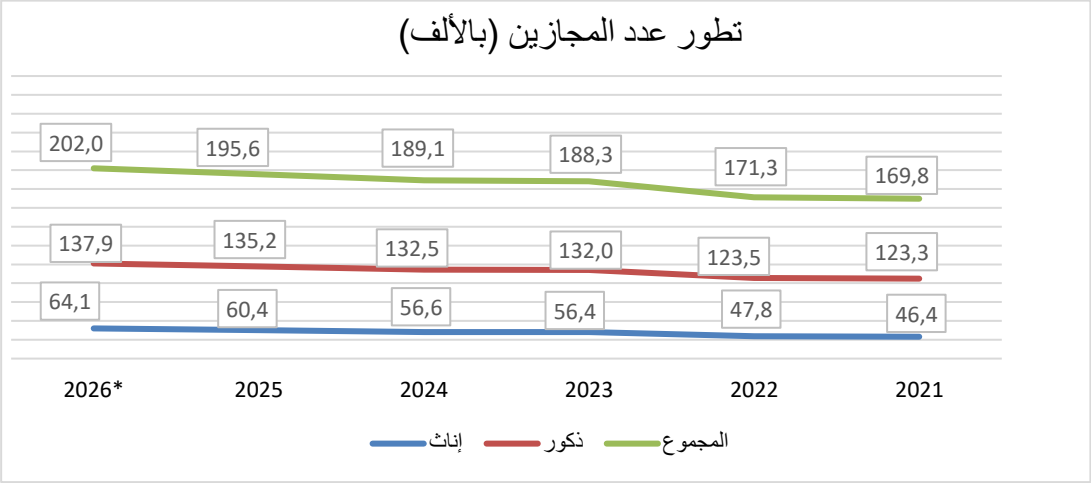

إدماج الفئات الهشّة وتكريس المساواة بين الجنسين في الرياضة من خلال:

- مواصلة العناية بالرياضة النسائية وتعزيز تمثيلية المرأة في مواقع القرار الرياضي وتشجيع الجمعيات على بعث فروع رياضية نسائية ومواصلة تخصيص 10% من موارد الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة لفائدة الرياضة النسائية ممّا سيساهم في الرفع من عدد الجمعيات وعدد المجازات ليبلغ حوالي 64 ألف مجازة سنة 2026.
- مواصلة النهوض برياضة المعوقين وتعزيز دور الرياضة في الإدماج الاجتماعي لذوي الإعاقة من خلال دمج مراكز رعاية المعوقين ضمن الجامعات الرياضية المتخصّصة وتنظيم تظاهرات وملتقيات وطنية لرياضات ذوي الإعاقة وتعزيزها على المستوى الجهوي والمحلي حيث من المتوقّع أن يبلغ عدد المجازين حوالي 2800 مجاز سنة 2026.

جعل الرياضة وسيلة للاندماج المجتمعي والوقاية وتعزيز الصحة من خلال دعم أنشطة الجامعة التونسية للرياضة للجميع في مختلف مناطق البلاد بالرفع من عدد الجمعيات لرياضة الجميع وعدد التظاهرات كي تشمل أكبر عدد ممكن من التونسيين لتحسين نسبة ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية لدى التونسيين لتبلغ حوالي 25% سنة 2026 إلى جانب دعم الأنشطة ذات الطابع التحسيسي للتعريف بفوائد ممارسة النشاط البدني والرياضي لتحقيق الرفاه النفسي والاجتماعي.

دعم النخبة الرياضية والتألق الدولي من خلال:

- تطوير منظومة استكشاف وانتقاء المواهب الرياضية من خلال العمل على مزيد تفعيلها في سن مبكرة واعتماد مقاييس علمية دقيقة لانتقاء الرياضيين وضمان استمرارية المسار الرياضي للموهوبين ضمن هيكلة متكاملة وتخصيص 20% من ميزانية الهياكل الرياضية لفائدة الشبان.

- ضمان التجديد الدوري للنخبة الرياضية من خلال مواصلة العمل على دعم مراكز تكوين النخبة وتعزيز بنيتها التحتية وتعزيز إشراك الرياضيين الشبان في التربصات الدولية وتحسين الظروف المادية والمعيشية والرياضية للمتألقين في الألعاب الإفريقية والأولمبية للشباب.
- دعم المشاركة الدولية من خلال توفير الظروف المادية واللوجستية اللازمة لمشاركة النخبة الوطنية في التظاهرات الدولية وتعزيز القدرات التنافسية عبر توفير تدريبات عالية المستوى ودعم الجامعات الرياضية لتنظيم التظاهرات الدولية الكبرى بتونس إلى جانب التشجيع على استغلال المنشآت الرياضية الوطنية (المركبات الرياضية ببرج السدرية وعين دراهم) لاستضافة التربصات المحلية.
- وضع برنامج عمل لحسن الاستعداد لمشاركة تونس في الألعاب الأولمبية بلوس أنجلوس 2028 بهدف الرفع من عدد الرياضيين المشاركين في مختلف الاختصاصات الرياضية وتحقيق نتائج متميزة ومشرفة للرياضة التونسية.

تطوير مصادر التمويل الرياضي من خلال العمل على تحسين مداخيل صندوق النهوض بالرياضة والتصدي لظاهرة الرهان الرياضي الموازي.

النهوض بمنظومة التربية البدنية وذلك بالتعميم التدريجي لتدريس مادة التربية البدنية بمختلف المستويات التعليمية لاسيما في المرحلة الابتدائية من خلال تعزير الموارد البشرية وإعادة صياغة المناهج وتحديث المضامين وتكييفها مع المستجدات التربوية والبدنية فضلا عن العمل على إصلاح منظومة مراكز النهوض بالرياضة في الابتدائي وفق مقاربة وظيفية جديدة ترتكز على الحاجيات الجهوية وتعزيز قدرات خلايا تطوير الرياضة في الإعدادي ومراجعة منظومة شعب الرياضة في التعليم الثانوي.

تطوير الإطار التشريعي المنظم للمجال من خلال اصدار القانون الأساسي المتعلّق بالهياكل الرياضية والقانون المتعلّق بمكافحة أعمال العنف والشغب في المجال الرياضي وقانون جديد لتنظيم ألعاب الحظ والرهان الرياضي والانطلاق في تركيز منظومة لبيع التذاكر الالكترونية ومراجعة كراسات شروط القاعات الخاصة للرياضة ومراكز التربصات وتكوين الرياضيين بهدف خلق فرص التشغيل والحدّ من البطالة خاصة في صفوف أصحاب الشهائد العليا في الاختصاصات الرياضية.

تطوير البنية الأساسية الرياضية من خلال استكمال إنجاز المشاريع المتواصلة والمبرمجة والانطلاق في استغلالها وبرمجة إنجاز ملاعب الأحياء لتعميم الممارسة الرياضية لدى مختلف الفئات وخاصة الشباب والأطفال بالمناطق الأقل تنمية والأحياء الشعبية. كما سيتم العمل خلال سنة 2026 على تأهيل شبكة الملاعب الرياضية الكبرى لكرة القدم وفقا لمواصفات الاتحادات الدولية والقارية وخاصة إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه ومواصلة تأهيل الملعب الأولمبي بسوسة وتأهيل ملعب مصطفي بن جنات بالمنستير وانطلاق الدراسات الفنية لتهيئة ملعب الطيب المهيري بصفاقس.

VII. تطوير المنظومة الثقافية ودعم اشعاعها وطنيا ودوليا

تهدف التوجهات الاستراتيجية للقطاع الثقافي إلى تطوير المنظومة الثقافية وتعزيز إسهامها في مسار التنمية الشاملة عبر جملة من المشاريع والإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والمبادرات القطاعية وعلى هذا الأساس تميزت سنة 2025 بتعزيز الجهود الرامية إلى المحافظة على التراث وتثمينه وتحفيز الاستثمار في المجال الثقافي ودعم اشعاع القطاع محليا ودوليا.

إنجازات سنة 2025

الصون والمحافظة والاستدامة من خلال تعزيز حماية التراث بمراجعة شاملة لمجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية، والتأمين الذاتي للمعالم والمواقع والمتاحف بنسبة 71% فضلا عن جرد 100% من القطع الاثرية وتهيئة وتجهيز 7 مخازن حفظ التراث ومواصلة العمل على إنقاذ الأرصدة الفنية بهدف صون أكثر من 14000 عملا فنيا تشكيليا، وإنقاذ وتوثيق وصيانة الأرشيف السينمائي، إلى جانب مشروع صيانة وترميم الآلات الموسيقية التي تضم أكثر من 400 آلة موسيقية تبرز ثراء التراث الموسيقي التونسي وتنوع أصوله.

التثمين الاقتصادي وتحفيز الاستثمار:

- توسيع صلاحيات صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني ليشمل تمويل الصناعات الثقافية والإبداعية عبر قروض ميسّرة دعماً لريادة الأعمال الثقافية وتمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية في مختلف الجهات من النفاذ إلى التمويل وذلك بتغيير تسمية الصندوق إلى "صندوق التشجيع والاستثمار الأدبي والفني"، فضلا عن تعزيز تدخلات صندوق ضمان القروض للصناعات الثقافية والإبداعية (FGIG) عبر رفع سقف الضمان من 90 إلى 300 ألف دينار، وهو ما سيُمكّن من توفير تمويل أكبر للمؤسسات الصغيرة والشركات الأهلية في هذا المجال.
- إعداد قائمة مفصلة بأنشطة الصناعات الثقافية والابداعية واقتراح تصنيفها ضمن قائمة القطاعات ذات الأولوية في إطار تنقيح الأمر المتعلّق بالحوافز المالية للاستثمار دعما لتنويع النسيج الاقتصادي، والانتقال نحو اقتصاد معرفي رقمي.
- مواصلة إلغاء عدد من التراخيص الإدارية في المجال الثقافي وتعويضها بكراسات شروط ومواصلة العمل على مراجعة 14 كراس شروط لتعزيز مأسسة الأنشطة الثقافية ودفع المبادرة والاستثمار.
- إستكمال إحداث آلية " السند الثقافي" بهدف تنشيط السوق الثقافية ودعم الاستهلاك المنتظم للفعل الثقافي لدى الافراد والعائلات من خلال تمكين الموظفين والعملة من سندات ثقافية تستعمل لاقتناء الكتب وتذاكر العروض السينمائية والمسرحية والدخول إلى المتاحف والمعرض والاشتراك في الفضاءات الثقافية حيث تدمج الثقافة ضمن العادات الاستهلاكية.

- الشّروع في إدراج قائمة الأنشطة المتعلّقة بالصناعات الثقافية والإبداعية ضمن التصنيفة التونسية"NAT " بهدف منح الصناعات الثقافية والابداعية هوية مستقلة معترف بها.

الإبداع الفني والمشاركة المجتمعية من خلال تنفيذ إصلاحات جوهرية تشمل ثلاث أولويات مترابطة، أوّلا بعث مؤسسات للتصرف الجماعي في حقوق المؤلف بما يضمن شفافية إدارة العائدات وحماية المصنّفات، مع تحويل دور المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف نحو هيئة تعديلية تؤطر عمل هذه المؤسسات الخاصة، وثانيا تحسين الحماية الاجتماعية للفنانين والمبدعين عبر تنقيح الإطار القانوني لتوسيع التغطية وتكييفها مع خصوصيات المهنة، وثالثا مراجعة منظومة الدعم العمومي وتطويرها بما يعزز مكانة الإبداع كرافعة للتنمية والمشاركة المجتمعية.

دعم الاشعاع الثقافي بفضل العمل على:

- صياغة خارطة وطنية شاملة للمهرجانات الثقافية والفنية وتصنيفها وفق معايير واضحة وموضوعية تأخذ بعين الاعتبار التوازن الجغرافي وتنوع المضامين والتخصص الفني ومدى التأثير الثقافي والاقتصادي والاشعاع الخارجي.
- تطوير وتنفيذ خطة اتصالية فعالة ومتكاملة تهدف إلى الارتقاء بأساليب الترويج للأعمال الفنية والتعريف بالمخزون الثقافي التونسي من خلال تطوير المحتوى الرقمي التفاعلي، وتوظيف وسائل الإعلام والمنصات الاجتماعية في الترويج للفنانين والمشاريع الثقافية إلى جانب الشراكة مع المؤسسات الإعلامية الوطنية والدولية والمراكز الثقافية التونسية بالخارج.
- تطوير منصات رقمية متخصصة تغطي مختلف الفنون والمجالات الثقافية على غرار مشروع المنصة الرقمية في الرصيد الوطني للفنون التشكيلية FNAP، حيث سيتم ادراج حوالي 5000 عمل تشكيلي في المنصة موفّى 2025، والمنصة الرقمية Musika.tn المخصّصة للترويج للإنتاج الموسيقي التونسي.

دعم الحوكمة والتمويل من خلال:

- إعادة هيكلة المؤسسات الثقافية من خلال دمج أربع مؤسسات لإحداث منشأة عمومية واحدة تتولى إدارة مدينة الثقافة، وترتكز هذه المنشأة على أُسس حديثة تضمن استقلالية مالية وإدارية ومرونة في التسيير، بالإضافة إلى إحداث "الديوان الوطني للتراث" الذي يجمع المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية ومركز الثقافة والفنون والآداب – القصر السعيد، وذلك بهدف توحيد الجهود وتطوير استراتيجيات إدارة المواقع والمعالم الأثرية ودعم التنمية الثقافية والسياحة التراثية.
- رقمنة الخدمات الثقافية عبر تطوير المنصة الرقمية للدعم العمومي، لتسهيل منح وصرف الدعم بشفافية وكفاءة، وحوسبة المكتبات العمومية في عدة جهات لتحسين الإدارة وتقديم خدمات رقمية حديثة بما يعزز اللامركزية ويدعم الفاعلين الثقافيين.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

الصون والمحافظة والاستدامة:

- تنفيذ إصلاحات جوهرية لحماية التراث وضمان استدامة البنية الثقافية، ترتكز على مراجعة مجلة حماية التراث وتحيين القوانين ذات الصلة لتستوعب التراث المادي وغير المادي، مع اعتماد أمثلة للتثمين والصيانة وإدماج دراسات التأثير ضمن المشاريع الكبرى،
- إطلاق حملة رقمية لتوثيق 500 موقع أثري وإرساء نظام إنذار مبكر لحماية المواقع والمتاحف وتكوين مختصين في الترميم وإحداث سلك لإنفاذ التشريعات،
- مواصلة رقمنة الأرصدة الفنية وحفظها وفق معايير السلامة الدولية مع تنظيم ورشات تدريبية حول بروتوكولات الصيانة المتقدمة إلى جانب العمل على استدامة المؤسسات الثقافية عبر تجهيزها بالطاقة الشمسية وإرساء منظومة وطنية للجرد والتأمين الذاتي للمصنفات الفنية فضلا عن تفعيل خطة اتصالية وطنية للتوعية بقيمة التراث وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني.

التثمين الاقتصادي وتحفيز الاستثمار:

- دعم الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية من خلال العمل على إقرار حوافز ضريبية ومرافقة فنية للمشاريع الثقافية الناشئة والمبتكرة ومراجعة كراسات الشروط والنصوص الترتيبية المنظّمة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مع تفعيل دور المؤسسة الوطنية لحقوق التأليف والحقوق المجاورة كهيئة مرافقة تقنية وتنظيمية تضطلع بمهام التحسيس والتأطير وتطوير آليات التصرف الجماعي مع إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الممثلة للمبدعين فضلا عن تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر توفير بيئة تشريعية وبنية تحتية ملائمة.
- تشجيع إحداث دور نشر جديدة في الجهات الأقل تنمية عبر إسناد منح تسيير موجّهة لأصحاب المبادرات الخاصة وتحيين كراس الشروط الخاصة بدور النشر وضبط إطار ترتيبي خاص بآلية التوصية بالنشر وتنظيم فعاليات ومعارض جهوية ووطنية للترويج للكتاب والمطالعة.
- مرافقة الفنانين والمبدعين في مشاريعهم الريادية، من خلال إحداث منصات لتطوير المهارات، والإحاطة، والتسويق، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية.
- تفعيل دور المراكز الثقافية الكبرى كمحاضن اقتصادية (مدينة الثقافية، مركز الحمامات، مركز الاقتصاد الرقمي...)، من خلال مشاريع استثمارية جديدة، تشمل تجهيزات فنية متطورة، إقامات فنية، فضاءات تدريبية، وتجهيزات رقمية حديثة.

التشجيع على الإبداع الفني والمشاركة المجتمعية:

- مواصلة تحويل المكتبات العمومية إلى فضاءات ثالثة، عبر إحداث فضاءات رقمية وإبداعية، تعزز التعلم مدى الحياة، وتوفر خدمات ترفيهية ومعرفية موجهة للأطفال والشباب، بما في ذلك فضاءات قبل سنّ

الدراسة مع مواصلة تنفيذ مشروع "تمكين الشباب بالمكتبات العمومية" ودعم ثقافة القرب للفئات الهشة عبر المكتبات المتنقلة والنموذجية

- دعم ثقافة القرب للفئات الهشة، عبر المكتبات المتنقلة والنموذجية، وتوفير خدمات ثقافية داخل مراكز الإصلاح، السجون، المستشفيات، دور المسنين، والمدارس الريفية، بما يعزز مبدأ المساواة في الفرص.
- تعزيز دعم الجمعيات الثقافية وتوجيه التمويلات نحو المبادرات الجهوية ذات الأثر الاجتماعي، مع مراجعة آليات إسناد المنح لضمان نجاعة أكبر.

دعم الإشعاع الثقافي:

- ضبط الخارطة الوطنية النهائية لتصنيف المهرجانات، وفق معايير القيمة المضافة والتوازن الجغرافي، لتوجيه الدعم نحو التظاهرات ذات الأثر الثقافي والسياحي والاقتصادي الأكبر مع تنظيم مهرجانات ومعارض ذات طابع وطني ودولي، تُساهم في تنشيط المشهد الثقافي ودعم الاقتصاد الإبداعي.
- بعث مختبرات وأقطاب جهوية للفنون والابتكار، على غرار مركز الحرف والفنون، لتشجيع التكوين والتجريب والإنتاج المحلي، مع توفير فضاءات عرض دائمة ومتنقلة واستغلال المنصة التفاعلية الوطنية لترويج الإنتاجات الثقافية، عبر محتوى مترجم ومتعدد اللغات موجه إلى الجاليات والسياح والمهتمين بالثقافة التونسية.
- تنظيم مسابقات وطنية ودولية في المجالات الفنية الإبداعية، إلى جانب إقامة شراكات مع مؤسسات فنية عالمية لتبادل الخبرات وتعزيز المشاركة التونسية في المحافل الثقافية الإقليمية والدولية، من خلال دعم مشاركة المبدعين والفنانين، وتنظيم تظاهرات فنية بالخارج تبرز خصوصيات الثقافة الوطنية.

الحوكمة والتمويل:

- رقمنة المؤسسات الثقافية من خلال استكمال رقمنة شبكة المكتبات العمومية عبر نظام معلوماتي موحد وإحداث المنصة الوطنية للثقافة التفاعلية، لتمكين المواطنين من التفاعل الرقمي مع الأنشطة الثقافية عبر التسجيل والمشاركة في الورشات ومتابعة المحتوى الرقمي.
- تطوير الاقتصاد الثقافي الرقمي، عبر دعم التحول الرقمي للمؤسسات الثقافية، وتفعيل المنصة الرقمية التفاعلية للثقافة كفضاء لتسويق المنتوجات الفنية والإبداعية، والترويج لها على الصعيدين الوطني والدولي ودعم مركز تونس الدولي للاقتصاد الثقافي الرقمي كمركز تفكير وتنفيذ للمشاريع الرقمية، من خلال تهيئة مختبر متنقل، واقتناء تجهيزات سمعية وبصرية، ووسائل نقل، بما يمكنه من أداء وظيفته التنموية محليًا وجهويًا.
- إحداث مشروع الإطار الإحصائي الثقافي التونسي Tunisian Cultural Statistics Framework (TCSF)، بهدف تطوير نظام وطني دائم لجمع وتحليل البيانات الثقافية بانتظام وفق المعايير الدولية.
- مواصلة إعادة هيكلة المؤسسات الثقافية من خلال تركيز مؤسسة مدينة الثقافة والديوان الوطني للتراث والانطلاق في مشروع إعادة هيكلة المركز الوطني للاتصال الثقافي بهدف تحويله إلى فضاء ثقافي عصري، منفتح ومندمج.

مشروح

الباب الثالث: دعم الاستثمار وتحسين تنافسية القطاعات الاقتصادية

I. دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

يعتبر الاستثمار الخاص ركيزة أساسية لبناء اقتصاد وطني قوي وذلك من خلال إحداث المشاريع الخاصة بما يدعم خلق الثروة وتوفير فرص الشغل، وتعزيز الابتكار والتجديد، والارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الوطنية. هذا بالإضافة إلى مساهمته في خلق ديناميكية تنموية شاملة بالجهات.

وسجل الاستثمار الوطني بوادر تعافي تدريجي بعلاقة مع الإصلاحات والإجراءات الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم ثقة المستثمرين وتسريع نسق تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة. هذا ولايزال مجال الاستثمار يجابه عديد الرهانات المرتبطة بمواصلة تبسيط الإجراءات الموجهة للباعثين والمؤسسات ورقمنة الإدارة وكذلك تعزيز البنية التحتية اللوجستية وتطوير منظومة النقل والاتصالات وتوسيع نطاق النفاذ إلى التمويل بشروط ملائمة ورفع جودة الخدمات التي توفرها الهياكل الحكومية للإحاطة بالمستثمرين ومرافقتهم.

وتمثل سنة 2026 محطة فارقة لاعتماد استراتيجية استثمارية جديدة شاملة، بغرض النهوض بمستوى الاستثمار الجملي وتحسين نوعيته بفضل استعادة ديناميكية الاستثمار الخاص ومزيد الترفيع في مساهمته. ومن هذا المنطلق ستتظافر الجهود من أجل تنفيذ إصلاحات رامية إلى مزيد تحسين مقومات مناخ الأعمال وتكثيف مجهود التسويق للوجهة التونسية واستقطاب المستثمرين في المجالات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية واعتماد استراتيجية جديدة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن تعزيز الإحاطة بالمشاريع الكبرى ومعالجة الصعوبات المسجلة.

إنجازات سنة 2025:

1. تطوير المنظومة التشريعيّة والمؤسساتيّة:

تم التركيز خلال سنة 2025 بشكل خاص على تقييم المنظومة التشريعية الوطنية للاستثمار في اتجاه مراجعة الجوانب الترتيبية المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية وحذف التراخيص المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية وإيجاد الصيغ العملية للتنسيق بين مختلف الهياكل والمؤسسات الحكومية المعنيّة بالإحاطة بالمستثمرين وتقديم خدمات المرافقة. كما أن تواصل توجّه الباعثين نحو الاستثمار في المجالات التقليدية يشير إلى ضعف فاعلية منظومة الحوافز وإلى ضرورة مزيد تحسين فاعلية الإطار التشريعي الحالي.

أما على مستوى الاتفاقيات الثنائية، فقد عقدت جولتين من المفاوضات الرسميّة مع الجانب الياباني، ويُنتظر أن تسفر هذه المفاوضات عن تعزيز التعاون بين الجانبين، خاصّة في المجالات التكنولوجية والصناعية التي تعتبر حيوية لتنويع الاقتصاد الوطني فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم في مجال الاستثمار مع المملكة العربية السعودية.

في المجمل، كانت سنة 2025 فترة محورية لإعادة هيكلة الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار، إذ تبرز الحاجة إلى تسريع الإصلاحات بغرض خلق بيئة استثمارية جاذبة ومرنة من خلال:

- تقليص تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية وملاءمتها مع أولويات الدولة التنموية،
- مواصلة إصلاح الإطار القانوني للاستثمار في اتجاه تحسين الإحاطة والمرافقة والتسويق للوجهة التونسية،
- توضيح وتحديد أحكام آليات تسوية النزاعات لتقليل المخاطر على الدولة في سياقات التحكيم الدولي،
- تكثيف الانخراط الإيجابي في الاتفاقيات الإقليمية والثنائية، مما يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات وتحقيق نمو اقتصادي أرفع.

2. تحسين مناخ الأعمال:

شهدت سنة 2025 مواصلة تنفيذ الإصلاحات المبرمجة ضمن الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023–2025، والتي تضمنت 185 إجراءً يغطي مختلف مراحل دورة حياة المؤسسة بما يؤسس لمناخ أعمال أكثر مرونة وجاذبية ونجاعة.

وفي هذا السياق، تمّ إنجاز نحو 43% من مجموع الإجراءات المبرمجة مع دخول نحو 80 إجراء حيّز التنفيذ. وقد شملت هذه الإصلاحات على وجه الخصوص الجوانب الإجرائية ومشاريع التحول الرقمي مع التركيز خاصة على تبسيط المسارات الإدارية وتحسين جودة الخدمات العمومية وتطوير البُنى التحتية الخدماتية واللوجستية. وتتمثل أهم الإنجازات فيما يلي:

النفاذ إلى السوق: تم إعداد مشروع الأمر المنقح والمتمم للأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 والذي تضمن قائمة ثالثة تضم 29 ترخيصا وذلك في اتجاه تعويض 16 ترخيص بنظام كراسات شروط مبسطة وتعويض 13 ترخيص بنظام التصريح. وتهم قائمة التراخيص المتبقية في معظمها مجالات الأمن والدفاع والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة وحماية التراث الثقافي والصحة العامة والأمن المالي.

الرسم البياني عدد 6 توزيع التراخيص المتبقية حسب المجالات

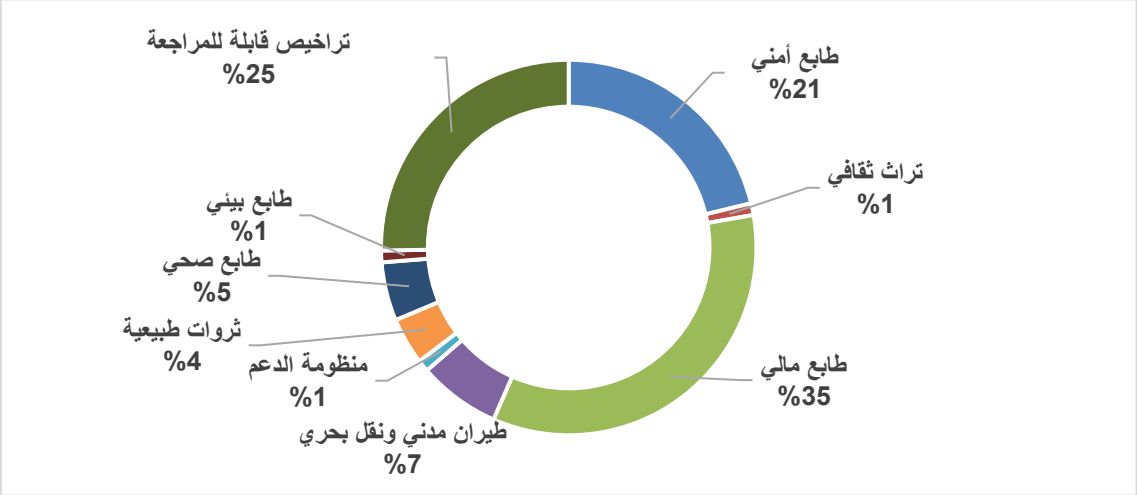

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

بالتوازي، تمّ تطوير منصة رقمية مفتوحة للباعثين أطلق عليها "النفاذ إلى السوق" تُعدّ قاعدة بيانات مرجعية تضمّ جميع التراخيص وكراسات الشروط المنظمة للأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل بما يعزّز الشفافية ويُسرّع الإجراءات.

وفيما يتعلّق بكراسات شروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية، فقد تم التركيز في هذه المرحلة على حذف أو تعديل الشروط الفنية غير المبررة حيث ينتظر مراجعة 100 كراس شروط في موفّى 2025.

الحصول على رخص البناء: تمت رقمنة إجراء الحصول على رخص البناء عبر المنصّة الوطنية "تعمير" التي ستكون المرجع الرقمي الوحيد لإيداع ومتابعة ملفات رخص البناء مع تطوير منظومة " GRB 2.0 " لدفع المعاليم والأداءات البلدية المستوجبة عن بُعد، بما يرسّخ مبدأ الشفافية ويعزّز سرعة الخدمات البلدية.

وتُعدّ هذه المبادرات نقلة نوعية في مجال تبسيط الإجراءات وتحسين العلاقة بين المواطن والمستثمر من جهة والإدارة من جهة أخرى. ومن المنتظر أن يسهم تعميم هذه المنظومات في تحسين تصنيف تونس في مؤشر الحصول على رخص البناء ونجاعة الخدمات البلدية.

النفاذ إلى التمويل: تواصل تنويع آليات التمويل وتوسيع نطاقها عبر إقرار خطوط تمويل ضمن قانون المالية موجّهة لفائدة الباعثين الشبان والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية، بما يتيح دعماً مباشراً للأنشطة الاقتصادية ومواصلة الدولة التكفّل بالفارق بين نسبة الفائدة بالسوق المالية ونسبة الفائدة المعتمدة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود 3 نقاط، بما يخفّض الأعباء المالية عن المستثمرين ويشجّع على بعث المشاريع الجديدة.

النفاذ إلى العقار المعد للاستثمار: تمّ خلال سنة 2025 إحراز تقدّم ملموس في رقمنة خدمات إدارة الملكية العقارية، بما ساعد على تقليص آجال الترسيم ونقل الملكية وتعزيز شفافية ونجاعة الخدمات للمستثمرين.

التجارة عبر الحدود واللوجستيك: تم بالخصوص تطوير منظومة «المتعامل الاقتصادي المعتمد» ليرتفع عدد المؤسسات المنخرطة فيها من 105 مؤسسة سنة 2021 إلى 213 مؤسسة سنة 2025 فضلا عن الشروع في رقمنة إجراءات المراقبة الفنية عند التوريد والتصدير ورقمنة محاضر الصلح وآليات تتبّع الأداء.

ريادة الأعمال: تم إدراج ريادة الأعمال وثقافة المبادرة الخاصة في البرامج البيداغوجية بمراكز التكوين المهني، حيث شملت التجربة النموذجية عشرة مراكز خلال سنة 2024-2025، مع برمجة تعميم التجربة تدريجيًا بعد إجراء تقييم شامل. كما تم تنظيم المسابقة الوطنية لريادة الأعمال وإطلاق نظام "المتكون المبادر" لتوفير إطار مؤسساتي يشجع الشباب على بعث مشاريعهم الخاصة مع تقديم الإحاطة والتأهيل اللازمين.

3. النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، تمّ خلال سنة 2025:

- **تنظيم ست ورشات عمل متخصّصة** بمشاركة ممثلي القطاعين العام والخاص حول المحاور الستة وهي: الإطار القانوني والمؤسساتي، النفاذ إلى التمويل، الإحاطة والمرافقة، النفاذ إلى الأسواق، تدويل المؤسسات، والتشجيع على التجديد والابتكار والتحول الرقمي.
- **إعداد مقترحات عملية لتحسين مناخ الأعمال:** أُنجزت مجموعة من المقترحات العملية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، شملت تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها، تنويع مصادر التمويل، تطوير منظومة الضمانات، توسيع خدمات الإحاطة والمرافقة، وإدماج هذه المؤسسات في سلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية.
- **استكمال الصيغة الأولية للاستراتيجية ومخططها التنفيذي** حيث تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية للاستراتيجية والشروع في إعداد مخططها التنفيذي.

4. دفع وإنجاز المشاريع الكبرى:

تمّ تفعيل لجان متابعة المشاريع الكبرى الخاصة المنصوص عليها بفصول الاتّفاقيات الاستثمارية على غرار لجنة التراخيص والموافقات بالهيئة التونسية للاستثمار المكلّفة بإسناد الموافقات والتّراخيص الضرورية لتسريع إنجاز المشاريع الكبرى.

5. الترويج لتونس كموقع استثماري تنافسي على الصعيدين الإقليمي والدولي:

استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: شهدت تونس خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2025 تحسنًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ارتفعت بنسبة 21,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024 بما يعكس أهمية المقومات جاذبية الوجهة الاستثمارية التونسية.

وتتوزع الاستثمارات الخارجية المباشرة كما يلي:

- استأثر **قطاع الصناعات المعملية** بالنصيب الأوفر بـ 1031,3 مليون دينار مقابل 838,9 مليون دينار سنة 2024، بزيادة تعادل 22,9%، مع تسجيل توسع استثمارات الوحدات الصناعية الأجنبية في مجالات الانتقال الطاقي والرقمي وتبني المعايير البيئية الدولية.
- تضاعفت الاستثمارات المستقطبة من **قطاع الطاقة** إلى 398 مليون دينار مقابل 248,3 مليون دينار سنة 2024، بنمو قدره 60,3%.

ويتمثل الهدف في استقطاب استثمارات خارجية إجمالية بقيمة 3400 مليون دينار لكامل سنة 2025، على أن يرتفع هذا الرقم إلى 4000 مليون دينار خلال سنة 2026.

خارطة استثمارية لكل إقليم: تم الانطلاق في إعداد خارطة الاستثمار الوطنية وهي أداة استراتيجيّة تهدف إلى تحديد وتوجيه الاستثمارات بطريقة مدروسة ومنهجية، حيث تقدم تصورًا شاملًا للفرص الاستثمارية المتوفّرة في إقليم معين، بناءً على ميزاته التفاضلية والتنافسية على غرار موارده الطبيعية والبشرية، وبُنيته التحتية، واحتياجات السوق. وتساعد الخارطة على الأخذ بزمام المبادرة لاقتراح المواقع على المستثمرين بما يخدم التوجّهات الوطنية فضلا عن تيسير توجيه المستثمر وفق الأولويات الوطنية. وتم في هذا الإطار خلال سنة 2025:

- جمع البيانات المتعلّقة بالميزات التفاضلية للجهات وأهم فرص الاستثمار فيها.
- تحديد المنصات المعلوماتية والخرائط الجغرافية المتوفرة والتي بصدد الإنجاز.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

1. تطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية:

سيتم العمل خلال سنة 2026 على استكمال مراجعة المنظومة التشريعية والمؤسساتية للاستثمار وذلك بهدف معالجة ملاءمتها مع الأولويات الوطنية. وتسعى تونس إلى بناء إطار استثماري يضمن التوازن بين ضرورة جذب الاستثمارات وحماية المصالح الوطنية، مع تدعيم الشفافية والحوكمة الفعّالة، مما يعزز مكانتها على الساحة الدولية كبيئة استثمارية جاذبة ومستقرة.

وفي هذا السياق ينتظر مراجعة الإطار القانوني للاستثمار في اتجاه:

- مراجعة قائمة القطاعات ذات الأولوية بغرض توجيه الاستثمارات نحو القطاعات والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والقدرة التصديرية والأهداف الاستراتيجية للتنمية بعنوان المرحلة القادمة.
- ضمان بيئة استثمارية تكرّس حرية الإستثمار.
- إعادة هيكلة منظومة الاستثمار وتحسين حوكمة المؤسسات المعنية بما يسهم في تعزيز التنسيق واعتماد معايير واضحة لجودة الخدمات المقدمة للمستثمرين.
- إعادة النظر في منظومة الحوافز المالية في إتجاه تصويبها وفق أولويات التنمية وتطوير آلية إسنادها.
- تشجيع الاستثمارات المشتركة (joint ventures) مع المؤسسات المحليّة، انسجامًا مع التوجهات الاقتصادية العالمية لتعزيز التكامل وتنمية الاقتصاد الوطني.

- متابعة وتقييم منظومة الاستثمار باستخدام مؤشرات قياس النجاعة والفعالية.
- إدراج معايير خاصة بالاستثمار ذو الأثر والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وفي نفس الإطار، سيتم العمل على مراجعة الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الثنائية للاستثمار بغرض ملاءمتها مع التوجهات الوطنية مع اعتماد الأنموذج الجديد للاتفاقيات الدولية للاستثمار والذي يتضمن بالخصوص:

- تعريف أكثر وضوحًا لمفهومي الاستثمار والمستثمر.
- اعتماد آليات بديلة لتسوية النزاعات تشمل الوساطة والتظلم الإداري، للحد من اللجوء المباشر إلى التحكيم.
- تثبيت بند صريح يضمن "حق الدولة في التنظيم" لحماية السياسات العامة والقطاعات الحيوية.

أما على مستوى الاتفاقيات متعددة الأطراف، فسيستمر العمل على المفاوضات الجارية، من أجل استكمال التفاوض حول ملحق فض النزاعات بين المستثمر والدولة الخاص ببروتوكول الاستثمار في الاتفاقية القارية الإفريقية (ZLECAf) ومواصلة مناقشة مشروع الاتفاقية العربية للاستثمار ودعم الإصلاحات المستمرة في نظام تسوية النزاعات في إطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي(CNUDCI) ، بهدف تعزيز الشفافية في إجراءات التحكيم الاستثماري، والمساهمة في تطوير نموذج "محكمة استثمار متعددة الأطراف(MIC) ".

2. تحسين مناخ الأعمال:

تمّ ضبط أربعة محاور استراتيجية كبرى ستكون الركائز الأساسية للإصلاحات في مجال مناخ الأعمال خلال سنة 2026:

إصلاح منظومة الخدمات اللوجستية والتجارة عبر الحدود: "نحو منظومة لوجستية ذكية وفعالة"

سيُمثّل إصلاح منظومة الخدمات اللوجستية والتجارة عبر الحدود خلال سنة 2026 إحدى الركائز الأساسية لبرنامج تحسين مناخ الأعمال وذلك عبر إصلاح منظومة الخدمات اللوجستية والتجارة عبر الحدود ليشمل:

- التفعيل الكامل لمنظومة التحكم الآلي في ميناء رادس (TOS).
- تحديث الخدمات المينائية والديوانية حيث ينتظر تعميم مبدأ المراقبة اللاحقة بما يقلّص من عمليات الفحص المادي المباشر دون التفريط في النجاعة الرقابية وتطوير منظومة التبادل التلقائي للمعطيات مع جميع الهياكل الوطنية المتدخلة (ديوانة، ديوان الموانئ، شركات النقل، مصالح المراقبة الفنية) ودعم منظومة المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO).
- التسريع في إصدار قانون اللوجستية.

التحوّل الرقمي لمنظومة الاستثمار: "نحو مسار رقمي موحد ومخاطب وحيد للمستثمر"

سيتم خلال سنة 2026، مواصلة العمل على تطوير المنصة الوطنية للمستثمر لتصبح المنفذ الرقمي الموحد "one stop shop" لكافة الخدمات المتعلّقة بالاستثمار، على امتداد الدورة الحياتية للمؤسسة وذلك بإرساء شبكة مترابطة وذكية، تمكن من تقديم عروض متكاملة للمستثمر، مع ضمان تحديث المعطيات بشكل حيني. ويُنتظر أن يساهم ذلك في تقليص الازدواجية بين الهياكل، وتحقيق النجاعة في معالجة الملفات، إضافة إلى إتاحة خدمات رقمية ذات قيمة مضافة.

النفاذ للتمويل وتنويع آلياته:

يمثل إصلاح منظومة تمويل المؤسسات الاقتصادية وتنويع أدواتها خيارًا استراتيجيًا في المرحلة القادمة، لما له من دور محوري في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وضمان استدامته. وفي هذا الإطار، سيتم العمل خلال سنة 2026 خاصة على:

- إعادة هيكلة شركات التنمية والاستثمار الجهوية: بهدف تمويل المشاريع ذات المخاطر العالية أو المشاريع المجددة، خاصة منها المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية.
- دعم صناديق الاستثمار لا سيما مساهمتها في تطوير أداء المؤسسات وتمويل عمليات إعادة الهيكلة.
- إرساء إطار قانوني جديد للضمانات المنقولة.
- إعادة هيكلة الشركة التونسية للضمان.
- دفع التمويل المباشر عبر السوق المالية.
- توفير مرافقة مهنية شاملة لكافة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتحسين قابليتها للتمويل البنكي.
- إرساء برنامج وطني للتثقيف المالي يشمل وحدات تعليمية رقمية ودورات تدريبية ونظام مرافقة مشخص.

تطوير العرض العقاري للاستثمار:

يمثّل تطوير العرض العقاري للاستثمار رافعة أساسية لجذب الاستثمارات وتعزيز ديناميكية الاقتصاد الوطني لذا يتجه العمل خلال سنة 2026 إلى تسريع إصدار أمثلة التهيئة الترابية وتسوية الوضعية العقارية للأراضي بما يُمكّن من إعادة توظيفها في الدورة الاقتصادية ورقمنة خدمات الديوان الوطني للملكية العقارية وإرساء بوابة رقمية موحدة للعقار الاستثماري تكون المرجع المركزي لجميع المعطيات المتعلّقة بالأراضي والعقارات المهيأة للاستثمار، مع إتاحة البحث الذكي عن العقارات حسب الجهة أو القطاع أو طبيعة النشاط، وهو ما يسهّل على المستثمرين المحليين والأجانب عملية النفاذ إلى المعلومة واتخاذ القرار.

مواصلة تطوير بقية إصلاحات مناخ الأعمال

إلى جانب المحاور الأربعة ذات الأولوية التي سيتم تركيز الجهود عليها خلال سنة 2026، ستتواصل الأعمال الرامية إلى استكمال بقية إصلاحات مناخ الأعمال في المجالات الأخرى ذات الصلة، بما يضمن مقاربة شاملة ومتكاملة لتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية. وينتظر في هذا الإطار بالخصوص:

- **تحسين النفاذ إلى السوق وتبسيط الإجراءات:**

يعدّ إصلاح منظومة النفاذ إلى السوق إحدى الركائز الأساسية لتكريس مبدأ حرية الاستثمار، باعتبار أنّ نظام العمل الحالي بالتراخيص وكراسات الشروط يثقل كاهل المستثمرين ويحدّ من ديناميكية السوق، كما يفتح المجال أمام ممارسات ريعية تضرّ بالمنافسة العادلة.

وانطلاقا من هذا التشخيص، فإنّ التوجه الإصلاحي خلال سنة 2026 يستند إلى مواصلة العمل على الانتقال من مبدأ الترخيص المسبق إلى مبدأ حرية النفاذ إلى السوق مع الإبقاء على الترخيص كاستثناء يقتضيه الحفاظ على المصلحة العامة في مجالات محددة ذات أولوية (الأمن، الدفاع، الصحة العامة، الموارد الطبيعية، البيئة). وسيتم في هذا الإطار:

- استكمال مراجعة وتحيين الشروط الفنية لبقية كراسات شروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل قصد تفادي الصعوبات وضمان مبدأ المساواة والشفافية في المعاملات.
- متابعة التحيين الدوري على مستوى بوابة النفاذ إلى السّوق "accès au marché" لشروط وإجراءات التراخيص المنظمة للأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية.

- **الربط بالشبكات العمومية والحصول على رخص البناء:**

باعتبار أهمية النفاذ إلى خدمات الشبكات العمومية والحصول على رخص البناء في الدورة الحياتية للمؤسسة، سيتم العمل خلال سنة 2026 على تطوير منصات إلكترونية موحدة تتيح تقديم مطالب الربط بالشبكات العمومية ومتابعتها.

- **تخفيف العبء الجبائي ودفع الضرائب:**

عملا على تحفيز المستثمرين على الامتثال الطوعي وزيادة فعالية تحصيل الموارد المالية العمومية سيتم إعتماد مسار إصلاحي قائم على الرقمنة الشاملة للفوترة الإلكترونية، مع اعتماد أدوات ذكاء اصطناعي لرصد حالات التهرب الضريبي، وذلك بالاستئناس بالتجارب الدولية الناجحة وسيتم خلال سنة 2026 العمل على:

- توسيع مجال تطبيق الفوترة الإلكترونية وإرساء مسار رقمي متكامل لتصاريح الأداء الضريبي، يتيح للمؤسسات أداء التزاماتها بسهولة وشفافية، مع متابعة آنية لجميع العمليات.
- الانطلاق في التوظيف التدريجي للذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضريبية.

- **متابعة المؤشرات والتقارير التنافسية لتقييم مناخ الأعمال**

تعتبر التقارير الدولية في مجال التنافسية ومناخ الأعمال من المراجع المعتمدة دوليا من قبل المستثمرين والمانحين لتحديد استراتيجياتهم وبرامجهم المستقبلية ولعل أهمها وأشهرها تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال " Doing Business" الذي يعده البنك الدولي والذي تم تعويضه بتقرير جاهزية الأعمال "Business-Ready" سنة 2023. وينبني التقرير الجديد أساسا على تقييم ممثلي القطاع الخاص من خلال مقاييس تقييمية جديدة للممارسة الفعلية وكذلك إدراج مقاربة المساواة بين الجنسين والمقاربة البيئية بالنسبة لكافة مؤشرات التقرير.

يتكون تقرير جاهزية الأعمال "Business-Ready" من 21 استبيانا تغطي 10 مؤشرات تمثل الدورة الحياتية للمؤسسة: بعث المشروع، موقع المشروع (رخصة البناء والرخص البيئية ونقل الملكية)، الربط بالخدمات العمومية (الكهرباء والماء والأنترنات)، الجباية، المنافسة والسوق (الصفقات العمومية والتجديد والحق في المنافسة)، التشغيلية، الخدمات المالية (الدفع الإلكتروني والقروض البنكية وسجلات القروض وسجل الضمانات)، التجارة الدولية (تجارة السلع والخدمات والخدمات العمومية)، تسوية النزاعات وحالات الإفلاس.

وبالاستناد على تقييم الاستبيانات التي تم استيفاؤها في إطار جمع المعطيات الخاصة بتقرير جاهزية مناخ الأعمال للبنك الدولي لسنة 2025، سيتم العمل خلال سنة 2026 على وضع إصلاحات تهدف إلى تحسين مناخ الاعمال على المدى المتوسط وتحسين ترتيب تونس على الصعيد الدولي.

3. النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

سيتم خلال سنة 2026 تفعيل الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر إطلاق حزمة متكاملة من المبادرات والبرامج والإصلاحات الموجهة لدعم هذا النسيج الاقتصادي الحيوي. وتشمل هذه الجهود تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي، توسيع آليات التمويل والضمانات، تطوير خدمات الإحاطة والمرافقة، تحسين النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية، دعم تدويل المؤسسات، وتشجيع الابتكار والتحول الرقمي والبيئي، بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال ورفع تنافسية المؤسسات الصغرى والمتوسطة على المستويين الوطني والدولي:

تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين بيئة المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر العمود الفقري للنسيج الاقتصادي التونسي. وهو ما يعكس أهمية النهوض بها بهدف تحقيق النموّ وخلق فرص العمل والتنمية، وبالرجوع لخصائصها والتحديات التي تواجهها اليوم، فانه لابد من توفير كل المساندة والدعم اللازمين لها. وتبعا لذلك سيتم العمل خلال سنة 2026 على:

- **تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة:**

إعداد إطار قانوني ومؤسساتي للشركات الصغرى والمتوسطة يوضح الحقوق والالتزامات وآليات المرافقة وأدوار الأطراف المعنية من خلال اعتماد تعريف موحد للمؤسسات الصغرى والمتوسطة يستند إلى معايير اقتصادية واجتماعية.

- **تبسيط ورقمنة الإجراءات الموجهة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة:**

مواصلة رقمنة الخدمات، بما يسهم في تسهيل التفاعل بين المؤسسة والإدارة، مع تعزيز آليات الإحاطة والوساطة لمعالجة الإشكاليات المحتملة واستعمال "اختبار المؤسسات الصغرى والمتوسطة"(Test PME) ، كأداة لتقييم الأثر المحتمل للإصلاحات القانونية والتنظيمية على هذه الفئة من المؤسسات.

- **منظومة الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة**

إحداث فريق عمل متخصص (PME Info) يتولى جمع وتوحيد وتحليل المعطيات الاقتصادية التي تهم هذه الفئة من المؤسسات، وذلك بهدف توفير إحصائيات موحدة وموثوقة وقابلة للاستغلال في إعداد السياسات وإحداث فضاء خاص للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار البوابة الوطنية للمستثمر، لتمكينها من النفاذ إلى المعلومات المتعلّقة بآليات الدعم المتوفرة، وفرص السوق، والبرامج الدولية، والموارد المتاحة، وذلك ضمن مقاربة تقوم على الشفافية، وسهولة النفاذ للمعلومة.

تسهيل النفاذ إلى السوق:

ستمكّن الإجراءات المبرمجة من ترسيخ العمل العمومي ضمن منطق العدالة الاقتصادية عبر:

- **تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة للصفقات العمومية:** مراجعة الأمر عدد 1039 لسنة 2014 لجعل التجزئة إلزامية عند تجاوز سقف مالي معيّن، مع الأخذ بعين الاعتبار التعريف الموحّد للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وإدراج حصص من الأقسام مخصصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ضمن الصفقات الكبرى وإلزامية نشر نسب التجزئة ومعدلات مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب كل هيكل عمومي.

- **إعداد أدوات وأدلّة ومعايير للمشترين:** صياغة أدلة قطاعية للتجزئة (الأشغال العامة والبناء، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، اللوازم المدرسية، الصناعات التقليدية...) وتطوير نماذج مبسّطة من ملفات استشارة المؤسسات (DCE) ملائمة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- **تنفيذ برنامج تكوين وتحسيس المشترين العموميين:** يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات المشترين العموميين (وزارات، بلديات، مؤسسات عمومية من خلال تنظيم دورات تكوينية جهوية حول التجزئة، والصفقات المخصصة، والمعايير الداعمة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- **المتابعة والتقييم والمساءلة بعنوان إبرام الصفقات العمومية:** إدماج وحدة متابعة خاصة بالتجزئة ومشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في منصة الشراء العمومي الإلكتروني(TUNEPS) وإحداث مؤشر سنوي للأداء للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في مجال الصفقات العمومية.

دعم تدويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة:

- الانطلاق في إعداد استراتيجيّة وطنية للتصدير بهدف تحديد الأولويات القطاعية والجغرافية، ومواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يساعد على اقتحام الأسواق الواعدة واستباق التحوّلات في التجارة العالمية المرتبطة بالانتقال البيئي، والرقمنة، وإقليمية سلاسل الإنتاج.
- تحسين نفاذ المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة إلى المعلومات حول الأسواق الدولية من خلال تطوير منصة رقمية معلوماتية مركزية تجمع كل آليات الدعم والمرافقة لتدويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة، والمعطيات المحدثة حول الأسواق الدولية، وفرص الشراكة وتطوير خدمات النقل المتعدد الوسائط لفائدة المؤسّسات المصدّرة.

التشجيع على التجديد والتحول الرقمي والبيئي:

في إطار تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة سيتم إعداد إصلاحات ترمي إلى تهيئة مناخ ملائم للتجديد تتمثل خاصة في:

- **إحداث علامة "مؤسّسة صغرى أو متوسّطة مجددة** "PME innovante" **بإطار تحفيزي مشجّع.**
- **توحيد الآليات الحالية ضمن صندوق وطني للتجديد والبحث والتطوير** وذلك بهدف تجميع وترشيد الآليات القائمة (PNRI، VRR، PIRD، ITP، وغيرها) مع تكييفها مع الحاجيات الخاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما ينتظر إحداث أدوات تمويل جديدة تستجيب لتنوّع أصناف المؤسسات والمشاريع المبتكرة، من خلال تعبئة مقاربات تمويلية هجينة تمزج بين المنح، والقروض، ورؤوس الأموال.
- **دعم التحوّل البيئي للمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة** والاستفادة من الانتقال البيئي كرافعة لتعزيز القدرة التنافسية والصمود لدى المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية، وذلك عبر إحداث مرجع وطني للمؤسسة الصغرى والمتوسطة الخضراء "PME Verte" وإرساء برنامج وطني للتأهيل البيئي وإزالة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للمؤسسات الصغرى والمتوسطة موجّه خصيصًا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

4. دفع وإنجاز المشاريع الكبرى:

دعم نسق إنجاز المشاريع التي تمّ بشأنها إبرام اتفاقيات استثمار

سيتم تركيز الجهود خلال سنة 2026 على تسريع إنجاز المشاريع الكبرى الخاصة باعتبارها محركا أساسيا للنمو الاقتصادي ودعامة لخلق الثروة. حيث سيتم تكثيف التنسيق مع شركة مشروع المدن الرياضية العالمية بوخاطر لإنجاز الدراسات الفنية النهائية للبنية التحتية والموافقة النهائية عليها. كما سيتم خلال سنة 2026 مواصلة التنسيق بين المتداخلين بخصوص ربط مشروع المرفأ المالي بالشبكات والمرافق الخارجية (الماء الصالح للشراب والغاز وشبكة الطرقات).

كما سيتم العمل خلال السنة المقبلة على إرساء آليات متابعة وتقييم دورية تضمن احترام آجال التنفيذ وجودة الإنجاز، بما يتيح إطلاق طاقات إقتصادية جديدة ويجعل من تونس وجهة أكثر تنافسية للاستثمار.

5. الترويج لتونس كموقع استثماري تنافسي على الصعيدين الإقليمي والدولي

للنهوض بالاستثمار الخارجي: استراتيجيّة جديدة للترويج

سيتم العمل خلال سنة 2026، على إرساء مقاربة أكثر نجاعة وفاعلية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يتماشى مع التحولات الدولية في خارطة الاستثمار. وتهدف هذه الاستراتيجيّة خاصة إلى:

- مضاعفة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبلغ 4 مليارات دينار سنة 2026،
- دفع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (السيارات، الطيران، الصناعات الدوائية، الاقتصاد الرقمي، الصناعات الغذائية، والمنسوجات التقنية)،
- استقطاب مؤسسات صناعية بهدف رفع نسبة الإدماج الصناعي خاصة في قطاع السيارات من 40% إلى 55% مع موفّى 2026.
- اعتماد مقاربة قطاعية دقيقة عبر مصفوفة البلد/القطاع لتوجيه الجهود نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.
- تعزيز أدوات الاتصال المباشر مع المستثمرين من خلال عمليات توليد الفرص (Lead Generation) واستهداف المؤسسات القاطرة (Locomotives) القادرة على خلق شبكات توريد وتكامل صناعي.
- اعتماد قنوات رقمية أكثر فعالية تحت شعار "استثمر في تونس"، بما يضمن توحيد الرسائل الترويجية وتوسيع نطاق الوصول لمجتمعات الأعمال المستهدفة.
- تطوير خدمات الرعاية اللاحقة (Aftercare) عبر تنظيم زيارات ميدانية دورية للشركات الأجنبية المنتصبة وتسهيل خدمات إدارية مرتبطة بالتراخيص والتأشيرات والتخليص الديواني ودعم خطط التوسع للشركات القائمة وتيسير نفاذها إلى التمويل والأراضي والشركاء المحليين ووضع نظام متكامل لرصد مؤشرات الأداء المتعلّقة برضاء المستثمرين ونسب إعادة الاستثمار
- إعداد العلامة الاقتصادية لتونس استئناسا بالتجارب المقارنة مع التركيز على الجوانب التالية:
  - الخصوصيات للوجهة التونسية Les aspects de différenciation
  - الترويج خاصة للاستثمار والتجديد
  - المخطط التسويقي للعلامة.

تفعيل الخارطة الوطنية للاستثمار:

الإطلاق الرسمي للخارطة الاستثمارية الوطنية خلال سنة 2026 بما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة وذلك عبر:

- تقديم الميزات التفاضلية لكل إقليم وجهة مثل الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي، الثقافة المحلية، والقدرات البشرية وهو ما يساعد على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي لديها إمكانيات نمو كبيرة.
- التعريف بالقطاعات الاستراتيجيّة مع التركيز على تطوير القطاعات التي تتماشى مع الميزات التفاضلية للجهات، مثل الزراعة، السياحة، الصناعة، أو الخدمات، مما يعزز القدرة التنافسية لكل جهة.
- استهداف الأسواق المحلية والدولية من خلال عروض القيمة الاستثمارية المستقطبة للباعثين.
- تنمية الشراكات بتعزيز التعاون من أجل إنجاز مشاريع استثمارية بين المؤسسات المحلية والشركات من خارج الجهة.

II. تعزيز فاعلية وأداء الإدارة وتحسين هيكلة المؤسسات العمومية

يعتبر **تعزيز فاعلية وأداء الإدارة وتحسين هيكلة المؤسسات العمومية** في اتجاه تطوير الخدمات المسداة وتعزيز تنافسية المؤسسات العمومية من أبرز الأهداف التي سيتم العمل على تحقيقها سنة 2026 من خلال مزيد تعميق مبادئ التسيير الناجع وإرساء الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد التي تعتبر شرط أساسيا لدفع مسيرة التنمية. وعلى هذا الأساس تتضمن خطة العمل العناصر الأساسية التالية:

1- التحديث الإداري

تتبني سياسة التحديث الإداري على **تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها من المتعامل مع الإدارة** وذلك من خلال العمل على التخفيف من العبء الإداري وإعادة هندسة الخدمات الإدارية ذات الأولوية بما يستجيب لانتظارات وحاجيات المواطن وتقريب الخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها وتحسين جودتها ورقمنتها، إضافة إلى تطوير نوعية الخدمة العمومية بالاعتماد على آليّة "المواطن الرّقيب" التي تهدف إلى النّهوض بجودة الخدمات الإدارية والرّفع من أداء الأعوان العموميّين ورصد الصعوبات التي تواجه المتعاملين مع الإدارة.

ولقد شهدت **سنة 2025** عديد الإنجازات من أهمها:

تبسيط وتحسين جودة الإجراءات الإداريّة

- الانطلاق الفعلي في تجسيم مقترحات الحذف والتبسيط المصادق عليها خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 21 جوان 2024. وقد تمّ ضبط أولويات التبسيط والحذف لسنة 2025، والمتعلّقة بـ 1288 إجراء إداري، أي ما يمثّل حوالي 40% من مجمل الإجراءات موضوع المراجعة، وذلك في إطار تنفيذ مشروع المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة من المتعاملين مع الإدارة.
- نشر نتائج عملية المراجعة على منصّة إلكترونية موحّدة تتضمّن الصيغة المحيّنة للإجراءات وجميع النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لها، مع إلزامية التقيّد من قبل الهياكل العمومية بالإجراءات المنشورة. وستُعتمد هذه المنصة كبديل لنظام الاتصال والإرشاد الإداري "سيكاد".

- بعد استكمال الدفعة الأولى والثانية من المشروع في إطار تنفيذ مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية وفق مقاربة "أحداث الحياة"، من خلال تبسيط 10 مسارات خاصة بالمواطن والمؤسسة، تم سنة 2025 الانطلاق في تنفيذ الدفعة الثالثة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، عبر إعادة هندسة 3 مسارات تهمّ الأشخاص الحاملين لإعاقة، والأشخاص ذوي الوضعية الاجتماعية الهشّة، والإعانة العدلية.
- في إطار تنفيذ منشور رئيس الحكومة عدد 26 المؤرخ في 16 أكتوبر 2023، والهادف إلى حثّ الهياكل العمومية ذات العلاقة المباشرة بالمتعاملين مع الإدارة على تحسين جودة الخدمات المسداة، تمّ تحديد الهياكل العمومية التي لها صلة مباشرة بالمواطن والمؤسسة، والتي تتميّز بخدمات ذات طلب مكثّف، وتم مرافقتها في إعداد وتنفيذ خطط العمل السنوية للانخراط في علامة جودة الاستقبال "مرحبا" صيغة 2020. وقد بلغ عدد الهياكل المتحصلة على هذه العلامة سنة 2025، 59 هيكلا عموميًا.

تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية: وذلك بمواصلة تنفيذ مشروع دور الخدمات الذي يهدف إلى تقريب الخدمات الإدارية الأكثر طلبا لفائدة المواطنين بالمناطق البعيدة عن مراكز الولاية، حيث تمّ منذ سنة 2023 اعتماد توجه جديد للمشروع يتمثل في تركيز صنف جديد أطلق عليه اسم "دور الخدمات الرقمية بالبلديات" التي تتمثّل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباستخدام منصّة معلوماتية موحّدة لإسداء الخدمات

وسيتم خلال **سنة 2026**، استكمال إنجاز عدد من المشاريع والشروع في تنفيذ جملة من المشاريع الجديدة كالتالي:

تبسيط وتحسين جودة الإجراءات الإداريّة

- تجسيم نتائج المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة التي تمتد على فترة 2026-2027، وذلك من خلال تنفيذ البرنامج السنوي للتبسيط المبرمجة سنويا، لتبلغ النسبة الجملية للتبسيط والحذف في موفّى سنة 2026 حوالي 70%،
- استكمال أعمال تطوير المنصة الوطنية للإجراءات الإدارية والتي من المنتظر استلامها في شهر أفريل 2026 ووضعها على الخطّ قبل منتصف سنة 2026،
- مواصلة تنفيذ خطة العمل المتعلّقة بتبسيط المسارات الإدارية، وذلك وفق مقاربة "أحداث الحياة". في اتجاه تعميمها تدريجيا على بقية أحداث الحياة المحددة، لتشمل سنة 2026، 6 أحداث حياة موجهة للمواطن والمؤسسة.
- متابعة جودة المسارات الإدارية التي تم تبسيطها، من خلال قياس نسب رضا المتعامل مع الإدارة، وذلك عبر آلية "المقياس الوطني لجودة الخدمات الإدارية".

كما سيتم بالتوازي مع ذلك الشروع في تنفيذ جملة من المشاريع الجديدة من أهمها:

- تقليص المطالبة بإجراءي التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل، بهدف الحد منهما بنسبة 30% في أفق سنة 2026.
- تركيز مشروع "باقة الخدمات الإدارية الاستباقية" الذي يهدف إلى تحويل الخدمات الإدارية إلى خدمات استباقية تُقدَّم للمتعامل مع الإدارة دون الحاجة إلى تقديم طلب وذلك بالاعتماد على البيانات والمعطيات الخاصة به بما يمكّن من تحسين تجربة المتعامل مع الإدارة بتقليل الجهد وتحسين الخدمات المقدمة وتحقيق التكامل بين الأنظمة لإسداء خدمات ذكية ومتزامنة.
- العمل على تعميم علامة 'مرحبا' لجودة الاستقبال على المؤسسات ذات العلاقة المباشرة مع المواطن والمؤسسة حيث سيتم العمل على تأهيل 20 هيكل عمومي قبل موفّى سنة 2026 ليفوق العدد الجملي للهياكل المؤهلة 110 هيكلا مقابل 91 هيكل حاليا.
- تنفيذ تجربة جديدة تتعلق بإرساء المرجعية الأوروبية "الإطار المشترك للتقييم الذاتي CAF" بعدد من الهياكل العمومية من خلال تركيز هذا الإطار بهيكلين عموميين سنة 2026.
- مزيد تفعيل دور فريق المواطن الرقيب من خلال:
  - تطوير التطبيقة المعلوماتية لفريق المواطن الرقيب لمزيد إضفاء النجاعة والفاعلية على تدخّله وفق تمشّ مرحلي يمكّن الوزارات من المتابعة الحينية للإخلالات المسجّلة والإجابة بسرعة بواسطة التراسل الإلكتروني على أن يتم في مرحلة قادمة في إطار مراجعة النظام المعلوماتي لإدارة نوعية الخدمة العمومية إتاحة العمل عن بعد والانفتاح على الأطراف المتدخّلة في تقييم ومراقبة جودة الخدمات العمومية.
  - بحث سبل التعاون لتعصير طرق عمل فريق المواطن الرقيب وتمكين أعضائه من العمل عن بعد لضمان السّرعة والمصداقية والفاعلية وذلك بإعتماد ما تتيحه التقنيات الحديثة من إمكانيّات.
  - تكثيف الزيارات اليومية وتأمين تغطية جغرافية أوسع للمصالح العمومية وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة.
  - تطوير محتوى التكوين الموجّه إلى أعضاء فريق المواطن الرقيب وأعوان إدارة نوعية الخدمة العمومية وذلك في نطاق التنسيق مع الهياكل المختصة في مجال أنظمة الجودة ومرجعيّاتها على غرار علامة "مرحبا".

تيسير النفاذ إلى الخدمات والتجديد الإداري

- مواصلة تنفيذ برنامج إحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات حيث سيتم انطلاقا من سنة 2026 استكمال تنفيذ هذا البرنامج من خلال مواصلة عملية تركيز 26 دار للخدمات الإدارية.
- تقييم تجربة " نقاط الإدارة السريعة" بهدف مراجعة هذه التجربة بما يتلاءم مح حاجيات المتعاملين مع الإدارة وذلك في اتجاه تركيز فضاءات عمومية مصغّرة وفعّالة داخل المؤسسات الخاصة أو قرب تجمعات سكانية هامة تُقدم خدمات إدارية محددة بشكل سريع ومرن.

- وفي إطار العمل على اعتماد التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي (AI) لتحسين جودة الخدمات المسداة للمواطنين، سيتم العمل على تنفيذ تجربتين نموذجيتين لإسداء خدمات إدارية باستعمال تقنية الذّكاء الاصطناعي يتم تنفيذها في هياكل إدارية مختارة (مثل بلديات، وزارات، أو دور خدمات) لاختبار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، قبل تعميمها على نطاق أوسع.
- تركيز أجهزة الخدمات الإدارية التفاعلية (Bornes Interactives) بالفضاءات التي تشهد إقبالا مكثّفا من قبل المواطنين. ويهدف هذا المشروع إلى تمكين المواطنين من النفاذ السهل والآمن إلى مختلف الخدمات الإدارية الرقمية، مثل استخراج الوثائق الإدارية، حجز المواعيد، وتقديم المطالب أو الشكاوى، وذلك عبر تطبيقة مبسّطة ومتعددة اللغات. وتُعدّ هذه الاكشاك التفاعلية أداة فعالة لدعم جهود الدولة لتحسين جودة الخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها وتقريب الخدمات من المواطن.

رقمنة خدمات الادارة والحكومة المفتوحة

في إطار تنفيذ برنامج رقمنة خدمات الإدارة الذي يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات الادارية المسداة للمواطن ومختلف المتعاملين مع الهياكل العمومية من خلال رقمنتها وتيسير النفاذ إليها، ستشهد سنة 2026 تطوير جودة الخدمات العمومية على الخط والرفع من مستوى استعمالها وتعزيز المشاركة الالكترونية وذلك من خلال :

- تحيين قائمة الخدمات المدرجة على موقع واب الحكومة التونسية " www.tunisie.gov.tn "
- توسيع نطاق استعمال منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط مقياس "www.mequaes.gov.tn"، لتشمل عددا أكبر من الخدمات الإلكترونية، وهي منظومة تهدف إلى توفير أداة عملية للإدارة لتقييم الخدمات الإلكترونية وقياس مدى إقبال المستعملين عليها وتحديد الآليات الكفيلة بالرفع من نسب استعمالها إلى جانب تحديد الإشكاليات والنقائص وذلك بغية تطويرها وتحسين جودتها بناء على آراء المستخدمين للشباك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الإلكترونية.
- متابعة تنفيذ مشروع تطوير النسخة الأولى للشباك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الالكترونية " one shop stop" قصد تمكين المواطن والمتعاملين مع الإدارة من الولوج إلى جميع الخدمات العمومية الإلكترونية بصورة مندمجة وعبر نقطة نفاذ موحدة لهذه الخدمات.
- المصادقة على خطة العمل الوطنية للنفاذية الرقمية والتي تهدف إلى تمكين مختلف فئات المجتمع وخاصة الفئات الحاملة لإعاقة من الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وتوفير الظروف الملائمة لهم للنفاذ لمختلف الخدمات الإدارية الرقمية واستعمال مواقع الواب العمومية.
- إعادة تطوير نسخة جديدة للبوابة الحكومة التونسية Tunisie.gov.tn وتحسين واجهات وإعادة تصميمه ليكون ملائما للتكنولوجيات الحديثة.
- تطوير النسخة الثالثة من بارومیتر الخدمات العمومية على الخط وذلك بإجراء استبيان لدى المواطنين لتحديد مدى استعمالهم بالخدمات على الخط التي تعتمد أساسا على تصميم واجهات تكامل وتنفيذ الربط مع البوابة ومتابعة التشغيل والتحديث وتقييم رضا المستخدمين.

- تطوير إستعمالات البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn وتحسين واجهات برمجة التطبيقات وتفعيل الترابط (توضيح الإشكاليات المتعلّقة ببطيء تركيز مشروع الترابط البيني) البيني مع المنظومات المعلوماتية والمنصات الالكترونية الوطنية والقطاعية.
- إحداث مرصد لقياس تأثير فتح وإعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة والقيام بدورات تكوينية حول WCAG 2.1.
- إعداد الدليل الوطني للإرشادات الفنية للنفاذية الرقمية ومنظومة تدقيق وإصدار علامة النفاذية الرقمية.
- تنظيم استشارة عمومية موسّعة وإرساء خارطة طريق وطنية لحوكمة البيانات العمومية.

2- إصلاح الوظيفة العمومية

تواجه الوظيفة العمومية منذ سنوات تحديات كثيرة أدّت إلى تراكم صعوبات هيكلية تتمثل خاصة في ارتفاع متواصل لعدد الأعوان العموميين، تضخّم عدد الأسلاك الخصوصية، واختلال على مستوى توزيع الاعوان حسب الرتب حيث تسجّل الوظيفة العمومية تضخما على مستوى الاعوان المنتمين للرتب العليا هذا إضافة إلى ارتفاع معدّل الاعمار حيث تتجاوز نسبة البالغين 50 سنة فما فوق حوالي 30% من العدد الجملي للموظفين.

واعتبارا للوضعية الحالية ولاسيما مع استمرار الضغوطات المالية على ميزانية الدولة والتي تستوجب ترشيد نفقات التأجير وضبط الحاجيات الحقيقية من الموارد البشرية وحسن توزيعها وهو ما يستوجب مواصلة النهج الإصلاحي لإرساء وتكريس مبادئ النجاعة والجدوى والعمل على بناء المسار المهني على أساس الجدارة وآلّية التقييم وعلى أساس تحديد الحاجيات والكفاءات. وواصلت مصالح الوظيفة العمومية سنة 2025 العمل على تطوير وترشيد التصرف في الموارد البشرية من جهة وتسوية كل أشكال العمل الهش في الوظيفة العمومية في إطار التكريس الدستوري للحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل من جهة أخرى حيث شهدت سنة 2025 عديد الإنجازات من أهمها:

ترشيد وتطوير التصرف الموارد البشرية في الوظيفة العمومية

- البرنامج الاستثنائي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية: يخص هذا البرنامج الأعوان الذين يبلغون سن 57 على الأقل وتتوفر لديهم شرط 15 سنة أقدمية عند تقديم المطلب ويمّكن من التمتع بجراية فورية من تاريخ الإحالة على التقاعد. تمكن هذا البرنامج خلال سنة 2025 من تحقيق النتائج المرسومة حيث بلغ عدد المطالب المقبولة حوالي 3031 ومن المتوقع أن يبلغ عددها حوالي 5000 مطلبا نهاية سنة 2025. هذا وقد بلغ العدد الجملي للمستفيدين من البرنامج إلى حدود شهر جوان 2025، 16331 عونا.
- العطلة لبعث مؤسسة: رغم صدور المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2022 الذي أقر صلب فصله 15 الترفيع في التمديد في فترة العطلة من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولئن شهد حجم الإقبال على هذه الآلية ارتفاعا طفيفا مقارنة

بالسنوات الماضية، حيث بلغ عدد الأعوان العموميين المنتفعين بعطلة لبعث مؤسسة 78 عونا سنة 2023 مقابل 69 سنة 2024 و31 عونا إلى حدود شهر ماي 2025.

- التنقل الوظيفي: على إثر انطلاق في العمل رسميا ببورصة الحراك الوظيفي بتاريخ 20 ماي 2024، وهي منصة الكترونية تمكن الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحلية من نشر البلاغات المتعلّقة بتسديد الشغورات عن طريق التنقل الوظيفي وتمكن الأعوان العموميين من المشاركة في ذلك على الخط، فقد تمّ تحقيق النتائج التالية:

  - 7674 حساب مفتوح على بورصة الحراك،
  - 551 خطة تم إدراجها على المنصة
  - 15 وزارة استعملت فعليا المنصة
  - 4 مؤسسات عمومية إدارية استعملت فعليا المنصة،
  - 3 وزارات قامت بإصدار نتائج دورات تنقل وظيفي تم الإعلان على تسديد الشغورات فيها عبر المنصة

كما عملت الهيئة العامة للوظيفة على إرساء منظومة تمكّن رئيس الإدارة من آلية مرنة وسريعة لسد الشغورات الحاصلة سواء في المصالح التابعة له أو تلك التي هي تحت إشرافه من خلال إعادة تعيين الأعوان صلب مراكز عمل جديدة باعتماد المقاربة العملية والعلمية التي وردت بمنشور رئيس الحكومة عدد 17 لسنة 2024 المؤرخ في 26 جويلية 2024 حول إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية أو في مصالح أخرى، وذلك قصد تقديم أفضل الخدمات للمواطن وتدعيم نجاعة الإدارة والرفع من أدائها من خلال حسن توزيع المهام والمسؤوليات داخلها وضمان توافق الكفاءات مع متطلبات الخطط داخل مختلف المصالح.

- مراجعة القانون الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية: أتّمت مصالح الهيئة العامة للوظيفة العمومية الصيغة الأولية لمشروع القانون وأحالتها على مختلف الوزارات لإبداء الرأي حيث أبدت كل الوزارات تقريبا ملاحظات بخصوص مشروع القانون والتي بلغت حوالي 700 ملاحظة تمّ تبويبها ومعالجتها ضمن جدول ردود وتمّ أخذ حوالي 25% من الملاحظات بعين الاعتبار وإعادة صياغة نسخة جديدة من مشروع القانون مصحوبة بشرح الأسباب وجدول الملاحظات وتبلغ نسبة الإنجاز الحالية حوالي 90%.
- مراجعة نظام تقييم الأداء الفردي للأعوان العموميين:
  - إعداد مشروع الأمر التطبيقي الخاص بنظام التقييم الجديد بعد إحالته للاستشارات الوجوبية.
  - إنجاز حلقة تكوين عن بعد (module auto-formation) حول نظام التقييم الجديد، وقد تمّ ايواؤها بالمنصة الخاصة بالمدرسة الوطنية للإدارة.
  - تكوين 15 مكوّنا معتمدا في نظام التقييم الجديد بالتعاون مع المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين ليكونوا النواة الأولى للتعريف بالمشروع.
  - صياغة حوالي 50000 بطاقة وصف خطة.

- رقمنة مسار صياغة بطاقات وصف الخطط والانطلاق في رقمنة مسار التقييم.

- التصرف التقديري في الموارد البشرية: يعدّ إرساء منظومة التصرف التقديري في الموارد البشرية خطوة أساسية لضمان حوكمة مثلى للموارد البشرية في الوظيفة العمومية. تتيح هذه المقاربة التحكم في كتلة الأجور، والحفاظ على الكفاءات اللازمة لضمان حسن سير المرافق العمومية، ومرافقة تطور المسارات المهنية للأعوان. وقد تمّ في هذا السياق إصدار الدليل المشترك لمهن الوظيفة العمومية والمصادقة على نموذج موحد لبطاقة وصف الخطط بالوظيفة العمومية وتعميمه على جميع الوزارات وقد تمّ للغرض صياغة أكثر من 50000 بطاقة وصف خطة.
- تطوير منظومة المعلومات لإدارة الموارد البشرية: تمّ ادراج مشروع "تطوير منظومة معلوماتية للتصرف في الموارد البشرية" ضمن "استراتيجيّة تونس الرقمية 2025" والذي يهدف إلى التحديث التقني والوظيفي لمنظومة انصاف مع التخلي عن الطابع المادي (الصيغة الورقية) للتصرف الإداري في الموارد البشرية والترابط البيني مع التطبيقات الوطنية (أدب، مدنية، سندة...)

مواصلة تسوية وضعيات التشغيل الهش بالوظيفة العمومية.

- تسوية وضعية مدرسي الابتدائي والثانوي: تم الشروع في إجراءات التسوية تطبيقا للأمر عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 8 جانفي 2025 المتعلّق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية ومكّنت هذه الإجراءات من:
  - تسوية وضعية المدرسين النواب بكل من المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والثانوية سنة 2025 في حدود 10061 خطة
  - تسوية وضعية القيمين والمرشدين التطبيقيين للتربية في حدود 1226 خطة.

- تسوية وضعية عملة الحضائر وعملة المناولة في إطار دفعات من الفئة العمرية دون 45 سنة تم إنجاز منها الدفعات التالية:
  - الدفعة الأولى: تعيين 4989 عامل حضيرة
  - الدفعة الثانية: تعيين 5945 عامل حضيرة.
  - الدفعة الثالثة: تعيين 5932 عامل حضيرة.

كما تمت تسوية وضعية عملة المناولة تطبيقا للأمر عدد 327 لسنة 2025 المؤرخ في 17 جوان 2025 المتعلّق بمنع المناولة في القطاع العام وحلّ شركة الاتصالية للخدمات وذلك بانتداب الاعوان المعنيين بآخر مركز عمل بالوظيفة العمومية قضى فيه أكثر من سنة.

وينتظر أن تشهد **سنة 2026** في مجال الوظيفة العمومية تواصل الإصلاحات الرئيسية التالية:

البرنامج الخصوصي للتقاعد قبل بلوغ السن القانونية: سيتواصل العمل على هذا البرنامج على نفس الوتيرة باعتبار الاقبال الكبير عليه من قبل الأعوان المعنيين.

مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية: من خلال استكمال الصيغة نهائية لمشروع قانون الوظيفة العمومية.

التصرف التقديري في الموارد البشرية: وذلك بالانطلاق في مرافقة الوزارات في صياغة أدلة المهن الوزارية وكذلك عبر العمل على صياغة 50000 بطاقة وصف خطة جديدة بالوظيفة العمومية.

إرساء نظام جديد لتقييم الأداء الفردي لأعوان الوظيفة العمومية حيث ينتظر:

- استكمال رقمنة مسار بطاقات وصف الخطط ومسار التقييم.
- إصدار الأمر المتعلّق بضبط نظام التقييم الفردي لأعوان الوظيفة العمومية.
- الشروع في تنظيم دورات تكوينية حول نظام التقييم الجديد بمختلف الإدارات العمومية.
- إصدار قرار يضبط الأسلاك المعنية بتطبيق نظام تقييم الأداء الفردي للأعوان (الجديد).
- إصدار أول منشور يدعو لتنظيم فترة التقييم الفردي للأعوان.

تطوير منظومة المعلومات للتصرف في الموارد البشريةSIRH : سيتم الانطلاق في تطوير المنظومة خلال سنة 2026.

تسوية وضعيات التشغيل الهش بالوظيفة العمومية: سيتواصل خلال سنة 2026 تسوية مختلف وضعيات التشغيل الهش بالوظيفة العمومية ويشمل ذلك:

- الدفعة الثانية من الأساتذة النواب.
- الدفعة الأخيرة من عملة الحضائر.
- المتعاقدين والعرضيين.

التكوين في الوظيفة العمومية

- رقمنة منظومة التكوين في الوظيفة العمومية والانطلاق في استغلال المنصة من خلال مرافقة وتكوين المسؤولين عن التكوين بمختلف الوزارات ومؤسسات التكوين العمومية بهدف إدراج مخططات التكوين الثلاثية في المنصة الرقمية. وستمكن هذه المنصة من تحسين نجاعة متابعة تنفيذ مخططات وبرامج التكوين وتمكين أصحاب القرار والمكلفين بالتكوين من رؤية واضحة وشاملة لمدى تقدم إنجاز الأنشطة التكوينية وتدعيم حوكمة وشفافية التصرف فيها وتكريس المساواة في الفرص للانتفاع بها مركزيا وجهويا ومحليا.

- تطوير جودة التكوين في الوظيفة العمومية ومزيد تفعيل دوره في تحسين جودة الخدمات المسداة من قبل المرافق العمومية من خلال تعميم الانخراط في المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين "مهارات" من قبل مؤسسات وهياكل التكوين العمومية.
- تحسين التخطيط الاستراتيجي في مجال التكوين في الوظيفة العمومية من خلال إعداد الاستراتيجيّة الوطنية للتكوين في الوظيفة العمومية والانطلاق في تنفيذ مخطط عمل لتجسيم محاور الاستراتيجيّة بالشراكة مع هياكل ومؤسسات التكوين العمومية.
- تطوير الإطار القانوني والترتيبي المنظم للتكوين في الوظيفة العمومية عبر الانطلاق في مراجعة جملة من النصوص الترتيبية المنظمة للتكوين وتطوير المهارات على غرار الأمر المنظم للتربصات بالخارج والتكوين المستمر لفائدة العملة.
- توحيد المناهج وطرق العمل في منظومة التكوين من خلال إعداد جملة من الأدلة وأدوات العمل التي من شأنها أن تعزز مهاراتهم وكفاءاتهم في إدارة عملية هندسة التكوين وتنفيذ برامج تكوينية لتنمية قدرات المسؤولين عن التكوين بهياكل ومؤسسات تكوين الأعوان العموميين عبر تنظيم ملتقيات وورشات تكوين لفائدتهم بما سيمكن من إضفاء مزيد من النجاعة على عملية إعداد وتنفيذ مخططات التكوين.
- تعزيز دور التكوين في الاستجابة لحاجيات المرافق العمومية من الموارد البشرية في مجالات التصرف وتأهيل الانتدابات الجديدة وذلك عبر المساهمة في مزيد تفعيل وتنشيط المنصة الوطنية للتكوين عن بعد بالمدرسة الوطنية للإدارة وباقي المنصات الرقمية المتوفرة بمؤسسات تكوين الأعوان العموميين بما يتلاءم مع الحاجيات الحقيقية للمرافق العمومية هذا فضلا عن المساهمة في مزيد تفعيل مراحل التكوين المتوفرة بالمدرسة الوطنية للإدارة وباقي مؤسسات التكوين العمومية للاستجابة للحاجة لتأهيل موارد بشرية في مجالات التصرف سواء بالنسبة للانتدابات الجديدة أو تنمية قدرات الموظفين المباشرين أو بالتوازي مع ما يمكن أن تتيحه بورصة الحراك الوظيفي في هذا الخصوص.

3- هيكلة المؤسسات العمومية

تعتبر المؤسسات والمنشآت العمومية محركا أساسيا لتنمية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الدور الاجتماعي لا سيما من خلال ما توفّره من خدمات ومرافق جماعية.

غير أنّ الوضع الحالي للمؤسسات والمنشآت العمومية على المستويين المالي والتنظيمي يستدعي تدخلا من خلال برنامج إصلاح يتضمن مراجعة منظومة حوكمتها وهيكلتها وتطهير وضعيتها المالية مما يضمن تحسين أدائها وضمان ديمومتها وتعزيز دورها داخل المنظومة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار شهدت **سنة 2025** العديد من الإجراءات الرامية إلى تحسين أداء المؤسسات والمنشآت العمومية من بينها:

- مواصلة تعاقد وزارات الإشراف القطاعي مع المؤسسات والمنشآت العمومية في إطار عقود برامج أو عقود الأهداف باعتبارها آلية لتنفيذ الخيارات الوطنية والسياسات القطاعية للدولة.

- إصدار الأمر عدد 567 لسنة 2025 المؤرخ في 17 جوان 2025 المتعلّق بمنع المناولة في القطاع العام وحل شركة الاتصالية للخدمات في إطار القطع مع آليات التشغيل الهشّ.
- استئناف النظر في برنامج إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية.

ويتواصل خلال **سنة 2026** العمل على الحفاظ على المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها من خلال:

- تدعيم آليات مقاومة الفساد بالمؤسسات والمنشآت العمومية،
- مواصلة العمل على تنفيذ برنامج إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية،
- مواصلة النظر في برنامج إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية عن طريق الاندماج أو الحذف وذلك في إطار تطبيق سياسة الدولة المتمثلة في إرساء هيكلة إدارية ناجعة وترشيد النسيج المؤسساتي للدولة والحد من خلق مؤسسات محدودة الصلاحيات دون أن يكون لها دور فاعل في خدمة الصالح العام،
- تطوير منظومة الحوكمة العامة بالمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال التقليص في عدد الالتزامات المحمولة على المؤسسات والمنشآت العمومية بالشّكل الذي يسمح بالموازنة بين الاستقلالية الوظيفية ومرونة التصرف للمؤسسة والمنشأة العمومية وبين حماية مصالح المساهم العمومي واحترام قواعد حسن التصرف والتسيير،
- تمكين مجلس الإدارة ومجلس المؤسسة كسلطة قرار من الصلاحيات الضرورية لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتوفير استقلالية لمجلس الإدارة في مجال التسيير،
- حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية من خلال تدعيم دور مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة ومراجعة دور سلطة الإشراف،
- تحسين أداء مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة بالعمل على:
  - مراجعة طريقة تعيين أعضاء مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة من خلال تكريس مبدأ الكفاءة والجدارة لاختيار المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين بمجالس إدارة المنشآت العمومية وأعضاء مجالس المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية من خلال إخضاع تعيينهم إلى مبدأ التناظر،
  - إخضاع ممثلي المساهمين العموميين بمجالس المؤسسة ومجالس الإدارة للمساءلة والتقييم من خلال تدعيم آليات المساءلة وتحسيسهم بأهمية الدور المعهود إليهم بطريقة موضوعية وناجعة،
  - الفصل بين الإدارة العامة ورئاسة مجلس الإدارة،
  - تعميم لجان المساندة المنبثقة عن مجالس الإدارة (لجان المخاطر، لجان التدقيق الداخلي، ...)،
  - إرساء برامج مرافقة وتكوين لأعضاء مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة،
  - إعداد دليل للمتصرف ممثل المساهم العمومي بمجالس إدارة المنشآت العمومية،
  - تطوير التصرف في الموارد البشريّة للمؤسّسات والمنشآت العموميّة من خلال استكمال مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية واصدار أمر يتعلق بتنظيم وحوكمة إجراءات وكيفية تنفيذ الانتدابات الخارجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية،

- استكمال المصادقة على أدوات التنظيم بالمؤسسات والمنشآت العمومية،
- وضع برنامج لإعادة هيكلة المنشآت العمومية التي تمر بصعوبات مالية بشكل يضمن استمرارية نشاطها وتواصل تأمينها للمرافق العمومية المناطة بعهدتها،
- تعزيز آليات الرقابة الداخلية بالمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال إلزام المؤسسات والمنشآت العمومية من أجل تركيز الهياكل الداعمة للرقابة الداخلية على غرار مراقبة التصرف والتدقيق الداخلي.
- تكريس نظام التصرف التقديري للموارد البشرية من خلال إعداد وثيقة تقديرية تضبط العدد الجملي للأعوان موزّعين حسب الاختصاصات المهنية والخطط الوظيفية وتكاليف الأجور المنجرة عنها.
- اعتماد آلية إعادة التوظيف وتدعيم التكوين في إطار ترشيد التصرف في الموارد البشرية،
- إرساء نظام معلومات مندمج عن طريق الربط البيني بين مختلف المؤسسات والمنشآت العمومية من خلال قاعدة بيانات تتضمن ترابط حيني وآمن لمختلف المعطيات المتعلّقة بنشاط المؤسسات والمنشآت العمومية والمؤشرات الضرورية لمتابعتها وإعداد التقارير الدورية حولها.

كما سيتم **العمل سنة 2026 على:**

- تركيز قاعدة بيانات لمتابعة أداء المؤسسات والمنشآت العمومية بإقتناء منظومة معلوماتية لتركيز قاعدة بيانات تتماشى مع حاجيات الهياكل المكلفة بالمتابعة والإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية بكلفة 676 ألف دينار.
- إعداد دراسات لإعادة هيكلة عدد من المؤسسات والمنشآت العمومية.
- إعداد أدلة إجراءات تتعلق بتطوير التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية وحوكمتها.

4- تطوير نظام الرقابة الإدارية والتدقيق

تساهم الهياكل الرقابية في تحسين التشريعات وتكريس الممارسات الجيدة عن طريق إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والبت في العرائض المقدمة من قبل المتعاملين الاقتصاديين. كما تقوم هياكل الرقابة بتحسين مسارات الشراء العمومي والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق تقديم الاستشارات والتوضيحات.

وتهدف أبرز أنشطة الرقابة الإدارية والمالية **سنة 2026** إلى:

تدعيم تدخل هياكل الرقابة على أعمال التصرف

- تمكين الهياكل من وسائل العمل اللازمة لأداء مهامها الرقابية على أعمال التصرف الإداري والمالي التي تنجزها في مختلف الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية والهيئات المهنية لضمان شفافية وجدوى استعمال المال العام حتى تسهم في تحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة. وتبلغ نسبة

المهام الرقابية المنجزة 64% على أن تصل هذه النسبة 69% سنة 2026 ونسبة التقارير المنجزة في الآجال 57% سنة 2025 وتشير التقديرات إلى بلوغ نسبة 64% سنة 2026.

- ضمان فاعلية القضاء الإداري، وذلك بتقريب مرفق القضاء الإداري من المواطن عبر رقمنة الإجراءات والتقليص من آجال التقاضي، إلى جانب التسريع في تقديم الاستشارات الوجوبية والخاصة.

المساهمة في تحسين التصرف العمومي والسياسات العمومية

- تركيز الرقابة المسبقة على التصرف الإداري والمالي على تجسيم مقتضيات التصرف في الميزانية حسب الأهداف وحوكمة التصرف في المال العام حسب مقاربة ترتكز على النجاعة والتحكم في المخاطر.
- توظيف الرقابة اللاحقة لإضافة قيمة للعمليات والمسارات داخل الهياكل العمومية ومساعدتها على تحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة وتقييم المخاطر المتعلّقة بالبيئة الخصوصية لها مع تحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة لضمان شفافية وجدوى استعمال المال العام.
- الحفاظ على المال العام من خلال تأمين رقابة ناجعة وفعالة على أعمال التصرف بالإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية والهيئات المهنية والهياكل والذوات والمنظمات بجميع أنواعها التي تنتفع بدعم أو بمساهمة عمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية:

- تطوير المنظومة الرقابية لأعمال التصرف عبر العمل على تحقيق معايير" التأهيل" (Qualifications) – المعيار 1230 من الإطار المرجعي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IIA) –و"الأداء " المعيار 2420 من الإطار المرجعي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IIA) وتأهيل المراقبين للقيام بمهامهم الرقابية وفقا للمعايير الدولية.

5- محاربة الفساد وتكريس النزاهة

سيتواصل تجسيد الاصلاحات والبرامج المتعلّقة بمجالات تعزيز الحوكمة والتوقي من الفساد من خلال مواصلة تنفيذ المشاريع المتعلّقة بـ " محفظة مشاريع الحوكمة" أداة لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية" للفترة الممتدة من شهر جويلية 2023 إلى شهر جوان 2027.

تعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة

من المنتظر أن **يتواصل خلال سنة 2026** العمل على تعزيز دور خلايا الحوكمة في مختلف الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية وعلى تطوير صلاحياتها والتوقّي من تضارب المصالح وتوفير الإحاطة والمساندة للمشرفين عليها بهدف توحيد مناهج وآليات العمل مع تنظيم دورات تكوينية ذات أولوية على غرار التعاطي مع العرائض المتعلّقة بالتبليغ عن شبهات الفساد. كما سيتم تفعيل المنصة الخاصة بخلايا الحوكمة وتفعيل الوحدة التكوينية على الخط والخاصة بمحور "النزاهة والوقاية من الفساد".

وينتظر في نفس السياق إطلاق النسخة المحيّنة للمرجعية الوطنية للحوكمة بعد استكمال مسار مراجعتها بالشراكة مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية حيث سيتم تركيزها بـ 10 منشآت خلال الخماسية القادمة إلى جانب تعزيز البعد الأخلاقي والسلوكي عبر إعداد وتحيين مواثيق السلوك والأخلاقيات وتنظيم الدورات التكوينية في المجال.

وعلى صعيد آخر، سيتم الشروع في دراسة آليات إرساء نظام تقييم النزاهة الشاملة في القطاع العام وفقا لمنهجية علمية ترتكز على التحليل الكمي والنوعي لمجموعة من المعايير والمحددات تم ضبطها للغرض. وهو نظام معتمد في عدد من التجارب المقارنة ويساعد على تقييم فعالية التدابير ويرتب المؤسسات والهياكل المستهدفة بحسب ا لمستويات والنتائج المتحصل عليها.

تعزيز آليات الوقاية من الفساد

سيتواصل خلال سنة 2026 استكمال الإصلاحات التشريعية والترتيبية بما يراعي تطور المشهد المؤسساتي الوطني الخاص بمكافحة الفساد وعلى ضوء نتائج التقرير الوطني حول آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا سيما الفصل 2 من الاتفاقية والمخصّص للتدابير الوقائية والفصل 5 المتعلّق باسترداد الموجودات الموجودات. فضلا عن دعم منظومة الإبلاغ عن الفساد بالقطاع العام وذلك عبر تطوير المحور المتعلّق بالإبلاغ عن الفساد ضمن منصة ء-مواطن (e-people) بما يتيح التفاعل السريع والآمن مع البلاغات وتعزيز ثقة المواطن.

أما بالنسبة لاعتماد المقاربة القطاعية لتقييم مخاطر الفساد، ستشهد السنة القادمة انطلاق تفعيل الخطة التنفيذية المنبثقة عن مرحلة التشخيص والخاصة بالمجالات الراجعة بالنظر لكل من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الرخص المرتبطة بالملك العمومي للمياه وإسناد الامتيازات) ووزارة النقل (التصرف في المحروقات ومجال جمع المداخيل). وكذلك انخراط كل من وزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والصناعة والمناجم والطاقة بهذا المشروع والذي يندرج ضمن محفظة مشاريع الحوكمة" أداة لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

III. تطوير القطاعات الاقتصادية وتعصير البنية الأساسية

يعرف العالم خلال هذه المرحلة تطورات اقتصادية مهمّة تشمل بالخصوص بروز سلع وخدمات متعددة ذات مضمون تكنولوجي ومعرفي مرتفع فضلا عن اشتداد المزاحمة الدولية على عديد المواد الأساسية النادرة وتغير مسارات سلاسل التوريد الدولية بغرض تأمين التزود خاصة خلال فترات الأزمات.

كما يشهد العالم تسارع الدول المتقدمة نحو تطوير الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة والنظيفة وفي أنشطة الاقتصاد الأخضر خاصة مع تواصل الضغوط المرتبطة بالتزود بمواد الطاقة وتواتر تقلبات الأسعار بسوق النفط والغاز فضلا عن فرض معايير جديدة تتعلق بالحدّ من التلوث وتقليص انبعاثات الكربون بما يحتّم تطوير السياسات الفلاحية والصناعية والخدمات بسرعة أكبر ومزيد تكريس المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

وفي ذات السياق، أصبح التطور الكبير لمجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والروبوتيك محددا أساسيا للتنافسية وللاستثمار في منظومات جديدة للإنتاج وللتسويق.

ومن هذا المنطلق تنصهر السياسات الاقتصادية القطاعية ضمن الخيارات الاستراتيجيّة للفترة القادمة والمتعلقة بتحديث النسيج الاقتصادي والنهوض بالأنشطة الواعدة ذات المضمون المعرفي والقيمة المضافة العالية. وسيتسنى تجسيد هذه الخيارات من خلال تنفيذ استراتيجيات قطاعية تعتمد على التجديد التكنولوجي وتثمين البحوث العلمية ومواكبة مقتضيات الانتقال الرقمي والطاقي والحد من التلوّث مع إيلاء البعد المجالي العناية اللازمة بتوظيف منظومات الإنتاج ومنظومات القيمة بالجهات وتشجيع الباعثين على الاستثمار فيها خاصة منها المجالات ذات الإمكانيات والفرص الواعدة.

ويشكل استعادة نسق نموّ الاقتصاد الوطني واندماجه في سلاسل الإنتاج العالمية رهانا محوريا للسياسات القطاعية للفترة القادمة. ويستدعي هذا الرهان خاصة اعتماد الإصلاحات الضرورية للنهوض بالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي ودعم نسق تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وإحكام توظيف منظومات الإنتاج واستغلال الميزات التفاضلية المتاحة محليّا وجهويّا وإقليميّا.

ويستوجب ترفيع نسق النموّ الاقتصادي واستقطاب الاستثمار في الأنشطة الواعدة ودعم مجهود التصدير كقاطرة للاندماج في سلاسل الإنتاج والنفاذ لأسواق جديدة خاصة مزيد النهوض بمقوّمات مناخ الأعمال مع إيلاء كل العناية لتطوير البنية التحتية وخدمات النقل واللوجستية وتهيئة المناطق الصناعية والخدماتية لاستقطاب المستثمرين وتوظيف التطورات التكنولوجية العالمية وإرساء بيئة تكنولوجية داعمة للتحوّل الرقمي ودافعة للتجديد والابتكار.

كما يستند الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني وبتنافسيته إلى تطوير مقومات الخدمات الأساسية الموجهة للمؤسسات والأفراد، ولا سيما في مجالات النقل والخدمات اللوجستية. وتعد هذه المجالات ركائز أساسية لدعم تنافسية

الاقتصاد وانفتاحه على الأسواق الخارجية مع التحكم في تكاليف المعاملات وتحسين الخدمات بالموانئ فضلا عن تعزيز ترابط شبكات النقل على المستوى الوطني بما يدعم ديناميكية الحركة الاقتصادية بكل الجهات.
وفي نفس السياق تبرز أهمية دعم برامج السكن خاصة منه الموجهة إلى الفئات ضعيفة الدخل واستحثاث برامج التهيئة الترابية في تحسين جودة الحياة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية إلى جانب تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية بما يضمن حقوق الملكية ويسهّل النفاذ إلى العقارات وتوفيره لمختلف المتدخلين العمومين والخواص، بما يسهم في تشجيع الاستثمار والتشغيل وتحسين شمولية التنمية.

1. قطاع الصناعات المعملية

يعتمد برنامج دعم القطاع الصناعي **وتعزيز مساهمته في التنمية الشاملة** على **محاور استراتيجية جديدة تعنى أساسا بدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة به والمحافظة على النسيج الصناعي وتطوير الخدمات الصناعية وتسريع الاستثمار الصناعي وتبني التكنولوجيات الحديثة فضلا عن مزيد تشجيع الباعثين الصناعيين عن التوجه إلى مناطق التنمية الجهوية والعمل على تهيئة الشروط المثلى لذلك.**

إنجازات سنة 2025

ارتكزت الجهود خلال سنة 2025 على المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره من خلال إنجاز مشاريع وبرامج تهدف إلى دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتّصلة به، وذلك من خلال:

تعزيز قطاع النسيج والملابس:

يعدّ قطاع النسيج والملابس من الركائز الأساسية في الاقتصاد التونسي باعتباره قطاعًا استراتيجيا حيويًا للاقتصاد الوطني ولما له من أهمية في تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية عبر إحداث مواطن الشغل ودفع التصدير وجلب الاستثمارات الأجنبية وتعديل الميزان التجاري، حيث يوفّر ما يقارب 160 ألف موطن شغل ويحقق عائدات صادرات بقيمة 3 مليار أورو سنويا، أي ما يقارب 17% من قيمة صادرات الصناعات المعملية، ليحتل المرتبة الثانية في صادرات قطاع الصناعات المعملية. كما يساهم في إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، ممّا من شأنه أن يعزّز القدرة التنافسية للمنتجات التونسية في الأسواق العالمية.

وبالرغم من مميزات قطاع النسيج من حيث تعدّد الاختصاصات والمنتوجات والخبرة العالية مقارنة مع غيره من القطاعات، إلا أنه لا يزال يشكو من عدّة صعوبات حيث يواجه:

- منافسة قوية من دول أخرى، خاصة في ظل التغيرات في الأسواق العالمية،
- ارتفاع تكاليف المواد الخام والطاقة، مما يؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات التونسية،
- تأثيرات التغيرات الاقتصادية العالمية، مما يتطلب مرونة وقدرة على التكيف،
- تفاقم الاقتصاد الموازي على الصعيد الداخلي وما له من تأثير سلبي،

- نقص اليد العاملة المختصة وإغراق السوق التونسية بمنتوجات التوريد العشوائي،
- صعوبات الحصول على التمويل وخاصة منها التمويلات اللازمة للاستثمار في الطاقات المتجددة،
- طول إجراءات تمكين المؤسسات المصدرة من الحصول على ترخيص فتح واستغلال مؤسسة مصنّفة،
- الصعوبات الديوانية خاصة منها المتعلّقة بضبط القيم المرجعية لمنتجات القطاع عند التوريد،
- صعوبات التصدير والمشاركة في التظاهرات العالمية بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق، تم خلال سنة 2025:

- مواصلة تنفيذ الميثاق القطاعي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للفترة 2022-2026،
- تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "البرنامج الشامل للنسيج والملابس "GTEX-MENATEX" للفترة 2024-2027،
- مواصلة تنفيذ مشروع "النهوض بالواردات من البلدان النامية" للفترة 2023-2026،
- الانتقال الإيكولوجي وذلك بتعزيز التجربة النموذجية لتثمين نفايات الملابس المستعملة من خلال استعمالها كطاقة بديلة بمصنع إسمنت بجبل الوسط،
- تشجيع مؤسسات قطاع النسيج والملابس على تطوير طرق إنتاج صديقة للبيئة،
- تطوير منتجات الأنسجة الذكية والنسيج التقني في قطاع النسيج والملابس.

مؤشرات قيس الأداء لقطاع النسيج والملابس

المؤشرات	2023	2024	2025
الصادرات م د	9675.4	9181.1	9364.7
نسبة النمو (%)	5.7	5.1-	2
الواردات م د	7397.5	7250.9	7686
نسبة النمو (%)	4.2-	2-	2.5

النهوض بقطاع الصناعات الغذائية:

تعتبر الصناعات الغذائية قطاعًا استراتيجيا باعتبار مساهمتها الهامة في الاقتصاد الوطني وضمان الأمن الغذائي وتطوير وتنويع صادرات البلاد حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد الوطني، إذ يمثل حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي و13% من صادرات الصناعات المعملية إضافة إلى حوالي 2.7% من اليد العاملة.

وقد تواصلت الجهود خلال سنة 2025 بهدف مزيد النهوض بالقطاع على مستوى:

- متابعة أهم مواسم التحويل بالتعاون مع الوزارات والهياكل المعنية (منظومة الألبان والطماطم الفصلية المعدّة للتحويل).
- مواصلة المصادقة الفنية لحوالي 300 مؤسسة ناشطة في مجال تحويل المنتجات ذات الأصل النباتي، ومنها بالخصوص أنشطة تكييف الخضر والغلال وتكرير الزيوت الغذائية وتعليبها وإنتاج مصبّرات الخضر والغلال وإنتاج الطماطم المجففة وزيتون المائدة.
- مواصلة استكمال الإجراءات الترتيبية لإرساء العلامة المميزة للجودة لمادة زيت الزيتون علما وأنّه تمت المصادقة على كراس الشروط المحين المتعلّق بالعلامة المميّزة لزيت الزيتون ذو الجودة الخصوصية.
- الشروع في دراسة جدوى إرساء علامة مميزة للجودة للتمور التونسية.
- مواصلة التشجيع على تعليب زيت الزيتون تحت علامات تجارية تونسية وتطوير تصديره من خلال مواصلة تمويل صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب للبرامج الإشهارية والترويجية ذات المصلحة العامة للتعريف به في الأسواق الخارجية ومساندة المؤسسات المصدّرة.

تطوير قطاع صناعة السيارات ومكوّناتها:

يعد قطاع صناعة السيارات ومكوناتها قطاعًا حيويًا، حيث يساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة والتصدير ويوفر نسبة هامّة من اليد العاملة. كما تحتل صناعة مكونات السيارات أهمية بالغة خاصة في ظلّ الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة التي تساهم في تحسين الأداء والابتكار بقطاع تصميم السيارات.

وقد ارتكزت خطة العمل التي تم ضبطها في هذا المجال خلال سنة 2025 على:

- مواصلة تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن ميثاق الشراكة لقطاع تصنيع مكوّنات السيارات في أفق 2027،
- تحفيز الاستثمار في مجال تركيب وتصنيع السيارات،
- الرفع من قيمة الصادرات من خلال استهداف أسواق جديدة،
- التوجه نحو الاستثمارات المتعلّقة بتصنيع الجيل الجديد من السيارات المستعملة للطاقات المتجددة،
- إحداث مدينة ذكية لتصنيع السيارات على مساحة 300 هك،
- تعزيز تموقع قطاع تصنيع مكونات السيارات والرفع من محتواه التكنولوجي.

وبالرغم من النقلة النوعية التي يشهدها قطاع صناعة السيارات ومكوناتها، إلا أنّه لا يزال يواجه عديد **الإشكاليات**، المرتبطة خاصة بـ:

- تطوير البنية التحتية اللوجستية لدعم قدرته التنافسية،
- مواكبة التطورات التكنولوجية والمعايير الدولية بصناعة السيارات، وخاصة السيارات الكهربائية والذكية،
- الاستدامة حيث يتطلب العمل تقليل الآثار السلبية على البيئة وتطوير تقنيات السيارات الصديقة للبيئة.

ومن شأن تدعيم قطاع صناعة السيارات ومكوناتها أن يمكّن تونس من أن تلعب دورًا رياديًا في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال صناعة السيارات مع الدول الإفريقية حيث تتوفر فرص كبيرة لجذب المزيد من الاستثمارات في مجال تصنيع السيارات الكهربائية والذكية والسيارات ذات القيادة الذاتية والتكنولوجيا المتقدمة.

دعم النسيج الصناعي:

يرتكز النسيج الصناعي التونسي أساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وهو ما يجعل النهوض بها ودعمها وتوفير التمويل اللازم لها من أولويات الدولة وذلك لمزيد دفع إحداث هذه المؤسسات وتخطي الصعوبات المالية التي تمر بها، بما يؤدي حتما إلى الحفاظ على ديمومتها وتطوير قدرتها التنافسية.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2025:

- مواصلة العمل بخط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة حيث بلغت التعهّدات الجملية خلال سنة 2025 قرابة 14 م د.
- مواصلة تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض وتمويلات الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالنسبة للاستثمارات المنجزة منذ سنة 2019 إلى غاية 2025.

برنامج التأهيل الصناعي:

يمثل برنامج تأهيل الصناعة رافدا للاستراتيجيات الصناعية الهادفة إلى تعزيز التنافسية للمؤسسات الصناعية ومواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية والبيئية، بما في ذلك التحكم في الطاقة والحدّ من انبعاثات الكربون.

وقد بلغ عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج تأهيل الصناعة فى جويلية 2025 قرابة 7731 مؤسسة. كما تمت المصادقة على 6844 مخطط تأهيل بقيمة استثمارات جملية تقدر بـ 13238 م د ومنح تقدر بـ 1767 م د.

أما بالنسبة للاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية، فقد تمت المصادقة إلى حدود جويلية 2025 على 12273 ملفا، باستثمارات جملية تقدر بـ 840.7 م د ومنح جملية بـ 270 م د.

كما تم قبول انخراط 16 مؤسسة في برنامج الحدّ من انبعاث الكربون PMN-Décarbonation الذي يهدف إلى تقليل البصمة الكربونية وإعادة استخدام النفايات الصلبة والمياه والنفايات الغازية ولضمان التنمية الصديقة للبيئة. وينتظر المصادقة على 170 ملف تأهيل و350 ملف استثمارات تكنولوجية ذات أولوية سنة 2025.

مخرجات دراسة حول "دعم التحول الاقتصادي الهيكلي وتنافسية القطاعات الواعدة في تونس

يُعدّ وضع استراتيجية قطاعية لتحسين القدرة التنافسية من أولويات للحكومة التونسية، بما يعزز من إمكانات دفع النمو الاقتصادي، وتوفير فرص الشغل، وتعزيز تنمية جهوية شاملة. وفي هذا الإطار، تولّت مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط إنجاز دراسة حول "دعم التحول الاقتصادي الهيكلي وتنافسية القطاعات الواعدة في تونس" والتي أفضت إلى ضبط قائمة الأنشطة الاقتصادية الواعدة والأنشطة الصاعدة التي يمكن تطويرها وذلك بناء على تحليل متعدّد المعايير:

الأنشطة الواعدة:

1.**مكونات السيارات:** ترتكز استراتيجية تطوير قطاع صناعة السيارات على التجديد التكنولوجي وضمان تموقع جديد للصناعة التونسية حيث يمكن لقطاع صناعة السيارات أن يحقق التحول التكنولوجي الضروري نحو الاعتماد كليا على الكهرباء. كما يستوجب تطوير القطاع العمل على تعزيز مراكز التصميم والهندسة اللازمة وإنشاء خطوط إنتاج كاملة للسيارات. وتتمثل أهم التوصيات التي تقدمت بها الدراسة خاصة في ضمان التحول السريع إلى السيارات الخالية من الانبعاثات ودعم التوجه نحو السيارات ذاتية القيادة والسيارات الكاملة، تركيز منظومة تكوين فعالة ومعترف به دوليًا، إنشاء بنية تحتية عالية الجودة ومبتكرة، وضع إطار تشريعي محفز وجذاب للمستثمرين، الترويج لتونس كوجهة دولية لصناعة السيارات ومكونات السيارات وإرساء حوكمة خاصة بالقطاع قائمة على التعاون بين مختلف المدخلين.

2.**مكونات الطائرات:** تعتبر تونس وجهة لصناعة مكونات الطائرات معترف بها كموقع يستقطب الأنشطة ذات القيمة المضافة ويتوفر على مهارات عالية في مهن المستقبل. وترتكز خطة تطوير قطاع صناعة مكونات الطائرات على تعزيز مكانة الصناعات الناجعة في تكنولوجيات صناعة الطائرات، تركيز منظومة تكوين فعالة ومعترف به دوليًا، إنشاء بنية تحتية عالية الجودة ومبتكرة، وضع إطار تشريعي محفز وجذاب للمستثمرين، الترويج لتونس كوجهة لصناعة مكونات الطائرات وخلق ثقافة مميزة وإرساء حوكمة خاصة بالقطاع قائمة على التعاون بين مختلف المدخلين.

3.**الملابس الرياضية و" الدجين":** تسعى تونس إلى تعزيز مكانتها بين الخمسة الأوائل في قائمة مصدري الملابس للاتحاد الأوروبي، وإحدى عشرة الأوائل للسوق الأمريكية بحلول سنة 2030. وترتكز خطة العمل على المحاور الاستراتيجية على مرافقة التطور التكنولوجي للمجالات الواعدة، تطوير منظومة التكوين نحو مزيد من الفعالية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، تزويد القطاع بالبُنى التحتية اللازمة لتوسّعه واندماجه، إرساء إطار تنظيمي محفّز وجاذب للمستثمرين، التواصل والترويج للمجالات التونسية داخل البلاد وعلى الصعيد الدولي، تحسين حوكمة القطاع وتعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة.

4.**خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تُعد تونس مركزًا رقميًا معترفًا به في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (EMEA)بفضل كفاءاتها ومنتجاتها ذات القيمة المضافة العالية. ولمزيد تطوير القطاع أوصت الدراسة باستثمار المكتسبات وتعزيز التكوين وفرص التشغيل، تحديد المهن الواعدة وتعزيز تطويرها، استغلال كافة القنوات المتاحة لتعزيز صورة تونس التكنولوجية وشركاتها، تزويد الفاعلين ببنية تحتية ذات جودة عالية ومتاحة للجميع، تحسين حوكمة القطاع وتعزيز التعاون بين جميع الأطراف وإرساء إطار تنظيمي عادل للفاعلين وجاذب للمستثمرين.

الأنشطة الصاعدة:

1.**السياحة الصحية وخدمات كبار السن:**

-إنشاء هيئة وطنية لترويج الوجهة وقيادة الاستراتيجية الوطنية في مجال السياحة الطبية والصحية تعمل على جلب الاستثمارات الدولية وفسح المجال أمام لشركات الباحثة على إعادة التموقع وتعزيز الترويج الداخلي لاستراتيجية الانفتاح على الأسواق العالمية وتعديل الإطار التنظيمي بما يتوافق مع المتطلبات الدولية والترويج لتونس لدى المجموعات الدولية العاملة في القطاع الصحي.

-تسهيل وصول الزوار إلى الوجهة التونسية من خلال إطلاق تأشيرة صحية خاصة، تنظيم رحلات تشارتر من الدول المستهدفة واعتماد نظام استقبال مخصص وودّي للمرضى عند الحدود الجوية والبرية.

-تطوير الخدمات الموجهة لكبار السن من خلال إصدار تشريعات متخصصة لدور الرعاية الطبية للمسنين، ومراكز النقاهة، والمؤسسات المتخصصة (مثل مرضى الزهايمر)، وإقامات كبار السن إلى جانب توفير حوافز لجذب كبار السن للإقامة وتسهيل شروط امتلاك الأجانب للعقارات المخصصة لكبار السن وإطلاق برنامج شامل لتطوير واعتماد المؤسسات والخدمات الموجهة لكبار السن

-إحياء وتطوير السياحة الصحية والرفاهية مع تعزيز الترويج لها وتجديد برامجها وخدماتها من خلال تشجيع الترويج وتجديد عروض العلاج الحراري لزوار الدول المجاورة، تطوير وتجديد عروض المراكز الصحية والعلاجية لجميع السياح، إطلاق برنامج لاعتماد مؤسسات العلاج الحراري ومنح شهادات الجودة للمراكز العلاجية والمائية، تعزيز برامج التكوين للعاملين في مجالي العلاج الحراري والعلاج بالمياه عبر إنشاء مركز متخصص

2.**الرياضات البحرية والصناعة والخدمات المتصلة بها**

-تحرير سوق الملاحة البحرية من خلال وضع شرائح متفاوتة للرسوم الجمركية على القوارب ومعداتها المستوردة حسب القوة والتأثير البيئي، تسهيل وإعفاء مشتريات القوارب ومعداتها المخصصة للأندية والجمعيات الرياضية، تسهيل وإعفاء عمليات النقل الترويجية للقوارب والمراكب المصنعة في تونس للترويج للتصدير، مراجعة قانون الموانئ لجعله أكثر مرونة وتكييفه لاستقبال القوارب والسياح البحريين الأجانب ووضع استراتيجية وتشريعات لدعم تطوير خدمات تأجير القوارب ورحلات الإيجار الخاصة

-تمكين الأمانة العامة للشؤون البحرية من أن تكون الجهة الرئيسية المسؤولة عن التنسيق مع كافة الجهات في القطاع لتحقيق رؤية 2030-2040 من خلال منح الأمانة العامة كافة الصلاحيات القانونية والتنفيذية للفصل في العراقيل الحالية، منح الأمانة العامة كافة الصلاحيات القانونية والتنفيذية لتجميع الآراء، والتحكيم، واتخاذ القرارات بين مختلف الفاعلين والمؤسسات وتعيين شخصية موثوقة على رأس الأمانة العامة

–تكثيف الاستثمارات في مجال التدريب وتشجيع الابتكار واعتماد التقنيات البحرية الحديثة من خلال إبرام شراكة بين القطاعين العام والخاص مع المعهد المتوسطي لتدريب المهن البحرية (IMFMM)، تطوير أكاديمية بالتعاون مع المهنيين لتأهيل الأطر للمهن المستقبلية في قطاع الملاحة البحرية، تقديم تسهيلات وتمويل مميز للاستثمارات التكنولوجية والبيئية، إنشاء مركز تنافسي لصناعة الملاحة البحرية و+تشجيع ودعم الشركات الناشئة في مجال بناء السفن

3.**<u>البيوتكنولوجيا والصحة</u>**:

–الإنتاج: الأدوية البيولوجية المكافئة، اللقاحات التقليدية و/أو القائمة على الحمض النووي القائم على (mRNA) وتجزئة البلازما أو فصل مكونات البلازما

–الخدمات: البحث السريري

–الحوكمة من خلال إنشاء وكالة وطنية للأدوية، التقليص من مدة الحصول على تراخيص تسويق الأدوية (AMM)، إعادة النظر في آليات الشراء العمومي للمنتجات الصحية، مراجعة سياسة تسعير الأدوية في تونس وتيسير التحويلات المالية بين تونس وأفريقيا لدعم إقامة المشاريع التونسية هناك

4.**<u>الفلاحة البيولوجية</u>**: تعد الفلاحة البيولوجية قطاعًا ناشئًا يسهم في التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة، تعزيز الصحة، وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات العضوية عالية الجودة. وتمتلك تونس إمكانيات كبيرة في هذا القطاع، بفضل تنوع مواردها الطبيعية ومناخها الملائم، إلى جانب الخبرة التقليدية للفلاحين. ويرتكز هذا القطاع على المحاور الاستراتيجية التالية:

–العرض والموقع التنافسي: العمل على تطوير عرض تصديري متنوع يعكس قيمة مضافة مرتفعة، ويعزز موقع تونس التنافسي في الأسواق الدولية من خلال إجراء دراسة شاملة لإمكانات السوق المحلي للمنتجات البيولوجية وتنظيم بعثات استكشافية واستثمارية لتعزيز حضور المنتجات التونسية في الأسواق الدولية

–الحوكمة والدعم: تعزيز آليات دعم القطاع وتوفير تأطير فعال للفاعلين، بما يضمن تطوير قدراتهم وتحسين أدائهم ضمن سلسلة القيمة الزراعية البيولوجية من خلال تحقيق المعادلة مع نظامَي NOP وJAS لتسهيل تصدير المنتجات البيولوجية إلى الأسواق الدولية، اعتماد مختبر تحليل المبيدات بالمركز الفني للفلاحة البيولوجية وفق معيار ISO 17025 لضمان جودة الاختبارات، تطبيق معيار ISO 17020 لاعتماد نظام المراقبة وفق المعايير الدولية، تكييف الحوافز والسياسات بما يتوافق مع خصوصيات قطاع الزراعة البيولوجية، إطلاق برامج تكوينية متخصصة في الزراعة البيولوجية، سواء أولية أو مستمرة، لتطوير مهارات الفاعلين في القطاع

–التسويق: العمل على تعزيز الحضور الدولي لتونس وتسليط الضوء على خبراتها وكفاءاتها في مجال الزراعة البيولوجية، بما يرفع من تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية عبر توفير الدعم اللازم لتنظيم معرض BIO-AFRICA بما يعكس إمكانيات تونس في قطاع الزراعة البيولوجية من خلال تعزيز حضور تونس في المعارض الدولية المتخصصة في المنتجات البيولوجية والطبيعية بما يسهم في الترويج للمنتجات الوطنية وفتح أسواق تصديرية جديدة.

تطوير البنية التحتية الصناعية:

تتبوأ البنية الأساسية الصناعية دوراً حيويّا في تعزيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وقد ارتكزت المقاربة المعتمدة من قبل الدولة في هذا المجال على توفير مناطق صناعية بمختلف جهات البلاد مع إعطاء الأولية لمناطق التنمية الجهوية بهدف توفير الظروف المثلى للاستثمار الخاص وتوفير فرص شغل جديدة بهذه المناطق والحدّ من التفاوت بين الجهات. وتم في هذا الإطار برمجة عدّة مشاريع تهيئة يتمّ إنجازها من قبل الوكالة العقارية الصناعية أو الأقطاب والمركبات الصناعية والتكنولوجية. وقد قدّرت الاستثمارات الجمليّة لبرنامج الوكالة العقارية الصناعية لتهيئة وإعادة تهيئة المناطق الصّناعيّة خلال سنة 2025 بحوالي 21.6 م د منها 14.6 م د لفائدة مناطق التنمية الجهوية. وقد شملت هذه الاستثمارات:

- الانتهاء من إنجاز أشغال تهيئة المنطقة الصناعية بوعرادة 2 (القسط الثاني) على مساحة 10 هك،
- استكمال دراسات أشغال تهيئة 5 مناطق صناعية جديدة بكل من المحرس 2 (ولاية صفاقس) وكندار2 (ولاية سوسة) ورأس المرج (ولاية المنستير) واستغطيمي (ولاية قبلي) وبن قردان (ولاية مدنين) على مساحة جملية تقدر بـ 169 هك،
- الانطلاق في إنجاز دراسة إعادة تهيئة المنطقتين الصناعيتين باجة طريق طبرقة وباجة طريق عمدون،
- مواصلة الدراسات الفنية لإعادة تهيئة منطقتين صناعيتين بالغرابة والصخيرة من ولاية صفاقس،

- إعداد دراسة لإصلاح الأشغال المنجزة واستكمال الأشغال المتبقية من المنطقة الصناعية النفيضة 3 على مساحة 35 هك وإعداد ملف تقسيم للتوسعة على مساحة 16 هك.

أمّا بالنسبة **للأقطاب والمركبات الصناعية والتكنولوجية**، فقد تم خلال سنة 2025:

- الانتهاء من تهيئة المنطقة الصناعية ببوعرقوب حشاد (64 هك) من ولاية نابل،
- الانتهاء من إنجاز أشغال تهيئة المنطقة الصناعية بالعزيب من ولاية بنزرت على مساحة 66 هك،
- الربط الوقتي لشبكة التطهير الخاصة بتكملة منطقة النسيج – المنستير والمنطقة الصناعية الفجة،
- الانتهاء من تهيئة المناطق الصناعية تالة وسبيطلة بالقصرين التابعة للمركب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين،
- الانتهاء من تهيئة الجزء الأول من المنطقة الصناعية المحاميد بالمركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

تعتمد **الأهداف المرسومة للسنة القادمة على** التجديد والتطوير والتأهيل للارتقاء بمستوى إنتاجية وتنافسية القطاع حتى يضطلع بدوره في مجال التشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير سلاسل الإنتاج وتوطين الصناعات التحويلية بمناطق وجهات الانتاج. وسيتم التعويل خلال سنة 2026 لتحقيق هذه التوجهات الاستراتيجيّة على تنفيذ عدة برامج وإصلاحات تتمثل بالخصوص في:

دعم القدرة التنافسية للصناعات ذات الأولوية:

❖ **قطاع الصناعات الغذائية:**

- دعم القدرة التنافسية والرفع من القيمة المضافة والنهوض بصادرات المنتجات الغذائية خاصة في القطاعات الواعدة (زيت الزيتون المعلب)،
- تعزيز سلامة الأغذية وإحداث العلامات المميزة للجودة،
- إعطاء دفع جديد لتدويل مؤسسات المنتجات الرائدة والمنتجات الفاخرة والمحلية على مستوى الأسواق الآسيوية والافريقية،
- دعم التجديد الصناعي صلب مؤسسات الصناعات الغذائية،
- دعم الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وتطوير سلاسل الإنتاج ذات الأولوية.

❖ **قطاع النسيج والملابس:**

- مواصلة تفعيل خطة العمل لدفع قطاع النسيج والملابس المحيّنة التي تشمل الفترة 2022-2026 في إطار "الميثاق القطاعي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص".

- متابعة تنفيذ الانتفاع بالحصة المصادق عليها الخاصة بالعملية التحويلية الواحدة للمنتجات المعنية وذلك في إطار مراجعة قواعد المنشأ الأورومتوسطية.
- متابعة تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "البرنامج الشامل للنسيج والملابس" (GTEX-MENATEX).
- متابعة تنفيذ مشروع "النهوض بالواردات من البلدان النامية " (CBI).
- متابعة تنفيذ التجربة النموذجية للتثمين الطاقي لنفايات الملابس المستعملة بمصنع إسمنت جبل الوسط وذلك في إطار تجسيم التوجهات الاستراتيجيّة الوطنية للانتقال الأيكولوجي والاستراتيجيّة الوطنية للتصرف المندمج والدائري والقطاعي للنفايات.
- مواصلة إعداد مشروع الترتيب الفنّي للمنتجات النسيجية،
- تكثيف الرقابة على نشاط توريد الملابس المستعملة وتفعيل بند إتلاف الأحذية والمصنوعات الجلدية المستعملة أو إعادة تصديرها،
- تسريع إنجاز مشاريع البنية التحتية العالقة المتعلّقة خاصة بإنجاز محطة التطهير الجماعية بالمنستير ومنطقة التكملة بالمنستير "بالقطب التنموي المنستير-الفجة"،
- الارتقاء بالمنتجات النسيجية وتطوير منتجات الأنسجة الذكية والنسيج التقني،
- استقطاب أصحاب القرار (Donneurs d'ordres) والمستثمرين الدوليين،
- تعزيز القدرة التصديرية للقطاع في الأسواق التقليدية والتشجيع على اكتساح أسواق جديدة وتحسين قدرته التنافسية، لا سيما استغلال الشراكة مع بلدان الاتحاد الأوروبي وحسن استغلال اتفاقيات التبادل الحرّ التي تم إبرامها مع البلدان الإفريقية (ZLECAF et COMESA).

❖ **قطاع مكونات السيارات:**

ينتظر أن تشهد سنة 2026 مواصلة حوكمة ميثاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع تصنيع مكونات السيارات في أفق 2027 وذلك عبر:

- الترويج لقطاع تصنيع مكونات السيارات،
- توفير بنية تحتية صناعية وتكنولوجية متكاملة محفزة للاستثمار "Automotive Smart City"،
- استقطاب مجامع الشركات الخاصة الكبرى للاستثمار في مشاريع هامة لتصنيع جزء من الحاجيات الوطنية من السيارات مع تحقيق نسبة إدماج عالية،
- تعزيز تموقع قطاع تصنيع مكونات السيارات والرفع من محتواه التكنولوجي،
- التوجه نحو الاستثمارات المتعلّقة بتصنيع الجيل الجديد من السيارات كالمستعملة للطاقات المتجددة والتقنيات الذكية " voiture autonome, voiture connectée, voiture électrique"،
- الرفع من قيمة الصادرات من خلال استهداف أسواق جديدة.

❖ **قطاع الصناعات الصيدلية:**

من المنتظر أن يتواصل العمل خلال سنة 2026 على تنفيذ ميثاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع الصناعات الصيدلية في أفق 2030 وذلك من خلال:

- **تحسين حوكمة القطاع:**
  - تقليص آجال حصول المؤسسات على رخصة تسويق منتجاتها الصيدلية " Autorisation de Mise sur le Marché" (بين 8 و12 شهر)،
  - تقييم ومراجعة الإجراءات المتعلّقة بمشتريات الصيدلية المركزية التونسية بهدف التخلص من الإشكاليات بصفة تمكن المصنّعين المحلّيين من التجديد والاستثمار في البحوث التنموية ودراسة إمكانية توزيع الشراءات العمومية للأدوية على أقساط وذلك بهدف تشجيع المصنعين المحليين على المشاركة فيها،
  - الحذف التدريجي للدعم "compensation" بالنسبة لتوريد الأدوية التي لها مثيل مصنع محليا.
- **الترفيع في القيمة المضافة ودعم البحث والتطوير:**
  - التوجه نحو إنتاج وتطوير الصناعة المحلية للأدوية المستخرجة من البيوتكنولوجيا،
  - تطوير صناعة المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف الموجهة إلى قطاع صناعة الأدوية.
- **الترويج والتموقع بالأسواق العالمية** من خلال توفير منظومة متكاملة وملائمة لإنجاز التجارب الإكلينيكية،
- **تطوير منظومة التكوين** باعتماد نظام تكوين مشترك قائم على تحديد حاجيات الصناعيين في القطاع.

❖ **قطاع مكونات الطائرات:**

ينتظر أن يتواصل العمل خلال سنة 2026 على إعداد ميثاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع مكونات الطائرات في تونس في أفق 2030 الذي يعتمد على المكونات التالية:

- تعزيز مركز الامتياز في مهن صناعة الطائرات (CEMIA) بالمعدات والمدربين اللازمين،
- تبسيط الإجراءات الجمركية بين الشركات بقطاع تصنيع الطائرات (جواز سفر جمركي)،
- توفير الأراضي لمصنعي مكونات الطائرات،
- تنقيح التشريعات المتعلّقة بمعالجة نفايات الشركات المصدرة كليا،
- إنشاء خلية إتصالية خاصة بمصنعي مكونات الطائرات في تونس،
- وضع وتنفيذ استراتيجيّة للترويج لموقع تونس كوجهة ذات تنافسية للاستثمار في مجال تصنيع مكونات الطائرات.

دعم وتطوير الصناعة النظيفة:

- مواصلة تنفيذ برنامج دعم المؤسسات الصناعية لتطوير قدرتها على مجابهة التغييرات من خلال اعتماد الاقتصاد الدائري،
- تطوير خدمات هياكل دعم القطاع الصناعي في مجال التكوين والمساندة الفنية وتطوير الخدمات المخبرية قصد الإحاطة بالمؤسسات الصناعية ودعمها للمرور إلى صناعة نظيفة ومطابقة للمتطلبات البيئية والحدّ من التلوث الصناعي بالإضافة إلى حث المؤسسات الصناعية على حسن التصرف في الموارد الصناعية

(المياه والطاقة والمواد الأولية الصناعية) واقتناء وتركيز نظم للإنتاج النظيف وبرامج ومحطات لمعالجة النفايات داخل المؤسسات الصناعية بصفة خاصّة والمناطق الصناعية بصفة عامة.

- تشجيع التحوّل البيئي للمؤسسات الصناعية من خلال الاقتصاد الدائري وتحسين النجاعة الطاقية والحدّ من البصمة الكربونية إضافة إلى إدخال مفاهيم التحليل البيئي على غرار تحليل دورة الحياة (LCA) وقياس دقيق للبصمة البيئية للمنتجات.

التحوّل الرقمي في الأنشطة الصناعية:

- تنفيذ مشاريع تشخيص ومرافقة فنية وتكوين للمؤسسات الصناعية لاعتماد تقنيات الإنتاج الذكي والرقمنة.
- تطوير آلية لتمويل العمليات المندرجة في إطار المخططات المقترحة من قبل المؤسسات الصناعية للعبور إلى الصناعة الذكية Industrie 4.0،
- تسريع عمليات رقمنة وتطوير الخدمات الإدارية والجبائية المسداة لفائدة المؤسسة الصناعية. ويتضمن هذا البرنامج إحداث منصة رقمية "e-industrie" تضم كافة الخدمات المقدمة (e-bonification, e-BMN, e-afi, e-far, e-securité, e-ttn, etc) وتطوير خدمات إضافية مكملة لها عن بعد وذلك لفائدة المؤسسات الصناعية بهدف مزيد تطوير قدرتها التنافسية.

تحسين الجودة والإنتاجية الصناعية من خلال نشر منهجيات فعّالة تضاهي برنامج Kaizen، لتعزيز الأداء المؤسسي وضمان الجودة في الإنتاج.

دفع تموقع القطاع على الصعيد الدولي، عبر دعم الصادرات والانخراط في سلاسل الإنتاج العالمية، لا سيما في مجالات السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة والمكونات الذكية وصناعة مكونات الطائرات مع التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

تطوير البنية التحتية الداعمة للبحث والتطوير والابتكار، عبر تشريك المؤسسات الصناعية وربطها بمراكز البحث، ودعم إقامة مناطق صناعية متخصصة وحاضنات تكنولوجية.

فتح وتوسيع النشاط التجاري نحو الأسواق الإفريقية، وذلك عبر:

- الانخراط الفعّال في آليات التكامل القاري (ZLECAF – COMESA) لتوسيع نطاق التصدير.
- تبنّي سياسات دعم متكاملة لتسهيل النفاذ إلى الأسواق الإفريقية من خلال تحسين التمويل واللوجستيك والتكوين.
- دعم الشراكات القطاعية لتحويل تونس إلى منصة صناعية لإنتاج وتصنيع مكونات السيارات الذكية والطاقة المستدامة للأسواق الإفريقية.

البنية التحتية الصناعية

تشمل التدخلات المرسومة لسنة 2026 بالأساس:

- تأهيل البنية التحتية الصناعية بمناطق التنمية الجهوية.
- توفير رصيد عقاري من المدخرات العقارية الصناعية على المدى المتوسط والبعيد.
- بناء وتشييد محلات صناعية لتلبية الحاجيات الملحة للصناعيين الراغبين في الانتصاب بالمناطق الصناعية.
- تقليص الآجال المتعلّقة بالحصول على المصادقات في مختلف مراحل الدراسات.
- تهيئة مناطق صناعية مندمجة من خلال صدور النصوص الترتيبية المتعلّقة بالتراتيب العمرانية الخاصة والتي تم التنصيص عليها بالفصل 2 من المرسوم عدد 68 المتعلّق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية.
- استعمال الطاقة البديلة لتشغيل شبكات التنوير العمومي المنجزة بالمناطق الصناعية وإحداث مشاريع نموذجية لاستعمال الفوانيس المقتصدة للطاقة بشبكة التنوير العمومي وتركيز الألياف البصرية في شبكة الاتصالات.
- تثمين واعادة توظيف المناطق الصناعية الموجودة.

ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات الجمليّة المبرمجة لأشغال **تهيئة المناطق الصناعية** بالنسبة للوكالة العقارية الصناعية لسنة 2026 ما يقارب 67.1 م د، تتوزّع إلى 39.7 م د في مناطق التنمية الجهوية و27.3 م د بالمناطق الواقعة على الشريط الساحلي. وتشمل هذه الاستثمارات إنجاز المشاريع التالية:

- انطلاق أشغال تهيئة 5 مناطق صناعية جديدة بكل من المحرس 2 وكندار2 ورأس المرج وإستفطيمي وبنقردان على مساحة جملية تقدر بـ 169 هك،
- إستئناف إنجاز أشغال تهيئة أربعة مناطق صناعية معطلة على مستوى الأشغال وهي: السبيخة 2 وأم العظام والارتياح 2 والكاف (توسعة) على مساحة جملية تقدر بـ 180 هك،
- الانتهاء من دراسات إعادة تهيئة 4 مناطق صناعية بكلّ من قبلاط وسيدي بوزيد وباجة طريق طبرقة وباجة طريق عمدون.
- الانتهاء من دراسات أشغال تهيئة المناطق الصناعية بكل من جعفر–رواد والسرس على مساحة 105 هك،
- الانطلاق في إنجاز أشغال تكملة تهيئة المنطقة الصناعية النفيضة 3 على مساحة 35 هك.

أمّا فيما يتعلّق **بالأقطاب الصناعية والتكنولوجية**، يتضمن البرنامج إنجاز المشاريع التالية خلال سنة 2026:

- تهيئة المنطقة الصناعية مطماطة الجديدة (23 هك) وربطها بالشبكات الخارجية،
- الانطلاق في تهيئة القسط الأول من المنطقة الصناعية بنفطة (8.5 هك) والمنطقة الصناعية بتوزر (20 هك)،
- تهيئة المنطقة الصناعية بسيدي ثابت التابعة للقطب التكنولوجي،
- التهيئة الداخلية للقسط الثاني من المنطقة الصناعية محطة المحاميد من ولاية الكاف (20 هك)،

- التهيئة الخارجية للقطب التكنولوجي بقفصة (62 هك)،
- إنجاز الممر العلوي الرابط للمنطقة الصناعية بوعرقوب حشاد بالطريق الوطنية رقم 1،
- الانتهاء من تهيئة المنطقة الصناعية ببلخير (6.8 هك) وتهيئة المنطقتين الصناعيتين من كلّ الرديف (7 هك) والسند (15 هك) التابعة للقطب التنموي بقفصة.

2. الطاقة

سجّل ميزان الطاقة الأولية خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2025 عجزا في حدود 2.82 مليون طن مكافئ نفط، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 17% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024. وتشير التقديرات إلى أنّ هذا العجز مرشح لمزيد التفاقم ليبلغ حوالي 5.7 مليون طن مكافئ نفط عند موفّى سنة 2025، مقابل 5.39 مليون طن مكافئ نفط سنة 2024. ويعود هذا التدهور إلى الارتفاع المتواصل في نسق توريد المحروقات، بما أدى إلى تراجع ملموس في مؤشر الاستقلالية الطاقية، وانعكس سلبا على الميزان التجاري.

وفي هذا السياق، تندرج الاستراتيجيّة الوطنية للإنتقال الطاقي في أفق 2035 إلى إرساء مزيج طاقي متنوع يوازن بين المتطلبات الاقتصادية والبيئية ويستند إلى الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة في مجالات النجاعة الطاقية وترشيد الاستهلاك ودعم إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وترمي هذه الاستراتيجيّة إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخلق الثروة، مع ضمان استمرارية التزويد بالطاقة على كامل التراب الوطني بشروط منصفة وميسّرة، بما يعزز القدرة التنافسية ويضمن العدالة الاجتماعية.

الهيئة التّعديلية للكهرباء

تمحورت توجهات الدولة خلال السنوات الأخيرة في قطاع الكهرباء بالاتجاه نحو تدعيم مساهمة القطاع الخاص. وقد تجسّد هذا التوجه من خلال وضع نصوص قانونية تخول هذا القطاع ممارسة نشاط إنتاج الكهرباء.

ويندرج إحداث "الهيئة التعديلية للكهرباء" في إطار ما يشهده قطاع الكهرباء من تنافسية. وتهدف إلى تنظيم وتعديل ممارسة الأنشطة المتعلقة بقطاع الكهرباء لضمان احترام مبادئ الشفافية والمنافسة.

ومن المنتظر أن يعهد إلى هذه الهيئة مراقبة ومتابعة مختلف أنشطة القطاع والعمل على حسن تطبيق الأحكام التشريعية والترتيبية الصادرة في الغرض وإبداء الرأي في طرق احتساب تعريفات بيع الكهرباء ونقله، فضلا عن إبداء الرأي في مشاريع العقود النموذجية المتعلقة بضبط شروط نقل الكهرباء وبيع الفوائض حصريا لفائدة الهيكل العمومي من قبل المنتجين الذاتيين، ومشاريع العقود النموذجية لبيع الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة إلى الهيكل العمومي في إطار نظام التراخيص.

وستتولى كذلك هذه الهيئة التحقيق في الشّكاوى والطّعون والنظر في الإشكاليات المتعلقة بمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة إضافة إلى البتّ في النزاعات التي قد تنشأ بين الناشطين في قطاع الكهرباء علما وأنّه على المستوى الدولي، استندت عديد الدول على هيئات تعديلية لتنظيم قطاع الكهرباء على غرار تجربة الهيئة التعديلية للطاقة بفرنسا المحدثة خلال سنة 2000 والهيئة التعديلية لقطاع الكهرباء بالمغرب المحدثة خلال سنة 2016.

المحروقات

شهدت أنشطة الحفر والتنقيب انكماشا إلى موفّى جوان 2025 في ظلّ غياب حفر أي بئر استكشافية جديدة. وفي المقابل، تم حفر بئرين تطويريتين على امتياز استغلال المحروقات "شرقي"، فيما لم يسجل أي اكتشاف جديد من شأنه أن يساهم في تجديد المخزون الوطني من المحروقات.

وبالتالي، فقد شهد الإنتاج الوطني للمحروقات تراجعا في أغلب الحقول النفطية والغازية بسبب تواصل التراجع الطبيعي للحقول وبطء إجراءات المصادقة على تسوية وضعية إمتيازات المحروقات المنتهية الصلوحية وعدم العثور على اكتشافات جديدة من شأنها أن تساهم في تطوير وتنمية المخزون الوطني للمحروقات.

ورغم هذه الصعوبات، فقد شهد قطاع المحروقات تحقيق جملة من الإنجازات تمثلت في:

- حفر البئر التطويرية "شرقي-10 موجه" (امتياز شرقي) حيث أسفرت تجارب الإنتاج عن معدل يومي بحوالي 100 ألف م^3 من الغاز وحوالي 40 برميل من المكثفات.
- حفر البئر التطويرية "شرقي-12 موجه" حيث أسفرت تجارب الإنتاج عن معدل يومي بحوالي 85 ألف م^3 من الغاز وحوالي 35 برميل من المكثفات.
- الإعداد لحفر بئر تطويرية "سيدي مرزوق غربي -1" على امتياز استغلال "سيدي مرزوق".
- تأسيس امتياز الاستغلال "عزيزة"
- تأسيس امتياز الاستغلال "صباح".

كما تمّ إعداد مشروع تنقيح مجلة المحروقات بهدف تحسين الحوكمة في التصرف في سندات المحروقات وتبسيط تأويل وتطبيق بعض الأحكام القانونية ومزيد تدقيق الأحكام المتعلّقة بهجر المواقع وإرجاعها إلى حالتها وبتنظيم عمليات استكشاف المحروقات واستغلالها من المكامن غير التقليدية.

أما **على المستوى الكمي**، فينتظر أن تسجل القيمة المضافة للقطاع نسبة نمو سلبية في حدود -5.7% خلال سنة 2025 وذلك بالاستناد إلى النتائج التالية:

- إنتاج حوالي 2.792 مليون ط.م.ن من المحروقات مقابل 2.986 مليون ط.م.ن سنة 2024،

- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1200 م د.

ومن المنتظر أن تتواصل الجهود خلال **سنة 2026** قصد تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف واستكمال إعداد مشروع تنقيح مجلة المحروقات علاوة على اعتماد سياسة ترويجية للقطع الشاغرة على المستويين الداخلي والخارجي لاستقطاب مستثمرين جدد في ميدان استكشاف وإنتاج المحروقات.

هذا ومن المنتظر أن تشهد سنة 2026 دخول عدد من الامتيازات الجديدة طور الإنتاج ومنها بالخصوص:

- امتياز استغلال "عزيزة" الذي صدر قرار تأسيسه بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 95 المؤرخ في 24 جويلية 2025.
- امتياز استغلال "صباح" في انتظار صدور قرار التأسيس بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ودخوله طور الإنتاج سنة 2026.
- الانطلاق الفعلي في تطوير امتياز الاستغلال "كسموس" مع نهاية سنة 2026، في إطار دعم الإنتاج الوطني وتعزيز الاستقلالية الطاقية.
- استكمال إجراءات المصادقة على الاتفاقية بامتياز استغلال "عشتروت" بمقتضى قانون للانطلاق الفعلي في تطبيق برنامج الأشغال المتعهد به.
- استكمال اجراءات المصادقة على الاتفاقية بامتياز استغلال "رحمورة" بمقتضى قانون للانطلاق الفعلي في تطبيق برنامج الأشغال المتعهد به.

أما **على المستوى الكمي**، فينتظر ان يسجل قطاع المحروقات خلال سنة 2026 تطورا في نسبة النمو بالأسعار القارة في حدود 3% وذلك بالاستناد إلى التقديرات التالية:

- إنتاج حوالي 3.187 مليون ط.م.ن من المحروقات مقابل 2.792 مليون ط.م.ن سنة 2025،
- إنجاز استثمارات تناهز 1170 م د منها 870 م د مخصصة لتطوير الحقول النفطية والغازية.

التكرير والخزن والتوزيع

شهدت مبيعات المواد البترولية في السوق الوطنية تطورا مقابل تراجع في الإنتاج بمصفاة الشركة التونسية لصناعات التكرير، وذلك بسبب توقف وحدات إنتاجها عن النشاط للقيام بأشغال الصيانة والتي امتدّت على طول ستّة أشهر من جهة والالتزامات المالية للشركة التونسية لصناعات التكرير تجاه مزوديها من جهة أخرى، فيما شهدت السوق الوطنية خلال سنة 2025 نسبة نمو إيجابية متوقعة للطلب ب. 5% مقارنة بسنة 2024 حيث تميزت بانتعاشة ملحوظة من خلال عودة النشاط السياحي مقارنة بسنة 2024، ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاع استهلاك مادة وقود الطائرات بنسبة 24% عند موفّى سنة 2025.

أما **على المستوى الكمي**، فينتظر إنتاج حوالي 0,860 مليون طن من المواد البترولية سنة 2025 مقابل 1,097 مليون طن سنة 2024 مسجلا تراجعا بـ -22% وذلك نتيجة لتواتر فترات توقف تشغيل وحدات الإنتاج خلال السداسي الأول من سنة 2025. وتقدر نسبة تغطية حاجيات السوق المحلية من المواد البترولية المكررة بحوالي 24%.

وبخصوص الاستثمارات، فمن المتوقع إنجاز حوالي 220 م د خلال سنة 2025 لإنجاز جملة من المشاريع منها بالخصوص:

- إعادة تأهيل مستودع خزن المواد البترولية.
- بناء خزان جديد لخزن مادة كيروزان الطائرات.
- إنجاز المرحلة الثانية من الدراسات الأساسية لتأهيل وحدة التقطير الجوّي بمصفاة الشركة التونسية لصناعات التكرير.

ومن المتوقع أن تشهد **سنة 2026** إنتاج حوالي 1,45 مليون طن من المواد البترولية مقابل 0,860 مليون طن سنة 2025. وتقدر نسبة تغطية حاجيات السوق المحلية من المواد البترولية المكررة سنة 2026 بحوالي 25%.

هذا ويتوقع أن تبلغ الاستثمارات في قطاع التكرير والخزن والتوزيع حوالي **270 م د (220 لقطاع التكرير و50 م د لقطاع الخزن والنقل والتوزيع)** خلال سنة 2026، ستسمح بإنجاز المشاريع التالية:

- الترفيع في طاقة الخزن بمستودع حلق الوادي للمحروقات.
- إنشاء مشروع تركيز أنبوب لنقل الغاز بمستودع حلق الوادي – رادس ورصيف سفن للغاز.
- إعادة تأهيل وحدة تعبئة القوارير ببنزرت وإعادة تأهيل خط التعبئة 2 برادس وتعزيز طاقات التعبئة بمستودع قابس.
- إنشاء محطات توزيع جديدة.

الكهرباء والغاز

شهدت سنة 2025 تواصل العمل على تحسين شبكة النقل والتوزيع لتأمين التزوّد بالكهرباء من خلال مواصلة تنفيذ المشاريع المبرمجة على غرار مواصلة إنجاز مشاريع نقل الكهرباء المبرمجة ضمن المخطط الثالث عشر وتقوية شبكة نقل الكهرباء جنوب-شمال، وبناء وتجهيز خطوط هوائية ومحطات ذات جهد عالي لربط مراكز الإنتاج الفولط ضوئية بنظام اللزمات (500 ميغاواط بمحطة تحلية المياه بصفاقس).

وقد شهدت سنة 2025 تراجعا في إنتاج الكهرباء من المحطّات الكلاسيكيّة مقابل ارتفاع توريد الكهرباء (مشتريات من الجزائر "SONELGAZ" وليبيا"GECOL")، ويعود ذلك إلى تأخّر إنجاز مشاريع المحطات الخاصة وبالخصوص تلك المبرمجة في إطار نظام اللّزمات.

كما تواصل العمل خلال سنة 2025 لإنجاز مشروع الشبكة الذكية "smart grid" من خلال التقدم في إنجاز نظام المعلومات وتركيب حوالي 24500 عدّاد ذكي ذو جهد منخفض و123 عداد ذو ضغط منخفض و3300 عداد ذكي ذو جهد متوسط لفائدة كبار المستهلكين.

وشهد مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا تقدما مرضيا في الإنجاز شمل:

- الكوابل البحرية وتحت أرضية: ينتظر توقيع العقد خلال الثلاثي الرابع من سنة 2025.
- محطة التحويل بالملاعبي: تم فرز العروض الفنية. وينتظر توقيع العقد في جانفي 2026.
- الخطوط الهوائية الملاعبي–قرمبالية والمرناقية–قرمبالية: ينتظر توقيع العقد خلال شهر جانفي 2026.
- محطة التحويل بقرمبالية: ينتظر توقيع العقد خلال شهر أكتوبر 2025.
- الخط المزدوج قرمبالية–كندار: إنطلاق التفاوض مع البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، في انتظار إمضاء اتفاقية التمويل بعد الانتهاء من إنجاز الدراسات البيئية والاجتماعية.

أمّا بخصوص مشاريع نقل الكهرباء المبرمجة، فقد شهدت أغلبها تأخيرا ناتجا عن حدوث نزاعات مع المقاولين حول تحيين الأسعار، إضافة إلى الإشكاليات العقارية والصعوبات في التمويل.

وشهدت مشاريع الطاقات المتجددة بواسطة الرياح إنتعاشة بفضل الانطلاق في إنجاز مشروع إعادة تهيئة محطة إنتاج الكهرباء بطاقة الرياح بسيدي داود بقدرة جملية تقدّر بـ 30 ميغاواط.

هذا ويتواصل إنجاز استثمارات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي بالنسبة للاستهلاك المنزلي والصناعي من خلال مواصلة إنجاز مشروع المخطط المديري للغاز الطبيعي لتزويد عديد المناطق البلدية بالغاز. وفي المقابل، شهد مشروع أنبوب الغاز الرئيسي الرابط بين تونس–باجة–الدهماني تأخرا بسبب صعوبات مالية للمقاولة المكلفة بالانجاز.

وفي إطار تنويع مصادر التزود بالغاز الطبيعي، من المنتظر أن تشهد سنة 2026 تحيين دراسة إنشاء محطة استقبال الغاز الطبيعي المسال GNL بميناء الصخيرة وإعداد ملف طلب العروض.

أما على صعيد التقديرات الكمية، فينتظر أن تسجل القيمة المضافة لقطاع الكهرباء والغاز نسبة نمو في حدود 1,3% خلال سنة 2025 تعود بالأساس إلى تحسن مستوى إنتاج الكهرباء حيث من المتوقع إنتاج 22200 ج.و.س من الكهرباء لتغطية الاستهلاك. ومن المرتقب إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1000 م د.

وفيما يتعلق **بسنة 2026**، فينتظر أن يسجل قطاع الكهرباء والغاز تحسنا في الطلب على الكهرباء وتحقيق نسبة نمو بالأسعار القارة في حدود 3,0% مقارنة بسنة 2025 وذلك استنادا إلى إنتاج حوالي 23000 ج.و.س.

وبناء على ذلك، من المنتظر أن تشهد الاستثمارات خلال سنة 2026 نسقا أرفع في إنجاز المشاريع بتقديرات تناهز 1600 د مقابل 1000 م د خلال سنة 2025، تتمثل خاصة في:

- الانطلاق في إنجاز المحطة الفولطاضوئية لإنتاج الكهرباء بقدرة 50 ميغاواط واقتناء محطة لتخزين الكهرباء (BESS) بتطاوين.
- انطلاق إنجاز مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا.
- تواصل إنجاز مشاريع نقل الكهرباء ضمن المخطط الثالث عشر
- تقوية شبكة نقل الكهرباء جنوب–شمال
- مواصلة إنجاز مشاريع الغاز الطبيعي.
- مواصلة إنجاز مشروع الشبكة الذكية.

3. قطاع المناجم

يعد قطاع المناجم ركيزة حيوية للاقتصاد التونسي، لا سيما من خلال تقليص العجز التجاري ودعم العائدات التصديرية حيث يمثل نسبة هامة من الناتج المحلي الوطني إلى حدود سنة 2010 بحوالي 4% و9% من صادرات البلاد. وقد بلغ انتاج الفسفاط ذروته خلال سنة 2010 بحوالي 8 مليون طن ليصل إلى معدل 3.5 مليون طن خلال العشرية الفارطة. وفي ظل هذا التراجع، أقرت الحكومة خطة طموحة للرفع في الإنتاج إلى حدود 14 مليون طن بحلول سنة 2030 الذي يرتكز بالخصوص على تحسين الإنتاج والنقل والبنية التحتية لقطاع الفسفاط ومشتقاته.

وفي هذا السياق، سيتم التركيز على دعم الاستثمار في إنتاج المشتقات الفسفاطية ذات القيمة المضافة العالية، خاصة الحامض الفسفوري العادي والمنقّى، وثلاثي وأحادي الفسفاط الرفيع، وثاني وأحادي فسفاط الأمونيا، وذلك تماشيا مع الطلب العالمي وتغطية حاجيات السوق الوطنية لاسيما في القطاع الفلاحي.

وتمثل المناجم غير الفسفاطية المتوفرة والمتنوعة رافعة للتنمية العادلة والشاملة باعتبار مساهمتها في بعث المشاريع التنموية وخلق ديناميكية اقتصادية ومواطن شغل بالولايات التي تشكو ارتفاعا في نسب البطالة.

إنجازات سنة 2025

تم خلال سنة 2025 إنجاز العديد من الإصلاحات والإجراءات التي ساهمت بشكل كبير في تحسن الإنتاج والاقتراب من الأهداف المرسومة بخطة العمل المصادق عليها لشركات القطاع للفترة 2025–2030 والمتمثلة في تحقيق انتاج ووسق 5.3 مليون طن وتحويل 4.1 مليون طن من الفسفاط حيث بلغ معدل الإنتاج الشهري 310 ألف طن. وتتمثل أهم العوامل التي أدت إلى هذه النتائج في:

- تحسن نشاط استخراج الفسفاط الخام بالمناجم السطحية بنسبة 25% ويعود ذلك إلى انطلاق عمل آلات الشحن والنقل المقتناة خلال سنة 2024 بقيمة 60 م د والمخصصة لنقل الفسفاط إلى المغاسل،
- تحسن تموين المغاسل بالفسفاط الخام من المناجم السطحية وعودة مغسلة الرديف للعمل بداية من 10 مارس 2025،
- الترخيص للشركة بنقل الفسفاط الخام بالشاحنات داخل الحوض المنجمي مما ساهم في تغطية عجز الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية،
- تجديد شبكة المياه الصناعية لتأمين تزويد المغاسل بالمياه الصناعية،
- صيانة وإعادة تأهيل الناقل المطاطي وإعادة تشغيل المغاسل 1 و3.

وبالرغم من هذه الإنجازات الهامة، الا أن القطاع ما يزال يشكو من عديد الإشكاليات ومنها بالخصوص:

- نقص المياه الصناعية خاصة بالرديف وأم العرائس واشكاليات تصريف المياه الطينية من المغاسل،
- تواصل ضعف أداء الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية وتراجع جاهزية أسطولها،
- ضعف نسق وسق الفسفاط التجاري من مناطق الإنتاج نحو مصانع التحويل ويعود ذلك بالأساس إلى تأخر أعمال الصيانة وتضرر السكة بسبب الأمطار وتواصل ضعف أداء الشركة التونسية للسكك الحديدية (3.5 قطار/اليوم)،
- تواصل تعطل المشاريع الكبرى على غرار مشروع أم الخشب 1 لإنتاج الفسفاط ومعمل المظيلة 2 لإنتاج ثلاثي الفسفاط الرفيع.

وقد شهد قطاع الفسفاط تحسنا في الإنتاج إلى موفّى شهر جويلية مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة حيث بلغ 2.2 مليون طن مقابل 1.77 سنة 2024 أي بتحسن 24%. كما شهدت سنة 2025 استقرارا في نسق وسق الفسفاط التجاري من مناطق الإنتاج بالحوض المنجمي نحو مصانع التحويل بكل من قابس والصخيرة.

ويعزى عدم تحسن نقل الفسفاط إلى تواصل ضعف أداء الشركة التونسية للسكك الحديدية (3.5 قطار/اليوم) بالعلاقة مع تأخر إنجاز برنامج تأهيل القاطرات فضلا عن تأخر أعمال الصيانة وتضرر السكة بسبب الأمطار.

وعلى مستوى الاستثمار، شهدت سنة 2025 تواصل تعطل إنجاز مشروع أم الخشب 1، كما ينتظر الانتهاء من إنجاز المرحلة الأولى من الدراسات الخاصة بمشروع النقل الهيدروليكي والانطلاق في اقتناء آليات المناجم السطحية بقيمة 233 م د، بالإضافة إلى الانطلاق في اقتناء وتركيز وحدات ترشيح ذات ضغط عالي بمغاسل الفسفاط بكلفة 150 م د.

وبالنسبة لمشتقات الفسفاط، فينتظر أن يسجل الانتاج تحسنا طفيفا مقارنة بمستوي انتاج السنة الماضية (الحامض الفسفوري 586 ألف طن مقابل 396 ألف طن، ثلاثي الفسفاط الرفيع 276 TSP ألف طن مقابل 204 ألف

طن، ثاني فسفاط الأمونيا DAP 600 ألف طن مقابل 375 ألف طن والأمونيتر الزراعي 150 ألف طن مقابل 104 ألف طن) إلا أنّ هذا الإنتاج يبقى دون المأمول ولا يمثل سوى 40% من الطاقة التصميمية لوحدات المجمع. وتعود الأسباب إلى عدّة عوامل منها بالأساس تعطل الإنتاج وتكرار التوقفات، مما انجر عنه التآكل السريع للمعدّات وارتفاع تكلفة صيانتها، والتذبذب في نسق استلام الفسفاط وتدهور الوضعية المالية للمجمع الكيميائي وتراكم الخسائر، فضلا عن تعطل انجاز المشاريع خاصة مشروعي مصنع المظيلة 2 ومشروع تأهيل وحدات الحامض الكبريتي من الامتصاص العادي إلى المضاعف.

أما بالنسبة للمواد غير الفسفاطية، فقد شهدت سنة 2025، إرتفاعا في انتاج جلّ المواد المنجمية مقارنة بالسنة الفارطة لكنه يبقى دون المنتظر نظرا لعدم توصل أغلب المشاريع الجديدة إلى الانطلاق الفعلي في الاستخراج والإنتاج على غرار مشاريع إستغلال الملح بشط الجريد. هذا وقد سجلت سنة 2025 دخول بعض امتيازات استغلال حيز الانتاج الفعلي على غرار منجمي "الرحمة" و"جبل المرفق" بسيدي بوزيد وامتياز استغلال "واد الكوشة" بولاية قابس لاستغلال مادة كربونات الكلسيوم.

ومن المؤمل أن يبلغ عدد رخص البحث 104 وعدد امتيازات الاستغلال 69 خلال سنة 2025 وذلك بتأسيس 14 رخصة بحث عن المواد المنجمية وثلاثة (3) امتيازات استغلال خلال سنة 2025. كما تجدر الإشارة أنّه تمّ إلغاء 8 امتيازات استغلال خلال سنتي 2024 و2025 وذلك لعدم شروع أصحاب هذه الامتيازات في أشغال تطويرها بعد مضيّ سنتين من تأسيسها.

وقد حظي إلى موفّى جوان 2025، 21 مطلب رخصة بحث عن المواد المنجمية بموافقة اللجنة الإستشارية للمناجم. كما حظيت خلال نفس الفترة، خمسة (5) امتيازات استغلال بموافقة اللجنة الاستشارية للمناجم.

وعلى مستوى البحث المنجمي، واصل الديوان الوطني للمناجم إنجاز المسح الجيولوجي الأساسي وطرق البحث غير المباشرة كالمسح الجيوفيزيائي والجيوكيميائي، إلى جانب إنجاز الخرائط الجيولوجية وطباعة خرائط المحرس والجم والمكنين والهوارية ورفراف وبنزرت وجالطة وقليبية وتونس وباجة والكاف لتبلغ نسبة التغطية بالخرائط الجيولوجية الأساسية حوالي 86.33%.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن تسجل القيمة المضافة بالأسعار القارة لقطاع المناجم ارتفاعا بـ 29.4% خلال سنة 2025 مقابل ارتفاعا بـ 3.4 % سنة 2024 وذلك بالاعتماد على النتائج التالية:

- إنتاج حوالي 4.2 مليون طن من الفسفاط خلال سنة 2025 مقابل 2.8 مليون طن خلال سنة 2024.
- إنتاج 280 ألف طن من الحديد مقابل 255 ألف سنة 2024،
- إنتاج 2.2 مليون طن من مادة الملح مقابل 1.95 مليون طن سنة 2024،
- إنتاج 500 ألف طن من كربونات الكلسيوم مقابل 316 ألف طن سنة 2024،
- إنتاج 1300 ألف طن من الجبس مقابل 1073 ألف طن سنة 2024،

- إنتاج 5 آلاف طن من البارتين مقابل 2.5 ألف طن سنة 2023،
- إنتاج 5 آلاف طن من الرصاص والزنك مقابل 3.7 ألف طن،
- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 240 م د حيث يستأثر قطاع الفسفاط بحوالي 190 م د مقابل 132 م د سنة 2024 منها 82 م د لقطاع الفسفاط تشمل بالخصوص مواصلة إنجاز مشروع أم الخشب والشروع في اقتناء آليات المناجم السطحية واقتناء وتركيز وحدات ترشيح ذات ضغط عالي بمغاسل الفسفاط والقيام بالدراسات مشروع النقل الهيدروليكي.
- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 145 م د بالنسبة لمشتقات الفسفاط (المجمع الكيميائي التونسي) مقابل 22 م د سنة 2024 تشمل بالأساس استكمال مصنع المظيلة 2 لإنتاج ثلاثي الفسفاط الرفيع TSP، وإنجاز مولد كهربائي بالوحدة الثالثة لمعمل الحامض الفسفوري واقتناء مقتصدات حرارية بمعمل الدأب بقابس.

الرهانات المطروحة لسنة 2026

تتمحور الخطة التنمويّة لقطاع الفسفاط خلال الخماسية القادمة حول الترفيع تدريجيا في نسق الإنتاج انطلاقا من سنة 2026 بطاقة انتاج حوالي 5.5 مليون طن وصولا إلى 13.6 مليون طن في أفق سنة 2030، بالإضافة إلى العودة تدريجيا لنشاط تصدير الفسفاط المجفف خاصة مع ارتفاع أسعار الفسفاط العالمية، مما يمكن من استعادة القطاع لمكانته في السوق العالمية وذلك على أن يكون معدل الطاقة التصديرية السنوية حوالي 300 ألف طن في سنة 2026 لتبلغ 1 مليون طن في أفق 2030. وهو ما يتطلب ضرورة العمل على دعم نقل الفسفاط الخام إلى مراكز الإنتاج وتوفير المياه الصناعية وضرورة فض إشكاليات المشاريع الكبرى وخاصة مشروع أم الخشب 1 بالإضافة إلى الانطلاق في إنجاز وحدة الإنتاج الجديدة بأم الخشب 2.

أما بالنسبة لمشتقات الفسفاط، فسيتم العمل على تنويع المنتوجات استجابة لطلب السوق والرفع من انتاج الحامض الفسفوري العادي والمنقى وثلاثي الفسفاط الرفيع TSP وأحادي الفسفاط الرفيع SSP وثاني فسفاط الأمونيا DAP وأحادي فسفاط الأمونيا MAP، واستغلال الإمكانيات المتاحة للتصدير والاستجابة لمتطلبات السوق الداخلية وتغطية حاجيات القطاع الفلاحي. هذا بالإضافة إلى ضرورة استكمال إنجاز مصنع المظيلة 2 المعطل منذ سنة 2020، كما يمثل الجانب البيئي أهم التحديات التي تواجه المجمع الكيميائي وبالتالي فمن الضروري استكمال برنامج التأهيل البيئي لوحدات المجمع بكل من قابس وقفصة والصخيرة.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

تعتبر سنة 2026 سنة الانطلاق في تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030 الذي يولي أولوية قصوى لقطاع الفسفاط حيث يهدف إلى العودة لنسق الإنتاج وتعزيزه بالإضافة إلى العمل على تطوير البنية التحتية لنقل الفسفاط من المناجم إلى وحدات التحويل والموانئ، بما في ذلك إعادة تأهيل السكك الحديدية وتوسيع سعة التخزين والتصدير والتعويل أكثر على النقل الحديدي بداية من سنة 2026.

كما تتميز السنة المقبلة بمجهود استثماري هام لتلافي التأخير الحاصل على مستوى المشاريع الكبرى منها خاصة مشروع أم الخشب والانطلاق في إنجاز وحدة الإنتاج الجديدة بأم الخشب بالإضافة إلى تأهيل المغاسل ووحدات الإنتاج.

ومن هذا المنطلق ينتظر التركيز على المحاور الرئيسية التالية:

الترفيع في طاقة الاستخراج والإنتاج:

- رفع نسق الاستخراج من 9 مليون طن سنة 2025 إلى 12 مليون طن سنة 2026،
- الترفيع في طاقة الاستخراج بالمناجم الكبرى وذلك ببرمجة اقتناء مجموعة من الشاحنات (17 شاحنة ومحملتين بسعة 30 م^3) بقيمة 350 م د،
- استلام آليات الاستخراج بكلفة جملية تقدر 236 م د،
- الترفيع في نسق إنتاج الفسفاط التجاري ليصل إلى حدود 5.5 مليون طن،
- التسريع في إنجاز المشاريع الكبرى المعطلة على غرار مشروع أم الخشب 1،
- استكمال برنامج الصيانة السنوية للمغاسل،
- تزويد منطقتي الرديف وأم العرائس بالمياه الصالحة للشرب، مما سيمكن الشركة من استرجاع الآبار المستغلة حاليا للغرض المخصصة لتزويد مغسلة الرديف وأم العرائس،
- إنجاز آبار المياه الصناعية المبرمجة بمنطقة البركة لفائدة مغاسل المتلوي وكاف الدور،
- إنجاز دراسة استراتيجيّة لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته لتحديد المحاور الاستراتيجيّة لضمان استدامة وتطوير القطاع إلى حدود سنة 2050،
- إنجاز الدراسة الهندسية لاستغلال المناجم ذات الانحدارات المرتفعة.

الوسق والنقل:

- الترفيع في نقل الفسفاط إلى مصانع التحويل بقابس والمظيلة والصخيرة إلى حدود 5.5 مليون طن عبر تحسين أداء منظومة النقل الحديدي من خلال تقليص مدّة شحن العربات ومدّة تفريغها والترفيع في عدد القطارات وعدد العربات المستغلة،
- التأهيل الشامل لـ 283 عربة مع اقتناء قطع الغيار لتأمين نقل الفسفاط سيقع بكلفة 20 م د،
- اقتناء عدد 14 محملة لتأمين عمليتي تزويد المغاسل بالفسفاط الخام والوسق (محملتين لكل موقع من إجمالي 7 مواقع) بكلفة 7 م د،
- مواصلة برنامج إعادة هيكلة الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية، بما يتيح إنجاز خدمات شحن ونقل حوالي 8,5 مليون من الفسفاط الخام،

وبالنسبة لمشتقات الفسفاط، ترتكز مجهودات المجمع الكيميائي على استرجاع مكانة تونس في السوق العالمية للأسمدة وتأمين تزويد السوق المحلية وذلك من خلال:

- الرجوع إلى الطاقة التصميمية القصوى للمصانع وتحقيق الاستغلال الأمثل لها:
  - تحويل ما قدره 5.5 مليون طن من الفسفاط التجاري،
  - تأمين حاجيات معامل قابس من المياه الصناعية في حدود 25000 متر مكعب في اليوم من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.
  - تأمين تزويد المجمع الكيميائي بالفسفاط بوتيرة يومية لا تقل عن 15000 طن/يوم،
  - تأمين توفير نقل 1520 طن من الكبريت و1200 طن من السماد يوميا لضمان تزود المجمع بالمواد الأولية،"
  - مساهمة المجمع الكيميائي التونسي في إنجاح الموسم الفلاحي 2025-2026 من خلال مواصلة دعم الفلاحة التونسية عبر تزويد السوق المحلية بالأسمدة الكيميائية بأسعار تفاضلية.
- تنويع النشاط وإنتاج أسمدة تتماشى مع متطلبات الحرفاء:
  - الشروع في إنشاء وحدة إنتاج SSP-MCP على أن تدخل حيز الإستغلال سنة 2028
  - الإسراع في استكمال مشروع المظيلة 2
- ضمان أسواق مستدامة لترويج المنتجات محلياً ودولياً:
  - ابرام اتفاقيات وعقود تجارية متوسطة المدى،
  - تعزيز المبادلات التجارية مع الحرفاء التقليديين،
  - دعم المنتوج التونسي في الأسواق الافريقية، علاوة على السوق الليبية والجزائرية.
- تعزيز الاستدامة البيئية والحد من الآثار السلبية للصناعات وذلك بالتسريع في إنجاز مشاريع التأهيل البيئي.

أما بالنسبة **للمواد الغير فسفاطية**، فمن المنتظر أن تشهد سنة 2026 عدة إجراءات الهدف منها الترفيع في انتاج وتصدير المواد المنجمية ذات القيمة المضافة وحوكمة استغلالها وخلق مواطن شغل ومنها بالخصوص:

- الترفيع في عدد المشاريع المنجمية المسندة إلى 8 مشاريع مقابل 3 مشاريع خلال سنة 2025،
- بلوغ نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية حوالي 86.88%،
- إنجاز دراسة استراتجية لقطاع المواد غير الفسفاطية،
- الإحاطة بالمستثمرين ومساعدتهم على تجاوز الاشكالات التي تواجههم خلال فترة تطوير المشروع،
- توجيه المستثمرين وحثهم على تثمين الثروات الطبيعية المنجمية المستخرجة وتصنيعها على عين المكان على غرار المواد الانشائية ذات الاستعمالات الصناعية (الرمل السليسي وكربونات الكلسيوم...)
- تشديد المراقبة الميدانية للتصدي للاستغلال العشوائي بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة في القطاع وخاصة منها السلط المحلية،
- الانتهاء من مراجعة مجلة المناجم ونصوصها التطبيقية،
- إصدار قانون يتعلق بتنظيم استغلال المقاطع ووحدات التكسير وغربلة المواد الانشائية،
- إصدار قانون يتعلق بمراجعة مهام الديوان الوطني للمناجم.

- إصدار قانون يتعلق بالتراث الجيولوجي
- إنجاز دراسة إستراتجية لقطاع المناجم.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن تتطور القيمة المضافة بالأسعار القارة لقطاع المناجم بـ 30% خلال سنة 2026 مقابل 29.4% سنة 2025. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى:

- ارتفاع الإنتاج الوطني من الفسفاط من 4.2 مليون طن سنة 2025 إلى 5.5 مليون طن،
- انتاج قرابة 280 ألف طن من مادة الحديد،
- انتاج قرابة 1.3 مليون طن من مادة الجبس،
- انتاج قرابة 2.5 مليون طن من مادة الملح (كلورير الصوديوم)،
- إنتاج 6 آلاف طن من البارتين،
- إنتاج 5 آلاف طن من مادة الزنك والرصاص،
- إنتاج حوالي 250 ألف طن من الرمل السيلسي،
- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 400 م د حيث يستأثر قطاع الفسفاط بحوالي 270 م د، تشمل بالخصوص مواصلة إنجاز مشروع أم الخشب 1 والشروع في إنجاز مشروع أم الخشب 2 واستكمال دراسات مشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط وإنجاز مشروع تأهيل الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية
- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 360 م د بالنسبة لمشتقات الفسفاط (المجمع الكيميائي التونسي) تشمل بالأساس استكمال مصنع المظيلة 2 والانطلاق في إنجاز مشروع تجديد وحدات انتاج الحامض الكبريتي بمعامل المجمع ومشروع استعمال تقنية الامتصاص المضاعف واسترجاع الحرارة بقابس بوحدتي الحامض الكبريتي بمعمل الصخيرة ووحدة لصناعة الأسمدة المحببة SSP-MCP بالصخيرة.

4. السياحة والصناعات التقليدية

يعتبر قطاع السياحة في تونس رافدا أساسيا من روافد التنمية في البلاد، باعتبار مكانته في الاقتصاد الوطني ودوره الهام في دفع التنمية الشاملة وتنمية القطاعات والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، ومساهم حيوي في خلق فرص العمل وتوفير العملة الصعبة وتثمين الخصائص الطبيعية والثقافية لمختلف جهات البلاد.

كما يمثل قطاع الصناعات التقليدية رافدا اقتصاديا هاما في خلق الثروة وتنويع المنتجات القابلة للتصدير ودفع التنمية الجهوية والتشغيل فضلا عن مساهمته في ترسيخ الهوية الوطنية وتثمين الموروث الثقافي والتراثي وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للعاملين بالقطاع جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2025 مواصلة العمل على تنفيذ الأهداف الاستراتيجيّة لقطاعي السياحة والصناعات التقليدية.

إنجازات سنة 2025:

الهدف الاستراتيجي الأول: تنمية القدرة التنافسية لقطاع السياحة وتدعيم مسار التنمية العادلة والشاملة في إطار رؤية استراتيجيّة تنبني على تطوير صناعة سياحية ذات مردودية عالية.

تواصلت خلال سنة 2025 سلسلة النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى المؤشرات السياحية حيث نجحت الوجهة التونسية في كسب ثقة متعهدي الرحلات ووكالات الأسفار العالمية، وهو ما مكّن من استعادة جزء كبير من الأسواق خاصة الأوروبية منها. وقد شهدت سنة 2025:

استرجاع نسق النشاط السياحي بفضل:

- تنفيذ حملة الإشهار الوطني الموجهة للأسواق السياحية الأوروبية (16 سوق أوروبية في 14 لغة مختلفة تحت شعار «Vivez l'instant T, Vivez Tunisia»)
- تنظيم عمليّات ترويجيّة خلال السداسي الأول من سنة 2025 من خلال تنظيم 61 رحلة استكشافية لفائدة 2584 وكيل اسفار لتدعيم العلاقات التجارية، والمشاركة في 49 معرض وصالون سياحي بعديد العواصم على غرار ألمانيا، النمسا، تشيكيا، فرنسا، إسبانيا، الصين، كوريا الجنوبية والبرازيل بمعدل حضور 60 مهني في كل تظاهرة، فضلا عن تنظيم 57 رحلة استطلاعية للمواقع الأثرية والمحطات السياحية بمختلف أصنافها لفائدة 298 صحفي والقيام بـ 126 عملية ترويجية موجهة لشبكات البيع بمعية مؤثرين ومشاهير،
- تنظيم الحملة الترويجية لدعم السياحة الداخلية "تونس ليك" مع التركيز على تنويع الأنشطة السياحية التي تتناسب مع إمكانيات مختلف شرائح المجتمع التونسي.

تنويع العرض واثرائه بأنماط اضافية من الأنشطة السياحية:

- وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتوج الفندقي وإحداث أقطاب للسياحة البديلة للقطع مع موسمية القطاع واستهداف الشرائح ذات القدرة الإنفاقية العالية،
- التشجيع على سياحة المغامرات، سياحة التظاهرات، سياحة فنّ الطبخ، السياحة الصحراوية، سياحة المؤتمرات، السياحة السينمائية، السياحة الصحية، الرياضية والثقافية،
- تدعيم الوجهة التونسية بالنسبة لسفن النقل البحري السياحي قصد دعم ديمومة الرحلات عبر القرية السياحية بحلق الوادي وتنويع الوجهات (سوسة والمنستير وجرجيس).

تدعيم الاستثمار السياحي:

- مواصلة السياحة التونسية استقطاب العلامات الفندقية الدولية الكبرى ليبلغ حجم الاستثمارات السياحية المنجزة إلى غاية موفّى شهر جوان 2025 حوالي 37.8 م د والتي تشمل مشاريع التنشيط السياحي والايواء السياحي بجميع أنماطها،

- إسناد 51 موافقة مسبقة لباعثين سياحيين قصد إحداث مشاريع سياحية مختلفة بالمناطق السياحية المهيّأة وخارجها بكلفة استثمار تقدر بقيمة 109 م د، وإسناد 38 موافقة مسبقة لمشاريع التوسعة والتجديد بكلفة جملية تقدر بـ 597 م د وإسناد 12 موافقة نهائية للمشاريع السياحية بكلفة جملية تقدر بـ 136 م د،
- فتح نزل بطاقة إيواء 134 سريرا، 5 استضافات عائلية بطاقة إيواء 38 سريرا، 1 نزل إقامة بطاقة إيواء 18 سريرا، 2 مخيمات سياحية بطاقة إيواء 81 سريرا و1 مطعم سياحي.

تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية عبر:

- تحيين دليل المستثمر وإرساء شراكة فاعلة بين القطاع العام والطاع الخاص،
- التنسيق مع البلديات قصد مراجعة أمثلة تهيئة المناطق السياحية المتواجدة وإدراج أنشطة مكملة للنشاط الفندقي على غرار النشاط التجاري أو السكني.

الإحاطة بالمنتوج والمحيط السياحي وضمان الجودة الشاملة للتجربة السياحية وذلك من خلال:

- إنجاز 4382 زيارة تفقد خلال السداسي الأول من سنة 2025 في إطار عملية المسح الشامل للتثبت من جودة الخدمات وشروط حفظ الصحة ومنظومة التأمين الذاتي،
- المتابعة والمراقبة الميدانية لوضعية المحيط في المناطق والمسالك والمواقع السياحية ومراسلة الهياكل المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة كل المظاهر المخلة بجمالية المدن،
- تمويل مشاريع التهيئة بالبلديات السياحية واقتناء معدات وتجهيزات نظافة للبلديات السياحية على موارد صندوق حماية المناطق السياحية بقيمة 5 م د.

النهوض بالتكوين السياحي وتنمية الموارد البشرية:

- بلغ عدد الطلبة بمعهد الدراسات السياحية العليا بسدي الظريف خلال السنة الجامعية 2025/2024 حوالي 870 طالب في عدة اختصاصات متعلقة بالسياحة والفندقة والتغذية. وقد تحصل 240 طالب على الاجازة و65 طالب على الماجستير خلال سنة 2025،
- بلغ عدد المتخرجين من وكالة التكوين في مهن السياحة 684 متخرج خلال دورة جوان 2025، ويرتفع العدد الجملي للمتكونين تكوينا أساسيا إلى 1830 متكوّنا، والعدد الجملي للمتكوّنين تكوينا مستمرا بين إطار وعامل إلى 912 متكوّن خلال السنة التكوينية 2024-2025،
- تم الشروع في تدقيق الحاجيات التقنية واللوجستية لإحداث مركز افريقي _متوسطي للتكوين السياحي بمعهد التكوين بالحمامات في إطار مبادرة "**تونس المهنية**"،
- اقتناء معدات لمعهد التكوين في مهن السياحة بجربة من ولاية مدنين في إطار **مشروع "إرادة"** واقتناء معدات لتركيز قاعدة تكوين في "المخابز والمعجنات" لمدرسة التكوين في مهن السياحة بعين دراهم.

أهم المؤشرات السياحية

- بلغ عدد الوافدين إلى حدود 31 جويلية 2025 حوالي 5.778 مليون سائح، حيث ارتفع عدد الوافدين بنسبة 8.5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024،
- تطورت الليالي المقضاة في الوحدات السياحية إلى حدود 31 جويلية 2025 بـ 6.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، لتصل إلى 13.967 مليون ليلة، بينما ارتفعت نسبة الاشغال بـ2.1% لتبلغ 35.3%.
- ارتفعت العائدات السياحية إلى غاية 31 جويلية 2025 لتبلغ 4245.8 م د بنسبة تطور بـ 8.7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.
- مثلت **السياحة الداخلية** حاليا 30% من إجمالي النشاط السياحي.
- تقدر جملة الاستثمارات المتوقعة ما قيمته 423 م د عند موفّى سنة 2025 مقابل 241.3 م د سنة 2024.
- بلغت نوايا الاستثمار في قطاع السياحة إلى غاية موفّى شهر جويلية 2025 ما قيمته 943 م د مقابل 900 م د بكامل سنة 2024.

الهدف الاستراتيجي الثاني: جعل الصناعات التقليدية صناعة عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار

تميزت سنة 2025 بمواصلة تطوير النصوص القانونية المنظمة لقطاع الصناعات التقليدية واسترجاع طاقات الإنتاج والرفع من المجهود الاستثماري مقارنة بسنة 2024، حيث تم:

تطوير الإطار المؤسساتي:

إعادة هيكلة الديوان الوطني للصناعات التقليدية والمركز الفني للزربية والنسيج والجامعة الوطنية للصناعات التقليدية ومراجعة النصوص القانونية والتنظيمية للقطاع.

تنمية الكفاءات:

- إصلاح منظومة إسناد شهادة إثبات الكفاءة المهنية في قطاع الصناعات التقليدية في اتّجاه مزيد تثمين الجودة وإعداد مشروع آلية للتكوين بالتداول لإدماج الحرفيين الجدد،
- إنجاز مدونات الفخار الريفي، الزربية، اللباس التقليدي للوطن القبلي، الخزف، الحلفاء والخشب،
- مرافقة وتأطير فني لـ 1500 حرفي إلى حدود شهر جويلية 2025. ومن المتوقع أن يبلغ عدد المنتفعين بالتأهيل المهني حوالي 2600 حرفي عند موفّى سنة 2025،
- بلغ عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية المنتفعين ببرنامج ورشات الإحاطة والتأطير الفني المتنقلة بين الجهات حوالي 190 منتفعا سنة 2025،
- إنجاز 20 نموذجا مبتكرا في إطار عمليات شراكة مع حرفيين ومؤسسات حرفية،
- إنجاز 80 تصميما في إطار برنامج حث ودعم حرفيي ومنتجي النسيج اليدوي على الابتكار والتجديد،
- إنجاز 125 تصميما مرقمن في إطار برنامج المركز الفني للزربية والحياكة لرقمنة تصاميم لمنسوجات يدوية لفائدة حرفيين ومؤسسات حرفية حسب الطلب،

- تأهيل 594 منتفعا في اختصاصات الزربية والمنسوجات اليدوية في إطار القسط الأول من البرنامج الخصوصي للتأهيل الحرفي.

تنمية الاستثمار وتطوير المؤسسات الحرفية:

- ابرام اتفاقية تعاون بين الديوان الوطني للصناعات التقليدية والكنفيدرالية الألمانية للتعاضديات بهدف نشر مفهوم العمل التشاركي والتضامني في إطار شبكات عنقودية "Clusters" والمساهمة في بعث مشاريع نموذجية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية،
- بلغ عدد المؤسسات الحرفية المسجلة 2500 مؤسسة إلى حدود شهر جويلية 2025،
- بلغ عدد قروض الأموال المتداولة المسندة إلى حدود شهر جويلية 2025، حوالي 1964 قرض مال متداول بقيمة بـ 8.5 م د وإحداث 2438 موطن شغل، مسجلة بذلك نسبة تطوّر بـ 34% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، ومن المتوقع أن تبلغ القروض المتداولة ما قيمته 18 م د موفّى سنة 2025،
- بلغ عدد شهادات التصريح بالاستثمار المسجّلة حوالي 95 شهادة في شهر جويلية 2025 بكلفة تقدر بـ 3.05 م د وإحداث حوالي 451 موطن شغل، مسجلة تراجعا بنسبة 12% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024. ومن المتوقع أن تبلغ نوايا استثمار قرابة 480 ملف عند موفّى سنة 2025.

النهوض بالجودة والترويج:

- المحافظة على الأسواق "التقليدية" المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي ودعم التصدير نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر الاسواق طلبا لخشب الزيتون والألياف النباتية والفخار مع تعزيز التعاون مع الأسواق الافريقية المستهلكة بصفة خاصة "للشاشية التونسية"،
- إسناد 74 شهادة امتياز جبائي وديواني خلال السداسي الأول من سنة 2025 بقيمة 11,8 م د،
- بلغت الصادرات المراقبة (دون احتساب مقتنيات السياح من الهدايا التقليدية) خلال السداسي الأوّل من سنة 2025 حوالي 81 م د، ومن المتوقع أن يبلغ حجم التصدير المراقب 135 م د عند موفّى سنة 2025،
- من المتوقع إنتاج 57.8 ألف م^2 من الزربية والنسيج المختلف و81.6 ألف قطعة من الشاشية و8.5 ألف قطعة من النحاس موفّى سنة 2025،
- مشاركة أكثر من 7000 حرفي ومؤسسة حرفية في التظاهرات الداخلية والمشاركة في 17 معرض دولي للصناعات التقليدية.

الاتصال والمعلومة:

- استكمال إنجاز الخارطة الوطنية للصناعات التقليدية، ودعم وتطوير مرصد الصناعات التقليدية،
- استكمال مشروع مركز الموارد الافتراضية من خلال رقمنة 14 ألف من الرسوم والتصاميم.

الاستنتاجات والاشكاليات:

القطاع السياحي:

رغم أهمية المؤشرات السياحية والانتعاشة المسجلة خلال سنتي 2024 و2025، إلا أن القطاع السياحي لا يزال يعاني من عديد الإشكاليات من أهمّها:

- عدم مواكبة الخدمات السياحية لمتطلبات الحريف وخاصة ضعف الأنشطة الترفيهية وذات القيمة المضافة العالية،
- الإشكاليات الهيكلية المالية للوحدات الفندقية والتي انجر عنها توقف نشاط العديد منها وتدهور البناءات وتأثيرها السلبي على جمالية المناطق السياحية،
- عدم تحقيق الهدف المتعلّق باستقطاب أسواق سياحية بسبب محدودية الرحلات والربط الجوي،
- صعوبة إحداث الإقامات الريفية في علاقة بالحصول على التراخيص والموافقات اللازمة،
- التركيز على مشاريع السياحة الشاطئية وعدم تنوع المنتوج على غرار ملاعب القولف وسياحة الموانئ الترفيهية وعدم استغلال المخزون الثقافي والحضاري والطبيعي والبيئي وغياب صورة مميزة للبلاد التونسية في مجال السياحة الثقافية البديلة،
- تراجع نسق الاستثمار السياحي لطول الإجراءات المتعلّقة بالمصادقة على أمثلة التهيئة السياحية وصعوبة اقتناء العقارات،
- الربط العشوائي لمياه الصرف الصحي بالأودية وخاصة منها المرتبطة بشواطئ المناطق السياحية،
- ضعف التنشيط السياحي، مما ينعكس على مردودية المناطق السياحية وجاذبيتها.

قطاع الصناعات التقليدية:

يعاني قطاع الصناعات التقليدية من تعدد البرامج والمتدخلين في مختلف المجالات وخاصة الاستثمار والتكوين، مما أثر سلبا على المردودية الاقتصادية للقطاع. وتتمثل أهم الصعوبات في:

- هشاشة ترابط وتفاعل الحلقات المكونة لسلسلة القيمة في صناعة المنتوج التقليدي،
- صعوبة تزود الحرفيين والمؤسسات الحرفية بالمواد الأولوية المطابقة لمواصفات الجودة،
- ارتفاع مديونية الحرفيين المنتفعين بقروض المال المتداول،
- غياب إطار قانوني لمنظومة القرى الحرفية يضبط طرق التصرف فيها وتسييرها والإشراف عليها،
- تواضع جودة المنتوج وضعف الابتكار والتجديد،
- محدودية القدرة الإنتاجية للحرفين وذلك لتقلّص اليد العاملة المختصة وضعف فعالية آليات التشجيع لاستقطاب الشباب،
- تعدد وتشدّد المعايير الدولية المرتبطة بالمسائل البيئية والذي من شأنه أن يقيّد نفاذ منتوجاتنا الوطنية إلى الأسواق العالمية، نظرا إلى عدم جاهزية القطاع حاليا للالتزام بهذه المعايير البيئية الصارمة،
- المنتوجات المقلدة للصناعات التقليدية للسوق التونسية الموردة خاصة من بلدان آسيوية، مما يؤثر سلبا على الإنتاج الوطني وعلى صحة وسلامة المستهلك.

أبرز رهانات قطاعي السياحة والصناعات التقليدية خلال سنة 2026:

- تطوير صناعة سياحية ذات مردودية عالية قادرة على التأقلم مع المتغيرات الوطنية والدولية،
- تحسين جودة الخدمات على امتداد "سلسلة القيم السياحية" من خلال النهوض بجودة المنتوج ونوعية الخدمات وتشجيع المؤسّسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة،
- إعطاء دفع قوي السياحة الداخلية وسياحة الجوار عبر إعادة هيكلة السوق السياحية الداخلية وتحسين قدرته التنافسية،
- استقطاب أسواق سياحية جديدة وبعيدة على غرار أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا إلى جانب استرجاع الأسواق التقليدية كالسوق الألمانية والفرنسية،
- وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتوج الفندقي وإحداث أقطاب للسياحة البديلة للقطع مع موسمية القطاع واستهداف الشرائح ذات القدرة الإنفاقية العالية،
- جعل الصناعات التقليدية صناعة عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار
- تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات من خلال تطوير سلاسل الإنتاج وتوجيه منتوج الصناعات التقليدية نحو الأسواق الواعدة (أفريقيا، الخليج، أمريكا...).

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

من المنتظر أن تشهد **سنة 2026** الشروع في تنفيذ مختلف الإصلاحات الرامية إلى النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والتي سيتم تضمينها بمخطط التنمية 2026-2030.

الأولويات والأهداف الاستراتيجيّة للقطاع السياحي:

ترمي الرؤية الاستراتيجيّة "**جعل تونس وجهة متوسطية مستدامة ومبتكرة وشاملة**" إلى تحديد أهداف شاملة وطموحة للقطاع السياحي في أفق سنة 2030 وذلك من خلال تعزيز موقع السياحة التونسية في الاقتصاد الوطني عبر مؤشرات النمو والقدرة التنافسية وجذب الاستثمار وخلق فرص العمل إلى جانب تنويع المنتوج السياحي ورفع حصة تونس في السوق السياحية المتوسطية والعالمية. ومن هذا المنطلق سيتم العمل سنة 2026 على:

- تحيين النصوص القانونية وإصدار كراسات الشروط المتعلّقة خاصة بالسياحة البديلة (استضافة عائلية، اقامة ريفية، مخيم سياحي)،
- إعادة هيكلة الديوان الوطني التونسي للسياحة لتطوير أداءه المالي والإداري ودعم دوره في الترويج السياحي،
- دعم الترويج الرقمي من خلال:
  - الإرساء التّدريجي للتّرويج الذّكي،
  - تنظيم النسخة الأولى للملتقى الدّولي حول التّرويج الرّقمي،
  - تنظيم النسخة الأولى لحدث INNOV'TOURISM25، من خلال تنظيم جائزة أفضل مشروع ابتكار وتحول رقمي في القطاع السياحي في مجالات الذكاء الاصطناعي،

- مواصلة العمل على تأهيل العرض وتنويع المنتوج والارتقاء بجودة الخدمات استجابة لتطلعات السائح،
- اعتماد توجّه كيفي للمشاركة في المعارض والصالونات من خلال انتقاء التظاهرات التي تتميز بالمردودية المرتفعة وذات الوقع الايجابي على تسويق الوجهة التونسية،
- تكثيف دعم المؤتمرات والتّظاهرات الثّقافيّة والرّياضيّة على غرار المهرجانات والرّاليات وتغطيتها إعلاميّا لتحسين صورة تونس بالخارج والمساهمة في تنشيط مختلف الجهات السّياحيّة،
- تحسين جودة الخدمات على امتداد "سلسلة القيم السياحية " من خلال النهوض بجودة المنتوج ومحتواه ونوعية الخدمات وتشجيع المؤسّسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة لاستقطاب فئة السياح ذوي القدرة الشرائية العالية،
- إعطاء دفع قوي للسياحة الداخلية (سياحة التونسي) وسياحة الجوار عبر إعادة هيكلة السوق السياحية الداخلية وتحسين قدرتها التنافسية نظرا لمساهمة هذا النمط من السياحة في تنشيط الحركة السياحية على طول السنة وتمديد الموسم السياحي والرفع من مردودية القطاع،
- وضع الخطط الترويجية والاتصالية الملائمة للإحاطة بالجالية التونسية بالخارج وتشجيعها على استهلاك المنتوج السياحي التونسي،
- تطوير السياحة البيئية والثقافية والصحراوية وسياحة المؤتمرات وسياحة الاستشفاء وتدعيم الوجهة التونسية بالنسبة لسفن النقل البحري السياحي،
- تحديد فرص الاستثمار انطلاقا من الخاصيات البيئية والثقافية والتاريخية للجهات وإرساء استراتيجيات ترويجية عملية بالاعتماد على خاصية كل جهة بتشريك أهم الفاعلين بها،
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال استغلال الموانئ البحرية الترفيهية،
- توجيه دعم النقل الجوي للأسواق السياحية الناشطة في المنتوجات السياحية ذات القيمة المضافة على غرار السياحة البديلة والتوجه نحو دعم الخط الجوي المنتظم (باريس– توزر)،
- تكثيف عمليات التفقد والتأطير بالمؤسسات السياحية عبر تنفيذ سلسلة من التدخلات النوعية والكمية قصد الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة للحرفاء،
- استكمال مشروع تصنيف النزل وإدراج معايير لجودة الخدمات والسياحة كعنصر أساسي لإسناد التصنيف،
- تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية،
- مراجعة نظام تصنيف المطاعم السياحية وإدراج منتوجات جديدة تتصل بمجال التنشيط السياحي ومراجعة النصوص المنظّمة لوكالات الأسفار ومديري الوحدات الفندقية،
- جعل عدد من مناطق الجمهورية أقطابا لسياحة الأعمال وتفعيل الجودة الشاملة بالسياحة الصحراوية،
- إدماج القطاع السياحي ضمن أولويات وتوجهات الانتقال الإيكولوجي،

- التأهيل والنهوض بكل المؤسسات الفرعية للتكوين في مهن السياحة لإرساء رؤية وطنية لتنمية الموارد البشرية، وتطوير كفاءة المكونين وأطر التكوين والانفتاح على المحيط الدولي وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص واعتماد الاشهاد المزدوج طبقا للمعايير والمواصفات الدولية،
- تحديث البرامج الأكاديمية للتعليم العالي السياحي لتواكب التطورات الحديثة في قطاع السياحة والضيافة مع تبني أدوات رقمية متقدمة تسهل العملية التعليمية وتضمن الشفافية في التقييم،
- تحسين مناخ الاعمال بتبسيط اجراءات حصول المستثمرين على الموافقات النهائية لإنجاز المشاريع السياحية بالنظر إلى تعدد المصالح المتدخلة في اسناد التراخيص،
- دعم تدخلات الوكالة العقارية السياحية على غرار كل من الوكالة العقارية للسكنى والوكالة العقارية الصناعية من خلال النظر في إمكانية انتفاعها بتسهيلات المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

في إطار تعزيز السياحة الميسّرة وتطوير تجربة سياحية مندمجة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، سيتم خلال سنة 2026 تنفيذ مشروع "السياحة الميسّرة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة". ويهدف هذا المشروع إلى:

- تهيئة وتطوير البنية التحتية السياحية بما يتلاءم مع احتياجات هذه الفئات.
- تأهيل الموارد البشرية وتدريبها على أساليب التعامل الملائمة.
- إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المنظومة التشغيلية السياحية.
- إرساء تجربة سياحية رقمية ميسّرة من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة.

وقد تم الاختيار على المنطقة السياحية بالمنستير كمجال نموذجي لتنفيذ المشروع نظراً لتوفر مطار دولي مجهز بوسائل نقل عمومية ملائمة، إضافة إلى صغر مساحة الجهة، مما يسهل عملية التنفيذ والمتابعة ويعزز فرص نجاح المشروع.

الأولويات والأهداف الاستراتيجيّة لقطاع الصناعات التقليدية:

ترمي الرؤية الاستراتيجيّة " **قطاع اقتصادي مستدام تنافسي ومندمج لصناعات تقليدية عصرية ومتجددة ومهيكلة ومرقمنة تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة ومترسخة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار**" إلى تعزيز تموقع قطاع الصناعات التقليدية كقطاع اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية وكمصدر للثروة وللتنمية العادلة والشاملة المتوازنة بين الأقاليم والجهات التي تؤسس لاقتصاد أخضر يرتكز على الابتكار والجودة. وفي هذا الإطار، سيتم خلال سنة **2026:**

- إعادة هيكلة المؤسسات والهياكل المشرفة على القطاع وإرساء آليات حوكمة تشاركية مع الهياكل الجهوية والمهنية،
- مراجعة الإطار التشريعي بما في ذلك القانون عدد 15 لسنة 2005 المتعلّق بتنظيم قطاع الحرف وتحديثه ليتلاءم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقوانين والنصوص الترتيبية ذات العلاقة،

- إصدار النصوص التشريعية والترتيبية الخاصة بإجراءات إسناد علامة الجودة وبرمجة حملة تحسيسية للتعريف بأهداف العلامة موجهة للحرفيين والمؤسسات والمستهلك،
- إدماج العاملين في القطاع غير المنظم وضمان الحماية الاجتماعية،
- ابرام اتفاقيات تعاون دولي في مجال الصناعات التقليدية لتبادل الخبرات والتجارب،
- إحداث نظام خاص للتدريب المهني في الصناعات التقليدية يتماشى والخصوصيات الاجتماعية والمهنية والاقتصادية للقطاع، واعتماد التأهيل المهني والتدريب المهني لدى المؤسسات والتكوين عن بعد وإدماج تخصصات في التصميم والابتكار والتسويق والتصرف،
- تطوير وتكثيف برامج الإحاطة والتأطير الفني وتوسيع قاعدة المنتفعين بهذه البرامج الهادفة إلى تنمية الموارد البشرية بالقطاع بما يمكنها من تثمين وتطوير وتنمية منتوجها،
- تعزيز مساهمة قطاع الزربية والنسيج اليدوي عموما في دعم نسق التشغيل والاستثمار والتصدير والتنمية الجهوية المندمجة،
- ابتكار تصاميم لمنتوجات جديدة ومعاصرة تنطلق من الخصوصية المحلية لتستجيب لمتطلبات الأسواق الوطنية وخاصة الدولية،
- تنويع وترشيد مسالك تسويق منتوجات الصناعات التقليدية وذلك بالاعتماد على مبادئ التجارة العادلة بين الجهات والفئات المهنية،
- النظر في تسهيل إجراءات الصرف لفائدة المؤسسات الحرفية المصدرة،
- إرساء مسلك تزويد مؤطر يُمكّن الحرفيين والمؤسسات الحرفية من تلبية حاجياتهم من المواد الأولية اللازمة لاستدامة وتطور منظومة انتاجهم،
- الربط بين القطاع الحرفي والسياحة البيئية والثقافية وتعزيز فرص ترويج المنتوج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية،
- نشر مفهوم العمل التشاركي والتضامني في إطار شبكات عنقودية "Clusters" والمساهمة في بعث مشاريع نموذجية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية،
- تحسين جودة المنتوج وتعصير أساليب الإنتاج من خلال الارتقاء بجودة المواد الأولية وإجراء التحاليل الفنية اللازمة بما يستجيب لمتطلبات المستهلك والصحة والسلامة، ودعم مبدأ الاسترسال وحماية المنتوج بموجب الملكية الفكرية واستغلال التكنولوجيات الحديثة مع احترام البعد التراثي،
- تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات من خلال تطوير سلاسل الإنتاج وتوجيه المنتوج للأسواق الواعدة (أفريقيا، الخليج، أمريكا...)،
- الانتقال الرقمي للقطاع وتطوير المنصات الرقمية للانتصاب والتسويق والتأهيل عن بُعد ورقمنة مسارات الإنتاج والتصرف في الطلبات،
- إنجاز مدونات الحرف التقليدية وحفظ الذاكرة والمخزون التراثي للصناعات التقليدية.

المشاريع والاستثمارات المبرمجة لسنة 2026:

في المجال السياحي:

- دعم صورة الوجهة السياحية التونسية بالداخل والخارج باستثمارات جملية تقدر بـ 38 م د.
- إنجاز دراسة حول تشخيص الوضع الحالي للموانئ البحرية وسبل تطويرها.
- إنجاز دراسة استراتيجيّة لإعادة النظر في تهيئة المناطق السياحية.
- القيام بدراسة استراتيجيّة لتحديد الأهداف الكمية والنوعية للديوان الوطني التونسي للسياحة على المدى المتوسط والطويل ووضع استراتيجيّة عملية لإرساء نظام جودة شاملة بالمؤسسات السياحية.
- إنجاز دراسات التهيئة والبنية الأساسية بالمناطق السياحية التالية: الزوارع من ولاية باجة، قصور الساف، واحة قبلي، الشفار من ولاية صفاقس وبالبياش من ولاية تطاوين.
- استكمال تجهيز المنطقة السياحية "سيدي سالم" ببنزرت بالبنية الأساسية.
- أشغال تعبيد الطرقات بالمنطقة السياحية "جنان الوسط" بالمنستير.
- استكمال التقسيم السياحي "لرمال" بالمنطقة السياحية بطبرقة.
- تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدارس السياحية بسوسة والمنستير وتوزر وعين دراهم وإنجاز دراسة فنية لتدعيم وتحديث البنية التحتية للمعهد العالي للدراسات السياحية والفندقية بسيدي الظريف وإحداث مركز أفرو متوسطي للتكوين في مهن السياحة صلب معهد التكوين في مهن السياحة بالحمامات ضمن مبادرة "تونس المهنية".
- تمويل مشاريع التهيئة بالبلديات السياحية ومنها بالخصوص:
  - تهيئة المسلك الصحي السياحي بياسمين الحمامات
  - تنوير المسلك السياحي من السند إلى مدخل السند جبل.
  - تنوير طريق بين المغاور الجبلية والعين المائية على طول 2,5 كلم.
  - تهذيب وتهيئة محيط المغاور الجبلية بالسند جبل.
  - إنجاز إضاءة فنية للمغاور الجبلية بالسند جبل.
  - تهيئة مسلك سياحي على طول 12 كم بمدخل مطماطة مرورا بجبل سيدي رجيبة وجبل السيحل وصولا إلى قصر زقرارين.
  - تهيئة المسلك السياحي بنابل المدينة.

في مجال الصناعات التقليدية:

- استكمال إحداث وحدة للتجارب النموذجية والإحاطة والتأطير في حرف النسيج اليدوي.
- إعداد العناصر المرجعية لدراسة جدوى لإحداث سوق تضامنية لمنتوجات الصناعات التقليدية بالفضاءات الموضوعة على ذمة المركز الفني للزربية والحياكة بالدندان.
- إنجاز عمليات شراكة مع حرفيين لإنجاز تصاميم مبتكرة.
- تنظيم معارض جهوية ووطنية ودولية وتنظيم دورات تنمية الكفاءات والتأطير بكامل الجهات.

- تجهيز قاعة متعددة الاختصاصات بالمندوبية الجهوية للصناعات التقليدية بمنوبة في إطار التعاون بين الديوان والغرفة الالمانية للحرف بفرنكفورت.
- سيتم في إطار التعاون بين الديوان الوطني للصناعات التقليدية ومنظمة اليونيدو:
  - تجهيز قاعات متعددة الاختصاصات بالمندوبية الجهوية للصناعات التقليدية بالكاف والمنستير.
  - احداث مركز تصميم بالقصرين.
  - احداث فضاء عصري لترويج المنتوج التقليدي بالقرية الحرفية بالدندان.
- تجهيز قاعة للعرض بجندوبة.
- مواصلة تجهيز القرى الحرفية بعين دراهم، زغوان، الزهراء، وقبلي.
- إعداد الدراسات الفنية التمهيدية ودراسة الجدوى لإحداث القرية الحرفية بسليانة مع فضاء لعرض المنتوج.
- إعداد الدراسات الفنية التمهيدية لتوسعة القرية الحرفية بنابل.
- إعداد دراسة جدوى لإحداث قرية حرفية بالمكنين.
- إعداد دراسة لإحداث قطب تنموي لتجديد وتطوير المنتوج الحرفي.
- تأهيل المتحف الوطني للزربية بالقيروان.

أهم مؤشرات القطاع:

تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي

المؤشر	2024 منجز	النتائج المنتظرة لسنة 2025	2026
عدد الوافدين من الخارج (مليون وافد)	10.264	11 (5.8 إلى حدود 31 جويلية)	11.5
عدد الوافدين من سياح الجوار (مليون وافد)	5.7	5.9	6.2
الليالي المقضاة (مليون ليلة)	27	30	31.2
العائدات السياحية (م د)	7495	7795 (4245.8 إلى حدود 31 جويلية)	8107
النمو السنوي للقطاع (%)	5.8	4	5

تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية

المؤشر (%)	2024 منجز	النتائج المنتظرة لسنة 2025	2026
تطور عدد الاستثمارات	6	10	12
تطور عدد التجمعات الحرفية	5	2	4
تطور حجم التصدير المراقب	6	8	11
تطور حجم الإنتاج المطبوع	2.5	3	5
تطور عدد المشاركين في المعارض	6	7	10
تطور المستفيدين بالتأهيل المهني	20	25	30
تطور المستفيدين بالتأطير الفني	26	30	35

5. قطاع التجارة

يكتسي قطاع التجارة بسياساته الداخلية والخارجية أهمية محورية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية العادلة والشاملة في تونس وذلك في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما تفرضه التحديات الإقليمية والدولية من ضرورة تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيّف والمنافسة. ويُعد هذا القطاع أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، لما له من دور مركزي في تطوير النسيج الاقتصادي ودعم الاستثمار وتوسيع آفاق المبادلات التجارية داخليًا وخارجيا علاوة على تعزيز قدرات البلاد على التصدير، بما يساهم في تقليص العجز التجاري وتحسين موقع تونس في سلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية.

كما يكتسي قطاع التجارة بعدًا استراتيجيًا في دفع التنمية الاجتماعية، نظرًا لما يوفّره من فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وما يتيحه من آليات لإدماج الفئات الهشة والجهات ذات الأولوية في الدورة الاقتصادية للبلاد.

إنجازات سنة 2025:

في مجال تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:

تستند المقاربة المعتمدة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري على ربط الاتفاقيات التجارية مع البلدان الشقيقة والصديقة بمدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والحرص على حماية النسيج الاقتصادي الوطني من التوريد المكثف والمنافسة غير الشريفة المتأتية من الخارج. وفي هذا الإطار، تمّ خلال سنة 2025:

- الدخول في مفاوضات جديدة مع الدول الشقيقة والصديقة والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية،
- تطوير الأطر القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية والتجارية لتونس مع عدد من الدول العربية على غرار الجزائر وليبيا وقطر والسعودية وموريتانيا ومع بعض الدول الاسيوية على غرار إيران والباكستان،

- تعزيز التوجه التونسي نحو إرساء شراكة اقتصادية وتجارية فاعلة مع الدول الصاعدة على غرار الصين وروسيا واندونيسيا،
- العمل على توسيع شبكة التمثيليات التجارية بالخارج باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لدعم وتحسين تموقع الصادرات التونسية في الأسواق العالمية واستهداف الأسواق التي تمثل فرص غير مستغلة،
- التمركز في الأسواق الجديدة الواعدة، والعمل على سدّ الفجوة الكبرى في القارة الآسيوية والقارة الأمريكية التي تضمّ أسواقًا محورية كالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل،
- انطلاق الاستعدادات لمراجعة السياسات التجارية التونسية نحو المنظمة العالمية للتجارة وذلك تنفيذا لقرار المجلس الوزاري المنعقد في المجال بتاريخ 28 ماي 2024،
- استكمال مراجعة النصوص القانونية التالية:
  - القانون المنظم لأنشطة شركات التجارة الدولية،
  - الأمر المتعلّق بعمليات التجارة الخارجية،
  - الإطار القانوني المنظم لتدخلات صندوق النهوض بالصادرات،
  - الإطار القانوني المتعلّق بضبط قائمة المنتوجات المستثناة من نظام حرية التجارة الخارجية.

في مجال إحكام التّصرّف في الواردات وانفاذ آليات الدفاع التجاري:

- إعداد مشروع أمر يتعلق بضبط تركيبة ومشمولات وطرق سير الهيئة العامة للدفاع التجاري،
- الانطلاق في تنفيذ البرنامج الإعلامي للتعريف بوسائل الدفاع التجاري على المستوى المركزي والجهوي.

في مجال حسن سير السّوق وحماية المستهلك:

- تأمين انتظامية التزويد بمختلف المواد الاستهلاكية واسترجاع النسق العادي للمواد التي شهدت اضطرابات خلال السنة الفارطة باستثناء بعض الضغوطات المتفاوتة التي تم العمل على تطويقها في الإبان،
- تواصل المنحى التنازلي لتضخم الأسعار خلال السبع أشهر الأولى من سنة 2025 واستقرار نسبته في حدود 5,3% مقابل 6% خلال شهر جانفي من السنة و7% خلال نفس الفترة من السنة الفارطة،
- تواصلت خلال السداسي الأولى من سنة 2025 المجهودات الرقابية العادية والمشتركة (تجارة–داخلية) بمختلف حلقات مسالك التوزيع مع التركيز على التصدي للممارسات الاحتكارية وعمليات المضاربة في قطاعات منتوجات الفلاحة والصيد البحري والمواد الغذائية المدعمة والأساسية حيث أفضت حصيلة التدخلات إلى تنفيذ أكثر من 300 ألف زيارة رقابية ورفع 51 ألف مخالفة اقتصادية،
- مواصلة رقمنة مسالك التوزيع وتطوير التطبيقات الإعلامية وتوسيع مجال اندماجها والقطاعات المعنية بها خاصة من خلال الانطلاق في الأعمال التحضيرية لإدماج معاملات تجار الجملة وإرساء آليات تقنية لاقتفاء الفوترة والتسلسل الفعلي للمنتجات فضلا عن انطلاق تطبيقة الأسمدة الكيميائية،

- تطوير المنظومة التشريعية للقطاع التجاري من خلال إعداد مشاريع تتعلق بتنقيح قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار والنصوص التطبيقية لتنظيم مسالك التوزيع وتحديث الإطار القانوني بهدف حماية المستهلك وضمان سلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق،
- مواصلة تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الوطنية ومنها بالخصوص مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط ومشروع تأهيل مسالخ شركة اللحوم بالإضافة لاستغلال مركب اللحوم الحمراء ببن قردان.

في مجال حوكمة منظومة الدعم:

- مواصلة سياسة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية مع استغلال فترات تراجع الأسعار في السوق العالمية لتزويد البلاد بحاجيات الاستهلاك من الحبوب والزيوت النباتية،
- تكثيف الرقابة على مسالك توزيع المواد الأساسية.

في مجال تطوير التجارة الالكترونية:

- مواصلة تفعيل توصيات الدراسة المرجعية حول تقييم مناخ التجارة الإلكترونية في تونس (eT Ready)، التي تم إنجازها سنة 2022 بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،
- التفاوض حول محتوى الملاحق الثمانية لبروتوكول التجارة الرقمية المعتمد من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خلال قمة فيفري 2024 والذي يهدف إلى إرساء سوق رقمية قارية موحدة وبلورة إطار يدعم مسار التكامل الاقتصادي الرقمي في أفريقيا،
- إرساء إطار مؤسساتي أكثر نجاعة لتنسيق السياسات ذات العلاقة وتدعيم الحوكمة التشاركية لهذا القطاع الحيوي وذلك عبر إعداد مشروع أمر يتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للتجارة الإلكترونية وضبط مشمولاتها وتركيبتها وآليات تسيير أعمالها.

الإستنتاجات والإشكاليات

في مجال تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:

- تقدم محدود في رقمنة إجراءات التجارة الخارجية،
- محدودية مساهمة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي في الصادرات،
- تراجع مؤشرات النجاعة اللوجستية عند التصدير،
- ضعف مساهمة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في المجهود التصديري،
- تراجع أسعار بعض المواد الاستراتيجيّة المصدرة على غرار زيت الزيتون،
- تداعيات المعاليم الديوانية الأمريكية الجديدة على صادرات بعض القطاعات وخاصة زيت الزيتون والصناعات التقليدية.

في مجال إحكام التّصرّف في الواردات وانفاذ آليات الدفاع التجاري:

- عدم صدور الأمر المتعلّق بتركيز هيئة الدفاع التجاري تنفيذا لأحكام المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة والذي نصّ في الفصل 34 على إحداث جهاز للدفاع التجاري لدى الوزارة المكلّفة بالتجارة،
- ضرورة إنجاز دراسات تقييم لبعض اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة سابقا أو دراسات استباقية حول جدوى الانضمام لاتفاقيات مماثلة مستقبلا.

في مجال حسن سير السوق وحماية المستهلك:

- الصعوبات الهيكلية لبعض منظومات الإنتاج بسبب ارتفاع كلفة الانتاج والعوامل المناخية وندرة المياه،
- ضرورة تعزيز منظومة مراقبة الجودة والسلامة للمنتجات الصناعية،
- ضرورة ضمان جودة وسلامة الخدمات الموجهة للمستهلك وملاءمة متطلبات جودة المنتجات المحلية مع المواصفات العالمية،
- عدم تركيز الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق،
- عدم المصادقة على مشروع القانون المتعلق بسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق.

في مجال حوكمة منظومة الدعم:

- تراكم مستحقات المؤسسات العمومية والخاصة الناشطة في المجال لدى الدولة بما أثر على توازناتها المالية وقدرتها على أداء دورها بنجاعة بصفة تهدد ديمومتها،
- تنامي الممارسات غير القانونية والظواهر السلبية على غرار الاحتكار والمضاربة والاستعمالات غير المشروعة بالرغم من المجهودات المبذولة لمجابهة الاستعمالات غير المشروعة للمواد المدعمة،
- الضغوطات التي تمر بها المالية العمومية.

في مجال تنمية التجارة الالكترونية:

- غياب استراتيجيّة وطنية شاملة للتجارة الإلكترونية،
- ضعف التنسيق بين الأطراف المتدخّلة، مما يُؤثر سلبًا على نجاعة تنفيذ البرامج والمبادرات المتعلّقة بمكونات المنظومة الرقمية للتجارة،
- تأخر ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي مع التطورات العالمية، وخاصة فيما يتعلّق بحماية المستهلك والمعاملات الإلكترونية والبيانات الشخصية وتسوية النزاعات،
- غياب إطار تشريعي وتنظيمي خاص بنشاط شركات توصيل الطرود، وهو ما مثّل عائقًا أمام تحسين جودة الخدمات وضمان حقوق المستهلكين والبائعين في التجارة الإلكترونية،
- محدودية آليات الدفع الإلكتروني حيث يظل الدفع نقدًا عند التسليم الخيار السائد، مما يُضعف من فاعلية المنظومة الرقمية ويزيد من التكاليف والمخاطر التشغيلية.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

تتدرج أولويات قطاع التجارة صلب توجهات ومجهودات الدولة لتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتأمين دورها في المجال الاجتماعي، وذلك وفق المحاور الأساسية التالية:

- تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري،
- إحكام التّصرّف في الواردات وانفاذ آليات الدفاع التجاري،
- ضمان حسن سير السّوق وحماية المستهلك،
- حوكمة منظومة الدعم،
- تنمية التجارة الالكترونية.

في مجال تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:

- مزيد الانفتاح على الأسواق الخارجية وتعزيز علاقات الشراكة والتكامل الاقتصادي مع أهم الشركاء التجاريين فضلا عن تدعيم تنافسية المنتوجات والخدمات التونسية والاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية والإقليمية،
- الحرص على تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في اتفاقية الزليكاف، بما يساهم في تسريع الاندماج الافريقي وتنفيذ الاستراتيجيّة الافريقية للتصنيع،
- مواصلة المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة ومراجعة السياسات التجارية لتونس،
- مواصلة العمل على مراجعة البرتوكول الفلاحي الملحق باتفاقية التبادل الحر المبرمة مع بريطانيا والتي دخلت حيز التنفيذ في غرة جانفي 2021 وذلك بغرض إلغاء الضمان المفروض من طرف المملكة المتحدة على زيت الزيتون في إطار الحصة الممنوحة لتونس،
- مراجعة رزنامة التصدير بالنسبة لمنتوجات الخضر والغلال،
- إعفاء بعض المنتوجات الفلاحية من المعاليم الديوانية والرسوم ذات الأثر المماثل،
- ابرام اتفاق تجاري مع روسيا،
- دعم المؤسسات الناشئة ذات القدرات التصديرية،
- إرساء برنامج ترويجي خصوصي لمادة زيت الزيتون،
- تعزيز دور التمثيليات التجارية في المجهود الترويجي للصادرات الوطنية،
- تكوين المصدرين الشبان في مجالات التجارة الخارجية،
- مواصلة برنامج رقمنة إجراءات التجارة الخارجية لتعزيز الشفافية وتقليص الكلفة اللوجستية والآجال.
- دعم صادرات الاقتصاد الأخضر وتطبيق مبدأ الحياد الكربوني لتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية عبر الالتزام بالمعايير البيئية الدولية.

في مجال إحكام التّصرّف في الواردات وانفاذ الدفاع التجاري:

- إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري والتي ستعهد لها مهمة حماية النسيج الصناعي الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد،
- وضع منظومة انذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا،
- إحداث منصة تفاعلية لمعالجة العرائض المقدمة من قبل المتعاملين الاقتصاديين ومتابعتها إلكترونيا انطلاقا من مرحلة إيداع العريضة إلى مرحلة اتخاذ الإجراءات النهائية.

في مجال ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك:

تكريس المحاور الاستراتيجيّة المتعلّقة بتأمين سوق متوازن وعادل ونزيه وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع انطلاقا من الخيارات الأساسية للدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال:

- **تأمين انتظامية التزويد:** تعديل وضعية التزويد بأهم المواد الاستهلاكية الأساسية ودعم مستويات عرضها بالسوق وتحسين نفاذ المواطن لها مع التعويل بالأساس على الإنتاج المحلي واللجوء للتوريد كحل استثنائي وظرفي وإعطاء الأولوية في التزويد للسوق المحلية والمعادلة بين الاستهلاك العائلي والمهني للمواد إلى جانب إحكام التصرف في المتوفرات والمخزونات.
- **التحكم في الأسعار:**
  - تجميد الزيادات في أسعار المواد وحصرها في حالات الضرورة القصوى،
  - التسقيف الظرفي للأسعار وهوامش الربح القصوى للمنتجات التي تشهد شططا في الأسعار،
  - التفاوض مع المهنيين للحصول على تخفيضات تلقائية في الأسعار وتسقيفها بصفة توافقية،
  - تنشيط نقاط بيع من المنتج للمستهلك أو نقاط بيع بأسعار تفاضلية،
  - توسيع التدخلات على مستوى التحكم في كلفة أهم المنتجات الفلاحية والصناعية.
- **تكريس السير التنافسي للسوق:**
  - تفعيل الرقابة القبلية والبعدية في مجال المنافسة،
  - تكثيف التدخلات الرقابية بمسالك التوزيع،
  - تنويع التدخلات حسب المواسم الاستهلاكية وتطور وضعية السوق،
  - تعزيز التغطية الرقابية القطاعية والجغرافية باستهداف نسبة تغطية بـ 84%،
  - الرفع من نسق تنفيذ قرارات مجلس المنافسة
  - نشر ثقافة المنافسة.

- **تنظيم مسالك التوزيع:** من خلال تدعيم شفافية مسالك التوزيع واسترسالها عبر تعميم آلية الرقمنة وتقنيات تقفي المنتجات والمعاملات في قطاعات المواد المدعمة والأسمدة الكيميائية ومخازن التبريد.
- **تطوير المنظومة التشريعية:** من خلال استكمال إصدار النصوص التالية لمزيد إحكام السيطرة على مسالك التوزيع والتحكم في تطور الأسعار بها:
  - تنقيح قوانين إعادة تنظيم المنافسة والأسعار وطرق البيع والإشهار التجاري،
  - إصدار النصوص التطبيقية لمرسوم مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري،
  - تنقيح الأمر المتعلّق بالمواد المستثناة من نظام حرية الأسعار والقرارات المتعلّقة بتراتيب توزيع المواد المدعمة،
  - اصدار مشروع قانون سلامة المنتجات الصناعية،
  - تحيين الإطار المنظم للتصرف في المواد الكيميائية الخطرة.
- **مزيد دعم منظومة حماية المستهلك وسلامة المنتجات:**
  - توسيع مجال تدخل الهياكل الرقابية لتشمل عدد أكبر من المنتجات الصناعية بما يضمن حماية فعّالة للمستهلك من المنتجات غير المطابقة أو الخطرة،
  - تحسين جودة وسلامة الخدمات المقدمة للمستهلك،
  - تركيز الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق.

في مجال حوكمة منظومة الدعم:

- مواصلة سياسة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية مع ترشيد مستوى نفقات الدعم،
- مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة من خلال رقمنة عملية المتابعة والمراقبة.

في مجال تنمية التجارة الالكترونية:

- تحيين الإطار القانوني المنظم لنشاط التجارة الإلكترونية، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والممارسات الدولية الفضلى، وذلك لضمان بيئة قانونية محفّزة وآمنة لكلّ من المستهلكين والمهنيين.
- تنفيذ برنامج "التجارة الرقمية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط"،
- التنسيق مع مختلف الهياكل الوطنية المعنية قصد تعميق الفهم لبروتوكول التجارة الرقمية ضمن الاتفاق القاري الإفريقي للتبادل الحر وملاحقه الثمانية.

آليات الدفاع التجاري

تعتبر آليات الدفاع التجاري من أهم الوسائل المتاحة للدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة لتمكينها من حماية صناعتها الوطنية من منافسة المنتوجات الموردة دون المساس من التزاماتها الدولية أو الإخلال باتفاقيات المنظمة. وتمكّن آليات الدفاع التجاري الدول التي تلجأ إلى تفعيلها من اتخاذ إجراءات حمائية ضد واردات بعض المنتجات التي تتسبب في إحداث ضرر هام للصناعة المحلية.

وقد كانت تونس سبّاقة على المستوى العربي في وضع الإطار القانوني الوطني المتعلق بآليات الدفاع التجاري والمتمثل في القانون عدد 106 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 والمتعلق بالإجراءات الوقائية عند التوريد والقانون عدد 9 لسنة 1999 المؤرخ في 13 فيفري 1999 والمتعلق بالحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد والأمر عدد 477 لسنة 2000 المؤرخ في 21 فيفري 2000 والمتعلق بضبط شروط وطرق تحديد الممارسات غير المشروعة عند التوريد.

وحرصا على ضمان تفعيل آليات الدفاع التجاري في تونس كآلية حماية للصناعة الوطنية، تم تبنّي تصوّر يتعلق بإحداث جهاز للدّفاع التّجاري يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال حماية النسيج الصناعي الوطني وقادر على حماية المؤسّسات من الممارسات غير المشروعة عند التّوريد وتمثيلها والدّفاع عن مصالحها عند التّصدير إزاء التّحقيقات التي تلجأ إليها بعض الدّول. وسيقع تركيز هذا الجهاز التّجاري مكتمل المقوّمات ليكون قادرا على حماية النسيج الصناعي الوطني وعلى حماية المؤسّسات من الممارسات غير المشروعة عند التّوريد وتمثيلها والدّفاع عن مصالحها عند التّصدير إزاء التّحقيقات التي تلجأ إليها بعض الدّول.

6. تكنولوجيات الاتصال

يسعى قطاع تكنولوجيات الاتصال إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي ورقمنة الخدمات الإداريّة وضمان تقريبها لجميع الفئات الاجتماعية في كافة المناطق تجسيدا لمقتضيات الفصل 38 من الدستور التونسي الذي نصّت أحكامه على أن "**تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. وتسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال**", بما يمكن من تكريس مقومات التحول الرقمي الشامل ويسهم في تعزيز التنمية العادلة والشاملة ويحسّن جودة الحياة.

إنجازات سنة 2025:

شهدت سنة 2025 مواصلة العمل على تنفيذ المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس 2025" بهدف النهوض بقطاع تكنولوجيات الاتصال وذلك من خلال:

تطوير الإطار التشريعي والترتيبي:

- إعداد مشروع أولي للاستراتيجيّة الوطنية للذكاء الاصطناعي،
- مراجعة كراس الشروط الخاص بممارسة نشاط مزود خدمات المصادقة الإلكترونية،
- مراجعة كراسات الشروط الخاصة بتنظيم الأنشطة المتصلة بقطاع تكنولوجيات الاتصال،
- إعداد مشروع أمر يتعلّق بتصنيف البيانات العمومية،
- إعداد كراس شروط يتعلق بتنظيم خدمة الطرود البريدية على المستوى الوطني في إطار تمشي الدولة المتعلّق بحذف التراخيص الإدارية،
- مراجعة للقانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 افريل 2018 المتعلّق بالمؤسسات الناشئة،
- مراجعة للإطار المنظم للبطاقة التكنولوجية الدولية بهدف توسيع مجالات استعمالها وتبسيط إجراءات الحصول عليها.
- إعداد مشاريع النصوص الترتيبية التطبيقية المتصلة بالمرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 والمتعلّق بالسلامة السيبرنية.

ضمان الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي:

- استكمال البريد التونسي عملية تعميم البطاقات الإلكترونية لفائدة المنتفعين ببرنامج مساندة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والمنتفعين بجرايات العائلات المعوزة وبطاقات "جرايتي" لفائدة المتقاعدين،
- إطلاق البريد لخدمة "المحفظة الافتراضية للدينار الإلكتروني" (e-dinars Wallet) بصفة مجانية.
- إعداد مشروع مراجعة شاملة لنشاط مراكز الخدمات البريدية "PubliPost" بما يمكن من ضمان مزيد تقريب عدد من الخدمات البريدية والمالية من المواطنين وتطويرها وتأمينها خارج التوقيت الإداري،
- مواصلة الحملات ذات العلاقة بتمكين المواطنين من الهوية الرقمية.

تطوير البنية التحتية الرقمية

- الانطلاق في تسويق خدمات الجيل الخامس من قبل المشغلين الثلاثة،
- الإعلان عن طلب العروض المتعلّق بتوفير خدمات الهاتف الجوال وتغطية قرابة 103 منطقة خارجة عن أي تغطية حاليا في إطار المرحلة الثانية من مشروع التغطية الشاملة،
- ربط 3307 مؤسسة تربوية تضم أكثر من 1,5 مليون تلميذ (مدارس إبتدائية وإعدادية ومعاهد) بالتدفق العالي عبر خطوط الألياف البصرية في إطار مشروع "Edunet10" بما يمكن من التّرفيع في طول شبكة الألياف البصرية ذات التدفق العالي بحوالي 10%،
- استكمال ربط 1310 هيكلا عموميا في إطار الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (RNIA 2,3,4).

التحول الرقمي للإدارة:

- تطوير الخدمات عن بعد:

- إطلاق البوابة الموحدة للخدمات الإدارية (https://khadamet.gov.tn) التي تعتبر نقطة نفاذ موحدة إلى مختلف الخدمات الإدارية.
- التقدم في أشغال إنجاز المنصة الوطنية للخدمات الإدارية عن بعد حيث تم استكمال القسط الأول من خدمات على الخط تهم كل من الوكالة الفنية للنقل البري والصندوق الوطني للتأمين على المرض والصناديق الاجتماعية.
- تطوير خدمة طلب استخراج بطاقة التعريف عن بعد لفائدة فئة التلاميذ كمرحلة نموذجية من المبرمج إطلاقها مع بداية السنة الدراسية 2025 في مرحلة أولى ثم تعميمها على بقية الفئات في مرحلة ثانية.
- التقدم في إنجاز طلب ترجمة وثائق الحالة المدنية عن بعد.
- التقدم في إنجاز خلاص معلوم الجولان عن بعد (vignettes).
- التقدم في إنجاز مشروع القنصلية الرقمية (E-Consulat) ممّا مكّن من الانتهاء من تطوير القسط الثاني من الخدمات والانطلاق في استغلالها مع بداية شهر أوت 2025 بالقنصليات النموذجية.
- إطلاق رقمنة اقتناء الطابع الجبائي الخاص بالسفر والطابع الجبائي الخاص باستخراج جواز السفر بصفة تجريبية بداية من شهر أوت 2025.
- الشروع في رقمنة وثائق الحالة المدنية لفائدة التونسيين بالخارج.
- الانطلاق في إنجاز منصة وطنية خاصة بالإجراءات الإدارية.
- إنجاز منصة وطنية لمتابعة المشاريع العمومية.

- تعميم الترابط البيني بين نظم المعلومات للهياكل العمومية.
  - إنجاز مشروع هندسة نظم معلومات المؤسسات الحكومية الذي يهدف إلى وضع إطار هيكلي لنظم معلومات الدولة ودعم الهياكل العمومية في تحولها الرقمي.
  - وضع نسخة ثانية من منصة الترابط البيني وتطوير خدمات تبادل البيانات مع الوزارات والهياكل الإدارية وتطوير حوالي 110 خدمة تبادل الكتروني للمعطيات ووضعها حيز الاستغلال.
  - وضع بوابة لفائدة الوزارات والهياكل العمومية للتعريف بخدمات الترابط البيني المتوفرة والإجراءات المستوجبة لإدماجها بنظم معلوماتها.
  - مواصلة العمل على مرافقة ودعم عدد من الوزارات لتطوير وتركيز آليات ترابط بيني قطاعية خاصة بها (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).
- تسريع نسق تطوير نظم المعلومات بالقطاع العمومي.
- مواصلة إنجاز مشاريع تأهيل منظومة التصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية والنظام المعلوماتي للعدل وبوابة العدل والسجل العدلي والنظام المعلوماتي الجديد للديوانة وإرساء منظومة الخلاص الإلكتروني للطلب العمومي والنظام المعلوماتي للمكتبات العمومية والنظام المعلوماتي المندمج للبريد التونسي ورقمنة

التصرف في الجرايات بكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ومشروع النظام المعلوماتي للتأمين على المرض.

- الانطلاق في مشروع رقمنة التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية والغير فلاحية من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وبالتنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل العمومية المعنية.

السلامة السيبرنية ومكافحة الجرائم الالكترونية:

- التقدم في إعداد مشروع استراتيجيّة الأمن السيبرني 2026-2030.
- الانطلاق في مهمات تدقيق في مجال السلامة المعلوماتية لفائدة المراكز القطاعية للإعلامية في إطار البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للهياكل العمومية.
- مواصلة تنفيذ برنامج حماية الفئات الهشة بالفضاء السيبرني (الأطفال، كبار السن...).
- الانطلاق في مراجعة شروط وإجراءات المصادقة على أنشطة التدقيق في السلامة المعلوماتية.
- الانتهاء من تركيز آلية للمصادقة ولإسناد علامة للمنتجات المتعلّقة بمجال الأمن السيبرني فضلا عن تعزيز الأمن السيبرني القطاعي (الاستراتيجيّة، المشغلين، الحلول الذكية...).
- تعزيز منصة للإشعار حول الثغرات السلامة وتحفيز المساهمين.
- تدعيم منظومة تحليل تقارير التدقيق في السلامة السيبرنية وتحيين منصة الخطاب البديل.
- معاضدة مجهود مختلف الوزارات والهياكل العمومية لتأمين نظم المعلوماتية خاصة منها التي تقدم خدمات عمومية على الخط.

بناء القدرات ونشر الثقافة الرقمية:

- إعداد برنامج خصوصي لتكوين الأعوان العموميين في المجالات الرقمية.
- إطلاق برنامج للتكوين الإشهادي في الاختصاصات الرقمية الأكثر طلبا.
- مواصلة تنفيذ برنامج إعادة تأهيل الكفاءات ذات العلاقة بالمهن الرقمية (Reconversion des compétences).

مناخ ملاءم للمبادرة وبعث المشاريع:

- حصلت 1205 مؤسسة ناشئة على العلامة إلى حدود شهر جوان 2025.
- تمّ الشروع في مراجعة القانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 افريل 2018 المتعلّق بالمؤسسات الناشئة (Startup Act).
- استئناف إنجاز مشروع بناء القطب التكنولوجي بالنحلي.،
- إعادة إطلاق برنامج Easy Export بالشراكة مع وزارة التجارة وتنمية الصادرات الذي يهدف إلى تيسير إجراءات التصدير خاصة لفائدة الحرفيين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

النتائج الكمية المنتظرة لسنة 2025:

من المنتظر أن تشهد سنة 2025 استمرار نسق نمو القطاع بالعلاقة مع التوسع في خدمات الأنترنات القارة والجوالة وبداية الانتشار لخدمات الجيل الخامس. ويتوقع أن يتجاوز عدد اشتراكات الأنترنات القارة 2 مليون مشترك بفضل تحسين البنية التحتية وتوسيع التغطية وكذلك تخطى عدد اشتراكات الأنترنات الجوالة 11 مليون اشتراك بمعدل انتشار يفوق 90 اشتراك لكل 100 ساكن.

ومن المرجح أن ترتفع نسبة استعمال الهواتف الذكية لتصل إلى قرابة 88% من مجموع الهواتف المحمولة وذلك بالتوازي مع بلوغ نسبة الأسر المرتبطة بالأنترنات حوالي 70%.

أما على مستوى الاستثمار، فمن المؤمّل أن تبلغ الاستثمارات العمومية 810 م د منها 728.4 م د عن طريق المؤسسات العمومية. وتتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي:

	الاستثمار خلال 2023-2025 م د	الاستثمارات م د المتوقعة خلال 2025
وزارة تكنولوجيات الاتصال	**382,010**	**81,588**
مؤسسات عمومية	**1397,723**	**728,412**
منها: الشركة الوطنية للاتصالات	808,300	645,094
الوكالة الفنية للاتصالات	17,260	5,850
مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجيّة الذكيّة"	23,589	1,468
الديوان الوطني للبريد	407,027	76,000
مجموع قطاع الاتصالات	**1779,733**	**810,000**

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

سيتواصل العمل خلال سنة 2026 على تحقيق الأهداف التالية:

- الرقمنة الشاملة على مستوى مؤسسات الدولة وهياكلها مركزيا وجهويا.
- مزيد تطوير البنية التحتية الرقمية مع العمل على ضمان حق جميع الفئات في النفاذ إلى شبكات الإتصال والأنترنات ذات التدفق العالي.
- تطوير مختلف مجالات الاقتصاد الرقمي من خلال مواصلة تطوير الأطر القانونية والترتيبية المنظمة للقطاع وتحسين مناخ الأعمال.
- الاستفادة من الاستعمالات المسؤولة لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التي تخدم المواطن والمؤسسة مع إيلاء الأهمية المستوجبة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرضها هذه التكنولوجيا.
- إيلاء الأولوية لتكوين الكفاءات التونسية في مجال الرقمنة في القطاعين العام والخاص وتحفيزها للحد من الهجرة.

- دعم التجديد والابتكار وريادة الأعمال في المجالات الرقمية.
- دعم مجال الثقة الرقمية والأمن السيبرني.

الرقمنة الشاملة لمؤسسات الدولة:

- الجرد الشامل للخدمات العمومية الموجهة للمواطن والمؤسسة ووضع مخطط عملي لرقمنتها.
- مراجعة الهيكلة العامة لحوكمة مجال رقمنة الإدارة من حيث عدد ومهام الهياكل والجهات المكلفة ببرمجة وتنفيذ ومتابعة المشاريع المتصلة بالتحول الرقمي في القطاع العمومي.
- تعميم خدمات الترابط البيني بين الهياكل العمومية بما يكرس مبدأ عدم المطالبة بوثائق أو معطيات بحوزة الإدارة أو يمكن الحصول عليها من خلال الترابط البيني لنظم المعلومات.
- تطوير سجلات البيانات العمومية الأساسية على غرار السجل الوطني للعناوين والسجل الوطني للشهائد المدرسة والسجل الوطني لحاملي شهائد التعليم العالي وشهادات المعادلة وسجل شهائد التكوين المهني.
- إطلاق تطبيقة على الهاتف المحمول تمكن من نفاذ المواطن لكل الخدمات الإدارية عن بعد.
- تعميم الخلاص الإلكتروني لكل الخدمات التي تسديها مؤسسات الدولة.
- تسريع نسق إنجاز المشاريع المتصلة بتطوير وتأهيل نظم المعلومات القطاعية.

تطوير البنية التحتية الاتصالية:

- تطوير شبكة الجيل الخامس للهاتف الجوال (G5) وتعميم الربط بالألياف البصرية مع العمل على الإيقاف التدريجي لاستخدام شبكة الكوابل النحاسية التقليدية.
- استكمال مشروع التغطية الشاملة بما يمكن من تعميم التغطية بالأنترنات ذات التدفق العالي.
- مرافقة مشغلي شبكات الإتصال قصد مزيد الاستثمار في مشاريع الربط الدولي بالأنترنات عبر الكابلات البحرية.
- إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية لتوفير خدمات الأنترنات عبر الأقمار الصناعية ذات المدار المنخفض (Low Earth Orbit).
- تنظيم مجالات نشاط مزوّدي خدمات الأنترنات (FSI) وقطاع مزوّدي الخدمات ذات القيمة المضافة (VAS) ونشاط مشغلي الشبكات الافتراضية للهاتف الجوال (MVNO).
- إطلاق المشاريع الرقمية التي ترتكز على الشبكات الخاصة للهاتف الجوال من الجيل الخامس (G5) بالقطاعات الحيوية (النقل، الطاقة، الشحن، الصحة، الفلاحة).
- إنجاز دراسة استراتيجيّة حول تطوير مجال الإرسال الإذاعي والتلفزي تأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي في مجال البث التلفزي والإذاعي عبر شبكة الأنترنات والانتشار الكبير لمنصات الفيديو والمحتوى الرقمي.

تطوير مجالات الاقتصاد الرقمي

- دعم مجال الخلاص الإلكتروني والخلاص باستعمال الهاتف الجوال.
- مواصلة تنظيم الأنشطة التجارية عبر المنصات الرقمية.

- إطلاق مشاريع رقمية مهيكلة في القطاعات ذات الأولوية على غرار النقل الذكي، الصحة الرقمية، المنصات الرقمية في قطاع السياحة والثقافة.
- دعم استعمالات البطاقة التكنولوجية الدولية خاصة فيما يتعلّق بتصدير الخدمات والمنتجات الرقمية.
- تطوير الخدمات البريدية الرقمية.
- إحداث المرصد الوطني للإحصائيات والمؤشرات المتصلة بالاقتصاد الرقمي.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإدماج الرقمي ونشر الثقافة الرقمية لدى العموم.

الاستفادة من الاستعمالات المسؤولة لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي من خلال استكمال إعداد المخطط التنفيذي للاستراتيجيّة الوطنية للذكاء الاصطناعي والإنطلاق في تنفيذها.

تكوين الكفاءات في مجال الرقمنة

- وضع خطة عمل وطنية مشتركة بين وزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التشغيل والتكوين المهني تهدف إلى تكوين الكفاءات في المجالات الرقمية والانطلاق في تنفيذها.
- إطلاق البارومتر الوطني للكفاءات في المجال الرقمي الذي يوفر مؤشرات محينة حول الكفاءات التونسية بالقطاعين العام والخاص من حيث الإعداد والاختصاصات المتوفرة مقارنة بحاجيات السوق.
- الانطلاق في إنجاز برنامج خصوصي للتكوين في المجالات الرقمية لفائدة الأعوان العموميين.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج وطني لدعم القدرات والتكوين الإشهادي لفائدة القطاع الخاص.
- تعميم البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الكفاءات وتحويلها للمهن الرقمية.

دعم التجديد والابتكار وريادة الأعمال في المجالات الرقمية

- إسناد النسخة الأولى من جائزة رئيس الجمهورية للتميز الرقمي.
- تطوير عمل المراكز الجهوية الذكية الراجعة بالنظر لمؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية وتحويلها إلى أقطاب جهوية لدعم حاملي المشاريع ومرافقة الشركات الناشئة.
- دعم أنشطة مراكز مرافقة ومساندة الشركات الناشئة.
- استكمال إنجاز القطب التكنولوجي بالنحلي "المدينة الرقمية بالنحلي" والانطلاق في استغلال فضاءاته.
- إطلاق منصة خاصة بخدمات ومنتجات الشركات الناشئة (معرض افتراضي للحلول المجددة).
- نشر دعوة للشّركات التونسيّة النّاشئة لتقديم مشاريع ومقترحات قصد إنجاز خدمات رقميّة لفائدة الإدارة.
- دعم إطلاق مشاريع بحثية مشتركة بين الأقطاب التكنولوجية والجامعات العمومية والخاصة لتطوير حلول مبتكرة ومجددة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبرني والصحة الرقمية.

دعم الثقة الرقمية والأمن السيبرني

- استكمال النصوص التطبيقية للمرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 والمتعلّق بالسلامة السيبرنية.

- إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجيّة الوطنية للأمن السيبرني 2026-2030 والانطلاق في تنفيذها.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة السيبرنية لفائدة الهياكل العمومية.
- وضع برامج تكوين واختصاصات علمية في مجال الأمن السيبرني.
- تطوير الإطار المنظم لمجال الحوسبة السحابية العمومية.
- إحداث مراكز قطاعية للاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية.
- دعم نشاط مزوّدي خدمات المصادقة الإلكترونية بهدف إحداث محيط تنافسي لأنشطة تسويق حلول المصادقة الإلكترونية والخدمات المتصلة بها.
- إدراج الهوية الرقمية ضمن باقة الخدمات التي توفرها الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية.
- دعم نسق تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بضمان مطابقة منتجات الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية للمواصفات العالمية ذات الصلة بالمصادقة الإلكترونية.
- توفير عروض تفاضلية لفائدة الوزارات والهياكل العمومية التي توفر خدمات رقمية على الخط.

الأهداف الكمية لسنة 2026:

	المنتظرة لسنة 2025	**2026**
الإنتاج (م د)	3750	3850
الاستثمار (م د)	810	679
نسبة النمو (%)	2.1	3.5

وينتظر أن تبلغ الاستثمارات العمومية 679 م د خلال سنة 2026 منها 463,7 م د عن طريق المؤسسات العمومية. وتتوزع هذه الإستثمارات على النحو التالي:

الكلفة م د	**الاستثمار م د 2023-2025**	**الاستثمارات م د سنة 2026**

وزارة تكنولوجيات الاتصال	**889,063**	**382,010**	**215,288**
مؤسسات عمومية	**1561,840**	**1397,723**	**463,712**
منها: الشركة الوطنية للاتصالات	808,300	808,300	374,742
الوكالة الفنية للاتصالات	46,400	17,260	5,960
مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجيّة الذكيّة"	32,700	23,589	7,110
الديوان الوطني للبريد	488,774	407,027	75,900
المجموع قطاع الاتصالات	**2450,902**	**1779,733**	**679,000**

7. النقل والخدمات اللوجستية

يُعدّ قطاع النقل واللوجستية من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس، حيث يرتكز العمل على ضمان استمرار الخدمات وتحسين جودتها وكفاءتها، مع مراعاة ضوابط السلامة وتذليل الصعوبات التي تواجه المشاريع المهيكلة، بما يساهم في دعم الاستثمار وتعزيز الدورة الاقتصادية وخلق فرص الشغل. ويبرز دور القطاع في تعزيز حق المواطن في التنقل وفك العزلة وتحقيق التكامل بين جهات البلاد، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة للحدّ من التلوّث ودعم النقل الإيكولوجي. وفي هذا السياق سيتم التركيز على تسريع المشاريع ذات الأولوية رغم ارتفاع كلفة المشاريع وصعوبات التنسيق بين عديد المتدخلين والإشكاليات العقارية وغيرها.

إنجازات سنة 2025:

في مجال النقل البري، تتمثل التوجهات الاستراتيجيّة لقطاع النقل البري في تونس في النهوض بالنقل العمومي الجماعي وجعله بديلاً تدريجياً عن النقل الفردي، وذلك عبر تطوير البنية التحتية وتجديد أسطول النقل ودعم النقل الحديدي للأشخاص والبضائع.

وقد ارتكزت المجهودات على دفع المشاريع المعطلة على غرار الشبكة الحديدية السريعة وتعزيز أسطول الحافلات للنقل الحضري وبين الجهات وهو ما يبرز الدور الاجتماعي للدولة بالحرص على تلبية حاجيات المواطنين في التنقلات المواطنين مع مراعاة قدراتهم الشرائية بتبني سياسة تعريفات لا تغطي كلفة الخدمات.

وتتمثل أهم الإنجازات في مجال النقل البري سنة 2025 في:

- دخول الخط D من مشروع الشبكة الحديدية السريعة (تونس–القباعة) حيز الاستغلال التدريجي في جانفي 2025 في انتظار استكمال بقية أشغاله.
- استلام شركة نقل تونس بـ 165 حافلة مستعملة في إطار هبة من مقاطعة Ile-de-France، منها 60 موجهة للشركات الجهوية للنقل.
- تعزيز أسطول شركة نقل تونس بـ 300 حافلة جديدة لدعم النقل العمومي بتونس العاصمة.
- إطلاق طلب عروض دولي لاقتناء 418 حافلة لفائدة شركات النقل العمومي، ينتظر استلامها قبل نهاية 2025.
- الإعلان عن طلب عروض دولي لاقتناء 30 عربة مترو جديدة لفائدة شركة نقل تونس.
- إعلان عن طلب عروض لتجديد أسطول عربات خط الضاحية الشمالية تونس–حلق الوادي–المرسى لشركة نقل تونس.
- إصلاح 200 حافلة بكلفة 15.6 م د وتسريع إصلاح 28 عربة مترو بكلفة 7.5 م د.
- معالجة الإشكاليات التي تعيق إنجاز مشروعي كهربة ومضاعفة خط المترو 22 الرابط بين المكنين–المهدية وتأهيل الخط الحديدي عدد 06 تونس–القصرين.
- في إطار إنجاح الاستعدادات للعودة المدرسية والجامعية والتّكوينيّة للسنة الدراسية 2025–2026، تم العمل على الرفع من جاهزية الأسطول وذلك بإعداد برنامج صيانة ووضع خطة لمجابهة الصّعوبات التي تعترض الشركات. ويشمل البرنامج بالخصوص:
  - تخصيص 2170 خطا مدرسيا وجامعيا من مجموع 3133 خطا إجمالا على شبكة الحافلات على كامل الجمهوريّة؛ حيث ينتظر أن يشهد عدد التلاميذ والطلبة المنتفعين بخدمات الشركات الوطنية والجهوية للنقل ارتفاعا بنسبة 10% مقارنة بالموسم الدراسي الفارط، كما أنّه من المتوقّع أن يرتفع عدد المشتركين بنسبة تقدّر بحوالي 6%،
  - تحسين من جاهزيّة أسطول النقل العمومي الجماعي بنسبة 10% مقارنة بالموسم الدراسي المنقضي،
  - الزيادة في الأسطول المخصص للنقل المدرسي والجامعي إلى 2743 حافلة، مقابل 2497 حافلة خلال الموسم المنقضي أي ما يعادل 65 % من مجموع الأسطول الجاهز للاستغلال،
  - تحسن جاهزية حافلات شركة النّقل بتونس بنسبة تقدّر بـ 53% مقارنة بالموسم المنقضي بتوفير حوالي 750 حافلة إجمالا، مع تطوّر جاهزيّة الأسطول المخصص للنقل المدرسي والجامعي بنسبة 20%؛
  - بلوغ نسبة جاهزية أسطول الشركات الجهوية 69% إجمالا، وتسجيل ارتفاع في جاهزيّة الأسطول المخصّص للنّقل المدرسي والجامعي بنسبة تقدّر بـ 6%،
  - بلوغ الأسطول الجملي الجاهز بالنسبة للشبكة الحديدية لشركة نقل تونس (المترو + ت ج م)، حوالي 60 عربة جاهزة للاستغلال مقابل 56 عربة جاهزة خلال الموسم الدراسي المنقضي،

- بلوغ أسطول القطارات الكهربائية للشركة الوطنيّة للسكك الحديديّة التونسيّة 14 قطارا على خط أحواز تونس (من جملة 20 قطارا) و07 قطارات على خط أحواز الساحل (من جملة 7 قطارات) بنسبة جاهزية تقدر بـ 78%.

في مجال النقل البحري، تمثلت أهم إنجازات السنة الجارية أساسا في:

- تحسين جاهزية الرافعات الميناائية بميناء رادس من 40% إلى 80%، وذلك من خلال اعتماد سياسة للصيانة الوقائية، والمتابعة اليومية لجاهزية المعدات، والتدخل السريع لإصلاح الأعطاب. كذلك تحسين مردودية العمليات بالميناء إلى 12 حاوية/ساعة.
- تكوين ضباط بحرية تجارية بالأكاديمية البحرية بداية من السنة الجامعية 2025-2026 وتحمل تكاليفه على كاهل ميزانية وزارة النقل في إطار اتفاقيه إطارية ستبرم مع وزارة الدفاع الوطني.
- تقدم في الجانب العقاري لمشروع ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة باستكمال ملف الانتزاع وتقييم عروض إعداد المخطط المديري.
- استكمال المرحلة الأولى من دراسة المخطط المديري للموانئ البحرية التجارية آفاق 2040
- استكمال تصنيع أول جرّار بحري من طرف الشركة التركيّة " Med Marine " في إطار صفقة اقتناء 6 جرارات بحرية جديدة لفائدة ديوان البحرية التجارية والموانئ
- مواصلة أشغال بناء رصيف المواد الصلبة بميناء رادس وإعادة هيكلة شبكة الكهرباء بالمنطقة الميناائية.
- إنجاز دراسات وأشغال تهيئة بعدة موانئ على غرار حلق الوادي وبنزرت وصفاقس وقابس.

فيما يتعلق بالنقل الجوي، تتمثل أهم الإنجازات في:

- زيادة بنسبة 4.3% في حركة المسافرين بالمطارات الراجعة بالنظر لديوان الطيران المدني والمطارات بعنوان السداسي الأول من سنة 2025 مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2024.
- تعصير اسطول الطائرات وكراء طائرات قصد تنفيذ السياسة التجارية لشركة الخطوط التونسية وتحسين نسبة انتظام رحلاتها.
- الانطلاق في إعداد مشروع مخطط لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع الطيران المدني.
- مواصلة تكوين الطيارين والميكانيكيين في اختصاصي الطائرات والمروحيات، إلى جانب اعتماد نظام Power By Hour (PBH) لتأمين تزويد قطع الغيار. كما سيتم العمل على تطوير المنظومة الإعلامية من خلال تحديث البنية التحتية وتدريب الكوادر وتعزيز الحماية ضد المخاطر السيبرانية، فضلاً عن الاستمرار في تنفيذ الإجراءات اللازمة للحصول على شهادة ISO بما يضمن تحسين الجودة والالتزام بالمعايير الدولية.
- استكمال مشروع قانون يتعلق بإصدار مجلة طيران مدني جديدة.

وفي مجالي اللوجستية والنقل الذكي، واعتبارا لما يحققه مجال اللوجستية من نمو على الصعيد الدولي، تم وضع خطة تستند إلى أربعة محاور رئيسية تشمل تطوير البنية التحتية عبر إحداث مناطق لوجستية وميناء بالمياه العميقة ودعم الشبكة الحديدية، تحسين الخدمات اللوجستية وترشيد تدفق وتجميع البضائع، تعزيز التنسيق وزيادة جاذبية اللوجستية لدعم الصناعة والفلاحة والتجارة، وملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي وتطوير الكفاءات. ويتم حاليا إعداد الإطار التشريعي للقطاع وإعداد الدراسات للمناطق اللوجستية بالنفيضة وبئر مشارقة وبوشمة بقابس.

تم وضع إطار تنظيمي ومؤسساتي **لأنظمة النقل الذكي في تونس** لدعم التجديد والبحث العلمي، مع رقمنة الخدمات من خلال تبسيط إجراءات الحصول على الاشتراكات المدرسية والجامعية وإدراج خدمات النقل في البوابة الوطنية للخدمات الإدارية، بالإضافة إلى رقمنة رخص النقل العمومي والبطاقات المهنية لتسهيل متابعة الطلبات وتسريع الإجراءات. كما يتم تطوير نظم المساعدة على الاستغلال وإعلام المسافرين عبر شاشات المحطات وتطبيقات الهواتف والبوابات الإلكترونية، وإعداد دراسة قابلية تطبيق نظم الاستخلاص الإلكتروني في شركات النقل البري لتوحيد المعايير الفنية واعتمادها عند الإعلان عن طلبات العروض.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

سيرتكز العمل خلال سنة 2026 على مزيد دعم أسطول النقل العمومي ومجالات البنية الأساسية وذلك بـ:

- دعم المشاريع المعطلة والتي تشهد تأخيرا في الانطلاق أو في تقدم التنفيذ،
- النهوض بمنظومة النقل الحديدي بما فيها نقل الفسفاط والعمل على إيجاد الآليات الكفيلة باستعادة نسق النشاط ونقل كافة كميات الفسفاط المنتجة عبر السكك الحديدية،
- تنفيذ الاقتناءات الجديدة المبرمجة بالنسبة لأسطول النقل،
- مساندة المجهود الوطني الرامي للنهوض بالتجديد والابتكار في مجال النقل،
- العمل على إيجاد الآليات المناسبة لتمويل المشاريع الرائدة خاصة في مجال التنقلات الحضرية والإنتقال الطاقي (التنقل الكهربائي، الهيدروجين الأخضر، البيوإيتانول، ....)
- صنع سفينة بحوالي 40 م د لفائدة الشركة الجديدة للنقل بقرقنة.
- تعزيز الكفاءات في مجال النقل البحري بتكوين ضباط البحرية التجارية بالأكاديمية البحرية بمنزل بورقيبة.
- مواصلة تكوين المخزون العقاري بإحداث دوائر التدخل أو المدخرات العقارية للمناطق المخصصة للمشاريع اللوجستية، واستكمال إنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمناطق اللوجستية ذات الأولوية في النفيضة، بئر مشارقة، بوشمة وجرجيس.
- إعداد دراسات مرجعية أولية لتطوير القطاع وتحسين مناخ الأعمال تشمل اللوجستية الخضراء والنقل متعدد الوسائط واللوجستية المينائية، وإعداد صيغة محينة لمشروع قانون اللوجستية والنقل متعدد الوسائط ومشروعين لإنشاء الهيئة العليا والهيكل التنفيذي لتطوير اللوجستية بالشراكة بين القطاع العام والخاص.

8. البنية الأساسية للطرقات

تمثل البنية الأساسية المتطورة عنصرا أساسيا في دفع التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز جاذبية الجهات لاستقطاب الاستثمار ودفع النمو والتشغيل وتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية والحد من التفاوت بين الجهات. كما تمكن من تسهيل التنقلات للفاعلين الاقتصاديين والمواطنين للولوج للعمل ولمختلف الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية والثقافية مما يساهم في تحسين نوعية الحياة وخلق موارد الرزق والقضاء على الفقر.

وتجسيدا لأهمية قطاع الطرقات والجسور والمسالك الريفية، ترتكز **استراتيجيّة القطاع** على صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية وتطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات والمسالك الريفية.

إنجازات سنة 2025

تميّزت سنة 2025 بإعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع والبرامج المتواصلة للبنية الأساسية للطرقات إلى جانب الشروع في إنجاز مشاريع جديدة حيث تبلغ الاستثمارات لسنة 2025 نحو 1138 م د بعنوان الطرقات والجسور

أهم الاستنتاجات

- نقص في عنصر صيانة البنية التحتية بسبب شحّ الموارد المالية المخصصة لذلك وفي ظل غياب صندوق لتمويل صيانة الطرقات والمسالك الريفية،
- عدم التحكم في تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية بطول وتعقيد آجاله رغم صدور مرسوم عدد 65 لسنة 2022 مؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلّق بتنقيح واتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالانتزاع من المصلحة العمومية،
- مواجهة صعوبات مع المستلزمين العموميين فيما يتعلق بتحويل الشبكات (ماء، كهرباء، وغاز)،
- نقص في توفر المواد المقطعية ببعض الجهات،
- محدودية موارد التمويل المتاحة على الميزانية وصعوبة تعبئة موارد التمويل الخارجية.

أولويات وأهداف تدعيم البنية الأساسية للطرقات لسنة 2026

يرتكز برنامج سنة 2026 على مواصلة تطوير شبكة الطرقات السيارة والمرقمة والمسالك الريفية مع مزيد العناية بصيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والجسور والمسالك الريفية.
وتتمثل الأولويات والأهداف بالأساس في:

- تطوير طرقات سيارة وطرقات مرقمة تيسر تنقل الجميع داخل البلاد ومع الدول المجاورة،
- تحسين وصول الجميع إلى المرافق العمومية عبر مسالك ريفية مهيأة،

- رفع جودة شبكة الطرقات لتيسير تنقل جميع المستعملين وسلامتهم.

وفي هذا الإطار تقدر اعتمادات الاستثمار المبرمجة لسنة 2026 حوالي 1244.850 م د وتشمل بالخصوص المشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة التالية:

المشاريع المتواصلة

في إطار تحقيق هدف تطوير طرقات سيارة وطرقات مرقمة تيسر تنقل الجميع داخل البلاد وتجسيد ربط مختلف جهات الأقاليم بمحاور عرضية وتأمين الربط الطرقي مع الدول المجاورة، سيتواصل خلال سنة 2026 إنجاز الأشغال التالية:

- الطريق السيارة تونس– جلمة بطول 186 كلم،
- أشغال الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت القسط الأول والثالث (الربط الشمالي والجنوبي) والثاني (الجسر الرئيسي بطول جملي 2,1 كلم على مستوى قنال بنزرت)،
- أشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين،
- أشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين سوسة والقيروان،
- برنامج طرقات تونس الكبرى :أشغال توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة إلى 4x2 مسالك على طول 11,5 كلم (5 أقساط) وإنجاز ممرات علوية على الطريق الحزامية X20 على مستوى مسلك الشنوة وسبالة بن عمار ومضاعفة الطريق المحلية 525 وجسر على قنال مجردة ومواصلة الطريق اكس 4 بين الطريقين اكس واكس20 باعتبار محول اكس4 واكس20 وربط الميناء المالي الحسيان بشبكة الطرقات على طول 0,8 كلم،
- برنامج الطرقات المهيكلة للمدن: مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بولاية نابل بين مدينتي منزل تميم وقليبية (3 أقساط) ومضاعفة المدخل الجنوبي لمدينة صفاقس (3 أقساط) وكذلك منعرج جرجيس ومنعرج قربة وإتمام أشغال منعرج الطريق الجهوية 92 بالمنستير،
- أشغال تهيئة 138 كلم من الطرقات المرقمة بالقيروان وسيدي بوزيد وقفصة وأشغال تهيئة 92,6 كلم من الطرقات المرقمة بسليانة والقصرين وتهيئة الطريق الجهوية رقم 173 بولاية الكاف على طول 45 كلم والطريق الجهوية رقم 75 أ2 (E275) بولاية جندوبة على طول 23 كلم، تهيئة وتهذيب الطريق الوطنية رقم 20 بين الفوار ورجيم معتوق بطول 73 كلم، أشغال تطوير الطريق الجهوية 76 بباجة على طول 6 كلم،
- تدعيم 43 كلم بالطريق الجهوية 43 بولاية نابل وتدعيم 70.2 كلم من الطرقات المرقمة بكل من سليانة (24.7 كلم) وسيدي بوزيد (45.5 كلم)،
- بناء 10 جسور برنامج 2022 (بولايات بن عروس ونابل وزغوان وسوسة وصفاقس) وبناء 6 جسور برنامج 2025 (بولايات نابل وباجة والمنستير وقابس).
- مواصلة إجراءات الخاصة بالتحكم في الحوزة العقارية لمشروع إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف والطريق السيارة بوسالم–الحدود الجزائرية.

ولتحقيق **هدف تحسين وصول الجميع إلى المرافق العمومية** عبر مسالك ريفية مهيأة تتواصل الأشغال التالية:

- أشغال تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية،
- أشغال تهيئة 117,4 كلم من المسالك الريفية بصفاقس، سيدي بوزيد والقصرين،

ولتحقيق **هدف رفع جودة شبكة الطرقات** بتيسير التنقل وسلامة المستعملين ستتواصل أشغال الصيانة الدورية للطرقات واصلاح أضرار الفيضانات وتهيئات السلامة المرورية ضمن برنامج 2023 و2024 و2025.

المشاريع الجديدة

في مجال **تطوير طرقات سيارة وطرقات مرقمة تيسر تنقل الجميع داخل البلاد ومع الدول المجاورة**، ستشهد سنة 2026 انطلاق الأشغال التالية:

- إقتناء أراضي بغرض إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف على طول 115 كلم بكلفة تقدر بـ 25 م د،
- مضاعفة منشأة على الطريق الجهوية 39 بربطها بالطريق السيارة أ1 ووصلة دخول أ1 في اتجاه سوسة وإنجاز 2 محولات على الطريق الحزامية الخارجية للمروج الجنوبية (محول رقم 1: تقاطع الطريق الوطنية 3 د مع شارع مدنين وشارع البيئة ورقم 2: تقاطع شارع البيئة وشارع الشهداء) بكلفة تقدر بـ 70 م د،
- تهذيب الطريق المحلية رقم 899 الرابطة بين السند والطريق الوطنية رقم 3 على طول 29,4 كلم بولاية قفصة بكلفة تقدر بـ 60 م د،
- بناء 7 جسور موزعة على 6 ولايات وهي منوبة، بنزرت، المهدية، سليانة، صفاقس والقيروان بكلفة تقدر بـ 30 م د،
- دراسات خاصة بالطرقات بكلفة تقدر بـ 5 م د.

وفي مجال الرفع **من جودة شبكة الطرقات لتيسير تنقل جميع المستعملين وسلامتهم**، سيتم العمل على:

- الصيانة الدورية برنامج 2026 لشبكة الطرقات المرقمة والجسور بمختلف الولايات بما في ذلك البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات بكلفة تقدر ب 182 م د،
- الصيانة الدورية برنامج 2026 لشبكة المسالك الريفية بكلفة تقدر ب 85 م د،
- تهيئة السلامة المرورية برنامج 2026 ويحتوي على صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي وتدخل لتحسين السلامة المرورية ببعض مقاطع الطرقات (تصريف مياه الأمطار وتدعيم الطريق الوطنية رقم 3 من ن ك 20 إلى ن ك 29) بكلفة تقدر بـ 20,6 م د،
- اصلاح الانزلاقات الأرضية بكل من بنزرت وباجة والكاف وجندوبة بكلفة تقدر بـ 40 م د.

وعلى **مستوى مؤشرات الأداء**، ينتظر أن تتطور خلال سنتي 2025 و2026 على النحو التالي:

المؤشر (%)	سنة 2024	منتظرة سنة 2025	أهداف سنة 2026

النسبة التراكمية لتقدم إنجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة	60	66	70
نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)	71.9	73.9	73,3
النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء	49	49.5	49,8
جودة شبكة الطرقات المرقمة	68.8	71.3	72,3

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

- إنجاز طرقات مستدامة وشاملة للجميع تعزز الربط داخل البلاد ومع الدول المجاورة ومراعاة تطور الأسطول الوطني للعربات والجوانب الجمالية والبيئية وذلك من خلال:
  - استكمال مشاريع الطرقات السيارة وربط ولايات الأقاليم كالطريق السيارة تونس–جلمة ومضاعفة الطرقات لوصلة تطاوين بالطريق السيارة والطريق الوطنية بين سوسة والقيروان.
  - إنجاز المنعرجات (منعرج تالة بالقصرين) وتهيئة شبكة الطرقات المرقّمة لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية (بعرض يساوي أو يفوق 7 أمتار).
  - تهيئة شبكة المسالك الريفية لفكّ العزلة وتيسير النفاذ إلى المرافق العمومية والمؤسسات الاقتصادية.
  - تحسين جودة التنقل (flux) وبالتالي تثمين هذا الوقت اقتصاديًا واجتماعيًا وضمان حق الجميع الحصول على تنقّل سريع وآمن وأقل تلوّث.
- صيانة الشبكة وتعزيز السلامة المرورية لجميع المستعملين بالرفع من جودة شبكة الطرقات لتيسير تنقل المستعملين وسلامتهم بطرقات مهيكلة ومجهزة بمرافق حديثة بغرض تقليل مخاطر حوادث المرور والأثر البيئي إلى جانب تطوير البحث العلمي في مجال المواد المستخدمة لإنجاز الطرقات أو صيانتها.
- تنفيذ برنامج التصرف في نفايات البناء والهدم وتحويلها إلى مواد لإنجاز الطرقات وذلك في إطار مشروع تطبيق الابتكار لتطوير الاقتصاد الدائري للبناء المستدام بالبحر المتوسط (RE MED) في إطار اتفاقية شراكة بين وزارة التجهيز والإسكان والمركز الفرنسي (CEREMA)،
- إبرام مركز التجارب وتقنيات البناء التابع لوزارة التجهيز والإسكان اتفاقية مع المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والغرفة الوطنية لمنتجي الاسمنت تتمحور حول البحث في تطوير استعمال مادة الاسمنت في مجال بناء الطرقات وصيانتها اعتمادا على معالجة المادة الموجودة على عين المكان.

9. السكن والتهيئة العمرانية

تتميز تونس بارتفاع نسبة السكان بالمناطق الحضرية مع وجود ثلثي السكان على الشريط الساحلي للبلاد والذي لا تتجاوز مساحته 10% من التراب الوطني والذي تتركز فيه 80% من الأنشطة الاقتصادية. وقد أبرزت نتائج التعداد العام للسكان والسكني لسنة 2024 أن الرصيد السكني يقارب 4.2 مليون وحدة سكنية مقابل 3.4 مليون

أسرة. ولإن تعتبر هذه النتائج إجمالا ايجابية إلا أن قطاع السكن يواجه عدّة إشكاليات مرتبطة بازدياد الطلب على السكن وارتفاع كلفته. وتفرض هذه الوضعية مواكبة مخططات التهيئة العمرانية للتوزيع السكاني بالفضاء الحضري والريفي خاصة تحسين ظروف العيش بتوفير سكن لائق مع توفير جميع المرافق والخدمات الضرورية.

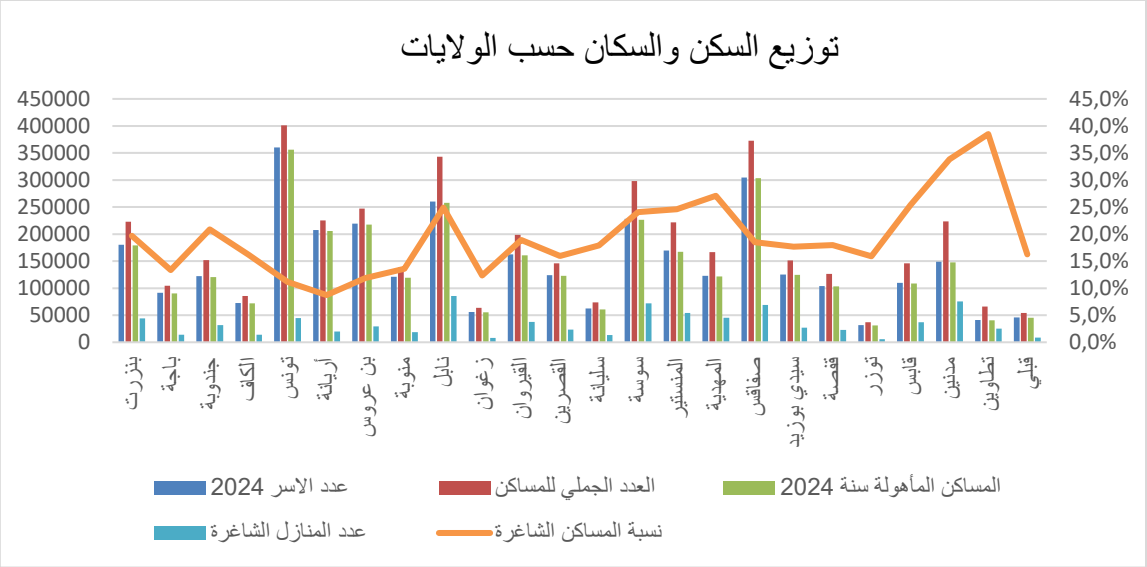

إنجازات سنة 2025

مجال التهيئة العمرانية:

- المصادقة على 17 مثال تهيئة منذ بداية سنة 2025 وينتظر المصادقة على 71 مثال تهيئة عمرانية إضافي في موفّى سنة 2025
- مواصلة إنجاز الدراسات المحورية والاستراتيجيّة على غرار دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الغربي ودراسة الهيكلة العمرانية لهضبة الرابطة ودراسة حول المقابر بتونس الكبرى.

مجال السكن:

- مواصلة مراجعة السياسة السكنية وضبط خطة عمل لتوفير السكن اللائق والمستدام لكل الفئات الاجتماعية،
- توسيع مجال برنامج المسكن الأول ليشمل عملية تمويل البناء الذاتي من قبل العائلات بمقتضى قانون المالية لسنة 2025،
- تخفيض الأداء على القيمة المضافة من 13% إلى 7% بالنسبة للمساكن التي لا يتجاوز ثمن التفويت فيها 400 ألف دينار بمقتضى قانون المالية لسنة 2025،
- إصدار قرار مؤرخ في 8 أفريل 2025 يتعلق بضبط شروط وإجراءات اقتناء الوكالة العقارية للسكنى أراض على ملك الدولة الخاص أو على ملك الجماعات المحلية بسعر تفضيلي.
- برمجة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية التفويت في أراض على ملك الدولة لفائدة الوكالة العقارية للسكنى بسعر تفاضلي ولفائدة شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

وفروعها بالدينار الرمزي لإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية لفائدة المنتفعين بتدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.

- إصدار قرار مؤرخ في 16 جويلية 2025 يتعلق بإحداث اللجان الفنية للتقسيمات واللجان الفنية لرخص البناء وضبط تركيبتها وطرق سيرها.
- تطوير منظومة إعلامية مندمجة لتوفير خدمات الترابط البيني ذات العلاقة بالتنسيق مع اللجان الجهوية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بمختلف ولايات الجمهورية،
- تطوير منصة الكترونية للتبادل البيني للمعطيات بين مختلف الجهات الإدارية المعنية لإعداد قائمات المنتفعين بمشاريع البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي،
- إسناد 149 قرضا بقيمة 16.9 م د خلال السداسي الأول من سنة 2025 عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء، حيث بلغت نسبة الإنجاز حوالي40% ،
- بلوغ عدد المساكن الممولة في إطار برنامج المسكن الأول 2960 مسكنا منذ إحداثه سنة 2017 وحتى موفّى شهر جوان 2025 بمعدل 400 مسكنا كل سنة واعتمادات سنوية بـ 20 م د.

البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماع

تمّت إلى حدود السداسي الأول من سنة 2025 إزالة 7368 مسكنا بدائيا وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وتسليمها للمنتفعين من جملة 10189 منتفعا بالبرنامج فضلا عن التدخل لفائدة 2159 مسكنا.
بخصوص عنصر إنجاز وتوفير مساكن اجتماعية ومقاسم اجتماعية تم تسليم 4537 مسكنا ومقسما موزعة على 17 ولاية و1155 مسكنا اجتماعيا جاهز للتسليم ويتم إنجاز 2681 مسكنا ومقسما سنة 2025 بـ 11 ولاية.

أهم الاستنتاجات

- ضعف الرقابة والمتابعة وتنفيذ قرارات الهدم في البنايات غير المرخص فيها،
- ندرة الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أثمانها خاصة داخل التجمعات السكنية الكبرى واحتداد المضاربات العقارية والتوسع على حساب الأراضي الفلاحية عدم توفر رصيد عقاري في بعض الولايات،
- طول إجراءات المصادقة على ملفات التقسيمات العمرانية ورخص البناء،
- تراجع إنتاج المساكن في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء.
- ارتفاع كلفة مواد البناء واليد العاملة وبالتالي ارتفاع كلفة وأثمان المساكن مقابل تراجع القدرة الشرائية للعائلات وارتفاع كلفة التمويل عن طريق البنوك،
- مجابهة تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي للعديد من الصعوبات لعل أبرزها عدم جاهزية قائمات المنتفعين بالسكن الاجتماعي على مستوى اللجان الجهوية، مما انجر عنه تحمل كلفة إضافية،

- إشكاليات عقارية ببعض المشاريع المتعلّقة بإنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية،

أولويات وأهداف سياسة السكن لسنة 2026

ستشهد سنة 2026 مواصلة العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة وتنفيذ مختلف الإصلاحات الرامية إلى النهوض بقطاع السكن وذلك من خلال:

- توفير مقاسم مهيئة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود عبر إقتناء الوكالة العقارية للسكنى لأراضي على ملك الدولة الخاص أو على ملك الجماعات المحلية بسعر تفضيلي.
- اعتماد آلية الكراء المملك وآلية البيع بالتقسيط من قبل الباعثين العقاريين العموميين،
- تجسيد الدور الاجتماعي للدولة عبر إنجاز مساكن اجتماعية موجهة لمختلف الشرائح الاجتماعية وتخصيص أراضي دولية بالدينار الرمزي لإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية الباعثين العقاريين العموميين، وتمويل بناء المشاريع السكنية الاجتماعية من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء،
- ملاءمة العرض مع الطلب بالتركيز أكثر على الجهات التي تشهد ضغطا عمرانيا وبالعمل على دراسة كلفة المشاريع حتى تتناسب والقدرة على السداد لمختلف الشرائح الاجتماعية،
- تفعيل صندوق ضمان القروض المسندة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير قار،
- توفير مدخرات عقارية للاستجابة لحاجيات التوسع العمراني وتدعيم تدخل الباعثين العقاريين والخواص في توفير السكن الاجتماعي والاقتصادي.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

التدابير الإصلاحية

- مراجعة الاستراتيجيّة الوطنية للسكن وتقييم أداء القطاع بهدف توفير المزيد من النفاذ للسكن وخاصة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل.
- تكريس الدور الاجتماعي لقطاع الإسكان من خلال إنجاز مساكن اجتماعية بأثمان معقولة موجهة لمختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- توفير السكن الاجتماعي اللائق وتحسين ظروف العيش من خلال:
  - دعوة شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لاستعادة دورها الاجتماعي في مجال السكن مع توفير لفائدتها رصيد عقاري من الأراضي الدولية،
  - تحيين صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص في اتجاه أكثر نجاعة لإجراءات التسوية من خلال التسريع في تغيير صبغة العقارات،
  - إنجاز جرد كامل لأملاك الأجانب مع التسريع في نسق اللجنة الوطنية المكلفة بالتفويت فيها.

مكونات برنامج قطاع السكن لسنة 2026

- في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سيتواصل إنجاز 2926 مسكنا جديدا بكلفة 65 م د موزعين على ولايات الكاف وبنزرت وجندوبة والمهدية وصفاقس والقيروان وتوزر والانطلاق في إنجاز 913 مسكن جديد بكلفة 16 م د موزعة على ولايات بن عروس وزغوان وسوسة والمنستير وباجة والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين إلى جانب برمجة مشاريع اتفاقيات جديدة بقيمة 3.9 م د لإزالة 90 مسكن بدائي وتعويضه بمساكن جديدة.
- مواصلة استكمال إنجاز 216 مسكنا اجتماعيا جماعيا بكلفة 23.5 م د بالفجة من ولاية منوبة المدرج ضمن المرحلة الأولى من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والإعلان عن طلبات عروض لاستكمال أشغال إنجاز 172 مسكن اجتماعي بولايتي المنستير وسليانة، والانطلاق في إنجاز حوالي 3100 مسكن اجتماعي بكلفة 270 م د والإعلان عن طلبات عروض لإنجاز 1900 مسكن اجتماعي بكلفة 210 م د من مجموع 5000 مسكن اجتماعي مبرمج بكلفة 480 م د ضمن المرحلة الثانية.
- مواصلة العمل على تمويل المشاريع السكنية عبر تخصيص اعتمادات لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء بقيمة 38 م د: في شكل قروض لاقتناء وبناء مساكن اجتماعية ومقاسم اجتماعية مع تخصيص اعتمادات لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء بقيمة 25 م د لإنجاز مساكن اجتماعية في إطار الكراء المملّك وتخصيص اعتمادات لبرنامج المسكن الأوّل بقيمة 15 م د.
- مواصلة تنفيذ برنامج الصندوق الوطني لتحسين السكن عبر تخصيص اعتمادات بقيمة 10 م د لعمليات الصيانة والترميم والتهذيب والتطهير للرصيد السكني القائم.
- انطلاق تنفيذ برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة ومواصلة إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (160 حيّا بـ 99 بلديّة).

أهم مؤشرات القطاع

تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام وبأسعار معقولة

المؤشر	2024	2025	2026
العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة	20538	24065	26275
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن (%)	43	44	45
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية (%)	43	44	45

مؤشرات قطاع التعمير

المؤشر (%)	2024	2025	2026
نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	7.26	15	16.5
نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية	36	15	13

10. المسائل العقاريـة

يعتبر الجانب العقاري إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير الرصيد العقاري لإنجاز مشاريع البنية التحتية وتسخيره لخدمة المواطنين دون تمييز وتحفيز والتشجيع على الإنتاج وخلق مواطن الشغل. كما يساهم في ضمان الاستقرار الاجتماعي وتحقيق تنمية مستدامة وعادلة بين الفئات والاجيال. ومن هذا المنطلق تم ضبط رؤية جديدة تعتمد على تثمين عقارات الدولة وتطوير مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

- حماية الرصيد العقاري الدولي وتنميته بهدف توفير رصيد عقاري سليم وجاهز لأداء دوره التنموي.
- تثمين الدور الاقتصادي للعقار الدولي بما يدعم دفع الاستثمار في القطاعين العام والخاص بهدف دعم دور الرصيد العقاري في تحسين مناخ الاعمال ودفع الاستثمار.
- تثمين الدور الاجتماعي للعقارات الدولية.
- تعصير الإدارة ورقمنتها وتحسين جودة الخدمات الإدارية والعقارية ونجاعتها.

إنجازات سنة 2025

❖ حماية الرصيد العقاري الدولي وتنميته بهدف توفير رصيد عقاري سليم وجاهز لأداء دوره التنموي:

- مواصلة فرز العقارات الراجعة للدولة من أعمال لجان الاستقصاء والتحديد قصد تقديم مطالب تسجيل في شأنها مع إعطاء الأولوية للعقارات ذات المساحات الشاسعة والقيمة الاقتصادية الكبيرة كالمقاطع.
- المصادقة بمقتضى أمر على تحديد حوالي 150 عقار لفائدة ملك الدولة الخاص إلى موفّى سنة 2025 (بلغت جملة العقارات المصادق على تحديدها بأمر نسبة 62% إلى حدود جوان 2025).
- تقديم 200 مطلب تسجيل عقار لفائدة الدولة وينتظر صدور 100 حكم تسجيل سنة 2025 (بلغت جملة العقارات المعنية بقضايا مطالب تسجيل لفائدة ملك الدولة الخاص نسبة 57% إلى حدود جوان 2025).
- مواصلة إنجاز برنامج جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة حيث تم منذ سنة 2023 جرد حوالي 10 آلاف أصل ثابت تابع لملك الدولة الخاص الفلاحي وغير الفلاحي من جملة 51 ألف عقار. كما ينتظر

جرد 3000 عقار من الأملاك الراجعة لملك الدولة الخاص (أراضي فلاحية، أراضي بيضاء، مساكن، مباني..) إلى جانب تقييم 5000 أصل ثابت.

- استكمال مساري مراجعة مجلة أملاك الدولة والشؤون العقارية والمصادقة عليها ومراجعة القانون عدد 69 لسنة 2016 المتعلّق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية.
- المساهمة في تسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية من خلال اقتناء وانتـــزاع العقارات لفائدة هـــذه المشاريع ولفائدة الهياكل العمومية، حيث تم في السداسي الاول لسنة 2025، اقتناء 505 عقار بمساحة 178.5هك. وينتظر بلوغ هذا العدد 1000عقار مع موفّى السنة. كما تم، استصدار 12 أمر انتزاع لفائدة المصلحة العمومية متعلقة بـ 315 عقار بمساحة جملية قدرها 88 هك، وينتظر بلوغ أوامر الانتزاع 30 أمر مع موفّى سنة 2025 تتعلق بمساحة 700هك. هذا وتمت مراجعة المرسوم عدد 65 لسنة 2022 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلّق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية لإضفاء النجاعة والفاعلية على تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية.
- إحكام التوظيف للعقار الدولي الفلاحي وفقا لأولويات التنمية الجهوية والفلاحية عبر:
  - توظيف 3705 هك من العقارات الدولية الفلاحية عن طريق التسويغ لفائدة شركات الاحياء والتنمية والفلاحين الشبان والفنيين وعملة قدامى ومتعاضدين،
  - توظيف 1100 هك من العقارات الدولية الفلاحية غير المهيكلة،
  - توفير الرصيد العقاري لبعث مشاريع الطاقات المتجددة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز ببعض الولايات اضافة إلى ابرام اتفاقيات (منح حق ارتفاق /اشغال وقتي) لفائدة 16 مشروع،
  - صدور المنشور المشترك عدد 1780 بتاريخ 09 جوان 2025 بين السادة وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير الداخلية والذي يلغي ويعوض منشور 09 فيفري 20 17 المتعلّق بإجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية والمصادقة على كراس الخاص بكراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفنانين الفلاحين.
- تقدم تسوية الوضعيات العقارية للمستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية حيث تمت تسوية مساحة قدرها 156.4840 هك وإعداد مشروع أمر متمم ومنقح للأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 المتعلّق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.
- برمجة توظيف العقار الدولي غير الفلاحي لفائدة المشاريع التنموية:
  - التفويت في مساحة جمليه قدرها 143 هك لفائدة الوكالات الفلاحية والاقطاب التكنولوجية وإبرام 02 عقد اشغال وقتي بمساحة 10846م و7 عقود كراء لمقاطع وإبرام 3 عقود كراء لمحلات على ملك الدولة الخاص غير الفلاحي
  - إستكمال مراحل المصادقة على الأمر المتعلّق بتنظيم إسناد الأراضي الدولية غير الفلاحية في صيغتي الكراء طويل الأمد لإنجاز المشاريع ذات الأهمية الوطنية والأمر المتعلّق بإصدار بضبط

شروط وإجراءات تخصيص العقارات الراجعة للدولة إضافة إلى الأمر عدد 120 لسنة 2021 المتعلّق بالعمليات العقارية في أملاك الدولة الخاصة وهي في مراحل المصادقة.

❖ تثمين الدور الاجتماعي للعقارات الدولية بفضل:

- تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص، تم خلال السداسي الأول إبرام 46 عقد تسوية وينتظر أن يبلغ حوالي 200 عقد تسوية للتجمعات السكنية في موفّى السنة إلى جانب استكمال مسار المصادقة على الأمر عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018 المتعلّق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص.
- عرض 100 ملف على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت وإصدار 70 مقرر تفويت في أملاك الأجانب في مجال تسوية وضعية الأملاك الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب ضمن الاتفاقيات التونسية الفرنسية.
- تخصيص حوالي 128 عقار دولي لإنجاز مشاريع اجتماعية لفائدة وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (52) ووزارة الشباب والرياضة (24) ووزارة الشؤون الثقافية ووزارة الشؤون الاجتماعية (39).
- التفويت في 37 هك بثلاث ولايات لفائدة الوكالة العقارية للسكنى لإنجاز مقاسم سكنية.
- التفويت خلال السداسي الأول من سنة 2025 بالدينار الرمزي لفائدة شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في 5 هك و43آر و27 ص لإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية لفائدة المنتفعين بتدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وذلك بولايات نابل وبن عروس ومنوبة.
- التفويت في أراضي دولية لفائدة الوكالة العقارية للسكنى بسعر تفضيلي لأراض على ملك الدولة الخاص أو على ملك الجماعات المحلية بمساحة تقدر بـ 440900 م م بولايات المهدية وبن عروس وأريانة.
- توظيف العقار لفائدة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي ببرمجة التفويت في مساحة 25864 م م لإنجاز مقاسم اجتماعية بولايتي القصرين والمهدية.
- معاضدة مجهود الدولة في توفير مواطن شغل عبر الكراء لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي شهائد العليا وغيرهم وذلك باصدار مذكرة العمل عدد 5 بتاريخ 21 جانفي 2025 حول الإسراع في ابرام عقود الكراء حيث ينتظر في هذا الإطار إبرام عقود بولايات القيروان وقابس وصفاقس وباجة.
- تحسين جودة الخدمات الإدارية والعقارية ورقمنتها من خلال إنجاز وتحيين أدلة الإجراءات ومواصلة رقمنة الرصيد العقاري الفلاحي المهيكل وغير المهيكل والرصيد العقاري غير الفلاحي ومواصلة إنجاز الخارطة الرقمية وتأهيل السجل الالكتروني وتطويره.
- مواصلة تحسين جودة خدمات الاشهار العقاري على مستوى الديوان الوطني للملكية العقارية من خلال تطور نسبة الخدمات الفورية المسداة على الخط بـ 30% مقارنة بسنة 2024 إلى جانب تطوير أساليب حفظ الرصيد العقاري حسب التكنولوجيات الحديثة بنسبة 40% وتجاوز نسبة رقمنة الرسوم العقارية 94%.

الإشكاليات والاستنتاجات

- تعدد الهياكل المتدخلة في عملية التسوية العقارية وما ينتج عنه من تأخير في التصفية النهائية للعقارات (الانتزاع والاقتناء) وفي مجال توظيف العقار الدولي الفلاحي والغير فلاحي
- محدودية الإطار التشريعي المتعلّق بالتصرف في ملك الدولة العقاري الخاص رغم تعدد الإصلاحات
- صعوبة تحديد عقارات الدولة المهملة وغير المستغلة أو المستغلة من قبل الخواص بغير حق.
- طول آجال قضايا التسجيل العقاري وتغيير صبغة العقارات الدولية من فلاحية إلى غير الفلاحية.
- غياب إطار قانوني يضبط شروط وإجراءات تخصيص العقارات الدولية غير الفلاحية.
- ضعف الإمكانيـــات البشرية والمـادية والمالية واللّوجستية اللازمة حتى يتسنى لوزارة أملاك الدولة المساهمة الفعالة في توفير وحماية الرصيد العقاري للدولة للاستجابة لطلبات مختلف القطاعات والشرائح المجتمعية.

برامج ومشاريع سنة 2026

تتميز سنة 2026 برسم أهداف وأولويات تتمثل في إرساء منظومة فعالة لحماية الرصيد العقاري والمحافظة عليه بما يمكن من إحكام تتبعه وحصره وضبطه ومواكبة نسق تحرك وضعياته المادية والقانونية ومراقبة التصرف فيه وذلك في إطار ضمان ديمومته كأداة أساسية للتنمية العادلة والشاملة ويساهم في تجسيم أولويات ورهانات الدولة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق سيتم العمل على:

- المحافظة عل العقار الدولي وضمان ديمومته كرصيد للأجيال القادمة وكمورد من الموارد الطبيعية، إضافة إلى كونه موردا ماليا للدولة.
- تطوير مساهمة العقار الدولي في تنشيط الدورة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار بمختلف الجهات وفقا لمبادئ النزاهة والشفافية في الإجراءات والمساواة وتواصل المرفق العمومي.
- رفع الجمود على العقارات الدولية من خلال إستكمال التسويات العقارية (أملاك الأجانب الراجعة بالملكية للدولة، التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص، المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية).
- تطوير دور العقار الدولي في المجال الاجتماعي فيما يتعلق بالسكن أو بالاستغلال الفلاحي.

البرامج والتدابير الإصلاحية المبرمجة لسنة 2026

- تنقيح الأمر عدد 2247 لسنة 1998 المؤرخ في 16 نوفمبر 1998 المتعلّق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وطرق تدخل صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري في اتجاه مراجعة تدخلاته وإتاحة إمكانية تمويل عمليات التسجيل العقاري بالنسبة للمطالب المقدمة من الدولة،
- توفير عقار دولي سليم وجاهز للتوظيف لفائدة المشاريع العمومية بالإعتماد خاصة على آلية التسجيل التي تساهم في تثبيت الحالة المادية والقانونية للعقار،

- تدعيم جهاز المكلّف العام بنزاعات الدولة، كجهاز وحيد يخوّل له القانون الدفاع عن أملاك الدولة من الاعتداءات والاستيلاء،
- تكثيف عمليات استقصاء وتحديد أملاك الدولة العقارية،
- المصادقة بأمر على تحديد حوالي 150 عقار لفائدة ملك الدولة الخاص وتقديم 200 مطلب تسجيل وصدور حوالي 100 حكم بالتسجيل،
- جرد 3000 أصل ثابت تابع لملك الدولة الخاص الفلاحي وتقييم 5000 من الأصول المادية الثابتة للدولة،
- تركيز منظومة إعلامية تستوعب أعمال جرد وتقييم الأصول الثابتة لتخزين بطاقات الجرد وتقارير الاختبار.
- اعتماد مقاربة تشاركية لتحديد الحاجيات ذات الأولوية من العقارات الدولية على المستوى المحلي والجهوي بهدف وضعها على ذمة المشاريع العمومية للتسريع في إنجازها.
- توظيف العقار الدولي الفلاحي:
  - مواصلة توظيف المقاسم الدولية الفلاحية المهيكلة وغير المهيكلة،
  - توظيف العقارات الفلاحية لفائدة الشركات الاهلية وكراء مقاسم دولية فلاحية مهيكلة لفائدة الفلاحين الشبان في إطار المنشور المشترك عدد 1780 بتاريخ 09 جوان 2025،
  - متابعة وإلزام شركات الأحياء والتنمية الفلاحية بضمان الحد الأدنى من التشغيل،
  - تسوية وضعية تصرف المجامع المهنية في القطاع الفلاحي في عقارات دولية فلاحية وتخصيص عقارات دولية فلاحية لفائدة مؤسسات عمومية كديوان الضيعات العسكرية وتسوية وضعية تصرف الوحدات التعاضدية لإنتاج الفلاحي في ضيعات دولية بالكراء،
  - المساهمة في تجسيد البرنامج الوطني للانتقال الطاقي عبر ابرام 3 اتفاقيات إشغال عقار وعقدي كراء على مساحة 1000 هك وتمكين الوزارة المكلفة بالطاقة من مساحة 1568 هك لإدراجها ضمن المخزون العقاري للطاقات المتجددة وتحويز الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمساحة حوالي 479 هك موزعة على أربع ولايات،
  - مواصلة تسوية الوضعيات العقارية للمستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية إلى جانب التسريع في تحيين تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات فلاحية والتسريع أيضا في أعمال لجان الإسناد.
- مواصلة حوكمة توظيف العقار الدولي غير الفلاحي من خلال:
  - تفعيل مقتضيات النصوص الترتيبية التي من المنتظر المصادقة عليها ودخولها حيز التنفيذ خلال السداسي الثاني من سنة 2025 ومواصلة التنسيق مع الجهات المتداخلة في عمليات التوظيف قصد التسريع في الآجال وإختصارها،
  - مواصلة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية لتلبية حاجيات الوكالات العقارية للأقطاب التكنولوجية والمؤسسات والشركات الوطنية،

- اعتماد وتحيين قائمات جرد العقارات الدولية غير الفلاحية الشاغرة والمشغولة والتنسيق مع مختلف المصالح الجهوية لإعادة توظيفها واسترجاع المساحات الشاغرة وتحيين سجلات التخصيص للحصول على قاعدة معطيات كاملة،
- إعادة توظيف المقاطع الدولية الشاغرة.

- مواصلة تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص على معنى الامر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 عبر تفعيل مقتضيات الامر ابان صدوره وتسوية الإشكاليات العالقة. وتسوية أكبر نسبة من المساكن المقامة على ملك الدولة الخاص.
- مواصلة تسوية وضعية الأملاك الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب في إطار الاتفاقيات التونسية الفرنسية عبر الرفع في نسق التفويت ومراجعة كراس الشروط المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني والعمل على فض الإشكاليات إضافة إلى جرد أملاك الأجانب بالتنسيق مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وتنقيح الأمر عدد 39 لسنة 1978 المؤرخ في 7 جوان 1978 المتعلق بمنح حق الأولوية للمتسوغين في الشراء وذلك في إتجاه تبسيط إجراءات التسوية.
- مواصلة تعزيز السكن اللائق للفئات محدودة الدخل بتوفير الرصيد العقاري بالدينار الرمزي لفائدة مشاريع السكن الاجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لفائدة الفئات محدودة الدخل مع مواصلة توفير الرصيد العقاري بالسعر التفاضلي لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.
- معاضدة مجهود الدولة في توفير مواطن الشغل لفائدة الشباب الباحث عن عمل عبر كراء مقاسم دولية فلاحية لفائدة العاطلين عن العمل ومراجعة الإطار القانوني المتعلّق بكراء مقاسم دولية فلاحية للعاطلين عن العمل وتمكينهم من الامتيازات مراعاة لوضعهم المادي.
- استكمال تنفيذ مشروع تأهيل نظامي التصرف المندمج في أملاك الدولة للعقارات الفلاحية وغير الفلاحية : «SAIBE» ومواصلة رقمنة ممتلكات الدولة العقارية وإعادة تأهيل الخارطة الرقمية لأملاك الدولة العقارية إضافة إلى تطوير وتركيز ونشر بوابة عقارية وطنية لأملاك الدولة يحيين آليا مع منظومات التصرف في ملك الدولة الخاص الفلاحي في مرحلة أولى وباقي العقارات الدولية الخاصة والعامة في مرحلة ثانية.
- تركيز بنية تحتية للديوان الوطني للملكية العقارية لإصدار شهادات للمصادقة الالكترونية وإحداث تطبيقية الهواتف الذكية للتثبت من صحة الترسيمات وإنشاء منصة للإمضاء الإلكتروني مع ضمان الهوية الرقمية للموقع إلى جانب إحداث بنية تحتية للمكالمات الهاتفية مع مواصلة رقمنة الرسوم العقارية.

الباب الرابع: دفع التنمية الجهوية

تُعدّ التنمية المجالية بمختلف مستوياتها المحلية والجهوية والإقليمية ركيزة أساسية لتحقيق شمولية التنمية وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الراهنة.

وقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالبعد المجالي للتنمية من خلال مواصلة استكمال الإطار المؤسساتي بإصدار الأمر عدد 177 لسنة 2025 المؤرخ في 4 أفريل 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها حيث تتبوأ المجالس المنتخبة في هذا الإطار القانوني دورا محوريا في اقتراح البرامج والمشاريع لدفع التنمية وخلق ديناميكية اقتصادية بالجهات والأقاليم بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل.
كما تم إصدار المنشور عدد 10 المؤرخ في 22 أفريل 2025 المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2026-2030 الذي يمثل أول مخطط يتم إعداده في إطار تنفيذ مبادئ الدستور ومقاصده الرامية إلى تجسيد الحق في التنمية العادلة والمنصفة بين جميع الجهات والأفراد وذلك وفق منهجية التخطيط التصاعدي انطلاقا من المحلي إلى الجهوي ثم الإقليمي فالوطني بما يكرس الاستجابة لحاجيات وتطلعات المواطنين. وفي هذا الإطار سيتسنى لأول مرّة إعداد مخططات إقليمية وفق التقسيم الترابي الجديد للأقاليم.

وسيتم العمل من خلال الأولويات والأهداف الاستراتيجية للمخططات المحلية والجهوية والإقليمية للفترة 2026-2030 على تحسين فاعلية تدخلات الدولة وتعزيز دورها في الإحاطة بكل الفئات ودفع الاستثمار الخاص والمساهمة في تحسين ظروف العيش وتطوير الخدمات الجماعية وتعزيز حركية التنمية بمختلف الأقاليم والجهات وخاصة منها المناطق ذات الأولوية.

أبرزت النتائج الأولية لأعمال إعداد المخطط التنموي 2026-2030 على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي أن جلّ الإشكاليات التي تمّ إدراجها بتقارير المجالس تتمحور حول:

- تحسين ظروف العيش خاصة في مجالات الطرقات والمسالك والماء الصالح للشرب والإنارة والتطهير والسكن الاجتماعي...
- دعم الخدمات الاجتماعية لاسيما فيما يتعلق بالإحاطة بالفئات الضعيفة ومحدودة الدخل.
- تقريب الخدمات العمومية بإحداث مصالح إدارية محلية أو جهوية ودعم قدراتها
- تطوير منظومتي الصحة والتعليم والتكوين والنقل ...
- خلق مواطن الشغل واستقطاب المستثمرين
- مزيد العناية بالأنشطة الفلاحية ...

وتقتضي الاستجابة لطلبات الجهات العمل على تطويع السياسات القطاعية لتتماشى والحاجيات الحقيقية للمواطنين هذا بالإضافة إلى تعزيز البرامج الخصوصية وتصويب تدخلاتها لتكون آلية فعالة في معاضدة مجهود الدولة في الرفع من مؤشرات التنمية بمختلف جهات البلاد.

وفي هذا الإطار تهدف البرامج الجهوية والمحلية إلى دعم البنية التحتية والخدمات الأساسية ودفع الاقتصاد المحلي والحد من التفاوت الجهوي. وستشهد سنة 2026 مواصلة إنجاز عديد البرامج الخصوصية برؤية أكثر تكاملاً في إطار المخطط التنموي 2026-2030 من خلال الأخذ بعين الاعتبار للمشاريع المقترحة من طرف المجالس المنتخبة. كما سيتم التطرق إلى أولويات وأهداف سياسة التهيئة الترابية لسنة 2026 والتي تندرج في إطار تعزيز إندماج التراب الوطني.

الانطلاق في تغطية مقترحات المجالس المنتخبة:

اعتبارا للإشكاليات التنموية العاجلة والحاجيات الملحة للمواطنين والتي أفرزتها نتائج المراحل الأولى لإعداد مخطط التنمية 2026-2030 والتي تضمنت مشاريع جديدة اقترحتها المجالس المنتخبة على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي تم النظر في قائمة المشاريع ذات الأولوية والتي من شأنها الاستجابة الفورية لجملة الاحتياجات التنموية.

وتسنى بذلك إدراج مقترحات المجالس المحلية ضمن ميزانية الدولة لسنة 2026 مع الأخذ بعين الاعتبار درجة جاهزية المشاريع والاعتمادات المبرمجة ضمن الميزانية.

وقد تم الحرص على مراعاة البعد الجغرافي عند تحديد المشاريع الجاهزة للتنفيذ حيث تم ترسيم 583 مشروعا بكلفة تفوق 940 م د شملت كافة المعتمديات. ومثلت قطاعات التربية والفلاحة والشباب والرياضة والبيئة والتجهيز ما يقارب 73% من عدد المشاريع المرسمة.

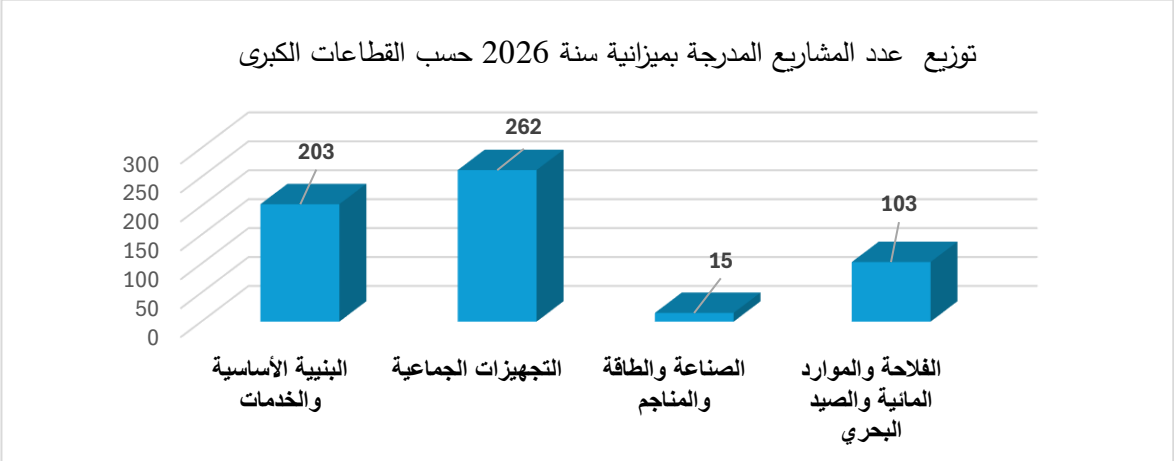

تشمل أهم هذه المشاريع بالنسبة لمجال الفلاحة التزود بالماء الصالح للشرب وإحداث مناطق سقوية وتعبيد مسالك فلاحية. وفي قطاع التربية تخص المشاريع بالأساس صيانة المدارس وبناء قاعات للتدريس وأقسام تحضيري. فيما عنيت مشاريع قطاع الشباب والرياضة بإحداث ملاعب أحياء وتهيئة مركبات شبابية ورياضية وبناء وتأهيل قاعات رياضية. وشمل قطاع البيئة ربط أحياء بشبكة التطهير وصيانة وتوسيع وتعصير الشبكة بالإضافة إلى تهيئة وتجميل مداخل المدن وإحداث مناطق خضراء. أما بخصوص قطاع التجهيز فتمثلت أهم المشاريع في صيانة وتعبيد المسالك والطرقات.

البرامج الخصوصية للتنمية

تلعب البرامج الخصوصية دورا محوريا في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمختلف الجهات والمساهمة في بعث حركية اقتصادية محليّة ودعم التشغيل وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية الحياة وتنويع وزيادة الإنتاج وتحسين الدخل وتطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية.

ولقد تركزت الجهود خلال سنة 2025 على دعم نسق إنجاز المشاريع والبرامج الجهوية وذلك بعد أن تم إصدار عديد النصوص القانونية الرامية إلى استرجاع ديناميكية العمل التنموي بالجهات ومن أهمها:

- **المرسوم عدد 68 لسنة 2022 مؤرخ في 19 أكتوبر 2022** المتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.
- **قرار رئيسة الحكومة مؤرخ في 13 جوان 2023** المتعلّق بضبط مشمولات وتركيبة وطرق سير عمل اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية والذي تم بمقتضاه إحداث اللجان الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية.
- **منشور عدد 26 مؤرخ في 06 نوفمبر 2024** حول دفع نسق العمل الجهوي ومتابعة سير المرافق العمومية ومتابعة مشاريع التنمية بالجهات. والذي أكد على ضرورة متابعة الوالي لإنجاز للمشاريع العمومية في ولايته في الآجال المقررة لها وتجاوز الصعوبات المعترضة في إطار صلاحيات اللجان الجهوية المحدثة حيث تم في هذا الإطار ومنذ إحداث هذه اللجان عقد أكثر من 500 جلسة عمل دورية أفضت إلى تجاوز إشكاليات ما يفوق عن 400 مشروعا على المستوى الجهوي.
- **منشور عدد 27 مؤرخ في 07 نوفمبر 2024** حول الإجراءات الرامية للتسريع في إنجاز المشاريع ودفع الاستثمار والذي أقر إجراءات خاصة لتخفيف الأعباء على أصحاب الصفقات العمومية بخصوص غرامات التأخير بالإضافة إلى مراجعة الأثمان والضمانات المالية بالإضافة إلى جملة من الإجراءات خاصة بالمسائل العقارية وبالمشاريع التي تعاني صعوبات في التنفيذ وبحوكمة التمويل الخارجي للمشاريع العمومية.

برامج التنمية البلدية

ترتكز سياسة التنمية المحلية على تحسين إطار عيش المواطن من خلال دعم قدرات البلديات وبلورة برامج استثمارية تمكّن من توفير خدمات ومرافق عمومية ذات جودة ومن تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة بين الجهات وفي انسجام وتفاعل مع تطلعات المواطن.

إنجازات سنة 2025:

شهدت سنة 2025 مواصلة تعزيز قدرات البلديات وتحسين جودة الخدمات والمرافق العمومية ودفع الاستثمار العمومي المحلي وتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة تستجيب للخصوصيات والحاجيات المحلية وذلك من خلال:

الدعم المالي للجماعات المحلية:

شهد الدعم المالي المسند لفائدة الجماعات المحلية من بلديات ومجالس جهوية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بما ساهم في مساعدتها على تجاوز الصعوبات المالية حيث تم خلال سنة 2025 تخصيص:

- **525,4 م د** كدعم مالي سنوي لفائدة 350 بلدية تم توزيعها وفق المقاييس المحددة بمقتضى القرار المشترك لوزيري الشؤون المحلية والبيئة والمالية المؤرخ في 29 جوان 2021.
- **19,7 م د** مساعدات إستثنائية مخصصة لتلبية الحاجيات الخصوصية والطارئة لفائدة الجماعات المحلية.
- **71,7 م د** منح التوازن خاصة لتسديد تسبقات الخزينة التي تطلبها البلديات لصرف أجور موظفيها.
- **66,4 م د** دعم مالي سنوي لفائدة المجالس الجهوية.

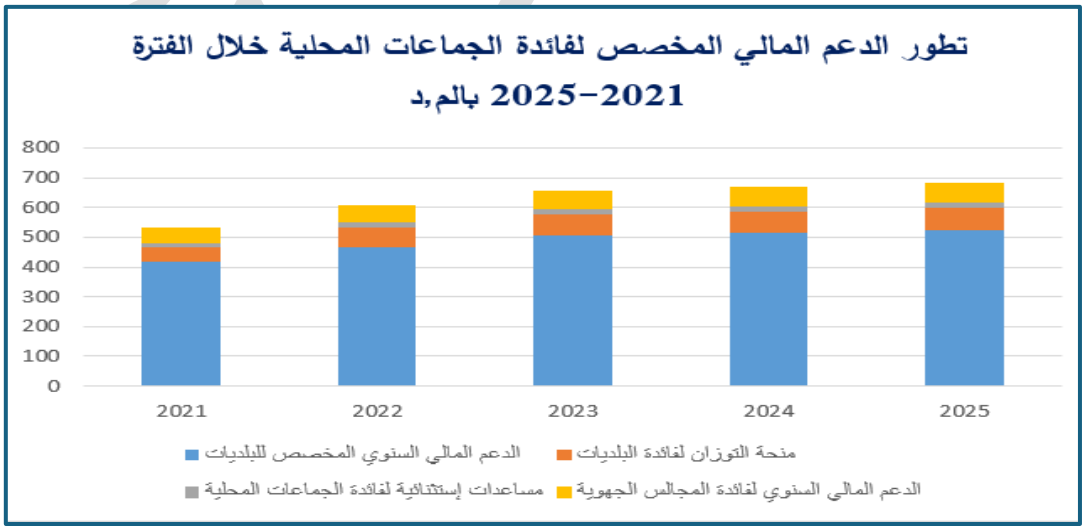

البرامج الاستثمارية البلدية:

تم خلال سنة 2025 تخصيص استثمارات في حدود **320 م د لفائدة 350 بلدية** لإنجاز برامج ومشاريع تستهدف تحسين ظروف العيش ودعم البنية التحتية وإنجاز الفضاءات الاقتصادية والشبابية ودعم أسطول النظافة والعناية بالبيئة وذلك من خلال:

- مواصلة إنجاز برنامج تعميم النظام البلدي PACI لفائدة **26 بلدية جديدة** يتم تمويله عن طريق هبة من قبل الاتحاد الأوروبي ويشمل التدخل مجال البنية الأساسية والبناءات المدنية وإنجاز مشاريع شبابية واقتصادية واقتناء المعدات باستثمارات في حدود **26.3 م د.**
- مواصلة إنجاز برنامج دعم اللامركزية والادماج المحلي PRODEC لفائدة **26 بلدية جديدة** يتم تمويله عن طريق دعم من برنامج التعاون الايطالي والاتحاد الأوروبي ويشمل كذلك مجالات البنية الأساسية والبناءات المدنية وإنجاز مشاريع شبابية واقتصادية واقتناء المعدات باستثمارات في حدود **19.3 م د.**
- مواصلة إنجاز برنامج تمويل الجماعات المحلية FICOL2 في إطار التعاون التونسي الألماني وهو يمثل القسط الثاني من البرنامج الخصوصي للبلديات التي شهدت توسعة لحدودها الترابية من خلال إنجاز مشاريع في مجال تدعيم البنية الأساسية باستثمارات في حدود **63 م د** وإنجاز صفقة مجمّعة لاقتناء معدّات نظافة ولأشغال الطرقات وحاويات لجمع النفايات لفائدة **74 بلدية موسّعة** بكلفة **30.9 م د** تتضمن 176 آلية و3432 حاوية.
- الانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني لتعصير الطرقات البلدية بكلفة جملية تقدر بـ **242 م د** من خلال رصد اعتمادات في حدود **22 م د** لإنجاز الدراسات.
- الانطلاق في إنجاز برنامج تجهيز المباني البلدية بالأنظمة الفولتضوئية الممول بهبة تقدر بـ **8,5 مليون أورو** في إطار التعاون التونسي الإيطالي يشمل حوالي 1500 بناية إدارية تابعة لـ **350 بلدية.**
- الانطلاق في إنجاز البرنامج الوطني لتحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقي بكلفة قدرها **270 م د** الذي يهدف إلى استبدال الفوانيس المعتمدة حاليا بشبكة التنوير بـ **350 بلدية** بالفوانيس المقتصدة للطاقة، وتم تخصيص اعتمادات ب **20 م د** للانطلاق في إعداد الدراسات.
- مواصلة إنجاز برنامج تهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي بالمناطق الريفية بكلفة **57 م د** من خلال إستكمال القسط الأول الذي يضم **21 حيا** والانطلاق في إنجاز القسط الثاني الذي يضم **10 أحياء** باستثمارات في حدود **5.6 م د**
- مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي لتأهيل وصيانة المسالخ لفائدة **17 بلدية** بكلفة جملية تقدر بـ **40.8 م د**
- تحديد الحاجيات لإنجاز صفقة مجمّعة لاقتناء معدات نظافة وأشغال الطرقات بكلفة تبلغ **104 م د** وذلك في إطار دعم الدولة لمجهود النظافة وتجسيم سياستها الرامية لمزيد حوكمة مجالات النظافة والعناية بالبيئة.
- إعلان طلب عروض لتهيئة واستصلاح المصبات البلدية المخصصة لإيداع النفايات المنزلية والشبيهة.

- مواصلة برنامج تهيئة 8 مستودعات بلدية بكلفة **4,6 م د** وقد تم الانتهاء من أشغال مستودعين بلديين والبقية في طور الإنجاز.

تنمية القدرات البشرية:

في إطار الحرص على مساندة البلديات في إنجاز المشاريع الاستثمارية ودعم قدرات الموارد البشرية على المستوى المحلي، ارتكز العمل خلال سنة 2025 على توفير المساندة الفنية وتنفيذ برامج التكوين لفائدة البلديات وذلك كما يلي:

- مواصلة برنامج تدعيم قدرات البلديات من طرف مركز التكوين ودعم اللامركزية من خلال إنجاز برنامج سنة 2025 المحدد حسب الحاجيات المطلوبة والذي يتضمن 494 نشاطا تكوينيا موزعا بين دورات تدريبية وورشات عمل وتكوين ميداني وملتقيات وندوات لفائدة 3275 إطارا وعونا بمختلف المستويات منهم 2170 إطارا وعونا بلديا.
- تنفيذ برنامج تكوين خصوصي لفائدة أعضاء مجالس الأقاليم وذلك بهدف تنمية القدرات والمهارات الفنية والدفع بمزيد الالمام بمشمولات وصلاحيات هذه المجالس.
- إنجاز برنامج تكوين خصوصي حول منهجية إعداد مخططات التنمية لفائدة أعضاء المجالس المنتخبة
- الانطلاق في تحيين وإثراء الأدلة العملية الخاصة بمشمولات الوالي والمعتمد والعمدة.
- إطلاق مركز التكوين ودعم اللامركزية لمنصة التدريب الالكتروني عن بعد بهدف تقريب التكوين من المنتفعين وملاءمته مع احتياجاتهم الخصوصيّة.

تطوير منظومة النظافة والتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة

في إطار السعي لتطوير منظومة النظافة والتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة شهدت سنة 2025 مواصلة العمل لتجسيم التوصيات المنبثقة عن الاستراتيجيّة الوطنية للتصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة (2020-2035) بهدف حماية المحيط وتحسين إطار عيش المواطن وفق متطلبات الاقتصاد الدائري، وقد تم في هذا الإطار:

- مواصلة تنفيذ برنامج دعم المبادرات البلدية لإحداث مراكز فرز وتثمين النفايات الذي يهدف إلى تطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات المنزلية والشبيهة من خلال إحداث مراكز للفرز ومحطات لتسميد النفايات الخضراء ووحدات لإنتاج الغاز الحيوي بعدد من البلديات. كما أوصى المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 6 جانفي 2025 المخصص لحوكمة منظومة النظافة والعناية بالبيئة بإحداث 100 محطة تسميد و100 وحدة فرز خلال الفترة 2026-2030.

- برمجة تركيز منظومة معلوماتية مندمجة لمتابعة منظومة التصرف في النفايات المنزلية والشبيهة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية باعتمادات تقدر بـ **300 أ.د** وذلك بهدف تحسين التصرف في النفايات ومزيد حوكمتها وتعزيز التخطيط الاستراتيجي في هذا المجال.
- إرساء قاعدة بيانات تضم أهم المؤشرات المتعلّقة بخدمات جمع ونقل والنفايات المنزلية والشبيهة المنجزة بـ 350 بلدية.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

في إطار العمل على تعزيز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، ستشهد سنة 2026 مواصلة دعم القدرات الفنية والمالية للبلديات وتحسين جودة الخدمات والمرافق العمومية ودفع الاستثمار المحلي. حيث سيتم تخصيص اعتمادات في حدود **118 م د** لمواصلة وانطلاق إنجاز مجموعة من البرامج التنموية التي تهدف إلى:

- **تحسين جودة الحياة والحفاظ على الصحة العامة** وذلك من خلال توفير بيئة نظيفة ومجهزة بخدمات أساسية ذات جودة خصوصا عن طريق إنجاز مشاريع البنية التحتية والتجهيزات الجماعية واقتناء معدات النظافة والطرقات.
- **الحد من التفاوت الجهوي** من خلال الانطلاق في إنجاز برنامج لتهذيب الأحياء الشعبية يشمل تعبيد الطرقات والتنوير العمومي والربط بشبكات التطهير والماء الصالح للشرب وبرنامج تعصير الطرقات البلدية.
- **تجسيم الانتقال الطاقي** من خلال إنجاز مشاريع التنوير العمومي المقتصد واستعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في استهلاك المحروقات عبر متابعة الاستهلاك ومتابعة حركية المعدات والآليات البلدية.
- **إرساء خطة اتصالية** لمزيد تنمية حس المواطنة **وتطوير منظومة التصرف في النفايات** المنزلية والمشابهة وفقا لمبادئ الاقتصاد الدائري.

وفي إطار مواصلة **دعم الموارد المالية بالبلديات سيتم تخصيص اعتمادات في حدود 970 م د** لتلبية الحاجيات الخصوصية والطارئة للجماعات المحلية ومساعدتها على تخطى الصعوبات المالية التي تمر بها وذلك من خلال الرفع من الدعم المالي وتطهير المديونية وتنمية المداخيل البلدية وتحسين أساليب التصرف الإداري والمالي بالبلديات ومرافقة البلديات التي تمر بصعوبات مالية هيكلية أو ظرفية.

وفي مجال تدعيم القدرات والرفع من نسبة التأطير وتعزيز البلديات بالموارد البشرية ستشهد سنة 2026 إقرار برنامج خصوصي لانتداب 200 إطار في تخصصات مختلفة تهم المالية والتصرف والهندسة المعمارية والمدنية سيتم توزيعهم على مختلف البلديات. كذلك سيتم العمل على **رقمنة وتطوير الخدمات البلدية** الموجهة للمواطن من خلال إعادة تأهيل الخاصيات الفنية والوظيفية لمنظومة الحالة المدنية ورقمنة خدمات النظافة.

كما سيشهد الإطار القانوني والمؤسساتي سنة 2026 صدور القانون الأساسي للمجالس البلدية مما من شأنه إعطاء دفع للعمل البلدي ويساهم في تحسين مستوى الخدمات البلدية وجودة الحياة والحفاظ على الصحة العامة.

البرنامج الجهوي للتنمية:

يمثّل البرنامج الجهوي للتنمية أحد أهمّ أدوات التدخل الداعمة والمكمّلة للمشاريع القطاعية وهو برنامج سنوي يهدف بالأساس إلى تنمية المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل تنمية والمساهمة في الحد من التفاوت بين الجهات وداخل الجهة الواحدة عبر تحسين ظروف العيش والتقليص من مستوى الفقر والمساهمة في خلق مواطن الشغل.

وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة تعهدا ودفعا بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية في مجال تحسين ظروف العيش، للفترة 2021-2025 حوالي 1208,265 م د موزعة حسب القطاعات كما يلي:

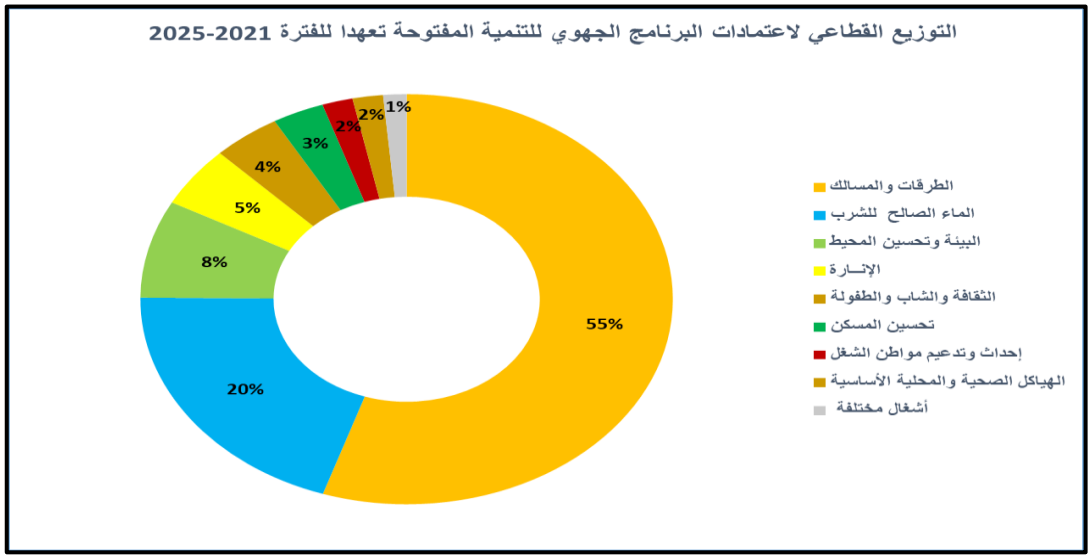

ويعكس التوزيع حسب العناصر الحاجيات الحقيقية للمواطنين في مجال تحسين ظروف العيش باعتبار وأن 55% من الاعتمادات الجملية المخصصة للطرقات و20% منها لمشاريع الماء الصالح للشرب. ويتماشى مع أولويات المشاريع المقترحة محليا ضمن المخطط 2026-2030 والتي تشمل أساسا مجالات الطرقات والمسالك والماء الصالح للشرب والتطهير بالإضافة إلى مقترحات تتعلق بالتجهيزات الجماعية والخدمات العمومية.

ويبرز التطابق بين مقترحات المجالس المنتخبة ومجالات تدخل البرنامج الجهوي للتنمية الدور الموكول للبرنامج في الفترة القادمة في الاستجابة لحاجيات المواطنين المضمنة بالمخططات المجالية.

ويبين الجدول التالي الإنجازات المادية للبرنامج الجهوي للتنمية خلال الفترة 2021-2025 حسب العناصر:

العنصر	الوحدة	الإنجاز المادي		
		المبرمج	المنجز	نسبة الإنجاز المادي%
الطرقات والمسالك	كلم	1344,875	801,605	59.6
الماء الصالح للشرب	عائلة	54320	35035	64.4
الإنارة المنزلية	عائلة	2409	1262	52.3
التنوير العمومي	نقطة ضوئية	9054	6495	71.7
تحسين المسكن	أسرة	8696	6796	78.1
دعم موارد الرزق	منتفع	10716	8056	75.1
التكوين المهني	منتفع	3972	3884	97.7
التطهير	حي	249	198	79.5
الشباب والثقافة والصحة والرياضة	منشأة	200	96	48

فعلى مستوى الطرقات والمسالك، فقد تم إنجاز 801,6 كلم من جملة 1344,8 كلم مبرمجة أي بنسبة تناهز 60%، وقد تركّز الطلب بخصوص عنصر الطرقات والمسالك بالإقليم الثالث بقرابة 505 كلم أي بنسبة 38% يليه الإقليم الأول 234.1 كلم ثم الإقليم الرابع 233.3 كلم.

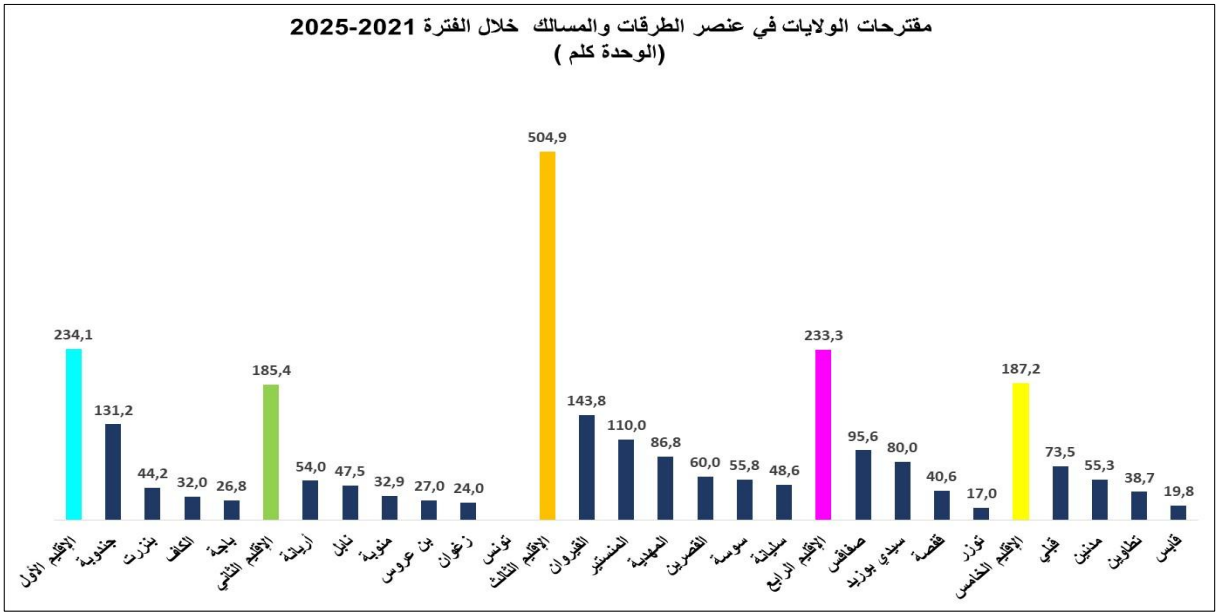

كما ساهم البرنامج الجهوي للتنمية خلال نفس الفترة في تزويد 35035 عائلة بالماء الصالح للشرب من جملة 54320 عائلة مبرمجة ضمن البرنامج أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 64%. وقد تركّز هذا العنصر بالإقليم الرابع بقرابة 14529 عائلة أي بنسبة 27% من إجمالي المبرمج يليه الإقليم الأول 12385 عائلة ثم الإقليم الثالث 11732 عائلة.

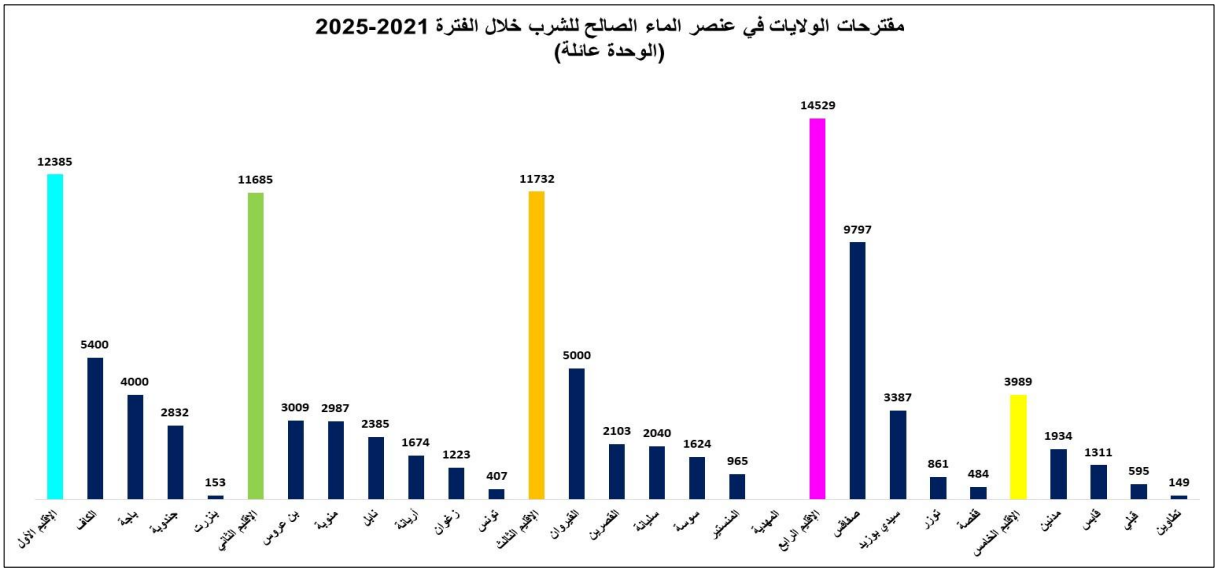

الإنجازات المالية لسنة 2025

يبرز الرسم البياني الموالي تطور استهلاك اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية في عنصر تحسين ظروف العيش خلال الفترة 2021-2025. حيث سجل نسق الاستهلاك على مستوى الجهات تراجعا خلال الفترة 2021-2023 ليشهد عودة للارتفاع خلال سنة 2024 ومن المتوقع أن يتواصل المنحى التصاعدي لنسق الاستهلاك خلال سنة 2025 ليبلغ ما يناهز 127 م د نتيجة لما شهده العمل التنموي من ديناميكية تصاعدية منذ سنة 2024 وللجهود المبذولة في مجال تسريع إنجاز المشاريع العمومية.

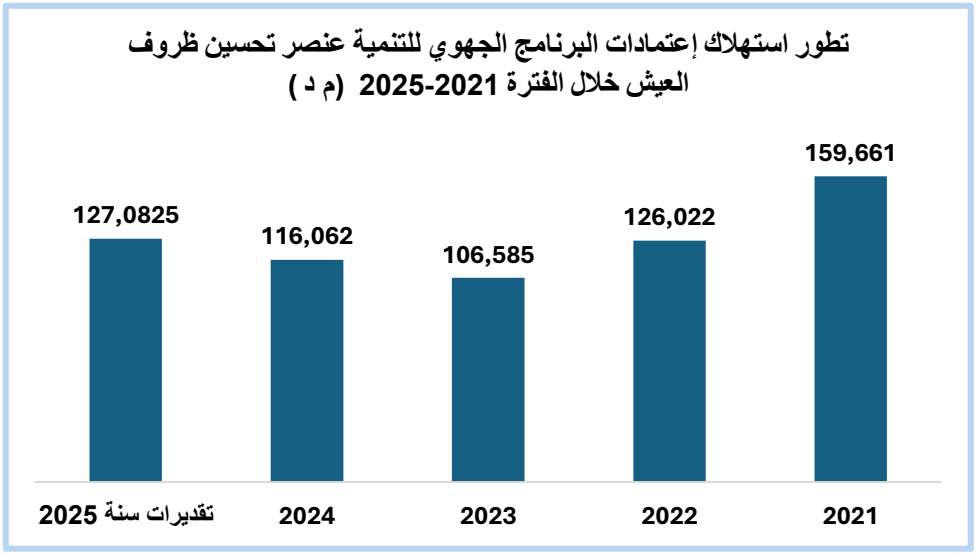

ويعزى هذا التحسن في نسق الإنجاز خلال الثلاث السنوات الأخيرة خاصة إلى تفعيل الأطر القانونية المذكورة أعلاه بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لمشاريع البرنامج ونسق استهلاك الاعتمادات من طرف الجهات ومصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط مع توفير المشورة الفنية اللازمة في هذا المجال. وبالتوازي ارتفع حجم الاعتمادات

المفتوحة خلال سنة 2024 ليبلغ 290.317 م د من جملة 300 م د مبرمجة بعنوان نفس السنة. فيما ينتظر فتح اعتمادات بقيمة 200 م د بعنوان سنة 2025.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

يتجه العمل خلال سنة 2026 على مراجعة لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وطرق تسييره وبرمجته وذلك حتى يتسنى تجاوز الإشكاليات المطروحة حاليا وستشمل هذه المراجعة خصوصا:

- إضفاء البعد الاستراتيجي على تدخلات البرنامج عبر المرور من برمجة سنوية للتدخلات نحو برمجة متوسطة المدى على 3 سنوات.
- تمكين المجالس المحلية والجهوية من صلاحيات أوسع في اقتراح التدخلات الخاصة بالبرنامج
- إحداث لجنة قيادة تضم مختلف المتدخلين لمزيد إحكام التدخلات ومتابعة سير الإنجاز الفعلي للمشاريع وتذليل الصعوبات التي تعترضه.
- توسيع مجال تدخل البرنامج ليشمل قطاعات وعناصر أخرى ذات أولوية على المستوى المحلي وتتماشى مع توجهات الدولة.
- الترفيع في أسقف الكلفة الفردية للربط بالشبكات قصد مواكبة ارتفاع كلفة المواد الأولية وغيرها من التكاليف المرتبطة بهذه التدخلات

وبخصوص ميزانية البرنامج لسنة 2026 فقد تم رصد اعتمادات بقيمة 300 م د بعنوان تحسين ظروف العيش. حيث ستشهد ميزانية البرنامج ارتفاعا بقيمة 50 م د مقارنة بميزانية 2025 البالغة 250 م د ويأتي الترفيع المسجل في اعتمادات البرنامج استجابة للطلبات الهامة للمجالس الجهوية والمجالس المحلية المضمنة بمشروع المخطط 2026-2030. هذا بالإضافة إلى مجابهة الارتفاع المطرد للأسعار والمواد الأولية والانشائية ومختلف التكاليف المرتبطة بإنجاز المشاريع وتغطية لقسط من التعهدات السابقة للبرنامج.

آلية اعتماد الانطلاق:

تم تخصيص اعتمادات بقيمة 40 م د ضمن ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2025 بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 30 م د للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن ضمن آلية "إعتماد الانطلاق1 " وتم إلى موفّى شهر جويلية 2025 فتح 5 م د. كما تمّ خلال سنة 2025 تنظيم عملية إسناد القروض وتحديد الفئات المستهدفة وذلك على إثر صدور المنشور المشترك المؤرخ في 02 أفريل 2024 والذي بمقتضاه تم توسيع مجال تدخل الآلية لتشمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية. أما بالنسبة لآلية " اعتماد الانطلاق "2 فقد تخصيص مبلغ 10 م د للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لفائدة مشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة".

وبخصوص سنة 2026 تم رصد اعتمادات قدرها 25 م د بعنوان آلية إعتماد الانطلاق 1 فيما ينتظر تفعيل المذكرة التنظيمية المتعلّقة بمزيد تنظيم عملية إسناد القروض حيز النفاذ خلال سنة 2026 بالإضافة إلى الشروع في إعداد وإصدار دليل الإجراءات لتوحيد منهجية عمل مختلف اللجان الجهوية مما من شأنه أن يساهم في تحسين وتنظيم سير عمل هذه اللجان في إسناد موافقات التمويل للمنتفعين بالآلية.

ويحوصل الرسم البياني التالي إنجازات آلية اعتماد الانطلاق 1 للفترة 2021-2024 وتوقعات سنة 2025 بخصوص عدد المشاريع المنجزة ومواطن الشغل المحدثة. حيث يتوقع أن يبلغ عدد المشاريع المحدثة سنة 2025، 2853 مشروعا ستساهم في إحداث 3788 موطن شغل.

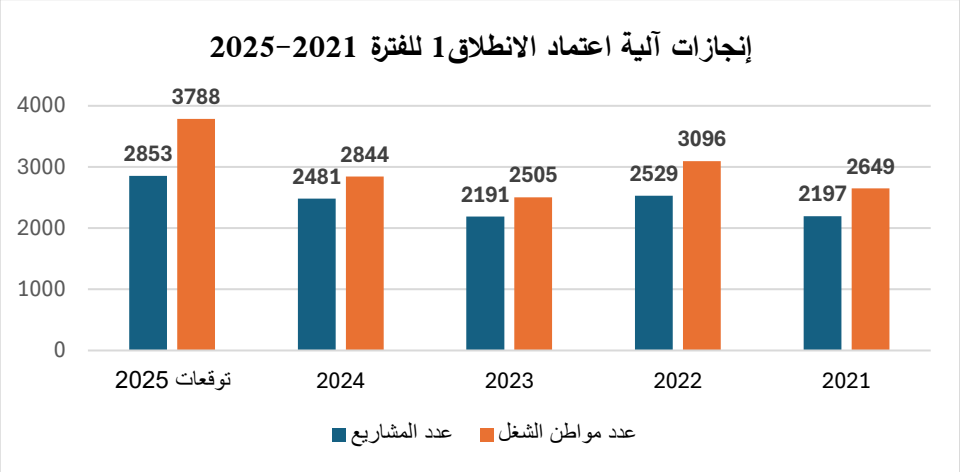

برنامج التنمية المندمجة

يعد برنامج التنمية المندمجة من أبرز مكوّنات استراتيجيّة التنمية الجهوية الرامية إلى دعم مقوّمات التنمية داخل الجهات والمناطق ذات الأولوية. ويعتبر برنامج استثمار عمومي أفقي يتكامل مع البرامج والمشاريع القطاعية، وينفذ من قبل الجهات. وتتمثل تدخلاته في إنجاز مشاريع ذات صبغة مندمجة ومتنوّعة بالوسطين الريفي والحضري.

- **برنامج التنمية المندمجة (القسطين 1 و2):**

يحتوي البرنامج على 90 مشروعا لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن موزعة على 90 معتمدية بكلفة جملية محينة تقدر بـ 565,8 م د، ويشمل التدخل بعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة.

وبلغت جملة التعهدات إلى غاية 31 جويلية 2025 في حدود 516 م د وجملة الدفوعات 468,8 م د، وقد بلغت جملة التعهدات خلال سنة 2025 في حدود 6,1 م د وجملة الدفوعات في حدود 8,7 م د. وتمثلت الإنجازات المادية للبرنامج في احداث 4477 مشروعا فرديا ساهم في توفير 10363 موطن شغل منها 1018 موطن شغل

لفائدة حاملي الشهائد العليا. كما تم الانتهاء من تكوين 5485 منتفعا في مجالات تهم القطاع الفلاحي والصناعات التقليدية والقطاعات المتجددة.

وبلغ عدد العناصر الجماعية المنجزة أو بصدد الإنجاز 971 عنصرا جماعيا منها 287 عنصرا في البنية الأساسية المنتجة من مناطق سقوية وفضاءات صناعية وقرى حرفية و525 عنصرا في البنية الأساسية خاصة في مجال المسالك والطرقات و159 عنصرا في التجهيزات الجماعية في قطاعات الشباب والرياضة والثقافة والطفولة.

وتم خلال سنة 2025 برمجة إنجاز جملة من العناصر التكميلية بهدف مزيد تعزيز جدوى المكونات الأصلية للبرنامج بكلفة جملية تقدر بـ 130,5 م د ترتكز مكوناتها على عناصر في البنية الأساسية المنتجة والبنية الأساسية والتجهيزات الجماعية.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2026 استكمال إنجاز باقي مكونات مشاريع برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني لا سيما العناصر التكميلية من خلال استكمال خلاص مستحقات المقاولات ومسدي الخدمات وإعداد الأختام النهائية للصفقات، وتم للغرض رصد اعتمادات بقيمة 113,3 م د.

- **برنامج التنمية المندمجة (القسط 3):**

يحتوي القسط الثالث على 100 مشروعا لفائدة حوالي 3,7 مليون ساكن موزعة على 100 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ 1015 مد، ويشمل التدخل بعناصر البنية الأساسية والبنية الأساسية المنتجة والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة.

وبلغت جملة التعهدات إلى غاية 31 جويلية 2025 ما يقارب 555,1 م د وجملة الدفوعات 312,5 م د، وقد بلغت جملة التعهدات خلال سنة 2025 ما يقارب 94,7 م د وجملة الدفوعات 38,1 م د. وتمثلت الإنجازات المادية في احداث 3568 مشروعا فرديا ساهم في توفير 6878 موطن شغل منها 1144 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا، والانتهاء من تكوين 1268 منتفعا في مجالات تهم الفلاحة والصناعات التقليدية والقطاعات المتجددة، وإنجاز 439 عنصرا جماعيا وبصدد تنفيذ 721 عنصرا من جملة 1255 عنصرا جماعيا (تهم مناطق سقوية ومراكز تجميع منتوجات فلاحية ومراكز عمل عن بعد ومحلات صناعية وأسواق ومناطق حرفية ومسالك فلاحية وطرقات والماء الصالح للشراب والتنوير العمومي والتطهير ومراكز صحة أساسية ونوادي شباب وملاعب أحياء ومنتزهات).

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2026 مواصلة إنجاز مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 75,7 م د.

ومن المنتظر أن ينطلق العمل سنة 2026 في إطار تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030 لإعداد برنامج خصوصي جديد يستجيب لحاجيات وأولويات الجهات التنموية وتحقيق التكامل والتوازن بين المناطق والجهات وسيسهم بالتالي في الاندماج المجالي المطلوب.

برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:

يشمل الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية تهذيب 160 حيا بكلفة جملية محيّنة تقدّر بحوالي 828,5 م د ممولة عن طريق الدولة وقروض من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار وهبة من الإتحاد الأوروبي ويمتد إنجاز هذا البرنامج على الفترة (2019-2028).

وشهدت سنة 2025 إنجاز استثمارات في حدود 141 م د ضمن البرنامج تم من خلالها إنهاء أشغال البنية الأساسية بـ 41 حيا ومواصلة الأشغال بـ 3 أحياء وانطلاق الأشغال بـ 50 حي. وبالنسبة لمكونة التجهيزات الجماعية والفضاءات الإقتصادية تم إنهاء دراسات البرمجة الوظيفية لـ 9 تجهيزات جماعية و3 فضاءات إقتصادية وانطلاق دراسات البرمجة الوظيفية لـ 11 تجهيزات جماعية و2 فضاءات اقتصادية والإعلان على طلب العروض لدراسات البرمجة الوظيفية لـ 28 تجهيزات جماعية و10 فضاءات اقتصادية.

أما بالنسبة لمكونة تحسين السكن فتم إنهاء الأشغال بـ 11 حيا ومواصلة الأشغال بـ 8 أحياء وانطلاق الأشغال بـ 57 حي. كما تم إنهاء دراسات الجدوى لمكونة تهيئة مقاسم بأثمان ميسرة.

ومن المتوقع أن يتم سنة 2026 إنجاز استثمارات في حدود 210 م د ستشمل إنهاء أشغال البنية الأساسية بـ 59 حيّا ومواصلة الأشغال بـ 10 أحياء وانطلاق الأشغال بـ 55 حيا (منها 16 حي تنتهي بها الأشغال خلال سنة 2026).

وبالنسبة لمكونة التجهيزات الجماعية والفضاءات الإقتصادية فمن المنتظر أن يتم الإنتهاء من إعداد الدراسات المعمارية والفنية والإعلان على طلب العروض للأشغال لـ 9 تجهيزات الجماعية و3 فضاءات إقتصادية وإنهاء دراسات البرمجة الوظيفية وانطلاق الدراسات المعمارية والفنية لـ 39 تجهيزات جماعية و12 فضاء اقتصادي.

أما بالنسبة لمكونة تحسين السكن فمن المنتظر أن يتم إنهاء الأشغال بـ 12 حي ومواصلة الأشغال ب 56 حي وانطلاق الأشغال بـ 16 حي وإعداد البحوث الاجتماعية والفنية بـ 25 حي. كما سيتم إنهاء الدراسات الفنية والإعلان على طلب العروض لأشغال تهيئة مقاسم بأثمان ميسرة للمشاريع الثلاثة التي تم قبولها إثر إنهاء دراسات الجدوى.

برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة:

يشمل البرنامج التدخل بالبنية الأساسية وتهيئة الفضاءات العمومية وتجديد وإعادة تأهيل المباني التاريخية والنهوض بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والحرفية والمسالك السياحية وتحسين السكن. ويشمل البرنامج 10 مشاريع موزعة على 10 بلديات بكلفة جملية تقدر بـ 50 م د وتم خلال سنة 2025 استكمال إعداد الدراسات الفنية لمختلف المشاريع وانطلاق الأشغال بدفعة أولى من المشاريع. وسيتم خلال سنة 2026 الانطلاق في إنجاز مختلف المشاريع المدرجة باستثمارات تقدر بـ 15 م د.

برامج التنمية الفلاحية المندمجة

تهدف مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة إلى تحسين ظروف عيش الفئات الهشة القاطنة بمناطق تدخلها وذلك في إطار دعم التنمية بالمناطق الريفية ذات مؤشر التنموية الجهوية الأقل من المعدل الوطني. وتتمثل المكونات الأساسية لهذه المشاريع في تنمية المنظومات الفلاحية وتعبيد المسالك الفلاحية وأشغال المحافظة على المياه والتربة وإحداث البحيرات الجبلية والآبار إضافة إلى احداث وتهيئة المناطق السقوية ودعم الإنتاج الفلاحي عبر التوسع في غراسات الأشجار المثمرة والزياتين واحداث أنشطة مدرة للدخل لصغار الفلاحين الشبان والمرأة الريفية. وتعتمد مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة على التخطيط التشاركي والتصاعدي مع التركيز على المستوى المحلي وذلك بهدف خلق تواصل بين المشروع والمنتفعين وتشريكهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين التصرف فيها.

واتجهت الجهود خلال **سنة** 2025 نحو:

- مواصلة تنفيذ 7 مشاريع تحت اشراف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بكل من ولايات صفاقس وسليانة وبنزرت وزغوان والقيروان والقصرين والكاف،
- الانطلاق في إنجاز المشروع المندمج للفلاحة الجبليّة الصغرى بالشمال الغربي الذي ينفذه ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي بكلفة تقدر بحوالي 120 م د وينتفع به سكان 45 عمادة تنتمي إلى 15 معتمدية تتوزع بين ولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة وبنزرت.

وستشهد سنة 2026 مواصلة إنجاز هذه المشاريع الثمانية الممولة بقروض خارجية بكلفة جملية تقدر بحوالي 1000 م د والتي تتوزع على 10 ولايات وهي صفاقس وسليانة وبنزرت وزغوان والقيروان والقصرين والكاف وسليانة وجندوبة وباجة.

تهيئة ترابية دامجة

تهدف سياسات التهيئة الترابية إلى تحقيق مبدأ التكامل والتضامن بين مختلف الجهات مما يقتضي تهيئة دامجة ومستدامة للمجال الترابي والحضري والتوظيف الأمثل للثروات والمشاهد الطبيعية والرفع من قدرتها على التأقلم

مع التحديات المناخية والمشاكل البيئية والتوسع العمراني على الأراضي الفلاحية، ويتطلب ذلك وضع استراتيجيّة جديدة للتهيئة والتنمية الترابية تراعي التوازنات الإيكولوجية والديمغرافية ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

إنجازات سنة 2025

شهدت سنة 2025 إنجاز دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية المتعلّقة بـ:

- **المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني:** تمّ الانطلاق في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني في 10 مارس 2025 وينتظر الانتهاء من إعداد المرحلة الأولى من الدراسة موفّى 2025.
- **الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية:** ينتظر أن يتمّ خلال سنة 2025 الانتهاء من إعداد 04 دراسات تهم المجموعات العمرانية لمدن مراكز الولايات وهي جندوبة والقيروان والكاف، القصرين، وسيتمّ الشروع في إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لكل من المنستير ومدنين والمهدية وصفاقس الكبرى وسوسة الكبرى وزغوان وتطاوين، مع مواصلة إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لكل من مدينتي سليانة وقفصة.
- **الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة:** تمّ الانطلاق في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة، والإعلان عن طلبات العروض المتعلّقة بإعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والسباسب السفلى.
- **الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات:** سيتم قبل موفّى سنة 2025 الانتهاء من إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية المهدية.
- **بخصوص إنجاز دراسات الرصد الترابي:** تم الانتهاء من إعداد دراسات أطالس ولايات سوسة والمنستير والمهدية ولتستكمل بذلك تغطية كامل ولايات الجمهورية بوثائق رقمية للرصد الترابي مع تفاوت زمني يتعين تداركه بتحيينها بنسق أسرع وضمن إطار موحد لإكساب مزيد من النجاعة في استغلال مضمون هذه الأطالس الجغرافية الرقمية.

ومن أهم الدراسات الخصوصية التي سيتم الانتهاء من إعدادها خلال سنة 2025 والتي يشمل محيطها كامل التراب الوطني هي دراسة **التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري** وتهدف هذه الدراسة إلى وضع استراتيجيّة للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات التنمية الجهوية الناجعة والمستديمة.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

سيتم العمل خلال سنة 2026 على تجسيم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجيّة التي تم ضبطها والشروع فيها والمتمثلة أساسا في مراجعة الإطار التشريعي للتهيئة الترابية من خلال **إعداد مشروع مجلة التهيئة الترابية**

والتعمير والرفع من نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي والعمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية ودعم مبادئ الحوكمة المفتوحة بنشر دراسات التهيئة الترابية على موقع وزارة التجهيز والاسكان.

يتضمن البرنامج بالنسبة لقطاع التهيئة الترابية لسنة 2026 أهم المشاريع الاستثمارية المتواصلة والمشاريع الاستثمارية الجديدة والمبرمج تنفيذها في سنة 2026:

- **المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني:** إرساء منظومة تهيئة ترابية محكمة للاستغلال الأمثل والتصرف العقلاني في التراب الوطني
- **المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لمدن سليانة وقفصة والمنستير وتطاوين وزغوان وصفاقس الكبرى وسوسة الكبرى:** ضبط التوجهات الأساسية لتنظيم استعمال المجال الترابي ورسم البنى التحتية الأساسية ومواقع التجهيزات المهيكلة والأنشطة الاقتصادية والعمل على تناسقها
- **المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة ومراجعة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والسباسب السفلى:** ضبط التوجهات للتهيئة وإحكام استعمال المجال الترابي للمنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصا المناطق الطبيعية الهشة والحساسة والمحافظة على الموارد الطبيعية في إطار تحقيق التنمية العادلة والشاملة.
- **مراجعة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للمنطقة المنجمية بقفصة:** في ضل تأثيرات التحدبات المناخية أصبحت منطقة الحوض المنجمي تشهد شحا في الموارد المائية التي تراجعت جودتها أماما تزايد الطلب على المياه سواء لتلبية الحاجيات أو الاستعمالات الأخرى لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

أبرز التوجهات لسنة 2026

- إصدار القانون الأساسي للمجالس البلدية
- إعداد مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير
- الانتهاء من المرحلة الأولى من المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني
- توسيع تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وتحسين حوكمته
- الترفيع في ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية في عنصر تحسين ظروف العيش من 250 مليون دينار سنة 2025 إلى 300 مليون دينار سنة 2026
- إنجاز مشاريع محلية وجهوية وإقليمية جديدة انطلاقا من مقترحات المجالس بعنوان مشاريع مخططاتها المضمّنة بمخطط 2026-2030.

الباب الخامس: تكريس شمولية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

I. الاقتصاد الأخضر والتحديات المناخية

تمثل التحديات المناخية تهديدًا متناميًا للاقتصاد الوطني، لا سيما في القطاعات المعرضة للخطر كالسياحة الشاطئية والصيد البحري والفلاحة والبنية التحتية والمنشآت السكنية. ووعيا بهذه التحديات، أصبح التأقلم مع التحديات المناخية عنصرًا جوهريًا في صياغة السياسات حيث التزمت تونس دوليا بوضع خطة مساهمتها المحددة وطنيا (NDC) وصادقت على اتفاق باريس في 17 أكتوبر 2016. وحاليا تقوم تونس بتحديث مسار مساهمتها الوطنية تحديثها للمرة الثالثة (CDN 3.0) بالاعتماد على مقاربة تشاركية شملت مختلف المتدخلين، بمراجعة النقائص وتقييم الإنجازات، فضلا عن تحديد الأولويات في مجالي التخفيف من الانبعاثات والتأقلم مع التحديات المناخية وضمان تناسقها مع خيارات المخطط التنموي 2026-2030.

على صعيد التخفيف من الانبعاثات، رفعت تونس سقف طموحاتها، حيث التزمت بخفض انبعاثاتها بنسبة 45% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2010. كما التزمت بخفض كثافة الكربون بصورة طوعية وغير مشروطة بنسبة 28%، إلى جانب خفض إضافي بنسبة 17% رهين الحصول على الدعم الخارجي من تمويلات وآليات تعاون. ويرتكز العبء الأكبر لتحقيق هذه الالتزامات (73.3%) على قطاع الطاقة، عبر سياسة طموحة للانتقال الطاقي تهدف إلى جعل 30% من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، بالإضافة إلى برامج كفاءة الطاقة.

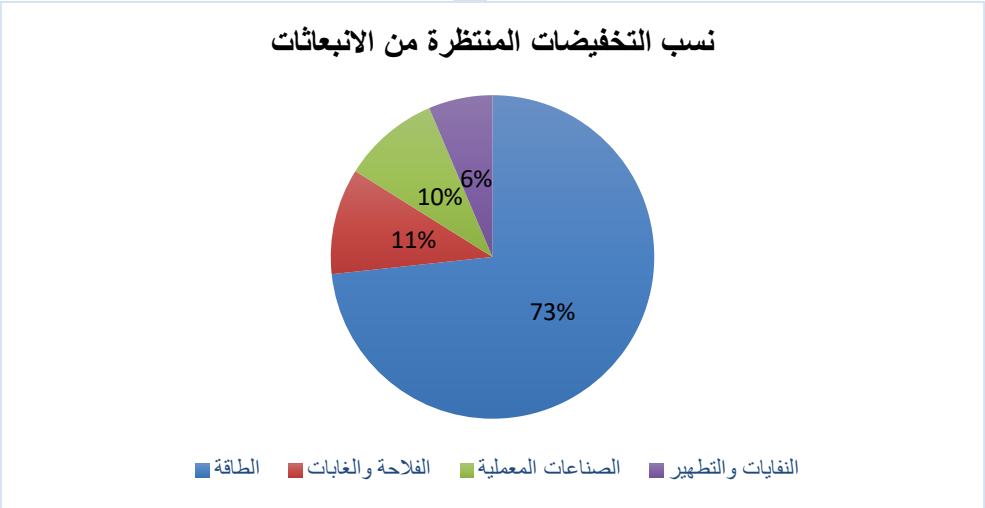

دمج البعد البيئي لتعزيز القدرة على الصمود أمام تداعيات الأوضاع المناخية

أما على مستوى التأقلم، فقد ركزت تونس على تعزيز قدرتها على الصمود أمام التداعيات المناخية عبر الحد من مواطن الهشاشة وتعزيز قدرات التكيف لدى الأنظمة البيئية والسكانية والاقتصادية، بما يضمن نموذج تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر شمولًا واستدامة مع إيلاء أولوية لقطاعات الفلاحة والمياه والنظم البيئية والسواحل والصحة والسياحة، مع إدماج مفاهيم جديدة مثل المساواة بين الجنسين والتهيئة الترابية ضمن السياسات المناخية.

ومن أهم آثار تغير المناخ في الفترة الأخيرة تواتر الكوارث الطبيعية وما تحمله من خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية من شأنها تعطل التنمية الاقتصادية وزيادة الضغوط على الفئات الاجتماعية الضعيفة.

في إطار إعداد المخطط التنموي 2026-2030، حظي البعد البيئي بعناية كبرى ضمن مقترحات المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم بما يعكس التطلعات إلى تحسين الأوضاع البيئية وتأكيد الحرص على أهمية المحافظة على المحيط والعناية بالبيئة بهدف تحسين ظروف عيش المواطنين. وستعمل تونس خلال الفترة القادمة على إدماج البعد المناخي بشكل استباقي في جميع مستويات التخطيط، انطلاقاً من القناعة بأن مواجهة تغير المناخ تشكل فرصة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وسيتم التركيز بالخصوص على:

- اعتبار استثمارات التخفيف من الانبعاثات محفزاً للنمو وداعماً للأمن الطاقي،
- الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة لتعزيز كفاءة الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة.
- الاعتماد على مقاربة تشاركية قاعدية (Bottom-up) في صياغة وتنفيذ سياسات التأقلم والصمود.
- إدماج التحديات المناخية في منظومة التخطيط وفي السياسات العمومية، وربطها في إعداد الميزانيات.
- تعزيز الحوكمة المناخية من خلال إشراك القطاعات الحيوية واستكمال الأطر القانونية الداعمة.
- بلورة الإجراءات الكفيلة بتسريع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا(CDN) ، والتي تشمل إعداد خطة عمل واستثمار، وخطة تمويل، إلى جانب نمذجة الأثر الكلي للاقتصاد الوطني جراء تنفيذ الـ CDN، وتكوين محفظة من المشاريع ذات الأولوية، وتنظيم مؤتمر استثماري لدعم تعبئة الموارد.

وفي هذا السياق، انخرطت جلّ السياسات في مجالات الفلاحة والبيئة والبنية التحتية بإدماج البعد المناخي في توجهاتها وبرامجها مع العمل على تحقيق معادلة بين تعزيز الدور الاقتصادي للقطاعات والاستفادة من الفرص المتاحة في مجلات على غرار الاقتصاد الدائري وبين الكلفة الاستثمارية لإدماج البعد المناخي.

II. قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

لا يزال يمثل القطاع الفلاحي قاطرة للتنمية في البلاد، لما له من دور أساسي في الحدّ من التبعية للخارج وتعزيز السيادة الغذائية، إلى جانب قدرته على دفع حركية التنمية الاقتصادية عبر استقطاب الطاقات الشابة وتشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي مع التحفيز على الإنتاج الفلاحي المستدام فضلا عن قوته الرافعة للصناعات الغذائية وباقي الأنشطة الاقتصادية.

حيث يتم تبنّي سياسات فلاحية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية، بما ينسجم مع استراتيجيات الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع إيلاء الأمن الغذائي والمائي الأهمية اللازمة، عبر اعتماد مخططات علمية تضمن الاستغلال الأمثل للإمكانات الوطنية، وتساهم في تحقيق النقلة النوعية المرجوّة لتحسين مستوى عيش المواطن، وتعزيز قدرته الشرائية، وتدعم القطاع الفلاحي بوصفه ركيزة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، سواء من حيث التشغيل أو من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

ولتعزيز المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقها ومواكبة التحولات الاقتصادية والمناخية والتكنولوجية والأزمات المتعددة الأبعاد تم تحديد الخيارات الوطنية المستقبلية " فلاحة صامدة ودامجة ومستدامة ومساندة للأمن الغذائي والمائي" ترتكز على:

- استخدام مستدام للموارد الطبيعية مع القدرة على التكيف مع التحديات المناخية.
- النهوض بالإنتاج والإنتاجية مع ضمان الجودة.
- إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الإدماج مع إطار مؤسساتي ملائم.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة لا يزال القطاع الفلاحي يواجه العديد من الإشكاليات مرتبطة بالمحيط الدولي وأخرى هيكلية وهي تحول دون مساهمته المرجوة في الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي. وتتلخص مختلف الإشكاليات في:

- التحديات المناخية وما ينجر عنها من شح مائي وارتفاع درجات الحرارة وظهور الأمراض والآفات وضعف المردودية وتذبذب الإنتاج.
- ندرة وهشاشة الموارد المائية التقليدية وتدهور نوعيها وتدني كفاءة أنظمة الري.
- تدهور المنظومات الايكولوجية الغابية والرعوية وهشاشة التربة نتيجة التحديات المناخية.
- تزايد الطلب والضغط على الموارد نتيجة النمو الديموغرافي وتغير نمط الاستهلاك.
- ارتفاع نسبة الترسبات في عدد من السدود، مما تسبب في تراجع قدرتها التخزينية
- ارتفاع كلفة إنجاز المشاريع المائية.
- ضعف المنظومة التشريعية لاستعمال المياه المعالجة.
- الصراعات الإقليمية وما ينجر عنها من اختلال في سلاسل الإمداد العالمية وتأثر المخزونات الاستراتيجيّة
- ارتفاع وتذبذب أسعار المدخلات الفلاحية.
- تراجع حجم قطيع الماشية ومنظومة انتاج الألبان بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف المردودية الاقتصادية للمربين.
- تراجع الاستثمار الفلاحي الخاص.
- تشتت الأراضي وانخفاض متوسط مساحة المستغلات الفلاحية.

الأمن المائي

تُعدّ الموارد المائية الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية العادلة والشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتعمل السياسات المائية على ضمان الأمن المائي للأجيال الحالية والمستقبلية، مع المحافظة على التوازن بين العرض والطلب، خاصة في ظل تكرار فترات الجفاف وتزايد آثار التحديات المناخية.

وتشهد بلادنا منذ سنوات عديدة انعكاسات سلبية ناجمة عن التحديات المناخية الحادة، تجسّدت بالخصوص في تواتر فترات الجفاف وتراجع الموارد المائية المتاحة رغم تحسن مستوى التساقطات خلال الموسم الفلاحي الحالي. ولم يعد الجفاف أو الشح المائي ظاهرة ظرفية، بل أصبحا إشكالا هيكليا ينعكس مباشرة على القطاع الفلاحي وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة .

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية إدراج الأمن المائي ضمن أولويات السياسة الوطنية باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية العادلة والشاملة. ويتجلى هذا الاهتمام من خلال المشاريع الهيكلية المبرمجة والاستثمارات المخصصة لهذا القطاع، حيث تمثل الاستثمارات في مجال المياه 63% من اجمالي الاستثمارات العمومية للقطاع الفلاحي. كما خصصت موارد هامة لتعبئة الموارد المائية غير التقليدية، حيث تم برمجة استثمارات في مجال معالجة المياه المستعملة لتثمين استعمالها في القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى. كما حظي هذا المجال بمتابعة مستمرة وحرص على دعم نسق إنجاز المشاريع ومعالجة الصعوبات التي تواجهها.

وفي هذا الصدد، تبرز ضرورة ملاءمة النصوص القانونية مع تطور الطلب على المياه في ظل الضغوط المتزايدة للتغيرات المناخية، وهو ما يجسده العمل الجاري لاستكمال مراجعة مجلة المياه. ومن أبرز التعديلات الواردة في مشروع المجلة تعزيز حوكمة الملك العمومي للمياه وترسيخ آليات التصرف المندمج والمستدام، إلى جانب تعزيز القدرة على التأقلم مع التحديات المناخية، وحماية الموارد المائية وتثمينها.

وفي مجال المياه، سيتم خلال سنة 2026 الاستجابة لمقترحات المجالس المحلية والمضمنة بالتقارير المحلية لمخطط التنمية 2026-2030 بتنفيذ مشاريع بقيمة 17.9 مليون دينار.

الماء الصالح للشرب

ومع تنامي المخاطر المرتبطة بنقص المياه، برزت الحاجة الملحّة إلى تطوير سياسات إدارة رشيدة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بما يستجيب لحاجيات السكان من مياه الشرب، ويلبّي في الوقت نفسه احتياجات القطاعات الاقتصادية المنتجة.

الأهداف والسياسات:

- تحسين كفاءة الشبكات بتقليص نسبة الفاقد في شبكة التوزيع إلى 77.9% بحلول 2026 مقابل 77.7% حاليا، مع تعزيز برامج التوعية لتقليص الفاقد عند المستهلكين.
- ترشيد الاستهلاك الزراعي بتوجيه برامج خاصة بالقطاع الفلاحي الذي يستهلك قرابة 70% من الموارد، وذلك عبر تحسين كفاءة الري ورفع القيمة المضافة للمتر المكعب من المياه.

- تطوير الموارد غير التقليدية بالتوسّع في تحلية مياه البحر بالمدن الساحلية الكبرى، وتحسين وتثمين معالجة المياه المستعملة التي لا تتجاوز نسبة استغلالها حالياً 17% من الموارد المتاحة لتلبية مختلف حاجيات المجالات الطبيعية والاقتصادية.
- المضي في مشاريع مبتكرة مثل الاستمطار الصناعي.
- تجديد الشبكات بصيانة المنشآت وتجديد حوالي 300 كم او أكثر سنويا من القنوات المتقادمة.
- التخزين والتحويل بإنشاء خزانات جديدة وتعزيز شبكات التحويل لضمان تزويد المناطق ذات العجز.
- إعطاء الأولوية لمياه الشرب.

إنجازات سنة 2025:

في إطار السعي لضمان استمرارية التزود بمياه الشرب وخلق مناخ اجتماعي سلمي، تكثفت الجهود سنة 2025 بإنجاز برنامج خاص للحد من الاضطرابات ومجابهة العجز المسجل في الموازنة المائية بالبلاد التونسية خلال صائفة 2025 وذلك بالاستثمار والاستغلال والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة وهو ما مكن تلبية الطلبات. وفي هذا الإطار تم :

- الاستغلال الشبه الصناعي لمحطة تحلية مياه البحر بالزارات بقابس بطاقة إنتاج 50 ألف م3/اليوم،
- الاستغلال الشبه الصناعي لمحطة تحلية المياه البحر بصفاقس بطاقة إنتاج 100 ألف م3/اليوم،
- تدعيم الموارد المائية بولاية الكاف بإنجاز وربط بئري النخلة 3 وبورواق4 مكرر إضافة إلى ربط بئري فج علي بن سالم 4 و5 وربط بئر المحاسن بمنظومة نبر،
- التقليص من النقص المسجل للموارد المائية بولاية زغوان بربط بئر الزريبة،
- ربط البئر العميقة فم المعزة 10 لتدعيم التزويد بالماء الصالح للشراب لمدينة قفصة
- ربط البئر العميقة تباديت 3 لتدعيم التزود بالماء الصالح للشراب لمدينة الرديف
- المتابعة اللصيقة والمتواصلة للاضطرابات المسجلة عن طريق تركيز خلية متابعة حتى تكون التدخّلات بصفة عاجلة وسريعة على مدار الساعة بما في ذلك أيام العطل والراحة.

وعلى **مستوى الاستثمارات والمشاريع**، ينتظر أن تبلغ الاستثمارات في قطاع الماء الصالح للشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حوالي 1098.7 مليون دينار مقابل 965.8 مليون دينار سنة 2024، أي بنسبة إنجاز تناهز 113.8% وذلك بفضل تسارع نسق إنجاز عدد من المشاريع الكبرى، أبرزها:

- المرحلة الأولى من مشروع تحسين نسبة التزوّد بالماء الصالح للشرب بولاية باجة.
- مشروع تحسين نسبة التزوّد بالماء الصالح للشرب بولاية بنزرت.
- الدخول الجزئي لمحطة تحلية مياه البحر بصفاقس.

- مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات.
- مشروع المرفأ المالي بالحسيان.
- التحكم في استهلاك مياه الشرب خلال الذروة الصيفية.
- دخول محطة تحلية مياه البحر بسوسة حيّز الاستغلال قبل نهاية السنة.
- مواصلة برنامج تحسين نوعية المياه وتدعيم الموارد المائية بالجنوب.
- ترشيد الاستهلاك والاقتصاد في الماء مع تعزيز برامج التحكم في الطلب.

كما ينتظر أن تبلغ مردودية الشبكات 77.7% سنة 2025 بفضل تجديد 200 كلم من القنوات.

وفي المقابل شهدت نفس السنة ارتفاعًا في كلفة استهلاك الطاقة الكهربائية بقيمة 46.9 م د، لتبلغ 217 م د وفق التقديرات لسنة 2025، مقابل 170.1 م د خلال سنة 2024 يُعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى دخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات بقابس وصفاقس حيّز الاستغلال.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

سيتواصل العمل على تحسين نسب التزويد الريفي بالماء الصالح للشرب، لتجاوز التحديات والإشكاليات المتسببة في ضعف نسب التزود وقلة الموارد المحلية والتحديات المناخية.

وينتظر أن تتطور نسبة التزويد الريفية بالماء الصالح للشرب عن طريق الشركة من 55,6 % خلال سنة 2025 إلى 55,8% خلال سنة 2026. ويتم ذلك من خلال إنجاز محاور جلب الماء الصالح للشرب لتقريبه من المناطق غير المزودة وإنشاء شبكات توزيع فرعية خاصة بالتجمعات السكنية المبرمج ربطها بهذه المحاور والتي تخص ولايات باجة وبنزرت، هذا إضافة إلى مواصلة إنجاز باقي مشاريع الوسط الريفي بتمويل ميزانية الدولة.

وفي إطار البحث عن تعزيز الموارد المائية بولايات القيروان والقصرين والمهدية وسوسة ونابل والكاف وقابس وقفصة وقبلي وسيدي بوزيد ومدنين وتطاوين وصفاقس، ستتواصل الجهود لتنفيذ المشاريع التي تندرج ضمن استراتيجيّة الدولة لتدعيم الموارد وإنتاج المياه المحلاة من مياه البحر وذلك تفاديا للعجز المسجل في الموازنة المائية بالبلاد التونسية أمام ندرة الموارد المائية .

وبهدف ضمان نجاعة التدخلات وتحقيق الأهداف المرسومة على المستويين الوطني والجهوي، سيتم خلال سنة 2026 برمجة إنجاز عدد من المشاريع في مجال الماء الصالح للشرب، شملت عمليات التزويد وحفر وتجهيز الآبار وصيانة وتهيئة الشبكات، وذلك بقيمة تناهز 65 مليون دينار.

وستتواصل الجهود في إنجاز مشاريع الماء الصالح للشرب مع برمجة مشاريع جديدة استراتيجيّة تهدف إلى توفير موارد مائية إضافية، تتعلق بـ:

- مشروع تحسين مردودية الشبكات بتونس الكبرى.
- توسعة محطة تحلية مياه البحر بالزارات لتبلغ طاقة إنتاجية نهائية 100 ألف م³/يوم.
- توسعة محطة تحلية مياه البحر بجزيرة جربة لتبلغ طاقة إنتاجية نهائية 75 ألف م³/يوم.

- محطة تحلية المياه الجوفية المالحة بجزر قرقنة بطاقة 12 ألف م³/يوم.
- محطة تحلية المياه الجوفية المالحة ببن قردان بطاقة 15 ألف م³/يوم.
- مشروع تحسين تزويد مركب سقدود بولاية قفصة بالماء الصالح للشرب.
- مشروع تحويل مسار قناة الضخ قطر 1000 مم بحي التضامن لربط خزان التضامن 72 بخزان المنيهلة 109
- إدراج عنصر التحكم في الطاقة كمعيار أساسي في مشاريع التزود بالماء، حيث من المتوقع أن يبلغ الاستهلاك النوعي للطاقة 0.871 ك.و.س لإنتاج 1م³ سنة 2026 مقابل 0.849 ك.و.س/م³ سنة 2025.

السدود

خلال سنة 2025، ارتكزت الجهود على مواصلة إنجاز العديد من المنشآت المائية بهدف دعم تحويل المياه والرفع من طاقة خزن السدود وحمايتها من الترسبات التي أصبحت تهدد استدامتها واعتماد التقنيات الملائمة التي تتماشى مع المحيط الطبيعي لهذه السدود ومراقبة احواضها.

وفي نفس الإطار، ينتظر خلال سنة 2026، مواصلة انجاز السدود والاشغال المائية الكبرى بكلفة 1812.2 مليون دينار عبر والمتمثلة أساسا في أشغال إنشاء وربط السدود وتحويل فائض المياه إلى مناطق الاستغلال إضافة إلى الرفع من نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية لتبلغ 98% مقابل 95% حاليا وذلك أساسا من خلال دخول سد ملاق العلوي حيز الاستغلال الرسمي. كما سيتم مواصلة إنجاز سد الرغاي وسد تاسة ومشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة إضافة إلى مواصلة مشروع خزاني السعيدة والقلعة الكبرى. وفي إطار حسن التحكم في الموارد المائية ستتم مواصلة تنفيذ برنامج تحويل فائض المياه من الشمال إلى الوسط بكلفة 2487 مليون دينار إضافة إلى مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى 2 لوادي مجردة بكلفة 284 مليون دينار.

تحسين نوعية المياه المعالجة وتثمينها

سيعمل الدّيوان الوطني للتطهير على تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة عبر تأهيل وتوسيع محطّات التطهير المتقادمة وذلك بالترفيع في طاقتها وتحسين مردوديتها إلى جانب العمل على التعميم التدريجي للمعالجة الثلاثية بمحطّات التطهير إضافة إلى إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية.
وفي إطار هذا التوجه الاستراتيجي، وضع الديوان برنامج استثمار لتدعيم طاقة المعالجة وتحسين نوعية المياه، الذي سيمكن من بلوغ 76.3% من المياه المعالجة المطابقة للمواصفات سنة 2026.

وتقدر الاعتمادات المقترحة لتحقيق هذه الأهداف بـ 284 مليون دينار خلال سنة 2026 أي بنسبة 39,8% من ميزانية الاستثمار لسنة 2026.

من المنتظر أن تشهد سنة 2026 مواصلة برنامج العمل لتحسين النوعية الذي يقسم إلى قسمين، الأول يعنى بتوسيع وتهذيب وتأهيل محطّات التطهير والثاني يتعلق بمقاومة التلوث الصناعي: وفيما يلي المشاريع المنبثقة عن هذا البرنامج:

- انتهاء أشغال تهذيب وتجديد 05 محطات تطهير وهي قربة والهوارية وحمام الزريبة وسليمان وبوسالم
- إنتهاء أشغال التأهيل الطاقي لمحطات مساكن والكاف والفحص
- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب 5 محطات تطهير وهي طبرقة وجنوب مليان2 وسوسة حمدون2 والجديّدة وبنزرت.
- انطلاق أشغال توسيع وتهذيب محطة تطهير منزل بورقيبة.
- مواصلة أشغال تجهيز محطتي التطهير المنستير/الفرينة والقيروان 2 بوحدات الطاقة الفوطوضوئية.
- مواصلة أشغال تهذيب وتجديد 05 محطات تطهير وهي جرجيس والمتلوي ونابل "AFH" ومنزل تميم وعقارب.
- انطلاق أشغال تهذيب وتجديد 7 محطات تطهير وهي القصرين وتبرسق وتستور ونفزة وزغوان وفرنانة وغار الدماء.
- انتهاء أشغال محطة التطهير لمعالجة المياه الصناعية بالمكنين بكلفة 50 م د.
- انتهاء أشغال توسيع وتهذيب شبكة تجميع المياه وشبكة تحويل المياه الصناعية إلى محطة التطهير المندمجة ببن عروس بكلفة 12 م د.
- مواصلة أشغال تهذيب محطة التطهير الصناعية المندمجة ببن عروس بكلفة 45 م د.

الأمن الغذائي

بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي يتم العمل على تطوير المنظومات الفلاحية ودعم متابعة الصحة الحيوانية والنباتية إضافة إلى تنويع الإنتاج الفلاحي بالاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية والتجارب الميدانية. وفي هذا السياق، يندرج اقرار المحافظة على الأسعار الحالية للأسمدة الكيميائية (أمونيتر، فسفاط) ضمن الحرص على البعد الاجتماعي الرامي إلى تخفيف كلفة الإنتاج على الفلاحين وتسهيل حصولهم على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، بما يعزز بدوره استدامة الإنتاج الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي.

وكان لتحسن مستوى التساقطات مع بداية الموسم الفلاحي الحالي الأثر الإيجابي على القطاع حيث تظافرت كل الجهود للاستفادة القصوى من الظروف المناخية الملائمة. كما تتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني والحد من تداعيات تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية ودعم قدرة منظومة الحبوب والاعلاف على الصمود تجاه التحديات المناخية. كما يتم العمل على مزيد دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعزيز فرص التمويل عبر تحفيز الاستثمار الفلاحي الخاص من خلال رصد منح استثمار وقروض عقارية بكلفة 90 مليون دينار.

وفي إطار تعزيز القدرات الإنتاجية للأراضي الدولية ومساهمتها في دعم الأمن الغذائي، سواء عبر الإنتاج المباشر، أو عبر خلق فرص للشباب، أو عبر ضمان تدخل الدولة في السوق وقت الحاجة لذلك، يجري العمل على استكمال تنقيح النصوص القانونية المتعلّقة بالعقارات الدولية الفلاحية قبل موفّى 2025 في اتجاه تنويع وتثمين صيغ التصرف في الأراضي الفلاحية مع إعطاء الأولوية في الاستغلال للشركات الأهلية والتسريع في إعادة توظيف الضيعات الفلاحية المسترجعة. كما تم إعداد مشروع مخطط أعمال لفائدة ديوان الأراضي الدولية كفاعل عمومي ضمانا للإيفاء بالتزاماته المالية وفق رؤية استراتيجيّة طموحة تهدف إلى تطوير أنشطته وتعصير أساليب وآليات إنتاجه ليلعب دوره كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهم في الأمن الغذائي الوطني والتشغيل.

قطاع الحبوب والأعلاف

من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، وتطوير سلسلة التخزين، وتحفيز الابتكار في زراعات الحبوب والاعلاف، تتجه الجهود نحو تقليل الاعتماد على الواردات والحد من هشاشة الإمداد الغذائي. هذه الإجراءات تتكامل لتأمين التزويد الوطني بالحبوب والأعلاف، بما يساهم في حفظ الاستقرار الغذائي على المدى المتوسط والبعيد.

إنجازات سنة 2025:

- تنفيذ تجربة للنهوض بقطاع الحبوب المرويّة وذلك من خلال إحداث قطب للفلاحة المرويّة في الوسط والجنوب. وتعتمد هذه التجربة على عدة آليات، منها آلية مراجعة الامتيازات الجبائية وآلية توفير القرض العقاري الفلاحي بسقف 250 ألف دينار، يُسدَّد على مدى 25 سنة مع فترة إمهال تمتد على سبع سنوات وبنسبة فائدة لا تتجاوز 3%. مع إبرام اتفاقيات شراكة بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والبنك التونسي للتضامن واتفاقيات أخرى مع مؤسسات التمويل الصغرى، وذلك بهدف دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعزيز فرص التمويل
- بلغت مساحات الحبوب المبذورة خلال موسم 2025/2024 حوالي 1.024 مليون هك من جملة 1.174 مليون هك مبرمجة أي بنسبة 87% والمساحات المحصودة 910 ألف بمردود 22 قنطار في الهكتار. كما قدر الإنتاج بحوالي 19.83 مليون قنطار مقابل 11.52 مليون قنطار خلال الموسم الفارط أي ما يقابل ارتفاع في الإنتاج بنسبة 72%
- قدرت مساحات الأعلاف الخريفية بحوالي 280 ألف هك منها 36 ألف هك مروية.
- تركيز الديوان الوطني للأعلاف بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأعلاف وتوفير مخزون احتياطي هام وقد تم بالخصوص:
  - تكوين مخزون من القرط والتبن عن طريق الإنتاج والاقتناء للتدخل لتعديل السوق خاصة بمناطق الوسط والجنوب في حدود 450 ألف بالة للموسمين 2024 و2025.
  - تعزيز السوق بالمواد الأولية لصناعة الأعلاف ودعم توفير مخزونات بتوريد مادة الذرة العلفية (50 ألف طن).

- دخول معمل سانشو بقابس للأعلاف المركبة حيز الإنتاج منذ جانفي بطاقة إنتاج يومي بـ 15 طن قابلة للارتفاع إلى 20 طن.
- قبول وتنظيم توزيع المنتجات الغذائية لمصانع العجين الغذائي والكسكسي التي لم تعد مخصصة للاستهلاك الغذائي حيث بلغت مبيعات السداسي الأول 2573 طن.

- تدعيم طاقات الخزن وتعزيز النقل الحديدي للحبوب، من خلال الدعوة للمنافسة في إطار صفقة مفتاح في اليد لإنجاز خزان جديد بطاقة 40 ألف طن وتهيئة الخزان الحالي للحبوب بطاقة 30 ألف طن بميناء رادس ودراسة وإنجاز خزان الحبوب بصفاقس بطاقة خزن بـ 30 ألف طن واقتناء 30 عربة للنقل الحديدي للحبوب.
- في إطار إنجاح موسم الزراعات الكبرى وخاصة على مستوى التجميع عبر التخزين والإجلاء الفوري للصابة، تم تكثيف المجهودات وإحكام التنسيق بين مختلف الهياكل والوزارات وذلك عبر:
  - إصدار بالرائد الرسمي قرار عدد 79 بتاريخ 19 جوان 2025 مشترك من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير الاقتصاد والتخطيط ووزير التجارة وتنمية الصادرات بهدف التمديد في أجل استجابة مراكز التجميع للشروط الفنية الي ثلاث سنوات اضافية وحول متطلبات مراكز تجميع الحبوب
  - إصدار الأمر الموسمي عدد 344 لسنة 2025 المؤرخ في 11 جويلية 2025 بمراجعة سعر الحبوب وكيفية دفع أثمانها وخزنها وإحالتها بهدف تحفيز الفلاحين على التسليم في الآجال المحددة بمنح خاصة،
  - إحداث لجنة مركزيّة ولجان جهويّة للمصادقة على مراكز التجميع الناشطة.
  - إحداث لجنة على مستوى ديوان الحبوب لمراقبة مدى استجابة مراكز التجميع الجديدة لمقتضيات كراس نشاط تجميع الحبوب
  - إحداث لجان جهوية خاصة بمعاينة مراكز تجميع الحبوب تضم مختلف الهياكل المتدخلة وبرمجة زيارات ميدانية للمعاينة
  - قامت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية في إطار ضمان حسن سير عملية نقل الحبوب بالسكة الحديدية، باتخاذ تدابير عاجلة لتحسين جاهزية قاطرات السكة واستغلال خزانات الوسق والقبول.
  - المصادقة على مخابر تعيير الحبوب والتثبت من مدى جاهزيتها واستجابتها للمتطلبات الفنية الواجب توفرها وضبط القائمة النهائية للمخابر المزمع استغلالها إلى جانب ومعاينة عمليات تعديل المعدات الخاصة بالتعيير والتأكد من تحيين التطبيقات الإعلامية المعتمدة لاستخراج آليا بطاقات التحليل المتعلّقة بتقييم جودة الحبوب المسلمة وذلك لضمان خلاص مستحقات الفلاحين بالكامل.

وفي نفس الإطار، ينتظر **خلال سنة 2026:**

- إيلاء عناية خاصة بالفلاحة المطرية نظرا لأهميتها بالنسبة لقطاع الحبوب عبر وضع حزم تقنية تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات وتنوع الإشكاليات التي تواجهها،

- دعم برنامج توفير البذور الممتازة للحبوب بكلفة 43 مليون دينار لمسايرة كلفة الإنتاج وتحسين المردوديّة،
- العمل على تحسين نسبة تغطية الحاجيات الوطنيّة من الحبوب المنتجة محليا وبلوغ نسبة 100% بالنسبة للقمح الصلب بالتّوازي مع تطوير أنظمة غذائيّة مستدامة،
- مواصلة الديوان الوطني للأعلاف للاضطلاع بدوره الأساسي في حوكمة قطاع الأعلاف من حيث الإنتاج والتّوريد والتّوزيع والاسعار، بهدف المحافظة على القطيع ومساندة صغار الفلاحين. حيث سيتم توسعة خطة الديوان ودعم مشاريع زراعة الأعلاف وتوسيع خطط الإنتاج. ولتأمين حاجيات البلاد من الموارد العلفية وتكوين المخزونات الاحتياطية لتعديل وترشيد السوق سيتم دعم الديوان الوطني للأعلاف بـ 31 مليون دينار.
- مواصلة تنفيذ برنامج اعادة تكوين قطيع الأبقار الذي تم ترسيمه في قانون المالية لسنة 2025 والذي يمتد على 4 سنوات من غرة جانفي 2025 إلى غاية 31 ديسمبر 2028 وبكلفة 10 م د سنويا (5 م د منحة استثنائية لدعم التمويل الذاتي لصغار مربي الابقار للحصول على قروض تسند من البنوك لتمويل اقتناء أراخي عشار منتجة و 5 م د منحة استثنائية لدعم صغار مربي الابقار لتمويل تربية الأراخي العشار والعجلات المؤصلة). كما سيتم دعم منظومة الالبان برصد منحة تجميع الحليب بكلفة 80 مليون دينار للمحافظة على دخل مجزي للفلاحين.

قطاع الزيتون

في إطار دعم مكانة قطاع الزيتون باعتباره أحد أهمّ الركائز الاستراتيجيّة للاقتصاد الوطني، تم تحقيق جملة من النتائج وتنفيذ عدد من الإجراءات على النحو التالي:

شهد الموسم الفلاحي لسنة 2025 تطوّرا ملحوظا في إنتاج زيتون الزيت، حيث بلغ الإنتاج النهائي حوالي 1.7 مليون طن مقابل 1.1 مليون طن خلال الموسم السابق، وهو ما انعكس إيجابا على القيمة التصديرية للقطاع. كما واصلت صادرات زيت الزيتون البيولوجي مساهمتها بنسبة كبيرة جدا من إجمالي الصادرات البيولوجية الوطنية. ولضمان ديمومة الإنتاج وتحسين مردوديته، تم اتخاذ جملة من التدابير شملت تنظيم حملات وطنية للتوعية والإرشاد، وتكوين الكفاءات المختصة في القطاع، إضافة إلى دعم عمليات الشراء عند الإنتاج والتخزين، وتوفير الاعتمادات المالية والموارد اللوجستية والبشرية الضرورية. كما تم تنظيم حملة مكافحة الآفات والتقييم المسبق لصابة موسم 2025–2026 مع توقع موسم جيد.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2026 على تحسين إنتاجية غابات الزيتون والحد من تأثير العوامل المناخية على الإنتاج، إلى جانب تثمين الجودة الخصوصية لزيت الزيتون التونسي وخاصة الزيت البيولوجي. كما تهدف الجهود المبذولة إلى الرفع من نسبة تصدير الزيت المعلّب وتعزيز القدرة التنافسية للمنتوج التونسي، بما يضمن تثبيت حضوره بالأسواق التقليدية والتوجه نحو أسواق جديدة واعدة، في إطار رؤية شاملة لتدعيم موقع تونس كفاعل أساسي في السوق العالمية لزيت الزيتون. وسيتم في هذا الصدد:

- تنفيذ برنامج التخزين المرن لزيت الزيتون بهدف ضبط الأسعار ومساعدة الفلاحين والمصدّرين

- زيادة طاقة التخزين الرسمية للديوان الوطني للزيت إلى 110 ألف طن

المناطق السقوية

ارتكزت الجهود المبذولة في مجال المناطق السقوية على التوسع المدروس لهذه المناطق وتطوير نسب استغلالها وتكثيفها وتنميتها، وذلك في إطار مقاربة شاملة تراعي حاجيات تطوير منظومات الإنتاج الفلاحي بمختلف حلقاتها، مع السعي إلى مجابهة الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية وما نتج عنها من تواتر ظهور الأمراض الفلاحية التي أثرت بشكل مباشر على الإنتاج والإنتاجية.

وقد برزت خلال السنوات الأخيرة عدة صعوبات تمثلت بالخصوص في تواتر فترات الجفاف وتقلص الموارد المائية المتاحة بالمناطق السقوية العمومية، وما ترتب عن ذلك من منع للزراعة في عدد منها، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة وما انجر عنه من تذبذب ملحوظ في مستويات الإنتاج بمختلف الأصناف.

حيث شهدت هذه السنة تخصيص 1.1 مليون م³ من منظومة نبهانة لري البيوت المكيفة والأشجار المثمرة في القيروان وسوسة والمنستير والمهدية وتخصيص 69 مليون م³ لريّ ما يقارب 40 ألف هكتار من المنظومات المركزية بالسدود الكبرى. كما تمت جدولة ديون المجامع المائية للري مع شرط سداد مسبق بنسبة 30% من قيمة المياه المستهلكة.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2026 على تنفيذ جملة من المشاريع في مجال المناطق السقوية تهدف بالأساس إلى تثمين المناطق السقوية العمومية بكلفة 198.2 مليون دينار لتحسين نسبة الاستغلال ومواصلة برنامج إحداث وتهيئة المسالك الفلاحية تطوير وإعادة تهيئة المناطق السقوية وتعصير الشبكات المائية بما يساهم في دعم الإنتاجية الفلاحية إضافة إلى التوسع في المساحات السقوية باستعمال المياه المستعملة المعالجة في إطار استراتيجيات ترشيد الاستعمال والمحافظة على الموارد المائية واستغلال الموارد غير التقليدية وإدراجها ضمن الموازنة المائية واستغلالها في ري الأشجار المثمرة والأعلاف. كما سيتم العمل على إحكام استغلال الموارد المائية الجوفية بمواصلة تنفيذ مشروع تعويض الآبار العميقة بالجنوب التونسي بكلفة 190 مليون دينار. وفي نفس الإطار، سيتم خلال سنة 2026 تبني عدة مشاريع، بقيمة تتجاوز 5 مليون دينار، والتي تم اقتراحها ضمن التقارير المحلية لمخطط التنمية 2026-2030 وتشمل إحداث وتهيئة مناطق سقوية إضافة إلى تعبيد مسالك فلاحية.

الصيد البحري وتربية الاحياء المائية

في إطار المجهودات المستمرة للحفاظ على ديمومة المخزون السمكي ومكافحة الصيد العشوائي والجائر، والعمل على تطوير منظومات الإنتاج والرفع من قدراتها التنافسية وفتح أسواق تصديرية جديدة، تميزت الإنجازات خلال سنة 2025 بـ:

- الشروع في مراجعة النصوص القانونيّة والتّطبيقيّة المنظّمة لقطاع الصيد البحري بالتركيز بصفة استعجالية على مراجعة العقوبات المتعلّقة بالصيد العشوائي نحو الترفيع فيها ومراجعة الإجراءات، للحد من الممارسات السلبية التي تهدد المخزون السمكي.
- دعم منظومة المراقبة والسلامة عبر متابعة أنشطة وحدات الصيد البحري التي يتجاوز طولها 15م بواسطة الأقمار الاصطناعية وبلوغ نسبة تغطيتها بالأجهزة الطرفية لأكثر من 90%.
- تنظيم نشاط صيد وتسمين التن الأحمر في إطار التصدي لكل أشكال العمل الهش وتوسيع قائمة وحدات الصيد المنتفعة بحصص الاستغلال .
- تنظيم تعاطي الصيد البحري الترفيهي تطبقا لقرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 21 أفريل 2025 .
- الشروع في إعداد المخطط المديري لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية" في إطار مشروع "دعم الادارة المستدامة لمصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية في تونس."MEDFISHTUN-

وسيتواصل دعم هذه التوجهات خلال سنة 2026 والعمل على:

- إحكام التصرف في الموارد البحرية الحيّة والمحافظة على الموارد السمكية خاصة في المناطق قليلة العمق،
- دعم الاقتصاد الأزرق عبر تثمين منتجات الصيد البحري من خلال الانطلاق في إنجاز برنامج دعم تعصير موانئ الصيد البحري والتكوين المهني ومشروع اصلاح وتهيئة ميناء الصيد البحري بصفاقس
- تنمية نشاط تربية الأحياء المائية عبر التّرفيع في نسبة الإنتاج المحلى من مدخلات الإنتاج وادخال أنواع وتقنيات جديدة، مع دعم البحث وتثمين نتائجه ومواصلة تقديم منح استثمار بكلفة 7.7 مليون دينار في هذا المجال،
- تأهيل البنية الميناءيّة وتعصير الخدمات، عبر مواصلة إنجاز مختلف المشاريع المتصلة بتطوير البنية التحتية للصيد البحري بقليبية وطبلبة وقلعة الأندلس والمهدية والزارات وصيادة إضافة إلى الانطلاق في توسعة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان بكلفة 24 مليون دينار.
- مواصلة دعم المحروقات بكلفة 82 مليون دينار قصد المحافظة على ديمومة قطاع الصيد البحري ومساندة صغار البحّارة.
- العمل مع الدول الصديقة والشقيقة في إطار الاتفاقيات الإقليمية والمتوّسطيّة في مجال المحافظة على الثروة السمكية.

استدامة الموارد الطبيعية: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

تعتبر الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية من أهم مكونات الثروات الطبيعية، وهي معرضة باستمرار لعدة ظواهر ناتجة عن التحديات المناخية، مثل الانجراف والتصحر وتدني الخصوبة. ويلعب هذا القطاع دورا حيويا في المحافظة على المنظومات البيئية، من خلال حماية المنظومات الإيكولوجية البرية والبحرية والتنوع البيولوجي من كل أشكال التدهور والمخاطر، بما في ذلك التحديات المناخية والأصناف الدخيلة والغازية، والعمل على استصلاح الأراضي وإعادة إحيائها، ومقاومة التصحر وتدهور التربة.

حيث تم خلال سنة 2025 الانطلاق في تقييم الاستراتيجيّة الوطنية للتنمية العادلة والشاملة للغابات والمراعي للفترة 2015-2024 كمرحلة تسبق وضع استراتيجيّة جديدة في أفق 2050، إضافة إلى تنقيح عدد من فصول مجلة الغابات لتواكب التوجهات الجديدة في مجال دعم الهياكل المحلية لتنمية الغابات والمراعي وتمكين الخواص من استغلال المنتجات الغابية. كما اتجهت الجهود كذلك نحو :

- مواصلة تهيئة الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية وإحكام التصرف فيها لدعم المحافظة على الأحياء البرية النباتية والحيوانية لدورها في التوازنات البيئية والمحافظة على المحيط والتنوع البيولوجي،
- التوجه نحو استقطاب التمويلات المناخية لإنجاز مشاريع استعادة المنظومات الغابية والمساهمة في التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة،
- التوجه نحو التشجير بالأصناف المحلية متعددة الفوائد والمتأقلمة مع التحديات المناخية (مثل الخروب) لاستعادة المنظومات الغابية المتدهورة والمحافظة على التنوع البيولوجي وتوفير موارد رزق لمتساكني الغابات.

وفي نفس الإطار، سيتم خلال سنة 2026 مواصلة إنجاز عدد من المشاريع إلى جانب تنفيذ كلّ من البرنامج السنوي للغابات والبرنامج السنوي للمحافظة على المياه والتربة بكافة الولايات بما يضمن نجاعة التدخلات وتحقيق الأهداف المرسومة على المستويين الوطني والجهوي .

وتهدف برامج مجال الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية إلى:

- تعزيز مساهمة الغابات والمراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تثبيت الغطاء الغابي والرعوي وزيادة نسبته، وحماية المنظومات الغابية والحد من الأضرار والخسائر الناجمة عن الحرائق.
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تنمية الثروة الغابية والرعوية.
- تثمين المياه الخضراء عبر تعبئة مياه الأمطار وتغذية المائدة المائية السطحية والجوفية، وتحسين قدرة التربة على تخزين المياه.
- مكافحة الترسبات في أحواض السدود الكبرى والبحيرات الجبلية، وتحسين مجاري المياه.

III. الانتقال الطاقي:

تواصل العمل خلال سنة 2025 لدفع نسق إنجاز مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والنجاعة والرصانة الطاقية.

فبالنسبة لمشاريع **الطاقات المتجددة**، فقد تم خلال السداسي الأول من سنة 2025 إسناد عدة مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في إطار نظامي اللزمات والتراخيص بقدرة جملية تناهز 800 ميغاواط. ومن المتوقع أن تدخل حيز الاستغلال ابتداء من سنة 2026 بالنسبة للتراخيص وابتداء من سنة 2027

بالنسبة للزمات. وتتركز أهم المشاريع في هذا المجال في الولايات ذات الأولوية التنموية حيث تشمل أهم الإنجازات:

نظام اللزمات:

- دخول كل من محطة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بالمتبسطة (القيروان) بقدرة 100 ميغاواط ومحطة توزر بقدرة 50 ميغاواط ومحطة سيدي بوزيد بقدرة 50 ميغاواط حيز الإنتاج موفّى 2025،
- ابرام في 24 مارس 2025 الاتفاقيات الخاصة بـ 3 مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 100 ميغاواط لكل مشروع بكل من قفصة وسيدي بوزيد وقابس. وسيتواصل الإنجاز طيلة الفترة 2027-2026.
- ابرام في 24 مارس 2025 الاتفاقيات الخاصة بمشروع الخبنة بسيدي بوزيد لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 200 ميغاواط. وسيتواصل الإنجاز طيلة الفترة 2027-2026.
- ابرام اتفاقيات مشروع من طاقة الرياح بقدرة 75 ميغاواط بزغوان وذلك في إطار طلب العروض عدد 2 (الجولة الأولى) من برنامج نشر العروض لإنتاج 1700 ميغاواط.
- ابرام اتفاقيات مشروعين من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بقدرة 100 ميغاواط لكل مشروع بتطاوين وقابس وذلك في إطار طلب العروض عدد 1 (الجولة الثانية) من برنامج نشر العروض لإنتاج 1700 ميغاواط.
- إعادة نشر طلب عروض مشروع محطة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بتطاوين (200 ميغاواط) خلال النصف الثاني من سنة 2025.
- نشر طلب عروض مشروع محطة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية مع إضافة قدرة خزن ببازما من ولاية قبلي (300 ميغاواط) خلال النصف الثاني من سنة 2025.
- سيتم نشر طلبات عروض جديدة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2025 تشمل الجولة الثالثة الخاصة بتركيز مشاريع للطاقة الشمسية، والجولة الثانية المخصصة لمشاريع طاقة الرياح، وذلك في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتنويع المزيج الطاقي وتعزيز حصة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء.

نظام التراخيص: إثر الإصلاحات الجوهرية التي أقرتها الوزارة المكلفة بالطاقة على نظام التراخيص، تم بتاريخ 14أكتوبر 2024 نشر الدعوة الخامسة لتقديم المشاريع في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وبانتهاء الجولة في 30 جوان 2025، تم إسناد 185 موافقة مبدئية بطاقة جملية بلغت 285 ميغاواط. وقد تميزت هذه الجولة بإقبال ملحوظ، خاصة من قبل المستثمرين التونسيين.

نظام الإنتاج الذاتي: تم اسناد أكثر من 300 ترخيص لمشاريع صغرى ومتوسطة في نظام الإنتاج الذاتي للكهرباء (الجهد المتوسط والعالي)، بقدرة تناهز 100 ميغاواط منها حوالي 50 ميغاواط تم ربطها بالشبكة. كما تم في مارس 2025 اسناد مشروع كبير بقدرة 100 ميغاواط في إطار نظام الإنتاج الذاتي (تكوين شركة مشروع)، هذا إضافة إلى تركيز العديد من مشاريع الإنتاج الذاتي (جهد منخفض) للمؤسسات العمومية والخاصة والمساجد،

وشهدت سنة 2025 مشروع تحيين الأمر المتعلّق بصندوق الانتقال الطاقي وإعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث

هيئة تعديلية لقطاع الكهرباء.

وسيتواصل العمل خلال **سنة 2026** على مستوى:

- الانطلاق في إنجاز 5 مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في إطار **نظام اللزمات:** مشروع الخبنة بسيدي بوزيد بقدرة 198 ميغاواط و4 مشاريع بقدرة أحادية 100 ميغاواط بسيدي بوزيد وقفصة وقابس،
- الانطلاق في الدراسات الاولية وحملات قيس سرعة الرياح الخاصة بـجملة من المشاريع بنابل (400 م.و) وزغوان (100 م.و) والقصرين (75 م.و) وقفصة (200 م.و) وقبلي (600 م.و) ومدنين (85 م.و)،
- الانطلاق في الدراسات الأولية ونشر طلب العروض لمشروع طاقة شمسية بالتخزين ببازمة بقبلي بقدرة 350 ميغاواط،
- الانطلاق في الدراسات الأولية لمشروع طاقة شمسية برجيم معتوق بقدرة 800 ميغاواط،
- الانطلاق في الدراسات الأولية لمشروع طاقة شمسية بالقصرين بقدرة 350 ميغاواط.

أما على المستوى التشريعي، من المنتظر أن يتمّ إعداد إطار تعريفي لمشاريع إنتاج الكهرباء من طاقة الكتل الحية والتقدم في إعداد مشروع مجلة للطاقات المتجددة والشروع في إعداد منصة إعلامية لرقمنة كافة الإجراءات في مختلف أنظمة الإنتاج والشروع في إعداد خارطة رقمية تتضمن إمكانات الطاقات المتجددة وامتداد الشبكة الكهربائية ومناطق الاستبعاد ومختلف البنى التحتية،

أما بخصوص **ترشيد استهلاك الطاقة والنجاعة الطاقية،** فتتمثل أهمّ الإنجازات المسجلة في مجالي الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية خلال سنة 2025 في:

في مجال الطاقات المتجددة:

- تجهيز 20 ألف مسكن بمحطات شمسية للإنتاج الذاتي للكهرباء ضمن برنامج النهوض بالطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء – **بروسول الاك** ELEC-PROSOL- بقدرة اجمالية بـ 60 ميغاواط
- الانطلاق في إنجاز **برنامج بروسول الاك الاقتصادي** الذي يعنى بشريحة من المنتفعين من القطاع السكني المرتبطين بشبكة الجهد المنخفض البالغ استهلاكهم السنوي للكهرباء بين 1200 و1800 ك.و.س والممول في مرحلته النموذجية عن طريق هبة من صندوق NAMA Facility بالإضافة إلى منحة مسندة من قبل صندوق الانتقال الطاقي علما وأنّ الكلفة الجملية للبرنامج تبلغ ما يناهز 297 م د.
- **برنامج بروسول الاك الاجتماعي:** يشمل هذا البرنامج الشريحة التي تستهلك أقل من 1200 ك.و.س سنويا والمنتفعة بأكبر قدر من دعم الدولة للطاقة الكهربائية والذي سيتم تمويله كليا في مرحلته النموذجية بولاية توزر بغاية تجهيز 4000 مسكن بالطاقة الشمسية الفولطاضوئية عن طريق صندوق الانتقال الطاقي بكلفة جملية تناهز 9.4 م د خلال الفترة 2025-2030 علما وأنّ هذا البرنامج سيمكن من التقليص في فاتورة الطاقة الكهربائية لهذه الشريحة من مستهلكي الكهرباء في حدود 80%، ويتم حاليا إعادة طلب العروض المتعلّق باقتناء التجهيزات.

- **برنامج الانتقال الطاقي بالمؤسسات العمومية:** تم خلال الفترة الماضية إنجاز 55 مشروعًا لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية لفائدة مؤسسات وزارة التربية بقدرة 1 ميغاواط. كما تم تنفيذ 46 محطة شمسية بقدرة 3,7 ميغاواط لفائدة مؤسسات وزارة التعليم العالي، مع استكمال الاستلام الوقتي لهذه المشاريع.

مجال النجاعة الطاقية:

يتمثل الهدف الرئيسي لبرامج النجاعة الطاقية في تقليص الطلب على الطاقة بنسبة 30% في 2030 مقارنة بسنة 2010. وعلى هذا الأساس، تم العمل على تطوير الإطار التشريعي بما يتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة وتفعيل تدخلات صندوق الانتقال الطاقي وتعزيز دور القطاع الخاص ودفع الشراكة مع القطاع العام وتعبئة موارد ماليّة إضافيّة متأتيّة من التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف ومن الصّندوق الأخضر للمناخ لدعم صندوق الإنتقال الطاقي. وتمثلت إنجازات القطاع بالخصوص في:

- **برنامج النهوض بالفوانيس المقتصدة للطاقة:** تمّ توفير 400 ألف فانوس في مرحلة أولى. وقد تم خلال سنة 2025 نشر طلب العروض الخاص بالقسط الثاني والثالث من البرنامج المتعلّق باستبدال 2,4 مليون فانوس ويتم حاليا فرز العروض.

- **برنامج النجاعة الطاقية بالمباني العمومية TEEP:** يتضمن هذا البرنامج إنجاز العمليات التالية:
  - 3 عمليات جنيسة (Actions génériques): استبدال فوانيس غير مقتصدة للطاقة بأخرى مقتصدة للطاقة ذات جودة عالية، تركيز أجهزة التحكم والمتابعة واستبدال المكيفات الفردية بأخرى ذات صنف1. وقد شملت هذه المرحلة استشارة حول التدقيق الطاقي الأولي لفائدة المؤسسات المنتفعة ببرنامج النجاعة الطاقية لفائدة 119 مؤسسة موزعة كالاتي:
    - 54 مؤسسة تربوية (15 مدرسة و39 معهد)
    - 33 مؤسسة صحية
    - 17 مؤسسة تعليم عالي
    - 15 مؤسسة ادارية

    وقد تمّ إمضاء العقود فيما يخص استبدال أجهزة التكييف بأخرى ذات نجاعة طاقية عالية لفائدة 60 مؤسسة عمومية وتركيز أجهزة إنارة ذات نجاعة طاقية عالية ومنظومات التحكم في الطاقة وتم التعاقد مع مكتب المراقبة الفنية لمتابعة عمليات تركيز أجهزة الإنارة.
  - عمليات معمّقة (Actions approfondies): تمّ نشر طلب العروض المتعلّق بإنجاز تدقيق طاقي معمّق لفائدة 65 مؤسسة.
- **المشروع النموذجي للتحكم في الطاقة في المساجد بولاية توزر:** إثر إصدار القرار المشترك بين وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة ووزير الشؤون الدينية الخاص بتنفيذ المشروع النموذجي للتحكم في الطاقة في المساجد بولاية توزر بتاريخ 13 ديسمبر 2021، تم التمديد في فترة إنجاز البرنامج من خلال تحيين القرار المشترك ونشره في 27 فيفري 2025.

وقد تمّ في مرحلة أولى إسناد القسط الخاص بتجهيز 104 مسجد بالمحطات الفولطاضوئية ذات قدرة تفوق أو تساوي 1 كيلواط كرات. وتم إلى موفّى جويلية 2025 تركيز لوحات شمسية لفائدة 87 مسجد بقدرة تفوق أو تساوي 1 كيلواط كرات، كما سيتم تجديد أجهزة الإضاءة وتركيز منظومات للتحكم في الطاقة لكافة المساجد. علما وأنه قد تم إمضاء ملحق بالنسبة لـ 25 مسجد إضافي بالنسبة لأجهزة الإنارة ومنظومات التحكم في الطاقة وهي في طور نشر طلب العروض.

- **برنامج تجديد شبكة التنوير العمومي**: يهدف هذا البرنامج إلى التخفيض من كلفة استهلاك الطاقة على مستوى البلديات من خلال صيانة شبكة التنوير العمومي واستبدال نقاط الإضاءة بأخرى ذات نجاعة طاقية عالية وتركيز نظام متابعة وتحكم عن بعد. وقد تمت برمجة إنجاز عملية نموذجية بولاية توزر تشمل 4600 نقطة إنارة. وتم في إطار هذا البرنامج انتداب مكتب مراقبة فنية للمرافقة. ويتمّ حاليا القيام بإجراءات نشر طلب العروض.

- **برنامج تجهيز المسابح العمومية المغطاة بمحطات شمسية لتسخين المياه**: يتمثل البرنامج في تجهيز 12 مسبح عمومي مغطى بمحطات شمسية لتسخين المياه، وقد تم إلى حد الآن إنجاز تشخيص طاقي مفصل لـ 12 مسبح حيث تبين وجود عديد الاشكاليات الفنية في بعض المسابح سيتم العمل على تجاوزها أو تعويض المسابح المعنية بالتنسيق مع وزارات الإشراف.

- **برنامج تجهيز المبيتات الجامعية بمحطات شمسية لتسخين المياه**: يتمثل البرنامج في تركيز 10 آلاف م^2 من السخانات الشمسية الجماعية بالمبيتات الجامعية. وسيتمّ خلال سنة 2025 إنجاز تشخيص طاقي لجميع المبيتات الجامعية.
- **النهوض باستعمال السيارات الكهربائية في القطاع العمومي**: تم الانتهاء من إنجاز الاستراتيجيّة الوطنية للتنقلات الكهربائية وإعداد القرار الخاص بتنفيذ البرنامج الوطني للسيارات الكهربائية. ويتمثل البرنامج الوطني في اقتناء 1100 سيارة كهربائية خلال 4 سنوات منها 100 سيارة خلال سنة 2025. ويتمّ تمويل البرنامج عن طريق منحة على موارد صندوق الانتقال الطاقي بقيمة 10 م د والبقية على كاهل المنتفعين بها. وقد تمّ خلال سنة 2025:
    - إصدار كراس الشروط الخاص بتنظيم مهنة ممارسة نشاط شحن السيارات الكهربائية،
    - مواصلة تنفيذ البرنامج النموذجي لتركيز 60 نقطة شحن للسيارات الكهربائية بالفضاءات العامة،
    - إدراج سيارات كهربائية ودراجات نارية كهربائية ببلديات جربة وصفاقس وبنزرت، في إطار برنامج النهوض باستعمال السيارات الكهربائية في تونس، الممول من قبل صندوق البيئة العالمي.

وسيتواصل العمل خلال **سنة 2026** لإنجاز مختلف البرامج الوطنية والتسريع في نسق إنجاز عمليات التدقيق الطاقي الإجباري والدوري للمؤسسات في قطاعات السكن والخدمات والنقل والصناعة.

الطاقات المتجددة

نظام اللزمات:

- متابعة تركيز المشاريع الجارية المسندة في إطار طلب العروض لسنة 2018 (500 ميغاواط) وطلب العروض لسنة 2022 (1700 ميغاواط) وهي 8 مشاريع بقدرة جملية 798 ميغاواط بالإضافة إلى 275 ميغاواط بصدد التقييم سيتم اسنادها خلال السداسي الثاني من سنة 2025 بعد عرضها على اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء.
- مواصلة نشر طلبات العروض حسب البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (1700 ميغاواط): نشر الجولة الرابعة بالنسبة لطلب العروض عدد 1 تتعلق بتركيز 200 ميغاواط من الطاقة الشمسية على مواقع مقترحة من قبل المستثمرين بقدرة أحادية بـ 100 ميغاواط، ونشر الجولتين الثالثة والرابعة لطلب العروض عدد 2 المتعلّقتين بتركيز 150 ميغاواط من طاقة الرياح بقدرة أحادية 75 ميغاواط لكل جولة.
- نشر طلبات عروض جديدة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية بعد استكمال الدراسات وحملات قيس سرعة الرياح التي انطلقت سنة 2025.

نظام التراخيص:

- متابعة إنجاز المشاريع المتحصلة على موافقات مبدئية في إطار الدعوة الخامسة لتقديم مشاريع في نظام التراخيص بقدرة 285 ميغاواط،
- نشر دعوة سادسة لتقديم مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية،
- نشر دعوة لتقديم مشاريع خاصة بإنتاج الكهرباء من الكتل الحية بعد نشر القرار الخاص بضبط التعريفة.

نظام الإنتاج الذاتي: سيتم مواصلة اسناد التراخيص لمشاريع الإنتاج الذاتي في الجهد العالي والمتوسط،

تخزين الطاقة الكهربائية بالبطاريات: نظرا لمحدودية طاقة استيعاب الشبكة الكهربائية للطاقات المتجددة واستعدادا لإدماج نسب عالية في افق سنة 2030 وما بعدها، تم إنجاز عدة دراسات على الشبكة بينت الحاجة إلى ادماج الخزن الكهربائي عن طريق البطاريات. وسيتم الانطلاق سنة 2026 في دراسة الفرضيات الممكنة لإدماج تخزين الطاقة بالبطاريات في مختلف أنظمة الإنتاج علما وانه تم الانطلاق في دراسة مشروع نموذجي بموقع بازمة (قبلي) يهدف إلى تركيز مشروع في إطار نظام اللزمات بقدرة 350 ميغاواط مع قدرة تخزين بالبطاريات. وقد تم استكمال كافة الدراسات الخاصة بالموقع، ولا تزال الدراسة الخاصة بالتخزين جارية وسيتم نشر طلب العروض بعد مراجعة الاتفاقيات والعقود لتتوافق مع ادماج التخزين بالبطاريات.

البرامج الوطنية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة

- **برنامج بروسول الاك الاقتصادي:** من المتوقع أن يتم تجهيز 65000 مسكن بالطاقة الشمسية الفولطاضوئية.
- **برنامج بروسول الاك الاجتماعي:** استكمال تركيز باقي الانظمة الفولطاضوئية بباقي المؤسسات العمومية

بقدرة جملية تناهز 40 ميغاواط.

- المشروع النموذجي للتحكم في الطاقة بالمساجد: الشروع بولاية توزر في تجهيز عدد من المساجد بوحدات شمسية فولطاضوئية لإنتاج الكهرباء.

برامج النجاعة الطاقية

- مواصلة استكمال الأقساط المتبقية من **برنامج النهوض بالفوانيس المقتصدة للطاقة**
- **النهوض باستعمال السيارات الكهربائية في القطاع العمومي:** اقتناء 100 سيارة كهربائية لفائدة المؤسسات العمومية في إطار البرنامج الوطني للنهوض بالسيارات الكهربائية بالمؤسسات العمومية و100 سيارة كهربائية لفائدة الوزارات، تبعا لمخرجات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2024 والذي تم خلاله إقرار ضرورة اقتناء 50% من سيارات المصلحة المزمع اقتناءها من قبل الوزارات خلال الفترة 2026–2028 في شكل سيارات كهربائية،
- **مشروع إنجاز دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية لتركيز شبكة تبريد المناطق بالمركب الصحي بباب سعدون:** سيتم خلال سنة 2026 الانتهاء من إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لتركيز شبكات تبريد وتسخين المناطق بالمركّب الصحي بباب سعدون الذي يضم 17 مؤسسة تابعة لوزارة الصحة منها 8 مؤسسات صحية كبرى.
- **إحداث برنامج خاص** "PROMOCLIM PUBLIC" لاستبدال اجهزة التكييف بأخرى ذات نجاعة طاقية عالية لفائدة المؤسسات والمنشئات العمومية.
- **إرساء شركة خدمات طاقية وطنية** (Super ESCO)
- **مشروع إعداد الخطة الوطنية للتبريد في تونس:** نحو منظومة تبريد مستدامة ومنخفضة الكربون
- **إنجاز برنامج** PEEB cool: سيتمّ تنفيذ برامج تحكم في الطاقة على مستوى المنشئات والمؤسسات العمومية التابعة لكل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة الصحة ووزارة العدل هذا إلى جانب عدد من المنشئات الاخرى.
- **برنامج** "Promoclim" لتشجيع اقتناء اجهزة التكييف ذات النجاعة الطاقية عالية صنف 1
- **برنامج الانتقال الطاقي بالبلديات:** سيتم امضاء اتفاقية بين الحكومة التونسية والحكومة الإيطالية، لتمويل برنامج "التحول الطاقي في المباني البلدية (TEEC)" بقيمة 8,5 مليون يورو في شكل هبة. وسيُنفّذ البرنامج تحت إشراف الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة (ANME) فيما يتعلق بالجانب الفني، وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (CPSCL) فيما يتعلق بالجانب المالي، مع اعتماد آليات حوكمة ومتابعة دقيقة.

IV. حماية البيئة والانتقال الايكولوجي

حظي قطاع البيئة بعناية فائقة على المستوى الدولي والوطني لاعتباره مقوما أساسيا للمحافظة على استدامة التنمية وتوفير ظروف معاشية أفضل وكذلك ضرورة التعاطي مع مظاهر التحديات المناخية والتي توفر فرص هامة لعديد الأنشطة الاقتصادية وفي ذات الوقت ترتبت عنها إشكاليات متعددة نتيجة تدهور الوضع البيئي في عديد المناطق، وفي هذا الإطار تتواصل الجهود للحدّ من التلوث والرفع من مستوى العيش للمواطن وتتمثل التوجهات الاستراتيجيّة لقطاع حماية البيئة في:

- الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات البيئية الخاصة بمجالات التطهير والتصرف في النفايات،
- العناية بالشريط الساحلي،
- الوقاية من التلوث ومعالجة مشاكل التلوث الصناعي،
- المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والسياحة الإيكولوجية،
- الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية ومجابهة التحديات المناخية،
- التنمية العادلة والشاملة والاتصال والتوعية والتربية البيئية، وتطوير منظومات الاقتصاد الأخضر والدائري،
- تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي الذي ينظم قطاع البيئة.

إنجازات سنة 2025:

- إعداد مخططات بيئية لكل ولاية ومناقشتها خلال الزيارات الميدانية في إطار مجالس جهوية للبيئة.
- إيلاء أولوية على مستوى وطني في الحرص على التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة (خاصة مشاريع التطهير والتصرف في النفايات) والسهر على حل كل الإشكاليات المتعلّقة بها من خلال عرضها على اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية،
- إعداد برامج لإعادة هيكلة المنشآت والمؤسسات تحت اشراف وزارة البيئة،
- دعم ومتابعة إعداد مشاريع تثمين النفايات من قبل الخواص وتكوين لجنة للتشجيع على الاستثمار.

كما تشهد سنة 2025 مواصلة إنجاز مشاريع مبرمجة في السنوات السابقة والتي نذكر من أهمها:

<u>في مجال التطهير:</u>

- انطلاق المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية والذي يهدف إلى ربط 139 حيا سكنيا بشبكة التطهير موزعا على أغلب ولايات الجمهورية لفائدة 261 ألف ساكن. وقد مكنت البرامج منذ انطلاقها سنة 1989 من ربط 1146 حي سكني بـ24 ولاية ولفائدة 1.4 مليون ساكن.
- تحديد أولويات التمويل لمشاريع التطهير المعطلة مع مختلف الأطراف المتداخلة،
- توسيع وتهذيب محطات وشبكات التطهير والرفع في نسبة الربط بشبكات التطهير،

- تشغيل محطات التطهير بتاكلسة وتيبار والسواسي والإشراف على نهاية أشغال محطات تالة وفريانة/تالابت ووادي الزرقة والخليدية،
- إنتهاء أشغال التأهيل الطّاقي لمحطة التطهير القيروان والانطلاق في اشغال لمحطة المنستير/الفرينة وتجهيز هذه المحطات بوحدات لإنتاج الطاقة الكهروضوئية (PV)،
- استكمال مشروع تجديد وتوسعة محطة معالجة المياه المستعملة بمساكن من ولاية سوسة مع إدماج تقنيات التحكم في الطاقة والتي ستمكن من الرفع من طاقة استيعاب المحطة من حوالي 8 آلاف متر مكعب يوميًا إلى 17,350 ألف متر مكعب يوميًا.
- الانتهاء من أشغال محطة التطهير لمعالجة المياه الصناعية بالمكنين ومواصلة أشغال توسيع وتهذيب شبكة تجميع المياه وشبكة تحويل المياه الصناعية إلى محطة التطهير المندمجة ببن عروس وإمكانية انطلاق أشغال تهذيب محطة التطهير الصناعية المندمجة ببن عروس،
- انطلاق أشغال مشروع إنجاز محطة تطهير المياه المستعملة ومنظومتي تحويلها ومعالجتها ببئر مشارقة
- مواصلة أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لاستغلال منشآت التطهير بالجنوب التونسي (ولايات صفاقس وقابس ومدنين وتطاوين) وانطلاق أشغال تأهيل منشآت التطهير بتونس الشمالية (جزء من شبكة التطهير بولايتي تونس وأريانة)،
- مناقشة مشروع تثمين المياه المعالجة مع الجانب الإيطالي قصد ري قرابة 11000 هكتار أراضي دولية بولايات تونس الكبرى وزغوان والنفيضة وصفاقس بالشراكة وإشراف وزارة الفلاحة.

<u>في مجال التصرف في النفايات:</u>

- إقرار مخطط عملي للاستراتيجيّة الوطنية للحد من النفايات وتثمينها. ويرتكز مخطط التصرف في النفايات على: التقليص، التدوير والرسكلة، التثمين والتخلص الآمن من النفايات الخطرة ويهدف إلى:
  - تثمين 60% من النفايات المنزلية في أفق 2035 وتركيز خمس وحدات تثمين لتقليص كميات النفايات التي يتم ردمها بالمصبات
  - إنجاز وحدات لإنتاج السماد العضوي والطاقة تمكن تثمين 40% من الكميات المنتجة
  - تشجيع الخواص على بعث مشاريع التثمين
  - دعم النفايات في الامن الطاقي عن طريق مختلف الطرق ووسائل التثمين.
  - إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة خلال الفترة 2026-2030 بالتعاون مع وزارة الداخلية والسلط الجوية والمحلية وتشريك القطاع الخاص (إنجاز وحدات معالجة وتثمين النفايات المنزلية بصفاقس، جربة، سليانة، المهدية، قفصة وإنجاز 5 مشاريع لجمع وتثمين البيوغاز المنتج بالشبكة العمومية لدعم المردودية...)
- إحداث لجنة بوزارة البيئة لمتابعة تنفيذ المخطط العملي للحد من النفايات وتثمينها، ولدرس مبادرات مستثمرين لهم خبرة دولية مشهود بها في مجال التصرف وتثمين النفايات وآخرين محليين والنظر في السبل لتنفيذها وفق التشاريع الجاري بها العمل.

- مواصلة دراسات إنجاز وحدات معالجة وتثمين للنفايات المنزلية والمشابهة بصفاقس وجربة وقبلي وقفصة...
- الإعلان عن طلب عروض «التثمين الطاقي للنفايات بجزيرة جربة "في إطار تعزيز انخراط ولاية مدنين في المجهود الوطني للانتقال الطاقي والبيئي وبالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتحكم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- مواصلة إنجاز خانة جديدة ثامنة للمصب المراقب ببرج شاكير،
- مواصلة إنجاز خانة جديدة للمصب المراقب ببنزرت،
- العمل على وضع منظومة لتثمين النفايات العضوية وتحويلها إلى سماد عضوي،
- مواصلة أشغال تهيئة وتوسعة المصبات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها،
- تشغيل وحدة التثمين الطاقي للغازات بالمصب المراقب وادي لاية بولاية سوسة بقوة 50 KWh،
- مواصلة إعداد ملف إبرام عقد الشراكة لاستغلال وحدة معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ومراكز التحويل التابعة لها بكل من قابس وصفاقس.

<u>في مجال حماية الشريط الساحلي:</u>

- إنجاز أشغال التنظيف الآلي واليدوي للشواطئ،
- الانطلاق في مراجعة النصوص الترتيبية المتعلّقة بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري وتسوية الوضعيات،
- الانتهاء من المرحلة الثالثة من برنامج حماية الشريط الساحلي بتهيئة شاطئ جنوب القنطاوي،
- مناقشة تمويل المرحلة الرابعة والخامسة من برنامج حماية الشريط الساحلي مع الجانبين الألماني والهولندي،
- الإعلان عن طلب عروض والانطلاق في أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج.
- انطلاق أشغال تهيئة وحماية الشريط الساحلي بولاية بنزرت.

<u>في مجال مقاومة التلوث وحماية المحيط:</u>

- الشروع في تطبيق إصلاحات هيكلية وتنظيمية لنشاط التقييم البيئي وتنظيم العلاقة مع طالبي خدمات الوكالة الوطنية لحماية المحيط،
- متابعة ملف مشروع تحيين للأمر عدد 1991 لسنة 2005 المتعلّق بدراسات المؤثرات والذي يهدف بالأساس إلى تطوير وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلّقة به،
- تحسين أداء منظومة المراقبة البيئية،
- تعهد وصيانة حوالي 70 مساحة خضراء موزعة على كل ولايات الجمهورية في إطار 6 صفقات اطارية مبرمة تتعلق بتعهد وصيانة مساحة خضراء،
- رفع ونقل أقصى ما يمكن من نفايات الهدم والأتربة في إطار 4 أقساط وصفقات اطارية مبرمة للقضاء على النقاط السوداء بأربعة أقطاب موزعة على مختلف ولايات الجمهورية.

الاستنتاجات والاشكاليات:

شهدت السياسة البيئية بالبلاد التونسية عدة إشكاليات مما أدى إلى عدم تنفيذ استراتيجيات والسياسات المبرمجة في الغرض وكذلك إلى تدهور الوضع البيئي، حيث تواجه بعض المشاريع في قطاع حماية البيئة الإشكاليات التالية:

- المقبولية الاجتماعية لمشاريع التطهير والتصرف في النفايات،
- عدم توفر رصيد عقاري لبعض المشاريع المبرمجة،
- ارتفاع الكلفة المحينة للمشاريع مقارنة بالكلفة الاولية مما ينجر عنه إعادة هيكلة المشاريع والاقتصار على جزء منها فقط (في حدود التمويلات المتوفرة)،
- طول إجراءات طلبات العروض،
- عزوف مكاتب الدراسات والمقاولات للمشاركة في الصفقات العمومية،
- طول إجراءات المصادقة على الدراسات التأثير على المحيط من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط وهو ما يمثل حافز غير مشجع للمستثمرين،
- عدم توفر هيكل وحيد لمخاطبة المستثمرين والنظر في المشاريع الاستثمارية قبل النقاش مع الوزارات،
- غياب حوافز الاستثمار في قطاع التصرف في النفايات،
- عدم توفر نظام جباية محفز لمجالات البيئة،
- ضرورة اصدار دليل المستثمر في المجال البيئي.

توجهات وتوقعات سنة 2026:

في إطار الحرص على حسن تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات الرامية إلى الرفع من قدرة الموارد الطبيعية على التأقلم مع التحديات المناخية وحسن توظيفها وضمان استدامتها لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة مع ضمان حق الأجيال القادمة فيها، وفي تحقيق أهداف التنمية العادلة والشاملة. كما أن تسارع التحولات المناخية وارتفاع المخاطر والأضرار المرتبطة بالاخلالات البيئية والكوارث الطبيعية يفرض إيلاء العناية الازمة لتسريع تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمشاريع العمومية المبرمجة وتوفير منظومة داعمة ومحفزة للاستثمار الخاص ومشاريع الشراكة في هذا المجال. وفي هذا الإطار ينتظر بالخصوص:

- متابعة تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنية للانتقال الايكولوجي،
- متابعة تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الضعيفة والصامدة لتغير المناخ في أفق 2050،
- التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة والسهر على حل كل الإشكاليات المتعلّقة بها وذلك إثر عرضها على اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية،
- تطوير التصرف في النفايات وتشجيع التثمين والرسكلة وتشريك القطاع الخاص للاستثمار بهذا القطاع،
- تحسين المؤشرات المتعلّقة بتحسين نوعية المياه المعالجة وتثمين استعمالها في عدة قطاعات لمجابهة الشح المائي الناتج عن التحديات المناخية،

- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وصيانة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية،

المؤشرات المنتظرة (مجال التطهير واستغلال المياه المستعملة):

المؤشر	الوحدة	إنجاز 2024	2025	2026
نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية	%	65.6	66	66.4
عدد المدن المتبنّاة من طرف الدّيوان	عدد	197	204	223
عدد السكان المنتفعين بخدمات التطهير بالمدن المتبناة	مليون ساكن	7.336	7.492	7.675
نسبة المياه المعالجة المطابقة للمواصفات	%	72.5	73	76.3
طول شبكة التطهير المستغلة في إطار عقدي اللزمة	كلم	1898	3138	3160

الاستثمارات والمشاريع والبرامج المبرمجة لسنة 2026:

مجال التطهير واستغلال المياه المستعملة:

ستمكن الاستثمارات المبرمجة لسنة 2026 في مجال التطهير واستغلال المياه المستعملة في:

- مواصلة تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة عبر تأهيل وتوسيع محطّات التطهير المتقادمة وذلك بالترفيع في طاقتها وتحسين مردوديتها إلى جانب العمل على التعميم التدريجي للمعالجة الثلاثية بمحطّات التطهير وإحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية،
- انطلاق أشغال محطة التطهير المياه المستعملة للمنطقة الصناعية بالسبيخة،
- مواصلة برامج استثمارية كبرى على غرار برنامج تطهير 10 مدن متوسطة وبرنامج تطهير 33 مدينة صغرى وبرنامج تطهير المناطق الريفية وبرنامج توسيع وتهذيب منشآت التطهير لحماية المتوسط والبرنامج المندمج لتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت وبرنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات وبرنامج تطهير المناطق الصناعية...
- مواصلة أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لاستغلال منشآت التطهير بالجنوب التونسي (ولايات صفاقس وقابس ومدنين وتطاوين)،
- مواصلة أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لاستغلال منشآت التطهير بتونس الشمالية (جزء من شبكة التطهير بولايتي تونس وأريانة).

مجال التصرف في النفايات:

- مواصلة إنجاز دراسات وحدات معالجة وتثمين النفايات المنزلية ومراكز الجمع والنقل التابعة لها بكل من صفاقس وجربة وقفصة،
- مواصلة إنجاز المشاريع المرسمة بالسنوات السابقة كإنجاز خانات جديدة وتوسعة مصبات مراقبة،
- إنجاز مشروع تهيئة وتوسعة المصبات البلدية بكل من باجة وسليانة،
- إبرام عقد الشراكة لاستغلال وحدة معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ومراكز التحويل التابعة لها بكل من قابس وصفاقس.

مجال حماية وتهيئة الشريط الساحلي:

- ينتظر خلال سنة 2026 الانطلاق في المرحلة الرابعة والخامسة من برنامج حماية الشريط الساحلي بعد الانتهاء من مناقشة التمويل مع الجانبين الألماني والهولندي ليشمل في مرحلة أولى أشغال حماية جزء من شاطئ كرنيش بنزرت من الانجراف البحري وحماية جزء من المنطقة الممتدة من بني خيار إلى الحمامات الجنوبية من الانجراف البحري،
- مواصلة أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج،
- مواصلة البرامج السنوية لتنظيف الشواطئ وإنجاز الفسح الشاطئية وبرامج التحسيس والتكوين...

كما سيتم في إطار الأشغال التي تشرف على إنجازها وزارة التجهيز والإسكان برمجة استثمارات بـ 13.8 م د، تهم بالخصوص:

- مواصلة انجاز أشغال حماية شواطئ الرجيش سلقطة بالمهدية من الانجراف البحري قسط 1 و2 و3 والشروع في القسط 4.
- القيام بأشغال حماية منطقة صونين ببنزرت من الانجراف البحري.
- مواصلة تركيز علامات الملك العمومي البحري على كامل الشريط الساحلي وذلك حفاظا عليه من الاعتداءات.

مجال الانتقال الأيكولوجي ومجابهة التحديات المناخية

يمثل التصدي للتغيرات المناخية المدرج بالهدف 13 من أهداف التنمية العادلة والشاملة حيث ستعمل تونس على التقليص من مؤشر كثافة الكربون بـ 45% في أفق 2030 وسيتم مواصلة برنامج عمل لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس حول المناخ ومواصلة دعم القدرات الوطنية والمساهمة في المجهودات الدولية للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة والتأقلم مع التحديات المناخية وتقديم الدعم والمساندة الفنية للقطاعات المعنية لإنجاز دراسات الحساسة للتغيرات المناخية وإعداد البرامج الخاصة بالتخفيف من الانبعاثات الغازية.

حماية المدن من الفيضانات

يعنى هذا القطاع بحماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية من الفيضانات مع إدراج المساواة بين الجنسين من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتأثيرات التحديات المناخية. وفي هذا الإطار يتم سنويا إعداد دراسات تمكن من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة إلى جانب تأمين برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت.

وقد شهد هذا القطاع تزايدا في قيمة النفقات الخاصة به من مخطط إلى آخر وذلك وفقا للرسم البياني التالي:

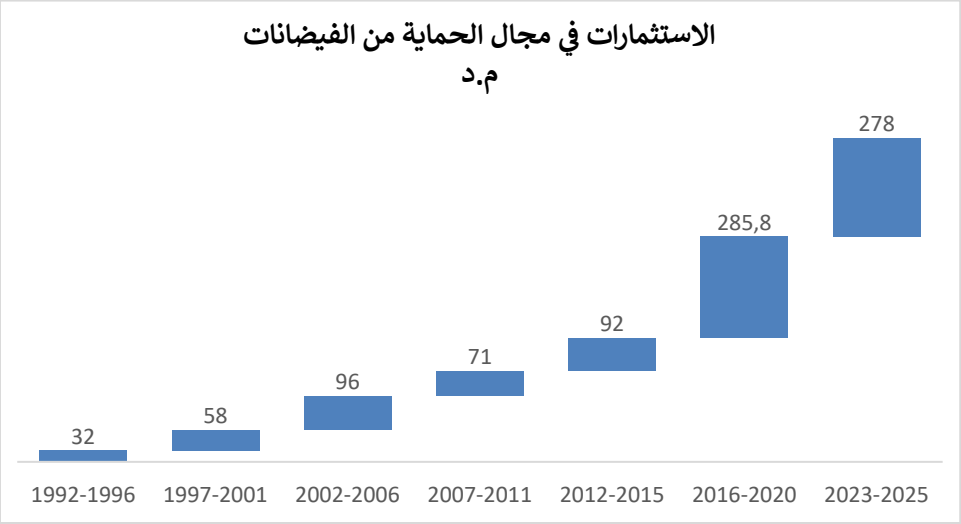

هذا وقد بلغت الدفوعات الفعلية 154,1 م د خلال سنة 2024 ومن المتوقع أن تبلغ 180 م د سنة 2025. وقد تم اقتراح دفوعات بقيمة 213.5 م د ضمن مشروع ميزانية سنة 2026.

الحصيلة المنتظرة لسنة 2025 وأهم الاستنتاجات

إنجازات سنة 2025

- إعداد دراسات لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات لعديد من المناطق العمرانية بكلفة جملية بلغت حوالي 13.1 م د بما في ذلك الدراسة الاستراتيجيّة للتصرف في مخاطر الفيضانات بكامل تراب الجمهورية بكلفة جملية تقدر بحوالي 12 م د.
- مواصلة إنجاز أشغال حماية المدن من الفيضانات تشمل 37 مشروعا بكلفة جملية بلغت 565.1 م د من أهمها:
  - مشروع حماية المناطق الشمالية والشرقية لتونس الكبرى من الفيضانات بكلفة قدرها 181 م د.
  - مشروع تهيئة جزء من وادي قابس بكلفة جملية بلغت 54 م د.

- مشاريع حماية بعض المدن من الفيضانات على غرار مدينتي منزل عبد الرحمان وجرزونة وتينجة ومنزل بورقيبة ومدينتي بنان وقصيبة المديوني ومدن بوعرقوب تاكلسة زاوية الجديدي بوشراي بني خلاد والهوارية وأزمور بكلفة بلغت حوالي 114.6 م د.

- الحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة بتعهد أشغال التنظيف والصيانة والتدعيم حيث يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية بقيمة جملية بحوالي 36 م د سنة 2025.

ويتوقع أن يبلغ مؤشر إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي نسبة 99% ومؤشر جهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات نسبة 69% في موفّى سنة 2025 بالنظر للتقدم المسجل في الأشغال.

أهم الاستنتاجات

يواجه إنجاز المشاريع بالنسبة لهذا القطاع العديد من الإشكاليات تتسبب في التأخير في الانتهاء من إنجاز المشاريع في الآجال المبرمجة ومن أهمها:

- تواجد شبكات مختلف المستلزمين العموميين بحوزة المنشآت المبرمجة،
- إلقاء الفضلات بمسارات منشآت الحماية من الفيضانات مما ينجر عنه التدخل المتكرر للتنظيف والجهر،
- التعدي على حرمة الأودية ومجاري المياه،
- صعوبات راجعة بالنظر للمقاولة أو مكاتب الدراسات.

أولويات وأهداف سياسة حماية المدن من الفيضانات لسنة 2026

يتمثل الهدف الإستراتيجي لهذا القطاع في **ضمان حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية من خطر الفيضانات في ظل التحديات المناخية.**

وتتمثل الأولويات للفترة القادمة في تمكين الأفراد والممتلكات العامة والخاصة من حماية مستدامة من خطر الفيضانات من خلال تجسيد المحاور التالية:

- إعداد دراسات لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات بإعطاء الأولوية لإعداد دراسات المشاريع التي ستتم برمجتها بالمخطط 2026-2030 مع الأخذ بعين الاعتبار لمقترحات المجالس المحلية والجهوية والإقليمية.
- إنجاز مشاريع أشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات بإعطاء الأولوية لمشاريع حماية المناطق الأكثر عرضة للفيضانات حيث تم توزيع سنة البرمجة وفقا لجاهزيتها من حيث استكمال الدراسات والوضعية العقارية لحوزة المشروع أخذا بعين الاعتبار لمقترحات المجالس المحلية والجهوية والإقليمية.
- تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة والتدعيم وذلك بصفة دورية وكلما استلزم الأمر.
- مواصلة إعداد الاستراتيجيّة الوطنية للحد من خطر الفيضانات بكامل تراب الجمهورية.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2026

مضمون التدابير الإصلاحية للقطاع لسنة 2026

لتحقيق الأهداف المنشودة في قطاع حماية المدن من الفيضانات، سيتم العمل على:

- الحرص على تحرير حوزة المشاريع المبرمجة قبل الانطلاق في الأشغال من وجود شبكات للمستلزمين العموميين.
- السعي إلى مضاعفة تدخلات الصيانة الدورية حفاظا على المنشآت وذلك بتدعيم الموارد البشرية واللوجستية إضافة إلى الترفيع في الميزانية المرصودة لهذا النشاط.
- تدعيم الموارد البشرية واللوجستية للتمكن من متابعة مشاريع حماية المدن من الفيضانات.
- الحرص على تعيين مكاتب استشارية مختصة لمراقبة ومتابعة أشغال عدد من المشاريع المبرمجة.

تقديم مكونات البرنامج بالنسبة لقطاع الحماية من الفيضانات لسنة 2026

ينتظر إنجاز حجم استثمارات بـ198.950 م د مقابل 180 م د منتظرة لسنة 2025. وتتميز ميزانية سنة 2026 بالأخذ بعين بطلبات المجالس المحلية والتي تخص مشاريع حماية المدن من الفياضنات بكل من سيدي بورويس بسليانة وأجيم وحومة السوق وميدون بجربة إلى جانب الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفياضنات.
على مستوى المؤشرات ينتظر تحقيق النتائج التالية التالية:

المؤشر (%)	2024	النتائج المنتظرة 2025	2026
المؤشر 1.1.2: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	97	99	87
المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	59	60	82

الجزء الثالث: دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مشروع

يرتكز العمل التنموي على تكامل وتجانس مختلف السياسات التنموية وعلى التعاون بين مختلف المتدخلين في عملية التنمية. إذ يساهم تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة وحماية الحدود في مساندة ومعاضدة المجهودات التنموية التي تقوم بها الدولة إلى جانب المجهودات المبذولة لمزيد إشعاع تونس في المحافل الإقليمية والدولية والدور الذي يلعبه التعاون الدولي على جميع الأصعدة ولا سيما في مجال تعبئة الموارد المالية.

I. تحديث المنظومة الأمنية

تسعى المنظومة الأمنية في نطاق اختصاصها إلى الحفاظ على سلامة المواطنين وحماية مكاسبهم وممتلكاتهم، إلى جانب التوقّي من الجريمة ومختلف التهديدات والمخاطر ومكافحتها في نطاق القانون، والمساهمة في الحد من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جراء الحوادث والكوارث مهما كانت طبيعتها وأسبابها عبر الارتقاء بالسلامة المرورية ودعم مجهودات الحماية المدنية في مجالات النجدة والإنقاذ والمساهمة في دفع مسيرة التنمية بالجهات ودعم جاهزية المؤسسة الأمنية.

وفي نطاق الرّفع من جاهزية الوحدات الأمنية ومواكبة التحوّلات فإنّ برنامج الأمن الوطني سيواصل العمل على:

- المحافظة على الأمن العام بكل جوانبه من خلال مقاومة كل أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلّقة بالإرهاب والتهريب والتجارة بالبشر.
- اعتماد أفضل الطرق المستحدثة لبلوغ التميّز ومواجهة التحديات ومواكبة التطورات في المجال الأمني .
- العمل على اعتماد منظومات رقمية متطورة لاستغلالها في تحليل المعلومة الجنائية لمكافحة الجرائم السيبرنية وتبييض الأموال .
- مزيد تعصير التجهيزات باقتناء طائرات الدرون لتسهيل العمل الأمني.
- مواصلة رقمنة الإدارة ومواكبة التحولات الرقمية والارتقاء بالخدمات الإدارية والأمنية المسداة لفائدة المواطن حيث يتم العمل على تطوير منصة إلكترونية موحدة لتقديم خدمات إدارية على الخط (تحديد موعد لطلب أو تجديد بطاقة التعريف وجواز السفر البيومترين، طلب بطاقة التعريف للتلاميذ، طلب شهادات الإقامة، طلب بطاقة عدد3).
- مزيد العمل على إرساء علاقة اتصالية إيجابية مع المواطن تعتمد على الثّقة في المؤسسة الأمنية باعتباره عنصرا فاعلا في تطبيق مفهوم الأمن.
- مزيد تكريس المساواة بين الجنسين صلب المؤسسة الأمنية.
- مزيد العناية بالعنصر البشري بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية لأفراد قوات الأمن وعائلاتهم.

مكافحة الإرهاب ومظاهر التطرف

تعمل تونس على تحقيق المناعة من كل أشكال الإرهاب ومظاهر العنف وذلك في إطار سياسة شاملة لتحقيق الأمن ودفع التنمية. وفي هذا الإطار، حلّت تونس في المرتبة 43 عالميا من بين 79 دولة في مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2025 الذي يصدره سنويا المعهد الدولي للاقتصاد والسلام. وفي نسخة هذا العام، تعتبر تونس من بين البلدان التي تواجه تهديدات إرهابية منخفضة جدّا بحصولها على مؤشر 2.184.

كما يتواصل تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب في نسختها المحيّنة 2027/2023 والتي انطلق العمل بها يوم 06 مارس 2024. وحرصا على تحقيق الاستدامة والنجاعة في حوكمة التنفيذ تم إرفاق الاستراتيجيّة بمخطط تنفيذي يتضمن آليات النجاعة والفعالية والمساءلة ويرصد الاعتمادات. ويهدف المخطّط التنفيذي إلى وضع نهج استباقي واستراتيجي متكامل الأركان للوقاية من التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب لرفع التحديات المحددة بوثيقة الاستراتيجيّة وتحقيق الأهداف والنتائج المنتظرة في أفق سنة 2027. وسيتركز العمل بالخصوص حول:

تحديد آليّات متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة التطرّف العنيف والإرهاب 2023-2027

- سيتم العمل في هذا الإطار على تعزيز قدرات اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في مجال المتابعة والتقييم من خلال توفير الدعم المالي واللوجستي لاقتناء الأجهزة والمنظومات الاعلاميّة اللاّزمة إضافة إلى تأمين دورات تكوينيّة لإرساء منظومة معلوماتيّة وقواعد بيانات ولوحات قيادة ومؤشرات أداء ومؤشّرات إحصائيّة تساعد على اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحيّة.
- تولي اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أهمية محورية للجانب الاتصالي باعتباره أداة فعالة للتوعية ونشر ثقافة الحقوق، وهي تعمل على:
  - استكمال تنظيم سلسلة الملتقيات على مستوى الأقاليم للتعريف بالاستراتيجيّة الوطنية لمكافحة التطرّف العنيف والإرهاب 2023-2027 لفائدة الإطارات الجهوية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني المحليّة يشمل ولايات الإقليم الرابع (صفاقس وقفصة وسيدي بوزيد وتوزر) والإقليم الخامس (قابس وقبلي ومدنين وتطاوين).
  - التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية للتعريف بالاستراتيجيّة الوطنية في الخارج من خلال البعثات الديبلوماسية للجمهورية التونسية المعتمدة بالخارج.
  - الاستفادة من فرص التحوّل الرّقمي في تصوّر وتنفيذ الحملات الاتصالية لضمان مزيد انخراط كلّ مكوّنات المجتمع التونسي في تبنّي ثقافة الوقاية من التطرف العنيف المفضي للإرهاب.

- النشر الدوري لأنشطة اللجنة وتقاريرها عبر منصاتها الرقمية الرسمية، بما يعزز التواصل المفتوح مع مختلف الفاعلين والمتابعين.

برامج التكوين والتعاون الدولي مجال الوقاية من التطرف العنيف

- في إطار تفعيل برامج التكوين الموجهة، أعدت اللجنة خارطة للتكوين في مجال الوقاية من التطرف العنيف، لتحديد احتياجات الفاعلين التربويين، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو وعدد من الوزارات، في تكريس عملي لمبدأ التكوين القائم على احترام حقوق الإنسان.
- يتمثل التعاون مع منظمة اليونسكو أساسا، في تطوير برامج تعليمية ودليل مرجعي حول التربية على المواطنة العالمية والإعلام بهدف تكوين شبكة خبراء من الإطارات التربوية وشمل البرنامج إعداد ميثاق مدرسي ومدونة سلوك تعكس القيم الوطنية ومبادئ حقوق الإنسان، ووضع مبادئ توجيهية وطنية لسياسات الوقاية داخل المؤسسات التعليمية، إلى جانب مراجعة البرامج الجامعية وإعداد مواد أكاديمية تدعم الوقاية من التطرف وتعزز الوعي الحقوقي.
- بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم تعزيز الدور التنسيقي للجنة مع الهياكل الحكومية في مجال التوقي من التطرف العنيف خاصة من خلال بلورة وصياغة وتنفيذ برامج تعاون بالتنسيق مع كل من: وزارة الداخلية، ووزارة الشباب والرياضة.
- تعمل اللجنة على المتابعة والتنسيق بين مختلف الهياكل المعنية بمساعدة ضحايا العمليّات الارهابيّة من المدنيين وقد تم في هذا الإطار ارساء منظومة الكترونية لمتابعة ملفّات ضحايا العمليّات الارهابيّة والتنسيق الدائم مع الهيئة العامة لشهداء وجرحى الثّورة والعمليّات الارهابيّة لضبط قائمة الضحايا وتحيينها.
- تحرص اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب على الاستفادة من فرص التعاون الدولي لدعم منظمات المجتمع المدني لتمويل تنفيذ مشاريع ومبادرات جمعياتية في مجال الوقاية من التطرف العنيف، عبر تمويل تنافسي وذلك إمّا بصفة فرديّة أو في إطار تحالف جمعيّاتي، يتمّ بلورتها حسب الأولويّات المحليّة في معالجة ظاهرة التطرّف العنيف، وتمحورت هذه المشاريع حول:
  - تطوير آليات تنسيق محلية لتحسين رعاية ضحايا التطرف العنيف، بما يضمن تقديم خدمات شاملة ومتكاملة.
  - تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال الوقاية من التطرف العنيف عبر إحداث شبكة للتوقي من التطرف العنيف في إحدى الولايات وتنفيذ مبادرات محليّة لحلّ إشكاليات ذات أولويّة محليّة.
  - نشر قيم المواطنة والحقوق والحريات بين الشباب في المناطق الشعبية، مع العمل على الوقاية من العنف والتمييز، وتعزيز روح الانتماء الوطني.
  - مشروع "تعزيز مستقبل الشباب من خلال التفاؤل والابتكار من أجل التماسك الاجتماعي"، الذّي تمّ تنفيذه من طرف جمعية المرأة الشباب والطفولة بتحالف جمعياتي مع جمعية أم الزين بسليانة.

- مشروع "تماسك –تعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي وإدماج الشباب في المنيهلة والكبارية ووادي الليل ودوار هيشر، الذّي تمّ تنفيذه من طرف جمعية المتطوعين للخدمة الدولية بتونس بتحالف جمعياتي مع جمعيتي أولمبيك المنيهلة والثقافة والتربية على المواطنة.
- مشروع "تواصل – معًا من أجل مجتمع متضامن"، الذّي تمّ تنفيذه من طرف جمعية منظمة إرادة ومواطنة بتحالف جمعياتي مع جمعية إعمار وتواصل للتنمية بقابس.
- مشروع "نوادي التربية على المواطنة نيلسون مانديلا"، الذّي تمّ تنفيذه من طرف الجمعية التونسية أولادنا بتحالف جمعياتي مع جمعية سفراء شباب من اجل تنمية محلية.
- مشروع "شباب نشط وملتزم"، الذّي تمّ تنفيذه من طرف جمعية القطب المدني للتنمية وحقوق الانسان بمدنين بتحالف جمعياتي مع الجمعية التونسية للصحة الإنجابية مكتب مدنين وجمعية الاشراق المسرحي بني خداش .
- مشروع "Hayya Let's Move" لتعزيز التماسك الاجتماعي والتوقي من التطرف العنيف، الذّي تمّ تنفيذه من طرف جمعية مركز إفريقية للأرضية المشتركة بتحالف جمعياتي الجامعة التونسية للرياضة للجميع FTSPT في تونس وجمعية بنقردان الغد.

بالإضافة الي تنفيذ مشاريع أخرى في إطار برنامج التعاون مع مركز هداية الدولي لمكافحة التطرف العنيف ضمن برنامج Strive في مرحلته الثانية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

II. تعزيز مساهمة الدفاع الوطني في مساندة المجهود التنموي

يضطلع الجيش الوطني بجملة من المهام الأساسيّة المتمثّلة أساسا في الدّفاع عن الوطن والذود عن حرمته والحفاظ على استقلاليّته ووحدة ترابه، ومقاومة الإرهاب والتهريب والهجرة غير النظامية، كما تتولّى المؤسّسة العسكريّة في إطار مهامّها العرضيّة وفي حدود امكانيّاتها ومشمولاتها معاضدة المجهود التنموي للدولة.

وتتمثل أهم إنجازات **سنة 2025** فيما يلي:

- حماية الحدود والتصدي للإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظاميّة،
- المساهمة في تامين النقاط الحساسة والحفاظ على الأمن العام وحماية مواقع الإنتاج والمنشآت الحساسة من خلال تشكيلات عسكرية قارة ودوريات متنقلة على مدار الساعة وبصفة متواصلة،
- المساهمة في عمليات البحث والإنقاذ بالبرّ والبحر والإخلاء الصحي باعتماد الوسائل البرية والبحرية والجوية،
- استكمال مراحل بناء مركز التكوين المهني في الغوص بجرجيس بغاية معاضدة مجهود الهياكل المدنية للتكوين المهني وتأطير الناشئة وتمكينهم من شهائد تكوين في اختصاصات نوعيّة ذات علاقة بالأنشطة الاقتصاديّة البحريّة تخوّل لهم الاندماج في الحياة المهنية،

- انطلاق نشاط المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس لتعزيز الخارطة الصّحيّة ولمعاضدة مجهود الهياكل المدنية الجهوية عند الاقتضاء وحسب الإمكانيّات من خلال توفير الخدمات الصّحيّة لفائدة أعوان وزارة الدّفاع الوطني بالأساس ولسائر المواطنين بمقتضى اتفاقيات تُبرم في الغرض مع الهياكل المعنيّة.
- مشروع تنمية منطقة المحدث: تم في إطار هذا المشروع:
  - حفر آبار لتوفير مياه الرّي،
  - تهيئة المقاسم وتركيز شبكة الرّي،
  - غراسة المقاسم بأشغال بأشجار النخيل،
  - حماية المقاسم من التّصحّر وزحف الرمال،
  - بناء قرية أولى تضّم وحدات سكنية ومستوصف ومدرسة ومسجد ومركّب سكني وإداري،
  - مواصلة القيام ببعض التجارب الفلاحية بالمحطة النموذجية،
  - ربط منطقة المحدث بالتيار الكهربائي وتهيئة الطريق الرابطة بين الفوّار والمحدث.

- توسيع نطاق تدخل ديوان تنمية رجيم معتوق جغرافيًا ووظيفيًا حيث تمّ بمقتضى الأمر 247 لسنة 2025 المؤرخ في 8 ماي 2025 تغيير تسميته بـ "ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء" مع توسيع نطاق تدخّل المؤسّسة جغرافيّا ليشمل بصفة تدريجيّة، مدروسة وبحسب الإمكانيّات كافّة الفضاء الصّحراوي ومناطق الجنوب التّونسي عموما كلّما توفّرت المقوّمات الضروريّة لإحياء الأراضي وتثمين المقدّرات الكامنة بهذا الفضاء. كما تمّ تعزيز صلاحيّاته ليضطلع بالمساهمة في تحقيق مشاريع تنمويّة في القطاعات الاقتصاديّة الثلاثة (زراعة، صناعة وخدمات)، على غرار غراسة النخيل وسائر الأشجار المثمرة وزراعة النباتات التي تُستعمل في الصناعات الطبيّة وتربية الماشية، إضافة إلى الصناعات التحويليّة للمواد الأوليّة، فضلا عن المساهمة في دعم القطاع السياحي من خلال تنويع المسالك السياحيّة ومزيد تطوير السياحة الصّحراويّة.

وسيتم العمل خلال **سنة 2026** على:

- مواصلة العمل على حماية الحدود والتصدي للإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظاميّة والمساهمة في تأمين النقاط الحساسة والحفاظ على الأمن العام وحماية مواقع الإنتاج والمنشآت الحساسة،
- مواصلة الإعداد لانطلاق نشاط مركز التكوين المهني في الغوص بجرجيس المحدث بمقتضى الأمر عدد 48 لسنة 2024 المؤرّخ في 11 جانفي 2024، بغاية معاضدة مجهود الهياكل المدنية للتكوين المهني وتأطير الناشئة وتمكينهم من شهائد تكوين في اختصاصات نوعيّة ذات علاقة بالأنشطة الاقتصاديّة البحريّة تخول لهم الاندماج في الحياة المهنية.
- بالنسبة لمشروع تنمية منطقة "المحدث" سيتم العمل على:
  - مواصلة تهيئة المقاسم وتركيز شبكة الريّ،
  - الشروع في غراسة الوحدة الثالثة من القسط الأول،
  - مواصلة أشغال بناء القرية الأولى والشروع في بناء القرية الثانية والتي تضم مركب سكني وإداري،

- مواصلة ربط منطقة المحدث بالتيار الكهربائي.

- مواصلة استكمال متطلّبات توسيع نطاق تدخل ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء جغرافيا ووظيفيا في اتجاه بلورة مُقاربة تنموية دامجة من خلال:
  - دعم وتعزيز متطلبات الأمن الغذائي والطاقي،
  - توفير مقومات العيش الكريم لمتساكني عديد الولايات والمناطق بالجهة،
  - تعزيز مردودية عديد القطاعات الاقتصادية: زراعة، صناعة (دوائية بالأساس) وخدمات (السياحة)، طاقات بديلة، ...
  - فك العزلة على مداخل الجنوب التونسي وإدماجها أكثر فأكثر في الدورة والأنشطة الاقتصادية المنظمة والمهيكلة،
  - دعم أسس التنمية الجهوية والمساهمة في الحد من الهجرة الداخلية والعمل على توطين سكان هذه المناطق، هذا فضلا على تعزيز فرص بعث المشاريع الذاتية خاصة من قبل فئة الشباب.

كما سيتولى ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء إنجاز جملة من المشاريع التنموية الميدانية على غرار مشروع تربية طائر الحبارى، إحداث منطقة سقوية باستغلال البئر الحارة الجاهزة بمنطقة الشارب من ولاية قبلي، إعداد منظومة رقمية تعمل بالطاقة الشمسية لتحديد مواقع الآبار بالصحراء، مع تركيز إشارات ضوئية عمودية تعمل بالطاقة الشمسية، تثبيت شرائح إلكترونية على فحول قطعان الإبل بالجنوب التونسي لتسهيل تحديد مواقعها، مشروع تنمية منطقة برج بورقيبة بولاية تطاوين على مساحة 1000 هكتار ومشروع إنتاج بذور البطاطا بمنطقة رجيم معتوق....

III. دور المنظومة العدلية في تحقيق التنمية

تهدف التوجهات العامة في قطاع العدل إلى إرساء مرفق قضائي عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات ويساهم في مساندة الاقتصاد الوطني، يعتمد على مبادئ الحوكمة الرشيدة ومنفتح على محيطه، قوامه قضاء مستقل ومنظومة سجنية متلائمة مع المعايير الدولية. وشهدت **سنة 2025** تحقيق أهم الإنجازات التالية:

ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء من خلال:

- برمجة جملة من المشاريع تهدف إلى ملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان سواء الاتفاقيات أو العهود العالمية أو الإقليمية.
- تعزيز قدرة النظام القانوني على ضمان الحقوق والحريات وتكريس مبدأ عدم التمييز والمساواة أمام القانون.
- وضع الأطر والامكانيات اللازمة لتفعيل العقوبات البديلة ومراجعة الشروط المتعلّقة بالسراح الشرطي والعفو علاوة على تعزيز حقوق السجين وأنسنة العقوبة وذلك بمراجعة القانون المنظم للسجون لفرض معاملة إنسانية تحفظ كرامة السجين وتراعي مصلحة الأسرة وتعمل على إعادة تأهيله وإدماجه في المجتمع.

- العمل على التقليص من الزمن القضائي وتحسين جودة العدالة كتيسير النفاذ إليها بتقريب القضاء للمتقاضين وتدعيم المساعدة القانونية.

دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال عبر:

- إيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية عبر إحداث أقطاب قضائية تجارية ومعالجة الديون المتعثرة ووضعيات المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية وتطوير التشريع ذات العلاقة.
- التشجيع على الاستثمار بتوسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية.
- تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها.

تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية من خلال مراجعة المجلات القانونية المنظمّة لجميع أطوار التقاضي لإدخال إمكانية اعتماد الصيغة الالكترونية في إنجاز الإجراء القضائي إلى جانب تطوير البنية التحتية الإلكترونية.

تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال:

- مراجعة النصوص القانونية النافذة لملاءمتها مع المتطلبات الحالية.
- حوكمة الإطار البشري بالمحاكم والمؤسسات السجنية والمهن العدلية الحرة.
- تحسين جودة العمل بالمحاكم وتحسين ظروفه بالمنشآت العدلية.
- تطوير نظام الرقابة والرفع من أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية والسجنية.
- تحسين الشفافية وتيسير فهم النصوص القانونية وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وتدعيم آليات التواصل الالكتروني.
- تدعيم منظومة سلامة وأمن المنشآت القضائية والسجنية وذلك من خلال دعم إدماج التقنيات الحديثة في منظومة تأمين السجون والمحاكم ودعم آليات التوقي من ظاهرة التطرف والاستقطاب.
- العمل على تنفيذ الاستراتيجيّة القطاعية لحوكمة المنظومة العدلية 2025-2023.

تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها وذلك بـ:

- تكريس الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة.
- دعم الانفتاح على الهياكل العمومية الأخرى للاستفادة من خبراتها ونشاطها في مجال تطوير الكفاءات وتدعيم العلاقة بين الهياكل القضائية والمؤسسات والمراكز ذات العلاقة وفي مجال تهيئة المودعين للإفراج وإعادة إدماجهم في المجتمع فيما يتعلّق بالسجون والإصلاح.
- دعم آليات الاتصال لتعزيز مصداقية المنظومة العدلية وترسيخ ثقة محيطها العام والخاص فيها مع الانفتاح على مكونات المجتمع المدني.
- دعم التعاون الدولي: تبادل الخبرات وتوفير خطوط تمويل.

- تدعيم إشعاع المنظومة العدلية على المستوى الدولي عبر نشر فقه القضاء على المستوى العربي والمغاربي ووضع نظام لتقييم قطاع العدالة بالاعتماد على المعايير الدولية.

وسيتم خلال **سنة 2026**:

ارساء عدالة اجتماعية واندماجية وتيسير النفاذ إلى العدالة من خلال:

- ازالة العوائق القانونية والمادية امام المتقاضين
- تبسيط الاجراءات القانونية والإدارية اثناء التقاضي واثناء تنفيذ الاحكام
- تطوير الخارطة القضائية
- تطوير منظومة الاعانة العدلية

تعزيز الفاعلية الهيكلية للمنظومة العدلية للمرور من عدالة تقليدية إلى عدالة ذكية من خلال:

- تطوير المؤسسات القضائية والعدلية.
- رقمنة مسارات وإجراءات التقاضي
- تأهيل البنية التحتية واللوجيستية وصيانتها.
- العمل على تعزيز الثقة في عدالة جوهرها الانسان من خلال:
  - تعزيز الشفافية والنزاهة
  - دعم المساءلة من اجل ارساء توان بين الفاعلية القانونية والبعد الانساني
  - مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية والبيئية والجرائم الماسة بالمجتمع والأسرة والجرائم المستحدثة
  - أنسنه المنظومة الجزائية في اتجاه الاصلاح والتأهيل.

IV. تعزيز الاشعاع الخارجي لتونس والارتقاء بالتعاون الدولي

1- السياسة الخارجية والعمل الديبلوماسي

تتمثل المحاور الأساسية للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية في نسج وتدعيم علاقات الصداقة والتعاون والدفاع عن المصالح الوطنية والسلم الدولي بما يسهم في تعزيز مقومات التنمية وتعزيز إشعاع بلادنا في المحافل الإقليمية والدولية، إلى جانب تأمين إسداء الخدمات الإدارية لفائدة التونسيين بالخارج والإحاطة بهم وحمايتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

وشهدت سنة 2025 عديد الإنجازات تتمثل أساسا في:

على مستوى النشاط الديبلوماسي:

- تنفيذ برامج اللقاءات والزيارات رفيعة المستوى والمشاركة في التظاهرات والمنتديات المبرمجة وبرامج اجتماعات اللجان المشتركة القطاعية واللجان العليا المشتركة.

- مواصلة مسارات المفاوضات والتنسيق مع الهياكل التونسية بخصوص الاتفاقيات الثنائية الجارية لتعبئة الموارد وتمويل المشاريع والتعاون التقني والفني في مختلف المجالات.
- تنفيذ برنامج دعم أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية في مجال جلب الاستثمارات الخارجية ودعم تصدير المنتوجات التونسية والترويج للسياحة التونسية.
- مواصلة متابعة ودعم الترشحات التونسية في المناصب الأممية وبالمنظمات الدولية
- مواصلة تنسيق برنامج العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين.
- تعزيز انخراط الجالية التونسية بالخارج في دفع التنمية الاقتصادية الوطنية حيث تم تنظيم ورشة العمل الدولية "انخراط الجالية في دعم الاستثمار والتنمية العادلة والشاملة " بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (ماي 2025).

أما على مستوى النشاط القنصلي فقد تم تطوير بوابة الخدمات الإدارية بالخارج بإضافة خدمتين جديدتين "مضمون زواج" و"شهادة في إثبات صحة رخصة سياقة" بداية من 28 جانفي 2025 وذلك بهدف تقريب الإدارة من المواطن وتيسير إنجاز الإجراءات القنصلية عن بُعد بطريقة آمنة وفعّالة.

وتتمثل أهم الإصلاحات والبرامج والمشاريع **خلال سنة 2026 في:**

تدعيم التمثيل بالخارج وتعزيز القدرات من خلال:

- اقتراح خارطة جديدة للتمثيل الدبلوماسي خاصة على مستوى القارتين الآسيوية والافريقية
- اقتراح خارطة جديدة للتمثيل القنصلي تتضمن تصورات حول فتح مكاتب قنصلية واقتصادية إضافية وقنصليات حديدة بما يتماشى والتوزيع الجغرافي الجديد لتمركز الجالية التونسية ببلدان الإقامة.
- تعزيز الإطار البشري للبعثات بالخارج بجيل جديد من الديبلوماسيين.

تثمين الرقمنة لتطوير إسداء الخدمات الديبلوماسية وذلك بمواصلة تفعيل برامج رقمنة الخدمات القنصلية من خلال المنظومات التالية:

- القنصلية الرقمية E-Consulat : وهو مشروع وطني شامل يتنزل في إطار إرساء حوكمة عصرية لإدارة البعثات الدبلوماسية والقنصلية ويشمل حوالي 37 خدمة مرقمنة، وتم الانطلاق الفعلي للحزمة ذات الأولوية يوم 18 أكتوبر 2024 لفائدة 21 بعثة بالخارج وسيتمّ تعميم استغلال منظومة القنصليّة الرقميّة على بقية البعثات بعد استكمال المرحلة النموذجية Phase Pilote انطلاقا من شهر أوت 2025.
- بوابة الخدمات الإدارية بالخارج: تمثل أداة محورية لتقريب الإدارة من المواطن، وتيسير إنجاز الإجراءات القنصلية عن بُعد بطريقة آمنة وفعّالة وتمّ الانطلاق في الاستغلال التجريبي للمنظومة بقنصليتنا العامة بباريس والإدارة المركزية بداية من سنة 2022 لتشمل الخدمات الأساسية (الترسيم القنصلي، الحالة المدنية،

جواز السفر، بطاقة التعريف الوطنية، رخص المرور). وسيتم تطوير المنظومة بإدراج بقية الخدمات الرقمية وتعميم تركيزها ببقية البعثات بالخارج بصفة تدريجية.

- منظومة الجنسية الرقمية: مواصلة التنسيق قصد بلورة الصيغة النهائية لمشروع الجنسية الرقمية الذي انطلق منذ سنة 2023 وتركيزه بالبعثات الديبلوماسية والقنصلية ورقمنة مضامين الحالة المدنية حتى يتسنى للجالية التونسية بالخارج استخراج شهادة الجنسية بصفة حينية.

تثمين الرصيد العقاري بالإدارة المركزية وبالخارج من خلال تنفيذ برامج تحسين المقرات وتهيئتها وتعزيز حمايتها، وسيشمل هذا البرنامج مواصلة مشاريع البناء والتهيئة المبرمجة والمتواصلة التنفيذ كمقرات بأبوجا وأديس أبابا والدوحة إلى جانب إنجاز برامج جديدة للتهيئة والترميم والصيانة والحماية بعدد من البعثات الدبلوماسية والقنصلية. وتبلغ الكلفة التقديرية لبرنامج الإستثمار لسنة 2026 مبلغ الـ 13 مليون دينار.

يضاف لجملة المشاريع الاستثمارية الخاصة بالتهيئة والترميم، مشاريع تكنولوجية تتعلق بتركيز منظومات إعلامية خاصة بالبريد الالكتروني لمنظومة e-consulat، ومشروع رفع كفاءة التراسل الالكتروني ومشروع تحديث الشبكة الداخلية للوزارة.

2- التعاون الدولي وتعبئة الموارد المالية الخارجية

يكتسي التعاون الدولي خلال المرحلة القادمة أهمية قصوى باعتباره أحد الركائز الأساسية لدعم مسار التنمية الشاملة والعادلة وضمان قدرته على التكيف والتطوّر للاستجابة للأولويات الوطنية ومجابهة التحدّيات الدولية خاصة في ظل تواتر الازمات المالية وتباطؤ معدّلات النمو على الصعيد العالمي.

واعتبارا لهشاشة الوضع الاقتصادي العالمي من جهة وتزايد الضغوطات على المالية العمومية من جهة أخرى، سيرتكز العمل خلال المرحلة القادمة على ضمان استغلال كل الإمكانيات المتوفرة لدى الأوساط والمؤسسات المالية الدولية واعتماد سياسة إرادية لاستكشاف فرص تعاون جديدة وتنويع مصادره ودعم النفاذ إلى الموارد الميسرة بما يسهم في تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية في أفضل الظروف وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية المرسومة للفترة المقبلة.

وتهدف سياسة التعاون الدولي للمرحلة القادمة إلى تعزيز دور التعاون الدولي كرافد لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة وتلبية الحاجيات الوطنية من خلال أساسا:

- تنويع الشراكات والآليات عبر المحافظة على العلاقات التقليدية مع الشركاء والممولين على المستويين متعدد الأطراف والثنائي وفي الوقت ذاته توسيع مجالات التعاون مع شركاء جدد في آسيا وإفريقيا والخليج العربي بما يفتح آفاقاً أرحب للاندماج الإقليمي والدولي ويمكّن من تعبئة القروض الميسرة والمنح والمساعدات الفنية والموارد غير المثقلة للدين على غرار الهبات وبرامج تحويل الدين،

- تعزيز النفاذ إلى الموارد الميسّرة التي تتيح آجال سداد طويلة وشروطاً مالية ميسّرة، مع تعزيز اللجوء إلى الآليات المبتكرة للتمويل على غرار السندات الخضراء والاجتماعية والصكوك التنموية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تنفيذ إصلاحات جوهرية لتطوير التعاون الدولي وترشيد استعمال الموارد المتاحة
- مواصلة إقرار المتابعة الدائمة للمشاريع والبرامج التي تمول بموارد خارجية ودعم نسق إنجازها لضمان استعمال الموارد في الآجال التعاقدية.

كما سيتم العمل على تحيين الإطار الوطني المتكامل للتمويل (INFF) على ضوء ما ستفرزه أعمال المخطط التنموي للفترة 2026-2030 بما يوضح الرؤية حول المجالات الكامنة لضمان دعم التناغم والانسجام المطلوبين بين السياسات التنموية والموارد التمويلية، ويمكّن من تعزيز تحسين الحوكمة والشفافية في استخدام الموارد الخارجية وربطها بأهداف التنمية العادلة والشاملة.

التعاون المالي:

لعب التعاون المالي الدولي دورا أساسيا في تعبئة الموارد المالية الخارجية وفقا للأولويات المدرجة بقانون المالية لسنة 2025 حيث تم منذ بداية جانفي 2025 إلى غاية سبتمبر 2025 إبرام 16 اتفاقية موزعة بين قروض وهبات تتعلق بتوفير تمويلات لمشاريع جديدة أو لاستكمال مشاريع وبرامج طور التنفيذ.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2026 على ابرام اتفاقيات تمويل لدى المؤسسات المالية الأجنبية والجهات المانحة في شكل قروض وهبات لتمويل المشاريع التنموية ودعم الميزانية وستتكثف الجهود من أجل مزيد تنويع مصادر التمويل الخارجي.

الجزء الرابع: الملحق الإحصائي

مشروع

قائمة الجداول

جدول عدد 1: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)..... 266

جدول عدد 2: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)..... 266

جدول عدد 3: الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)..... 267

جدول عدد 4: القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)..... 268

جدول عدد 5: مؤشرات ديمغرافية..... 269

جدول عدد 6: مؤشرات في مجال الصحة..... 269

جدول عدد 7: مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني..... 269

جدول عدد 8: مؤشرات التشغيل..... 271

جدول عدد 9: مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة..... 272

جدول عدد 10: مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي..... 272

جدول عدد 1: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

	2022	2023	2024	2025	2026
الناتج المحلي بأسعار السوق	139443,4	149733,0	159759,7	172614,6	187878,4
واردات الخيرات والخدمات	90318,0	88476,9	89940,2	92486,9	96673,1
الاستهلاك العمومي	28403,6	29076,3	30254,0	32551,6	35168,1
الاستهلاك الخاص	106492,8	117455,2	127098,9	136511,8	147053,2
جملة الاستهلاك	134896,4	146531,5	157352,9	169063,5	182221,2
تكوين رأس المال الثابت	22750,2	23563,4	24302,2	26760,4	29978,5
صادرات الخيرات والخدمات	71571,2	79417,9	79883,0	82910,1	86720,0

جدول عدد 2: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

	2022	2023	2024	2025	2026
الناتج المحلي بأسعار السوق	6,0	7,4	6,7	8,0	8,8
واردات الخيرات والخدمات	32,4	-2,0	1,7	2,8	4,5
الاستهلاك العمومي	3,8	2,4	4,1	7,6	8,0
الاستهلاك الخاص	10,3	10,3	8,2	7,4	7,7
جملة الاستهلاك	8,8	8,6	7,4	7,4	7,8
تكوين رأس المال الثابت	9,1	3,6	3,1	10,1	12,0
صادرات الخيرات والخدمات	30,2	11,0	0,6	3,8	4,6

جدول عدد 3: الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

	2022	2023	2024	2025	2026
الناتج المحلي بأسعار السوق	3,0	0,4	1,5	2,6	3,3
واردات الخيرات والخدمات	11,6	5,1	3,8	2,3	3,5
الاستهلاك العمومي	1,2	-0,2	1,4	1,6	2,6
الاستهلاك الخاص	2,0	0,9	1,1	2,0	2,3
جملة الاستهلاك	1,8	0,7	1,2	1,9	2,4
تكوين رأس المال الثابت	2,2	1,9	0,7	5,4	6,7
صادرات الخيرات والخدمات	17,4	9,0	-1,6	1,8	2,5

مشروع

جدول عدد 4: القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

	2022	2023	2024	2025	2026
الفلاحة والغابات والصيد البحري	**2,1**	**16,1-**	**8,8**	**9,7**	**2,9**
الصناعة	**1,5**	**1,1-**	**2,8-**	**2,5**	**4,8**
الصناعات الغذائية	1,2	1,7-	2,6	2,1	2,0
صناعة مواد البناء والبلور والخزف	3,2-	2,2-	4,0-	3,5	6,9
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	8,5	3,2	1,7	5,2	4,5
تكرير النفط	12,7	62,8-	11,4	25,5-	25,0
الصناعات الكيميائية	1,6	1,2	1,9-	0,9	1,5
النسيج والملابس والجلد	13,6	2,4-	5,5-	1,5-	1,5
صناعات مختلفة	1,1	2,4	1,9-	0,4	2,0
المناجم	0,5-	10,4-	9,8	29,4	18.6
استخراج النفط والغاز الطبيعي	12,3-	1,9-	19,4-	5,7-	3,0
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	4,7	0,5	1,3	1,3	3,0
توزيع المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات	7,8	3,3	2,5-	2,8	3,0
البناء والأشغال العامة	5,8-	1,4-	1,1-	6,8	8,5
الخدمات	**3,7**	**3,0**	**2,0**	**1,6**	**2,9**
التجارة والصيانة	1,7	1,4	1,2	1,6	2,5
النقل والتخزين	14,1	5,5	2,7	2,2	3,5
الاتصالات	1,1	5,0	1,5	1,4	2,0
النزل والمقاهي والمطاعم	18,3	12,9	4,3	6,2	4,9
المؤسسات مالية	6,7	3,1	2,7	4,8-	5,1
التعليم العام والخاص	2,0	1,2	1,9	1,4	1,7
الصحة العامة والخاصة والعمل الاجتماعي	2,8	6,3	2,0	2,4	2,5
خدمات تسويقية أخرى	3,4	4,1	2,7	1,9	3,2
الإدارة العمومية والدفاع	0,8	0,6	1,6	1,7	2,9
الخدمات الجمعياتية	2,8	7,1	1,3	2,0	2,2
خدمات منزلية أخرى	1,3	1,0	2,3	1,1	1,8
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	3,7	24,5	2,4	1,3	2,0
الناتج المحلي بأسعار السوق	**3,0**	**0,4**	**1,5**	**2,6**	**3,3**

جدول عدد 5: مؤشرات ديمغرافية

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد السكان (بالألف)	11532	11638	11726	11784	11827	11869	11972
نسبة النمو الطبيعي	1.13	1.03	0.8	0.45	0.56	0.48	0.39
نسبة الولادات (لكل 1000 ساكن)	17.5	16.8	14.8	13.6	12.5	11.4	10.29
نسبة الوفيات (بالألف)	5.9	6.5	6.8	9.1	6.9	6.6	6.19
مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)	76.6	76.4	76.2	72.9	76.9	-	-
مؤشر الخصوبة	2.23	2.17	1.96	1.82	1.7	1.6	1.5

جدول عدد 6: مؤشرات في مجال الصحة

	2021	2022	2023	2024	*2025	*2026
عدد مراكز الصحة الأساسية	2105	2105	2102	2102	2102	2102
عدد الأطباء لكل 1000 ساكن	12.7	12.7	12.7	12.7	12.7	12.7
عدد الأسرة لكل ألف ساكن	1.91	1.93	1.87	1.87	1.87	1.87
نسبة وفيات الأطفال لكل ألف ولادة حية	14.2	11.4	*11.4	*11.4	*11.4	*11.4
ميزانية التنمية للقطاع الصحي (م د)	348	430	454	582.2	645.8	904.3

*: تقديرات

جدول عدد 7: مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

تطور المعطيات الخاصة بنسب التمدرس

	2021	2022	2023	2024	2025	*2026
نسبة التمدرس6-11 سنة (%)	99.2	99.1	99.1	99.2	99.2	99.2
ذكور (%)	99.1	99.0	99.1	99.2	99.2	99.2
إناث (%)	99.3	99.2	99.2	99.2	99.2	99.2

*: تقديرات

تطور المعطيات الخاصة بالسنة التحضيرية

	2021	2022	2023	2024	2025	*2026
نسبة الالتحاق بالسنة التحضيرية (%)	89.0	89.5	91.8	92.9	94.8	96.0

*: تقديرات

تطور المعطيات الخاصة بالمرحلة الابتدائية

	2021	2022	2023	2024	2025	*2026
عدد المدارس	4582	4584	4583	4577	4593	4603
عدد التلاميذ (بالألف)	1203	1209	1216	1205	1185	1162
عدد الفصول	49.010	49.806	49.834	49.390	48.992	48,592
عدد المدرسين	68.871	71.161	73.672	72.213	71.412	73,306
معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد	24.5	24.3	24.4	24.4	24.2	23.9
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	17	17	16.5	16.7	16.6	15.9
معدل عدد التلاميذ بالمؤسسة الواحدة	262	264	265	263	257.9	252,4

*: تقديرات

تطور المعطيات الخاصة بمرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

	2021	2022	2023	2024	2025	*2026
عدد المؤسسات	1448	1455	1467	1470	1481	1486
عدد التلاميذ(بالألف)	980	987	1011	1035	1063	1100
عدد الفصول	35.356	36.345	36.616	36.894	37.017	37.243
عدد المدرسين	73.474	73.795	73.567	70.695	68.174	70.674
معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد	27.7	27.2	27.6	28	28.7	5.29
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	13	13.4	13.7	14.6	15.6	15.6
معدل التلاميذ بالمؤسسة الواحدة	677	678	689	704	718	740

*: تقديرات

تطور المعطيات الخاصة بالتكوين المهني

	2021	2022	2023	2024	*2025	*2026
عدد المتكونين في الجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس (بالألف)	66	62	66	64	72	78

*: تقديرات

تطور المعطيات الخاصة بالتعليم العالي

	2021	2022	2023	2024	*2025	*2026
عدد الطلبة في القطاع العمومي (بالألف)	232.6	256.5	260.9	266.8	271,9	277,05
عدد الطلبة في القطاع الخاص (بالألف)	37.8	42.2	44.9	48.4	51,1	54
عدد الخريجين في القطاع العمومي (بالألف)	51.4	55.7	51.6	*58.1	*59,1	*60,3
عدد الخريجين في القطاع الخاص (بالألف)	9.6	11.3	10.3	*11.5	*12,1	*12,6

*: تقديرات

جدول عدد 8: مؤشرات التشغيل

	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة البطالة (15 سنة فما فوق) (%)	17.9	15.3	15.6	16.2	*15.3
ذكور	15.4	13.1	13.2	13.6	12.6
إناث	23.6	20.5	21.1	22	20.9
عدد المنتفعين ببرامج وآليات التشغيل (بالألف)	126.4	130	117	109	100
عدد الشركات الأهلية المحدثة			47	128	**220

* الثلاثي الثاني لسنة 2025

** عدد الشركات الأهلية المحدثة والمتحصلة على معرف بالسجل الوطني للمؤسسات.

جدول عدد 9: مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة

	2021	2022	2023	2024	2025	*2026
عدد الملاعب المعشبة	358	367	380	389	407	411
عدد القاعات الرياضية	274	282	288	298	304	316
عدد المجازين في الرياضة المدنية (بالألف)	169	171	180	189	195	202
عدد دور الشباب	337	338	342	345	356	357
عدد دور الثقافة	238	238	238	241	244	244
عدد المكتبات العمومية	438	439	439	440	443	446

*: تقديرات

جدول عدد 10: مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي

	2021	2022	2023	2024	*2025	*2026
نسبة الفقر (%) **	16.6	16.6	16.6	16.6	16.6	16.6
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) (بالدينار في الشهر)	365,732	390,692	390,692	417.558	448.238	448.238
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) (بالدينار في الشهر)	429,312	459,264	459,264	491.504	528.320	528.320
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون (بالدينار في باليوم)	16,512	17.664	17.664	18.904	20.320	20.320
عدد المنتفعين ببرنامج مساندة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل (بالألف)	243	248	338	356	377	385
عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	243	248	338	320	320	330
عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	620	623	622	472	472	473
عدد الجمعيات الناشطة في مجال النهوض بالمعوقين	147	290	290	289	289	289
عدد مراكز التربية المختصة للمعوقين	311	310	310	312	312	312

*: تقديرات

**: المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر

مشروع

وزارة الاقتصاد والتخطيط
شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية
الهـاتف : (+216) 70 55 66 00
الفـاكس : (+216) 71 799 069
البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn